

مَوْلَانَا الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى ٣٣٠



السَّائِلُ الْمَسْأَلُ

الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى

عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عِلْمُ الْهَدَى

(٣٥٥-٥٤٣٦ هـ)

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

(السَّائِلُ الْقُرْآنِيَّةُ وَالْحَدِيثِيَّةُ)

تَحْقِيقُ

عَنْ أَمْرِ الْمُتَحَقِّقِينَ

إِلَى الْإِذْنَ الْإِذْنَ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى



السَّائِلُ الْمَسْأَلُ

الشَّريفُ المرتضى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَّمُ الْهُدَى
(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

المَجْلَدُ الْأَوَّلُ
(السَّائِلُ الْقُرْآنِيُّ وَالْحَدِيثِيُّ)



تحقيق
عَلَامَةُ الْمُحَقِّقِينَ

مؤلفات الشَّريفِ المرتضى / ٣٣



الفهرس الإجمالي

مقدمة عامة

- الفصل الأول: رسائل الشريف المرتضى دراسة وصفية..... ٩
- الفصل الثاني: رسائل الشريف المرتضى، تعدادها و عناوينها..... ٢٥
- الفصل الثالث: طبقات رسائل الشريف المرتضى..... ٤١
- الفصل الرابع: مخطوطات رسائل الشريف المرتضى..... ٦١

أ. الرسائل القرآنية

- (١) تفسير الآيات المتشابهة من القرآن..... ٢١٥
- (٢) مسألة في قوله تعالى: ﴿أَتُنَبِّئُكُمْ بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾..... ٢٥٣
- (٣) مسألة في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾..... ٢٦٩
- (٤) مسألة في حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَاسْخَوْا بِرُءُوسِكُمْ﴾..... ٢٧٩
- (٥) مسألة في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾..... ٢٩٥
- (٦) مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ...﴾..... ٣٠١
- (٧) مسألة في تفسير آية من كتاب الله تعالى وهي..... ٣٠٩
- (٨) مسألة في كيفية نجاة هود عليه السلام من الريح المهلكة..... ٣٢٩
- (٩) مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه..... ٣٣٥
- (١٠) مسألة في تأويل آية قتل الخضر للغلام..... ٣٤٥
- (١١) مسألة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا﴾..... ٣٥٩

- (١٢) مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ ٣٦٥
- (١٣) فصل في الاستدلال على كون السماوات والأرضين سبعاً، وأنها غير كروية..... ٣٧٧
- (١٤) مسألة في المراد من «الصَّاعِقَةِ» و«الرَّيْحِ» و«الرَّجْفَةِ» في الآيتين..... ٣٨٥
- (١٥) مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾ ٣٩١
- (١٦) مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سِتْرُكُمْ إِلَى قَوْمٍ...﴾ ٤٠١
- (١٧) مسألة حول كلام ابن جني في حذف علامة التانيث..... ٤١٣

ب. الرسائل الحديثية

- (١٨) شرح الخطبة الشقشقية..... ٤٢١
- (١٩) مسألة في كلام لعلي عليه السلام يتبرأ فيه من الظلم..... ٤٤٧
- (٢٠) مسألة في شرح حديث: «أنا وأنت يا علي كهايتين»..... ٤٥٧
- (٢١) مسألة في معنى نقصان الدين والعقل في النساء..... ٤٦٥
- (٢٢) حول خبر «لَا تَجْتَمِعْ أُمَّتِي عَلَى خَطَا» وخبر..... ٤٧٣
- (٢٣) مسألة في وجه وصف الثوم بالخُبث في كلام النبي..... ٤٨١
- (٢٤) مسألة في شرح حديث: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»..... ٤٩١
- (٢٥) مسألة في جنس أولاد قابيل..... ٤٩٩

مقدمة عامة

بسم الله الرحمن الرحيم

تُعَدُّ رسائل الشريف المرتضى مجموعةً معرفيةً غاية في الأهمية، فقد احتوت على عددٍ كبيرٍ من المعارف في مختلف المجالات، من كلامية، و تفسيرية، و فقهية، و أصولية، و تاريخية، و أدبية، و غير ذلك؛ الأمر الذي يسمح للباحث القارئ لها أن يطلع بصورة شبة متكاملة على المشهد الفكري الذي كان حاكماً على الإمامية في نهاية القرن الرابع و بداية القرن الخامس الهجريين، و الذي كان متمثلاً في فكر رأس الإمامية آنذاك، أعني علم الهدى الشريف المرتضى رحمه الله، فقد تمكّن من خلال الرسائل التي ألفها، و المسائل التي أجاب عليها، أن يقدم للباحث مادةً علميةً دسمةً عن المشهد الفكري للإمامية في ذلك العصر.

و قد برزت من خلال هذه الرسائل قدرة الشريف المرتضى العلمية الفائقة، و إلمامه بكافة العلوم الدينية، و تعمّقه في مختلف فروع المعرفة، حتّى صار جديراً بما وصفه به النجاشي بقوله: «حاز من العلوم ما لم يدان فيه أحدٌ في زمانه»^١. فقد كان صاحب رأي في كلّ مسألة يتطرق إليها، كما كان متمكناً من إبداء رأيه بكلّ وضوح و جرأة، و يظهر ذلك في ردّه للكثير من الأخبار لمجرد كونها أخبار آحاد، أو في اتّهامه للقميين بالتشبيه، و غير ذلك ممّا لم يكن يمكن أن يصدر من غيره.

كما أبرزت هذه الرسائل مدى دائرة التأثير الواسعة التي كان يتمتع بها الشريف المرتضى بين الإمامية في ذلك العصر، فقد كانت تصله أسئلة من مختلف أرجاء العالم الإسلامي، وكانت الأوصاف التي يصفه بها السائلون تدل على المكانة التي كان يتمتع بها في قلوب الإمامية، فقد غدا الشريف المرتضى ملجأً وكهفاً يلجأ إليه الإمامية كي يجيبهم على كل ما يختلج في صدورهم، ويشير اهتمامهم من شبهات وإشكالات قد تطرّق أذهانهم، أو مسائل قد يبتلون بها في حياتهم الاجتماعية. و نحاول في هذا التمهيد إلقاء نظرة عامّة على جميع رسائل الشريف المرتضى، لأجل التعرّف على بعض خصائصها المشتركة، وذلك من خلال فصول أربعة.

الفصل الأول

رسائل الشريف المرتضى دراسة وصفية

تتَّصف بعض رسائل الشريف المرتضى بخصائص مشتركة يمكن على أساسها تصنيف هذه الرسائل إلى أقسام وأصناف مختلفة، وبما أنَّ هذه الخصائص قد لا تتَّضح للقارئ بسهولة، لذلك فضَّلنا الإشارة إليها هنا، فلعلَّها تثير في ذهنه أفكاراً جديدة.

رسائل الشريف المرتضى في كتب الآخرين

إنَّ الدارس لرسائل الشريف المرتضى يجد أنَّ العلماء الذين جاؤوا من بعده قد اهتمَّوا بنقل نصِّ عددٍ مهمٍّ من رسائله في كتبهم، هذا فضلاً عنَّ نقل نصوصاً من رسائله في كتابه من دون أن يشير إلى ذلك.

و هذه الظاهرة بهذا الحجم قد لا نجدها عند غير الشريف المرتضى من علماء الإمامية، ممَّا يدل على أهميَّة هذه الرسائل، و مدى التأثير الذي تركته على العلماء المتأخِّرين^١.

١. و الجدير بالذكر أنَّ بعض العلماء اهتمَّوا باستنساخ أجزاء مختصرة من كتب الشريف المرتضى ممَّا يدلُّ على أهميَّة تراثه بصورة عامَّة، فقد قال المحقِّق الطهراني: «مسألة في المتعة، للفاضل المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين السيوري. أوله: مسألة: و ممَّا شاع به على الإمامية و ادَّعي تفرد بها به. و النسخة بخطَّ المؤلِّف [يعني الفاضل المقداد] مع كتابه نضد القواعد في الخزانة الرضوية» (الذريعة، ج ٢٠، ص ٣٩٢).

و يمكن أن يُقال: لولا نقل بعض هذه الرسائل في كتب العلماء المتأخرين لكانت هذه الرسائل قد فُقدت إلى الأبد؛ فإنَّ المصدر الوحيد لمعرفة نصوص بعض هذه الرسائل هي الكتب التي نُقلت فيها، وهذا يعني أنَّه كان لهؤلاء العلماء دورٌ مهمٌّ في نقل و حفظ تراث الشريف المرتضى و صونه من الضياع.

و قد كان هدفهم من إيراد نصِّ هذه الرسائل إمَّا الإطّلاع بصورةٍ دقيقةٍ على رأي الشريف المرتضى، و إمَّا الاكتفاء بما ذكره الشريف المرتضى في رسائله، لكونه قد وفي البحث حقَّه، و لا حاجة إلى طرح البحث بعبارات جديدة، و إمَّا بهدف الردِّ عليها، أو غير ذلك من الأهداف.

و على أيِّ حالٍ، فإنَّ ذلك يدلُّ على أهميَّة هذه الرسائل، حتَّى في صورة نقلها بهدف الردِّ عليها؛ فإنَّه لولا أهميَّتها لما حاول العلماء الردَّ عليها.

و نذكر فيما يلي أسماء هذه الرسائل مع اسم الكتاب الذي نقلت فيه:

١. مسألة حول قِدَم العالم؛ وردت في كتاب كنز الفوائد للكرجكي.^١
٢. شرح الخطبة الشَّقْشَقِيَّة؛ وردت في حدائق الحقائق، للكيدري.^٢ و قد نقل القطب الراوندي أكثر عبارات هذا الشرح أيضاً في كتابه منهاج البراعة.^٣
٣. رسالة في دليل الخطاب؛ وردت في عدَّة الأصول للشيخ الطوسي.^٤
٤. مسألة القياس من المَوْصِلِيَّات الأولى؛ وردت في عدَّة الأصول للشيخ الطوسي.^٥

«و قال محقِّق رسالة خلاصة الإيجاز في المتعة للشيخ المفيد، تعليقاً على ما جاء في الذريعة: «و بعد المراجعة تبين كونها بحث المتعة من كتاب الانتصار للسيد المرتضى بخطِّ الفاضل المقداد، لا أنَّها من تأليفاته» (خلاصة الإيجاز في المتعة، هامش ص ٥).

١. كنز الفوائد، ج ١، ص ٤٢ - ٤٥.
٢. حدائق الحقائق، ج ١، ص ١٥٩.
٣. منهاج البراعة، ج ١، ص ١٢١.
٤. عدَّة الأصول، ج ٢، ص ٤٧٠.
٥. المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٤٧ - ٧١٩.

٥. مناظرة أبي العلاء المعري مع الشريف المرتضى؛ وردت في كتاب الاحتجاج للطبرسي.^١
٦. الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة؛ وردت في كتاب الاحتجاج أيضاً^٢؛ كما نقلها العلامة المجلسي في بحار الأنوار.^٣
٧. مسألة في إرث الأولاد؛ وردت في كتاب السرائر لابن إدريس^٤؛ وكتاب مختلف الشيعة للعلامة الحلبي^٥.
٨. مسألة في خبر الواحد؛ وردت في كتاب السرائر أيضاً.^٦
٩. مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له؛ وردت في كتاب مختلف الشيعة للعلامة الحلبي.^٧
١٠. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر؛ وردت في كتاب المنتظم لابن الجوزي،^٨ كما نقلها المحقق الأفندي في الفوائد الطريفة.^٩
١١. مسألة في علّة امتناع علي عليه السلام عن محاربة الغاصبين لحقّه بعد الرسول صلى الله عليه وآله، وردت في الفوائد الطريفة للمحقق الأفندي.^{١٠}
١٢. جُمِلَ العلم والعمل، وردت في كتاب المجموع الرائق للسيد هبة الله الموسوي.^{١١}
١٣. لقد نقل العلامة المجلسي أجزاء كثيرة من رسائل ومؤلفات الشريف المرتضى، وقد تقدّم أنّه نقل نصّ الرسالة الباهرة، وأمّا باقي ما ذكره فمقول من تكملة الأمالي. و
-
١. الاحتجاج، ج ٢، ص ٦١٢.
٢. المصدر السابق، ص ٦١٧.
٣. بحار الأنوار، ج ٢٧، ص ٣٣٢.
٤. السرائر، ج ٣، ص ٢٣٢.
٥. مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٦.
٦. السرائر، ج ٢، ص ٦٢٨.
٧. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٩١.
٨. المنتظم، ج ١٥، ص ٢٩٥.
٩. الفوائد الطريفة، ص ٦٩٧.
١٠. المصدر السابق، ص ٧٠٥.
١١. المجموع الرائق، ج ١، ص ١٤٣.

نحن نذكر هنا ما تمكّنّا من العثور عليه من تلك المسائل:

أ. مسألة في العصمة، وهي المسألة السادسة من الطرابليسيات الأولى، وقد نقلها المجلسي من تكملة الأمالي.^١

ب. مسألة حول سرّ مدح و ذمّ بعض الحيوانات والأطعمة، وهي المسألة التاسعة من الطرابليسيات الأولى، وقد نقلها المجلسي من تكملة الأمالي مرتين.^٢

ج. مسألة حول معنى حديث: «لو علم أبودرّ ما في قلب سلمان لقتله»، وهي المسألة الحادية عشرة من الطرابليسيات الأولى، وقد نقلها المجلسي عن بعض فوائد الشريف المرتضى،^٣ والظاهر يعني بها تكملة الأمالي، كما في سابقتيها.

د. مسألة في الردّ على المنجّمين، وهي المسألة الخامسة من المسائل السلّاريات، وقد نقلها المجلسي من تكملة الأمالي.^٤

هـ. مسألة في المنامات، وهي المسألة السادسة من المسائل السلّاريات، وقد نقلها المجلسي من تكملة الأمالي.^٥

و. مسألة في تفضيل الأنبياء على الملائكة، وقد نقلها المجلسي من تكملة الأمالي.^٦

ز. شرح بيتين من شرح القصيدة المذهبة.^٧

ردود الشريف المرتضى

قام الشريف المرتضى في بعض رسائله بالردّ على بعض الأشخاص وقد توزّعت المواضيع التي تناولتها تلك الرسائل بين كلام وفقه وأدب، وهذا يعكس

١. بحار الأنوار، ج ١٧، ص ٩٤.

٢. المصدر السابق، ج ٢٧، ص ٢٧٤؛ وج ٦١، ص ٨٢.

٣. المصدر السابق، ج ٢٢، ص ٣٤٤.

٤. المصدر السابق، ج ٥٥، ص ٢٨١-٢٨٢.

٥. المصدر السابق، ج ٥٨، ص ٢١٤.

٦. المصدر السابق، ج ٥٧، ص ٢٨٦.

٧. المصدر السابق، ج ٤١، ص ١٨٥.

مرّة أخرى تنوّع اهتمامات الشريف المرتضى، والمسائل التي كانت تشغل بالّه، كما يعكس سعة ثقافته و تشعّبها، و تلك الرسائل هي:

١. الردّ على يحيى في اعتراضه دليل الموحّدين في حدّث الأجسام.
٢. الكلام فيما يتناهى و لا يتناهى؛ ردّ فيها على يحيى بن عدي أيضاً.
٣. مسألة على يحيى في طبيعة الممكن.
٤. مسألة حول قِدَم العالم؛ ردّ فيها على بعض الفلاسفة ممّن قال بقِدَم العالم.
٥. رسالة عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة؛ ردّ فيها على أبي الحسن الرّبيعي.
٦. رسالة في الردّ على أصحاب العدد.
٧. الفرائض في نصرة الرؤية، و إبطال القول بالعدد.
٨. مسائل كثيرة في نصرة الرؤية، و إبطال القول بالعدد.
٩. استمرار الصوم مع قصد المنافي له؛ ردّ فيها على رسالة قديمة كتبها سابقاً، و سوف تأتي بعد قليل الإشارة إليها.
١٠. تتبّع الأبيات التي تكلم عليها ابن جنّي في إثبات المعاني للمتنبّي.
١١. النفض على ابن جنّي في الحكاية و المحكي.

رسائل الشريف المرتضى التي تمّ الردّ عليها

لقد كانت ظاهرة كتابة الردود - و ما زالت - ظاهرة مهمّة في تاريخ الفكر الإسلامي، فقد ملئت الأوراق و القراطيس بالردود و النقوض على المخالفين في الدين أو المذهب أو الرأي بصورة عامّة.

ولا تدلّ كتابة الردّ بالضرورة على وجود اختلاف جذريّ بين الطرفين المختلفين، بل قد ينتمي الطرفان إلى مذهب و فكر واحد، و قد يكرّ أحدهما للآخر احتراماً كبيراً؛ لكن هذا لا يعني عدم وجود أيّ اختلاف بينهما.

و لم يكن الشريف المرتضى بمنأى من هذه الظاهرة، فقد كتبت عدة ردود على ما كتبه، مثل ردّ أبي الحسين البصري على كتابته: الشافي و المقنع^١ أو ردّ شهاب الدين الشافعي الرازي على كتاب تنزيه الأنبياء^٢؛ كما تعرّضت بعض رسائله إلى الردّ عليها أيضاً، وهي:

١. مسألة في إبطال العمل بأخبار الآحاد؛ اتهم فيها الشريف المرتضى القميين بالتشبيه و الجبر؛ و قد ردّ الشيخ أبو الحسن بن محمد بن طاهر الشريف الفتونى العاملي على هذه النقطة من الرسالة، حيث قام بتأليف رسالة سماها: «تنزيه القميين عن المطاعن»^٣.

٢. رسالة عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة؛ قام أبو المحاسن المعري بكتابة ردّ على الشريف المرتضى حول مسألة المسح على الرجلين^٤، و لعل ردّه كان ناظراً إلى هذه الرسالة.

٣. مسألة في إرث الأولاد؛ ناقشها العلامة الحلّي بعد أن أوردتها بأكملها في المختلف، كما تقدّم قبل قليل. و قد لا يرضى البعض بتسمية هذه المناقشة ردّاً، إلّا أنّه على أيّ حال قد ردّ العلامة على الفكرة المطروحة في هذه الرسالة، و ناقش أهمّ الأدلة التي ذكرها الشريف المرتضى فيها؛ فمن الممكن تسمية ذلك ردّاً أو نقضاً.

٤. استمرار الصوم مع قصد المنافي له؛ ناقشها العلامة الحلّي أيضاً في المختلف، بعد أن أوردتها بالكامل؛ كما تقدّم.

٥. مسألة قديمة حول أن العزم على الإفطار مفطر؛ و هي رسالة ردّ فيها الشريف

١. طبقات المعزلة لابن المرتضى، ص ١١٩. ٢. النقض، ص ١١، ٢٤٤.

٣. راجع: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ٤، ص ٤٥٧، رقم ٢٠٤٢.

٤. خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٣، ص ١٢٨.

المرتضى نفسه عليها في رسالته السابقة، أي رسالة «استمرار الصوم مع قصد المنافي له»، وذلك بسبب تغيّر رأيه في المسألة.

نصوص الآخرين المذكورة في رسائل الشريف المرتضى

يعتبر نقل العلماء لنصوص كتب و رسائل الآخرين في كتبهم و رسائلهم من الأمور التي اكتسبت في كثير من الأحيان أهميّة كبرى، وذلك بسبب فقدان الكثير من تلك الكتب المنقول منها على طول التاريخ، فصار ما نقل منها في كتب الآخرين هو المصدر الوحيد الذي يدلّنا على ما كانت تحتوي عليه تلك الكتب.

و كلّما زادت النصوص المنقولة زادت قدرتنا على معرفة حقيقة النصّ المفقود. و قد بلغ مقدار النقل من بعض النصوص حدّاً، بحيث صار من الممكن إعادة تكوين النصوص المتبقّية بنحو يجعلها أقرب ما تكون إلى النصّ الأصلي. و قد حفظ لنا الشريف المرتضى في تراثه نصوصاً كثيرة من كتب و رسائل الآخرين؛ كحفظه لنصوص كثيرة من كتاب المغني للقاضي عبد الجبار من خلال كتابيه: الشافي، و الصرفة؛ و أيضاً من خلال إحدى رسائله التي سوف تأتي الإشارة إليها بعد قليل. كما أنّه حفظ لنا في رسائله الآتية نصوصاً من مؤلّفات الآخرين ما زالت مفقودة، و تلك الرسائل هي:

١. رسالة في الردّ على أصحاب العدد؛ ردّ فيها الشريف المرتضى على رسالة ذهب صاحبها إلى اعتماد العدد دون الرؤية في معرفة أيام شهر رمضان. و قد نقل نصوصاً كثيرة من تلك الرسالة، و هي التي يحتمل أن تكون من مؤلّفات الكراجكي.

٢. عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة؛ ردّ الشريف المرتضى فيها على أبي الحسن الرّبّعيّ النحويّ. و قد حفظ نصوصاً مهمّة لنا من كلامه.

٣. أقاويل العرب في الجاهلية، و مذاهب عبدة الأصنام؛ نقل فيه نصّاً من كتاب

المقالات لأبي عيسى الوراق، و نصّاً آخر من كتاب الآراء و الديانات لأبي محمّد النوبختي.

٤. دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء عليهم السلام؛ نقل في نهايتها نصّاً قصيراً من كتاب المغني.

المسائل المنسوبة إلى الأشخاص و البلدان

من الخصائص التي تمتعت بها شخصيّة الشريف المرتضى بصورة كبيرة هي كثرة الأسئلة، أو المسائل التي وُجّهت إليه من شخصيّات كثيرة، يعتبر بعضها من العلماء الكبار، ممّا يدلّ على المكانة التي وصل إليها الشريف المرتضى. و قد نسبت هذه المسائل تارةً إلى الأشخاص السائلين، و أخرى إلى المدن و البلدان التي أرسلت منها.^١ و فيما يلي استعراض لهذه الرسائل:

القسم الأول: المسائل المنسوبة إلى الأشخاص السائلين

١. أجوبة المسائل التّبانيّات. السائل هو الشيخ أبو عبد الله محمّد بن عبد الملك التّبّان.

٢. أجوبة المسائل السّلاريّات. السائل هو الشيخ أبو يعلى سلّار بن عبد العزيز الديلمي.

٣. أجوبة المسائل المحمّديّات. السائل هو الشريف النقيب أبو محمّد الحسن بن محمّد بن الحسن بن أحمد بن القاسم العلويّ المحمّدي.^٢

٤. أجوبة المسائل الرّسّيّات. السائل هو الشريف أبو الحسن المحسن بن محمّد بن الناصر الحسنّي الرّسّي.^٣

١. تمّ التعريف بهؤلاء الأعلام و الأشخاص و الأماكن في مقدّمات الرسائل بقدر الإمكان، فراجع.

٢. راجع: مجلّة كتاب شيعة، العدد المزدوج ٩ - ١٠، ص ١٥٢.

٣. راجع: المصدر، ص ١٤٠.

٥. أجوبة المسائل الرملية. من المحتمل أنَّ السائل هو محمد بن محمد بن الرملِي الحائري.^١
٦. أجوبة المسائل البرمكية أو الطوسيات^٢. ولا نعرف السائل، كما من المحتمل أنَّها ليست منسوبة إلى السائل.

القسم الثاني: المسائل المنسوبة إلى المدن التي أرسلت منها

و هي مرسله بصورة رئيسية من إيران، والعراق، والشام.

الف) المسائل المرسله من إيران (و تشمل بلاد الجبل، وطبرستان، وخراسان):

١. الري. أرسلت منها: المسائل الرازيات.
٢. طبرستان. أرسلت منها: المسائل الطبريات، والمسائل الناصريات المسمّاة ب: الطبريات أيضاً.
٣. خراسان. أرسلت منها: المسائل الخراسانيات، ومسألة في المسح على الخفين.
٤. مامطير. أرسلت منها: المسائل المامطيريات.
٥. جرجان. أرسلت منها: المسائل الجرجانيات.^٣
٦. الديلم. يحتمل أنَّه قد أرسلت منها: المسائل الديلميات. ويحتمل أنَّها نفس المسائل السلازيات؛ فإنَّ سَلار ملقَّب بالديلمي أيضاً، وقد كان عند طرحه هذه المسائل في بغداد، كما يظهر من مقدمتها.
٧. طوس. يحتمل أنَّ المسائل الطوسيات أرسلت من طوس؛ ولكن يحتمل أنَّها منسوبة إلى سائلٍ مسمّى بالطوسي، وقد يكون قد أرسلها من مدينة أخرى.

١. راجع: المصدر، ص ١٤٣ - ١٤٤.

٢. راجع: المصدر، ص ١٣٥.

٣. يقال إنَّ جرجان في أوزبكستان.

(ب) المسائل المرسلة من العراق:

١. النيل^١: أرسلت منها: المسائل النيلية.
٢. واسط: أرسلت منها: المسائل الواسطيات.
٣. بادرايا^٢: أرسلت منها: المسائل البادرثيات.
٤. بغداد: من المحتمل أنَّ المسائل المتقدّمة المنسوبة إلى الأشخاص قد أرسلت من بغداد، وخاصة: المسائل السلاريات، و التبتانيات، و المحدثيات.
٥. الموصّل: أرسلت منها: المسائل الموصليّات الأولى و الثانية و الثالثة.

(ج) المسائل المرسلة من الشام:

١. طرابلس: أرسلت منها: المسائل الطرابلسيات الأولى و الثانية و الثالثة و الرابعة.
٢. دمشق: أرسلت منها: المسائل الدمشقيّات، و المسمّاة ب: الناصريات.
٣. حلب: أرسلت منها: المسائل الحلبيات الأولى و الثانية و الثالثة.
٤. صيدا: أرسلت منها: المسائل الصيداويّات.
٥. الرملة: أرسلت منها: المسائل الرملّيّات. و من المحتمل أنَّ هذه المسائل قد أرسلت من قِبَل شخص يُدعى الرملّي الحائريّ، و لعلّه لم يُرسل هذه المسائل من الرملة بل من الحائر.

(د) مدن وبلدان أخرى:

١. ميّافارقين: أرسلت منها: المسائل الميافارقيات.
٢. مصر: أرسلت منها: المسائل المصريّات الأولى و الثانية.

١. في الحلّة حالياً.

٢. هي بلدة (بدرّة) الحاليّة، الواقعة على حدود العراق مع إيران.

الرسائل المرسلّة في عدّة مجموعات

من خصائص رسائل الشريف المرتضى أنّه قد أرسلت إليه عدّة مجموعات من المسائل تحمل نفس الاسم، ولعلّ أكثرها من نفس الأشخاص، وهو يدلّ على مدى أهميّة شخصيّة الشريف المرتضى عند أبناء هذه المناطق، واهتمام المُرسِلين لهذه المجموعات بالتعرّف على معالم دينهم؛ وهذه المجموعات هي:

١. أجوبة المسائل الطرابلسيّات الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة.
٢. أجوبة المسائل الموصليّات الأولى، والثانية، والثالثة.
٣. أجوبة المسائل الحلبيّات الأولى، والثانية، والثالثة.
٤. أجوبة المسائل المحمديّات الأولى، والثانية، والثالثة.
٥. أجوبة المسائل المصريّات الأولى، والثانية.
٦. أجوبة المسائل الرسيّات الأولى، والثانية.

تاريخ كتابة بعض رسائل الشريف المرتضى

من المهمّ معرفة تاريخ تأليف الكتب و الرسائل؛ فإنّ ذلك يعين على معرفة التطوّر الفكريّ الذي مرّ به المؤلّف، ومدى التغيّر أو الثبات الذي تمتّع به فكره. و رسائل الشريف المرتضى على نحوين؛ فبعضها نعرف تاريخ تأليفها بصورة دقيقة، إلّا أنّ أكثرها لا نعرف تاريخها، سوى أنّه يمكن تحديد تاريخ تقريريّ لها. و سوف نستعرض هنا الرسائل التي أمكننا معرفة تاريخها بصورة تحقيقيّة أو تقريبية، و نرتبها وفقاً لترتيب التاريخ^١:

١. راجع تفصيل هذه المعلومات في البحث الذي يحمل عنوان: مكتبة الشريف المرتضى، المطبوع في ضمن مجلّة كتاب شيعة، العدد المزدوج ٩ و ١٠، و هو العدد الخاصّ بألفيّة الشريف المرتضى.

رسائله القديمة

قام الشريف المرتضى بتأليف رسائل عبّر عنها بأنها: «قديمة»، ولا يمكننا معرفة تاريخ تأليفها بالدقة؛ ولكن من المحتمل أنّ تاريخ تأليف بعضها يعود إلى القرن الرابع - حيث كان المرتضى ما زال شاباً - أو العقد الأول من القرن الخامس، و هذه الرسائل هي:

١. تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾^١. أشار الشريف المرتضى في بعض رسائله إلى أنّه قد أُملى تأويل هذه الآية قديماً.^٢

٢. مسألة قديمة حول أنّ الإفطار مفطرٌ.

٣. مسألة مفردة قديمة حول علم الإمام.

٤. مسألة مفردة قديمة في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا﴾^٣.

٥. مسألة قديمة في تحقيق الفرق بين الحال والماضي والمستقبل.

٦. حكم عبادة ولد الزنا.

٧. المسائل الموصليّات الثانية: وصفها الشريف المرتضى في كتابه الانتصار^٤، بأنّها «قديمة».

٨ مسائل أهل مصر قديماً في اللطيف. هكذا سمّاها الشيخ الطوسي في الفهرست^٥، وهي المسائل المصريّات الأولى.

١. طه (٢٠): ١١٤.

٢. راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤٠٥.

٣. آل عمران (٣): ١٦٩.

٤. الانتصار، ص ٤٤٢.

٥. الفهرست، ص ١٦٥.

سنة ٥٣٨٠هـ ونيف

أجاب المرتضى فيها على المسائل الموصليات الأولى.

ما قبل سنة ٥٣٩٨هـ

هناك رسالة يعود تاريخ تأليفها إلى ما قبل سنة ٥٣٩٨هـ، وهي سنة الانتهاء من كتاب الشافي، حيث أرجع في هذا الكتاب إلى هذه الرسالة، وهي: مسألة مفردة حول حديث المنزلة.^١

ما بعد سنة ٥٣٩٨هـ

هناك رسائل يعود تاريخ تأليفها إلى ما بعد سنة ٥٣٩٨هـ، وهي - كما تقدّم - سنة الانتهاء من كتاب الشافي، حيث أرجع في هذه الرسائل إلى هذا الكتاب؛ وهذا يعني أنها ألّفت بعد تاريخ تأليف الشافي، وهذه الرسائل هي:

١. أجوبة المسائل التّبانيات.
٢. أجوبة المسائل الطرابلسيات الأولى.
٣. أجوبة المسائل الطرابلسيات الثانية.
٤. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر.
٥. مسألة في تفسير آية: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ...﴾^٢ الآية.
٦. مسألة قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ...﴾^٣ الآية.
٧. مسألة في علّة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر.
٨. مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة لخبر الغدير.

١. الشافي، ج ٣، ص ٢٩.

٢. التوبة (٩): ١٠٠.

٣. الفتح (٤٨): ١٦.

و الجدير بالذكر أن الشريف المرتضى قد أرجع إلى الشافعي في بعض كتبه، وهي: الذخيرة، ص ٤٠٩؛ و تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ١٨٧؛ و المقنع، ص ٣١؛ و شرح جمل العلم و العمل، ص ١٩٢؛ و الذريعة، ج ١، ص ٤٨٥؛ و الصرفة، ص ٢٤٨؛ و شرح القصيدة المذهبة (رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٧٤). و هذا يعني أنها كلها قد تمّت كتابتها بعد سنة ٣٩٨هـ.

بين سنتي ٤١٣ و ٤١٩هـ

و هي الفترة المحتملة لتأليف أجوبة المسائل التبتات.

ما بعد المسائل التبتات

هناك رسائل تمّ تأليفها بعد أجوبة المسائل التبتات، حيث أرجع فيها إلى التبتات، وهي:

١. رسالة في الردّ على أصحاب العدد.

٢. مسألة في الإجماع.

ما بعد سنة ٤١٣هـ

هناك رسالة يعود تاريخها إلى ما بعد سنة ٤١٣هـ؛ أي بعد سنة الفراغ من تأليف الشريف المرتضى لأماله، حيث أرجع فيها إلى الأمالي، و هذه الرسالة هي: مسألة في قول النبي صلى الله عليه و آله: «نِية المؤمن خيرٌ من عمله».

سنة ٤١٥هـ

و هي سنة تأليف رسالتين، هما:

١. مسألة في العمل مع السلطان.

٢. مسألة في المسح على الخفّين.

سنة ٤٢٠هـ

في هذه السنة وردت المسائل الموصليات الثالثة على الشريف المرتضى، فأجاب عليها.

بعد سنة ٤٢٠هـ بقليل

رسالة في الردّ على أصحاب العدد؛ فقد أرجع فيها إلى الموصليات الثالثة، وعبّر عنها بـ: مسائل أهل الموصل الواردة أخيراً، وهذا يدلّ على أنّ رسالة الردّ على أصحاب العدد قد تمّ تأليفها بفترة قصيرة بعد سنة ٤٢٠هـ التي وردت فيها الموصليات الثالثة، كما تقدّم.

بعد سنة ٤٢٠هـ

أي بعد تأليف كتاب الانتصار، فعلى الرغم من عدم علمنا بتاريخ تأليف الانتصار، إلّا أنّه بدليل إشارته في هذا الكتاب إلى سنة ٤٢٠هـ؛^٢ لذلك علمنا أنّ تاريخ تأليف هذا الكتاب يعود إلى ما بعد هذه السنة. وبما أنّه قد أشار الشريف المرتضى في بعض رسائله إلى الانتصار؛ لذا علمنا أنّ تاريخ تأليف تلك الرسائل يعود إلى ما بعد سنة ٤٢٠هـ، وهذه الرسائل هي:

١. الرسالة الباهرة في العترة الطاهرة.
٢. مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد.

قبل سنة ٤٢٧هـ

قام بتأليف المسائل السّلارية.

١. راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٩.

٢. راجع: الانتصار، ص ٨١.

سنة ٤٢٧هـ

قام في هذه السنة بتأليف عدّة رسائل، وهي:

١. مسألة في نكاح المتعة.
٢. صيغة البيع.
٣. ألفاظ الطلاق.
٤. استحقاق مدح الباري على الأوصاف.
٥. المنع من العمل بأخبار الآحاد.
٦. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل.
٧. المسائل الطرابلسيات الثانية.
- ٨ المسائل الطرابلسيات الثالثة.

سنة ٤٢٩هـ

فرغ في هذه السنة من الجواب عن المسائل الرستيات الأولى.

الفصل الثاني

رسائل الشريف المرتضى، تعدادها وعناوينها

لقد قام الشريف المرتضى في خلال حياته العلمية الطويلة بتأليف عدد كبير من الرسائل وأجوبة المسائل المفصلة والمختصرة.

ويمكن القول إن أكثرها قد كتب له البقاء؛ إمّا من خلال وجود نسخها الخطيّة بصورة مستقلة، أو في ضمن الكتب التي قامت بنقل تلك الرسائل كما تقدّم. بينما فقد عدد منها فيما فُقد من تراث الإمامية الكبير، ولعلّ مخطوطات بعض هذه الرسائل ما زال موجوداً في خبايا بعض المكتبات، على أمل العثور عليها وإخراجها إلى النور.

و فيما يلي قائمة بجميع الرسائل التي قام الشريف المرتضى بتأليفها، سواء الرسائل الموجودة والمطبوعة هنا، أو المنقولة في ضمن تكملة الأمالي، أو التي طبعت في مجلّد مستقلّ، أو الرسائل المفقودة.^١

١. والجدير بالذكر أنّ الشريف المرتضى كان قد احتمل القيام بتأليف رسالة حول جواز إظهار المعجزات على يد غير الأنبياء عليهم السلام، حيث قال في كتابه الشافي: «ولاستقصاء الكلام في جواز إظهار المعجزات على غير الأنبياء موضع غير هذا، ولعلنا أن نفرد له مسألة بمشيئة الله تعالى» [الشافي، ج ١، ص ١٩٩ - ٢٠٠]. كما احتمل أن يفرد موضعاً للبحث عن وجوب أن يكون

أولاً: الرسائل المنشورة في هذه الطبعة

لقد تمّ ترتيب هذه الرسائل وفقاً للعلوم المختلفة، من قرآنية، وحديثية، وكلامية، وفقهية، وأصولية، ورسائل منتزعة، ومنسوبة.

و نعني بالرسائل المنتزعة الرسائل التي ليست من تأليف الشريف المرتضى، ولكن تمّ تجميعها وانتزاعها من كتبه و رسائله من قبّل أشخاص آخرين، فهي تعكس أفكاره ونظريّاته بشكل جيّد، وهي رسالتان فقط.

و أمّا الرسائل المنسوبة فهي الرسائل التي توجد قرائن مهمّة على عدم صحّة نسبتها إلى الشريف المرتضى، ولكن بما أنّها كانت قد طبعت في ضمن الطبقات السابقة للرسائل لذلك تقرّر إعادة طباعتها هنا، وهي ثلاث رسائل.

و قد تمّ ترتيب الرسائل وفقاً للموضوعات بقدر المستطاع، و سوف يتّضح ذلك للقارئ من خلال مطالعة القائمة التالية التي تحتوي على الرسائل المنشورة هنا، وهي مرتّبة وفقاً لأجزائها.

و قد ذكرنا أسماء الرسائل وفقاً لترتيب هذه الطبعة، و ذكرنا أمامها موضعها من الطبعة السابقة، و هي طبعة قم ذات الأجزاء الأربعة، و أشرنا إلى تلك الطبعة بكلمة «رسائل»، و لو كان هناك اختلاف مهمّ في العنوان ذكرناه. و وضعنا أمام الرسائل التي لم تطبع في الطبعة السابقة نجمة (*)؛ لتمييزها عن غيرها:

«الإمام أكثر ثواباً، حيث قال: «و لعلنا أن نفرد للكلام في أنّ الإمام يجب أن يكون أكثر ثواباً من رعيّته موضعاً نستوفيه إن شاء الله تعالى؛ فلنا في تلخيص الدلالة على هذا الموضع نظر» [الشافعي، ج ٢، ص ٤٧]؛ لكن يبدو أنّه لم يوفّق لتأليف هاتين الرسالتين، فإنّه لم تصل إلينا نسخة منها، كما لم ينسب إليه أحد تأليف رسالة حول هذين الموضوعين.

الجزء الأول (الرسائل القرآنية والحديثية)

الرسائل القرآنية^١

- ١/ ٢٢. تفسير الآيات المتشابهة من القرآن. (رسائل، ج ٣، ص ٢٨٥).
- ٢/ ٢٣. مسألة في قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾. (رسائل، ج ٣، ص ١١١).
- ٣/ ٢٤. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾. (رسائل، ج ٣، ص ١١٥).
- ٤/ ٢٥. مسألة في حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. (رسائل، ج ٢، ص ٦٥).
- ٥/ ٢٦. مسألة في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُؤَلِّى بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾. (رسائل، ج ٣، ص ١٠١).
- ٦/ ٢٧. مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَ لَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ...﴾. (رسائل، ج ٣، ص ٩٥).
- ٧/ ٢٨. مسألة في تفسير آية من كتاب الله تعالى، و هي قوله: ﴿وَ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ...﴾ (رسائل، ج ٣، ص ٨٦).
- ٨/ ٢٩. مسألة في كيفية نجاة هود عليه السلام من الريح المهلكة. (رسائل، ج ٣، ص ٩٤).
- ٩/ ٣٠. مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه. (رسائل، ج ٣، ص ٨٥).
- ١٠/ ٣١. مسألة في تأويل آية قتل الخضر للغلام. (رسائل، ج ٣، ص ١٧٥، و عنوانها هناك: مسألة في الحسن و القبح العقلي).

١. تم ترتيب الرسائل القرآنية وفقاً لترتيب الآيات في المصحف الشريف.

١١/ ٣٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا﴾. (رسائل، ج ٣، ص ١٢٨).

١٢/ ٣٣. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾. (رسائل، ج ٣، ص ١١٧).

١٣/ ٣٤. فصل في الاستدلال على كون السماوات والأرضين سبعاً، وأنها غير كروية. (رسائل، ج ٣، ص ١٤٠).

١٤/ ٣٥. مسألة في المراد من «الصاعقة» و«الريح» و«الرجفة» في الآيتين. (رسائل، ج ٣، ص ٩٣).

١٥/ ٣٦. مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾. (رسائل، ج ٣، ص ١٠٢).

١٦/ ٣٧. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْزَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ...﴾. (رسائل، ج ٣، ص ١٠٨).

١٧/ ٣٨. مسألة حول كلام ابن جنّي في حذف علامة التأنيث. (رسائل، ج ٣، ص ١٢٦).

الرسائل الحديثية

١/ ١٨. شرح الخطبة الشقشقية. (رسائل، ج ٢، ص ١٠٥).

١٩/ ٢. مسألة في كلام لعلي عليه السلام يتبرأ فيه من الظلم. (رسائل، ج ٣، ص ١٣٩).

٢٠/ ٣. مسألة في شرح حديث: «أنا وأنت يا عليّ كهاتين». (رسائل، ج ٣، ص ١٣٤).

٢١/ ٤. مسألة في معنى نقصان الدين والعقل في النساء. (رسائل، ج ٣، ص ١٢٣).

٢٢/ ٥. حول خبر: «لا تجتمع أمتي على خطأ»، وخبر: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة». (رسائل، ج ٣، ص ١٤٦).

٢٣/ ٦. مسألة في وجه وصف الثوم بالخُبث في كلام النبي. (رسائل، ج ٣، ص ١٢٥، و عنوانها هناك: وجه نهى النبي عن أكل الثوم).

٧/٢٤. مسألة في شرح حديث: «الولد للفراش و للعاهر الحجر». (رسائل، ج ٣، ص ١٢٤).

٨/٢٥. مسألة في جنس أولاد قابيل. (رسائل، ج ٣، ص ١٢٧، و لم يوضع لها عنوان في الطبعة السابقة).

الجزء الثاني: الرسائل الكلامية

- * ١/٢٦. جوابات المسائل السلارية. (لم تطبع في الطبعة السابقة).
- ٢/٢٧. جوابات المسائل الرازية. (رسائل، ج ١، ص ٩٧).
- ٣/٢٨. جواب المسائل الواردة من طبرستان. (رسائل، ج ١، ص ١٣٣).
- ٤/٢٩. جوابات المسائل النيلية. (رسائل، ج ٤، ص ١٥، و عنوانها هناك: جوابات المسائل المصرية).

- * ٥/٣٠. مقدمة في الأصول الاعتقادية. (لم تطبع في الطبعة السابقة).
- * ٦/٣١. مسألة في الإنسان. (تطبع لأول مرة).
- * ٧/٣٢. مسألة في بيان حقيقة الحي الفعّال. (تطبع لأول مرة).
- * ٨/٣٣. مسألة حول قِدَم العالم. (تطبع هنا بصورة مستقلة لأول مرة).
- ٩/٣٤. مسألة في خلق الأفعال. (رسائل، ج ٣، ص ١٨٧).
- ١٠/٣٥. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض. (رسائل، ج ٤، ص ٣٠٧).
- ١١/٣٦. مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر. (رسائل، ج ٣، ص ١٥٠).
- ١٢/٣٧. مسألة في إبطال قول: «إنَّ الشيء شيء لنفسه». (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٣).

الجزء الثالث: تنمة الرسائل الكلامية

- ١/٣٨. مسألة في الدليل على أنَّ الجواهر مدركة. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٦).
- ٢/٣٩. مسألة في علّة استحقاقه تعالى المدح على تركه القبيح. (رسائل، ج ٤،

- ص ٣٣١، و عنوانها هناك: استحقاق مدح الباري على الأوصاف).
- ٣/٤٠. مسألة في أنّ التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٩).
- ٤/٤١. مسألة في الألم و وجه الحسن فيه. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٩، و عنوانها هناك: معنى النفع في الضرر).
- ٥/٤٢. مسألة في سبب تقديم أوليّة وجوب النظر على أصل وجوبه. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٨، و عنوانها هناك: النظر قبل الدلالة).
- ٦/٤٣. مسألة في أنّ الجسم لم يكن «كائناً» بالفاعل. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٧).
- ٧/٤٤. مسألة في إبطال أحد الأدلة على كون الصفة بالفاعل. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤١، و عنوانها هناك: منع كون الصفة بالفاعل).
- ٨/٤٥. مسألة في مناقشة الدليل على أنّ الجوهر ليس محدثاً بمعنى. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٢، و عنوانها هناك: الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدث).
- ٩/٤٦. مسألة في وجه المناسبة بين الأفعال الشرعيّة و ما هي لطف فيه. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٣، و عنوانها هناك: النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها).
- ١٠/٤٧. مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة. (رسائل، ج ٢، ص ١٣١).
- * ١١/٤٨. مناظرة أبي العلاء المعريّ مع الشريف المرتضى. (لم تطبع في الطبعة السابقة).
- * ١٢/٤٩. المسائل المقدسيات. (تطبع لأول مرة).
- ١٣/٥٠. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار. (رسائل، ج ٢، ص ٨١ و ج ٤، ص ٣٥٤، و عنوانها في المورد الثاني: اللفظة الدالة على الاستغراق).
- ١٤/٥١. مسألة في المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام. (رسائل، ج ٢، ص ١٦٧).
- ١٥/٥٢. دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء عليهم السلام. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٦).

- * ١٦/٥٣. مسألة في ميراث الأنبياء عليهم السلام. (تطبع لأول مرة).
- ١٧/٥٤. الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة. (رسائل، ج ٢، ص ٢٤٩).
- * ١٨/٥٥. مسألة في وجه اختصاص الأئمة الاثني عشر عليهم السلام بالإمامة دون سائر أهل البيت. (تطبع لأول مرة).
- ١٩/٥٦. مسألة فيمن يتولّى غسل الإمام. (رسائل، ج ٣، ص ١٥٣).
- ٢٠/٥٧. مسألة في علم الوصي بساعة وفاته وعدمه. (رسائل، ج ٣، ص ١٣٠).
- ٢١/٥٨. مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته. (رسائل، ج ٣، ص ١٣٣).
- * ٢٢/٥٩. مسألة في معنى ما يقوله الشيعة عند مشاهد أئمتهم عليهم السلام. (تطبع لأول مرة).
- ٢٣/٦٠. مسألة في علّة خذلان أهل البيت عليهم السلام وعدم نصرتهم. (رسائل، ج ٣، ص ٢٠٧).
- ٢٤/٦١. مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة في خبر الغدير. (رسائل، ج ٣، ص ٢٤٩).
- ٢٥/٦٢. مسألة في علّة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر. (رسائل، ج ٣، ص ٢٤١).
- ٢٦/٦٣. مسألة في علّة امتناع عليّ عليه السلام عن محاربة الغاصبين لحقّه بعد الرسول. (رسائل، ج ٣، ص ٣١٥).
- * ٢٧/٦٤. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر. (لم تطبع في الطبعة السابقة).
- ٢٨/٦٥. مسألة أخرى حول إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر. (رسائل، ج ٣، ص ١٤٨).
- ٢٩/٦٦. مسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام. (رسائل، ج ٣، ص ١٤٧).
- ٣٠/٦٧. مسألة في فدك. (رسائل، ج ٣، ص ١٤١).

٣١/٦٨. مسألة في صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام. (رسائل، ج ٣، ص ١٣٠).

٣٢/٦٩. رسالة في غيبة الحجّة. (رسائل، ج ٢، ص ٢٩١).

٣٣/٧٠. فصل في الغيبة. (رسائل، ج ٣، ص ١٤٤).

٣٤/٧١. فصل في الإمامة بعد القائم عليه السلام. (رسائل، ج ٣، ص ١٤٥).

٣٥/٧٢. مسألة في الرجعة من جملة «الدمشقيّات». (رسائل، ج ٣، ص ١٣٥).

٣٦/٧٣. مسألة في حكم عبادة ولد الزنا. (رسائل، ج ٣، ص ١٣١).

٣٧/٧٤. أفاويل العرب في الجاهلية، ومذاهب عبدة الأصنام. (رسائل، ج ٣، ص ٢٢١).

الجزء الرابع: الرسائل الفقهيّة

١/٧٥. جوابات المسائل الرسيّة الأولى. (رسائل، ج ٢، ص ٣١٣).

٢/٧٦. جوابات المسائل الرسيّة الثانية. (رسائل، ج ٢، ص ٣٨١).

٣/٧٧. جوابات المسائل الموصليّات الثانية. (رسائل، ج ١، ص ١٦٧).

٤/٧٨. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة. (رسائل، ج ١، ص ١٩٩).

٥/٧٩. جوابات مسائل أهل ميّافارقين. (رسائل، ج ١، ص ٢٦٩).

٦/٨٠. جوابات المسائل الواسطيّات. (رسائل، ج ٤، ص ٣٧).

٧/٨١. جوابات المسائل الرملية. (رسائل، ج ٤، ص ٤٥).

٨/٨٢. مسألة في الفرق بين نجس العين و نجس الحكم. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٨).

٩/٨٣. مسألة في حكم ماء البئر النابع بعد غور مائها النجس. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٩).

و عنوانها هناك: تنجس البئر ثم غور مائها).

١٠/٨٤. مسألة في عدم وجوب غسّل الرجلين في الطهارة. (رسائل، ج ٣، ص ١٥٩).

١١/٨٥. مسألة في المسح على الخُفّين. (رسائل، ج ٣، ص ١٨١).

- ١٢/٨٦. رسالة في الردّ على أصحاب العدد. (رسائل، ج ٢، ص ١٥).
- ١٣/٨٧. مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٢).
- ١٤/٨٨. مسألة في استلام الحَجَر والتلبية. (رسائل، ج ٣، ص ٢٧٣).
- ١٥/٨٩. مسألة في جواز تزكية مالٍ مِنْ مالٍ آخَرَ. (رسائل، ج ٣، ص ١٣٠).
- ١٦/٩٠. مسألة في نفي دلالة صيغة الأمر على القبول. (رسائل، ج ٤، ص ٣١٩، و عنوانها هناك: صيغة البيع).
- ١٧/٩١. مسألة في نكاح المتعة. (رسائل، ج ٤، ص ٣٠١).
- ١٨/٩٢. مسألة في حكم الطلاق ثلاثاً بلفظٍ واحدٍ. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢١، و عنوانها هناك: ألفاظ الطلاق).
- ١٩/٩٣. مسألة في إرث الأولاد. (رسائل، ج ٣، ص ٢٥٥).
- ٢٠/٩٤. مسألة في إضافة أولاد البنت إلى جدّهم إضافة حقيقيّة. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٧).
- ٢١/٩٥. مسألة في شمول الوقف على الأولاد لولد البنت. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٨).
- ٢٢/٩٦. مسألة في حكم التصدّق بالمال الحرام. (رسائل، ج ٣، ص ١٢٩).
- ٢٣/٩٧. مسألة في العمل مع السلطان. (رسائل، ج ٢، ص ٨٧).
- ٢٤/٩٨. مسألة في حكم أموال السلطان. (رسائل، ج ٣، ص ١٢٨).
- ٢٥/٩٩. مسألة في وجوب بيان النوافل على الشرع، و وجه حسننها. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٥، و عنوانها هناك: دور العقل و السمع في النوافل).

الجزء الخامس (الرسائل الأصولية و المنتزعة و المنسوبة)

الرسائل الأصولية

- ١/١٠٠. أجوبة المسائل التّبانيات [في أخبار الآحاد]. (رسائل، ج ١، ص ٣).
- ٢/١٠١. مسألة في خبر الواحد. (رسائل، ج ٣، ص ٢٦٧، و عنوانها هناك: مسألة عدم تخطئة العامل بخبر الواحد).

- ٣/١٠٢. المنع من العمل بأخبار الآحاد. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٥).
- ٤/١٠٣. مسألة في إبطال العمل بأخبار الآحاد. (رسائل، ج ٣، ص ٣٠٧).
- ٥/١٠٤. مسألة في الإجماع. (رسائل، ج ٣، ص ١٩٩).
- * ٦/١٠٥. رسالة في دليل الخطاب. (تطبع هنا بصورة مستقلة لأول مرة).
- ٧/١٠٦. طريق الاستدلال على فروع الإمامية. (رسائل، ج ٢، ١١٥، و عنوانها هناك: مناظرة الخصوم وكيفية الاستدلال عليهم).
- ٨/١٠٧. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه. (رسائل، ج ٢، ص ٩٩).

الرسائل المنتزعة

- * ١/١٠٨. مجموعة في فنون علم الكلام. (لم تطبع في الطبعة السابقة).
- * ٢/١٠٩. الحدود و الحقائق (لابن قارورة). (لم تطبع في الطبعة السابقة).

الرسائل المنسوبة

- ٣/١١٠. الحدود و الحقائق. (رسائل، ج ٢، ص ٢٥٩).
- ٤/١١١. مسألة في نفي التجسيم و الرؤية. (رسائل، ج ٣، ص ٢٧٩).
- ٥/١١٢. إنقاذ البشر من الجبر و القدر. (رسائل، ج ٢، ص ١٧٥).

ثانياً: رسائل طبعت بصورة كتاب

- ١/١١٣. المسائل الطرابلسيات الأولى.
- ٢/١١٤. المسائل الطرابلسيات الثانية.
- ٣/١١٥. المسائل الطرابلسيات الثالثة. (هذه الثلاث طبعت في مجلد مستقل).
- ٤/١١٦. جُمِل العلم و العمل.
- ٥/١١٧. المقنع في الغيبة و تكملته.

٦/١١٨. شرح القصيدة المذهبة.

٧/١١٩. الشهاب في الشيب والشباب.

ثالثاً: رسائل تكملة الأمالي^١

١/١٢٠. مسألة في رفع الخلاف بين المتكلمين و النحويين حول تقسيم الفعل إلى ماض و حاضر و مستقبل.

٢/١٢١. وجه التكرار في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ﴾، و قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾.

٣/١٢٢. مسألة في بيان كيفية دخول «كان» في القرآن على ما هو ثابت في الحال و مستمر دائماً.

٤/١٢٣. تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَرْجِي سَخَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾.

٥/١٢٤. مسألة في تأويل الحذف في القرآن.

١. هناك رسائل وردت في تكملة الأمالي لم نذكرها في هذه القائمة لكونها جزءاً إما من شرح القصيدة المذهبة، أو من المسائل الطرابلسيات الأولى، أو المسائل السلارية، فلم نذكرها هنا منعاً للتكرار، وهذه الرسائل هي:

١. شرح بيتين من القصيدة المذهبة للسيد الحميري.

٢. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر. (وهي المسألة الرابعة من الطرابلسيات الأولى).

٣. مسألة في العصمة. (وهي المسألة السادسة من الطرابلسيات الأولى).

٤. مسألة حول سرمدح و ذم بعض الحيوانات و الأطعمة. (وهي المسألة التاسعة من الطرابلسيات الأولى).

٥. مسألة حول معنى حديث: «لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله». (وهي المسألة الحادية عشر من الطرابلسيات الأولى).

٦. الرد على المنجمين. (وهي المسألة الخامسة من المسائل السلارية).

٧. مسألة في المنامات. (وهي المسألة السادسة من المسائل السلارية).

٦/١٢٥. معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «نية المرء خير من عمله».

٧/١٢٦. مسألتان حول الاسم الأعظم، و تأويل قوله تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾.

٨/١٢٧. الاعتراض على من استدلّ بدليل السحارة على أنّ العالم ملاء.

٩/١٢٨. مسألة مختصرة حول الفرق بين الألف و الأليغ.

١٠/١٢٩. معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «أعلمكم بنفسه أعلمكم بربه».

١١/١٣٠. تأويل قوله تعالى: ﴿وَ اخْتَلَفُ الْأَسْبَتُكُمُ﴾ بما لا يتنافى مع الاختيار.

١٢/١٣١. تصحيح الدليل على انتساب أفعالنا إلينا.

١٣/١٣٢. تفصيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة.

١٤/١٣٣. تأويل قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾.

١٥/١٣٤. تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾.

١٦/١٣٥. تأويل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾.

١٧/١٣٦. تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

١٨/١٣٧. مسألة في الاستثناء.

١٩/١٣٨. تأويل قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ إِنِّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ...﴾.

٢٠/١٣٩. تأويل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا...﴾.

٢١/١٤٠. تأويل قوله تعالى: ﴿أَنْتَىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي غَافِرَةٌ﴾.

٢٢/١٤١. تأويل قوله تعالى: ﴿وَ إِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾.

٢٣/١٤٢. تأويل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَذْرَى مَا يُفْعَلُ بِي وَ لَأِ بِكُمْ﴾.

٢٤/١٤٣. تأويل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ...﴾.

٢٥/١٤٤. معنى قول رسول الله صَلَّى الله عليه و آله: «مَنْ أَجَبِي فَقَدْ أَرَبِي».

٢٦/١٤٥. مسألة في بيان ما ورد في القرآن من معاتبات للرسول صَلَّى الله عليه و آله.

٢٧/١٤٦. تأويل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ﴾.

رابعاً: الرسائل المفقودة

و هي على قسمين:

أ. الرسائل المفقودة التي نُقِلَ منها بعض الشذرات^١

١/١٤٧. أجوبة المسائل المحمديّات [الأولى].

٢/١٤٨. أجوبة المسائل المحمديّات [الثانية].

٣/١٤٩. شرح الرسالة.

٤/١٥٠. المسائل الصيداويات.

٥/١٥١. كتاب إلى الكراچكي.

١. راجع تفصيل الكلام عن هذه الرسائل في كتابنا: «المتبقي من التراث المفقود للشريف المرتضى»، وهو يشكّل الجزء الأخير من مجموعة مؤلفات الشريف المرتضى المطبوعة من قبل مؤتمر ألفيته. و قد ذكرنا هنا أسماء الرسائل فقط المذكورة في كتاب المتبقي؛ لأنّ هذه القائمة مخصصة لذكر الرسائل، و لم نذكر الكتب المذكورة هناك، مثل كتاب مسائل الخلاف، و كتاب المصباح في الفقه، و كتاب الفقه الملكي، و كتاب الوعيد.

١٥٢/٦. المسائل الموصليات الأولى^١.

١٥٣/٧. المسائل المامطريات.

١٥٤/٨. مسألة في علم النجوم.

١٥٥/٩. المسائل الحلبيات الأولى^٢.

١. هذه المسائل مفقودة، و تحتوي على ثلاث مسائل فقط، هي: مسألة في الوعيد، و أخرى في القياس، و ثالثة في الاعتماد، و كنّا قد عثرنا على مقاطع من المسألة الأولى و الثانية و أودعناها كتاب المتبقي من التراث المفقود للشريف المرتضى، و لم نعثر حينها على مقطع من المسألة الثالثة، ولكن عندما شارف أمر مراجعة رسائل الشريف المرتضى على الانتهاء، و عند مراجعتنا لرسالة الحدود و الحقائق التي جمعها ابن قارورة من كلام الشريف المرتضى رحمه الله، و التي وُضعت في ضمن الرسائل المنتزعة من هذه المجموعة، لفت نظرنا مقطع في صفحة و نصف أو صفحتين حول موضوع الاعتماد، و لم نعثر على مصدر لهذا المقطع بين كتب و رسائل الشريف المرتضى الموجودة، لذلك صار من المحتمل قوياً أن يكون هذا المقطع قد انتزعه ابن قارورة من المسألة الثالثة من المسائل الموصليات الأولى. و قد أحببنا التنويه على هذا الأمر هنا، لعدم إمكان نقاده في كتاب المتبقي الذي قد خرج من المطبعة.

٢. بعد طباعة كتاب «المتبقي من التراث المفقود للشريف المرتضى» عثرنا على مقطع قصير من المسائل الحلبيات في ثنايا كتاب «كشف القناع عن وجه حجة الإجماع» للمحقق التستري الكاظمي، و نحن نضع هذا المقطع هنا مع الاعتذار من القارئ الكريم لغفلتنا عن وضعه في كتاب «المتبقي»، و المقطع هو: «و حكى غيره عنه أنه قال في المسائل الحلبيات ما محصله: إن الحكم إن كان ممّا اجتمعت الإمامية عليه، فالأمر فيه واضح و إن كان ممّا اختلفوا فيه و لم يتعرضوا له، فلا بد أن يكون في الأدلة الشرعية ما يدل على الحق فيه بعينه؛ فإذا خلت عنه - و قلما يتفق ذلك - رجع فيه إلى مقتضى الأصل في العقل، و هو يفيد العلم به أيضاً؛ لأنه لا يجوز على الله سبحانه أن يكلف بما لا سبيل للمكلف إلى تمييزه و العلم به، كما لا يجوز أن يكلف بما لا قدرة له عليه. و لا بد فيما كلفه العمل به من طريق العلم و القطع و تمييز الحسن من القبيح و الواجب من غيره؛ ليأمن المكلف من الإقدام على القبيح. ثم حكى عن بعضهم عدم تجويز خلط حادثة من دليل شرعي يدل على حكمها، و قوّى هو جوازها و الرجوع فيها إلى الأصول العقلية كما هو الشأن قبل إرسال الرسل، فتفيد العلم أيضاً» كشف القناع، ص ١٢٨.

ب. الرسائل المفقودة التي لم يبق منها شيء^١

١٥٦/١٠/١. المسائل الحليّات الثانية.

١٥٧/١١/٢. المسائل الحليّات الثالثة.

١٥٨/١٢/٣. البرق.

١٥٩/١٣/٤. تتبّع الأبيات التي تكلم عليها ابن جنّي في إثبات المعاني للمتنبّي.

١٦٠/١٤/٥. تفسير القصيدة الميمية من شعره.

١٦١/١٥/٦. ثلاث مسائل سئل عنها السلطان.

١٦٢/١٦/٧. الردّ على يحيى في اعتراضه دليل الموحّدين في حدّث الأجسام.

١٦٣/١٧/٨. الفرائض في نصرّة الرؤية، وإبطال القول بالعدد.

١٦٤/١٨/٩. الكلام فيما يتناهى ولا يتناهى.

١٦٥/١٩/١٠. المسائل البادرانيّات.

١٦٦/٢٠/١١. المسائل البرمكيّات أو الطوسيّات.

١٦٧/٢١/١٢. المسائل الجرجانيّات.

١٦٨/٢٢/١٣. المسائل الطرابلسيّات الرابعة.

١٦٩/٢٣/١٤. المسائل المصريّات الأولى.

١٧٠/٢٤/١٥. المسائل المصريّات الثانية.

١٧١/٢٥/١٦. مسائل مفردات في أصول الفقه.

١٧٢/٢٦/١٧. مسائل كثيرة في نصرّة الرؤية، وإبطال القول بالعدد.

١. تُراجع تفاصيل ذلك في البحث الذي يحمل عنوان: «مكتبة الشريف المرتضى» المطبوع في مجلّة كتاب الشيعة العدد المزدوج ٩ - ١٠. وقد اقتصرنا هنا على ذكر أهمّ الرسائل المفقودة، ولم نتعرّض لذكر كتب الشريف المرتضى المفقودة، كما لم نتعرّض إلى الرسائل المفقودة التي تحتاح إلى شيء من البيان والتوضيح، ومن أراد التفصيل فليرجع إلى البحث المُشار إليه.

- ١٧٣/٢٧/١٨. مسألة على يحيى في طبيعة الممكن.
- ١٧٤/٢٨/١٩. مسألة في الإرادة.
- ١٧٥/٢٩/٢٠. مسألة أخرى في الإرادة.
- ١٧٦/٣٠/٢١. مسألة في الإمامة.
- ١٧٧/٣١/٢٢. مسألة في التأكيد.
- ١٧٨/٣٢/٢٣. مسألة في التوبة.
- ١٧٩/٣٣/٢٤. مسألة في دليل الصفات.
- ١٨٠/٣٤/٢٥. مسألة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾.
- ١٨١/٣٥/٢٦. مسألة في كونه عالماً.
- ١٨٢/٣٦/٢٧. مسألة قديمة حول أن العزم على الإفطار مفطر.
- ١٨٣/٣٧/٢٨. مسألة قديمة في تحقيق الفرق بين الحال والماضي والمستقبل.
- ١٨٤/٣٨/٢٩. مسألة كبيرة في إبطال القول بالعول.
- ١٨٥/٣٩/٣٠. مسألة مفردة حول أمية النبي صلى الله عليه وآله.
- ١٨٦/٤٠/٣١. مسألة مفردة حول حديث المنزلة.
- ١٨٧/٤١/٣٢. مسألة مفردة قديمة في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً﴾.
- ١٨٨/٤٢/٣٣. النقض على ابن جنّي في الحكاية والمحكي.

الفصل الثالث

طبقات رسائل الشريف المرتضى

تقدّم أن الشريف المرتضى قام بتأليف عدد كبير جداً من الرسائل في مختلف العلوم والمجالات، الأمر الذي تحتم القيام بجمع هذه الرسائل في موضع واحد؛ منعاً من تشتتها وضياعها، وكانت أقدم محاولة لجمع هذه الرسائل هو ما قام به الشريف المرتضى نفسه، حيث أمر أن يُجمع عدد مهمّ من رسائله و يوضع في خاتمة أماليه، فتمّ له ذلك، وهو الذي عُرف باسم «تكملة الأمالي» أو «تكملة الغرر».

وبعد ذلك قام أحدهم في سنة ٦٧٦هـ بجمع عدد من رسائل الشريف المرتضى الكبيرة والمهمّة، واستنسخها في مجموعة ما زالت موجودة في عصرنا و محفوظة في مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، و سوف يأتي التعريف بمحتوياتها في الفصل الرابع.

و ظهرت في العصور الأخيرة محاولات لتجميع بعض هذه الرسائل مع رسائل أخرى لعلماء آخرين:

مثل مجموعة «كلمات المحقّقين» التي طبعت في طهران على الحجر في سنة ١٣١٥هـ، و احتوت على ثلاثين رسالة لعدّة من العلماء، كان آخرها ثلاث رسائل للشريف المرتضى، وهي:

١. مسألة وجيزة في الغيبة.

٢. رسالة في بيان أحكام أهل الآخرة.

٣. رسالة في مسألة العصمة. (و هذه الرسالة هي في الحقيقة المسألة السادسة من المسائل الطرابلسيات الأولى، وليست رسالة مستقلة).

و مثل مجموعة «نفائس المخطوطات» التي نُشرت منها خمس مجموعات بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، و طبعت في مطبعة المعارف ببغداد، و قد احتوى بعضها على عددٍ من رسائل الشريف المرتضى، و هي:

١. مقدّمة في الأصول الاعتقاديّة. (طبعت في ضمن المجموعة الثانية).

٢. مسألة وجيزة في الغيبة. (طبعت في ضمن المجموعة الرابعة).

٣. مجموعة في فنون من علم الكلام. (طبعت في ضمن المجموعة الخامسة).

و قد طبعت هذه الرسائل الثلاث بين السنوات ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م، و ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

و بعد ذلك ظهر اهتمام بنشر مجموعات خاصّة برسائل الشريف المرتضى فقط دون غيره من العلماء، و كان السيّد أحمد الحسيني الإشكوري رائداً في هذا المجال، حيث اهتمّ بجمع رسائل الشريف المرتضى و نشرها في ضمن مجموعات منذ أن كان في العراق و بعد أن هاجر إلى إيران.

و يمكن التعرّف على المجموعات التي ظهرت قبل المجموعة الجديدة التي بين أيدينا، من خلال ما يلي:

أولاً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة الكاظميّة)

طبعت هذه المجموعة في مجلّد واحد فقط بتحقيق السيّد أحمد الحسيني الإشكوري، و هي من منشورات مكتبة الشريف المرتضى العامّة - الكاظميّة - بغداد، سنة ١٣٨٦هـ، و تحتوي على أربع رسائل فقط، و هي:

١. تفضيل الأنبياء على الملائكة. (و هي من رسائل تكملة الأمالي).

٢. المنع عن تفضيل الملائكة على الأنبياء.

٣. أحكام أهل الآخرة.

٤. إنقاذ البشر من الجبر والقدر.

و لم يُكتب لهذا المشروع أن يستمرّ لعوائق الزمان التي لا تُملَك، ولكن بعد هجرة المحقّق المحترم إلى قم توجّه مرّة أخرى لإكماله، وذلك من خلال المجموعة التالية.

ثانياً: رسائل الشّريف المرتضى (طبعة قم)

طبعت هذه المجموعة في ضمن أربعة أجزاء، الثلاثة الأولى منها من إعداد السيّد مهدي الرجائي، وإشراف السيّد أحمد الحسيني الإشكوري، طبعت سنة ١٤٠٥هـ. والجزء الرابع من إعداد السيّد أحمد الإشكوري، طبع سنة ١٤١٠هـ، وقامت دار القرآن الكريم - قم بنشر هذه المجموعة بأجزائها الأربعة.

وقد اعتُمد في الأجزاء الثلاثة الأولى على مخطوطة مكتبة العلامة السيّد مصطفى الصفّاني الخوانساري (ت ١٤١٣هـ) في قم المقدّسة، وقد استنسخها والده آية الله السيّد أحمد بن محمّد رضا الحسيني الخوانساري، ثمّ انتقلت المخطوطة إلى مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة، وهي تحمل الرقم ١٤٧٥، وقد تمّ التعريف بها في ضمن مجاميع المخطوطات من هذا التمهيد برقم ٤٤.

و يطغى على تحقيق هذه المجموعة حالة من التعجّل و عدم الدقّة، حتّى قد لا تجد صفحة منها تخلو من أخطاء، والكثير منها أخطاء فادحة، ممّا يجعل النصّ عصياً على الفهم في كثير من الأحيان. و سوف يلمس القارئ المحترم هذه الحقيقة عند مطالعة هذا التحقيق الجديد للرسائل، حيث قوبل مع هذه المجموعة، و تمّ إثبات الاختلافات في الهامش، و أُشير إلى هذه المجموعة بكلمة: «المطبوع».

وقد أصاب السيّد الإشكوري حيث وصف هذه المجموعة في مقدّمته عليها بأنّها

«ليست إلا طبعة مستعجلة قصدنا بها تيسير تداولها للقراء الأفاضل»، وكان يأمل القيام بتحقيق جديد وعلمي لها، ولكن لم يتم له ذلك.

وعلى أي حال فهي مجموعة مهمة، فقد اعتمد عليها الباحثون مدة تقارب الأربعة عقود، وذلك لعدم وجود بديل لها، كما أنها احتوت على ١١٩ رسالة، أي أنها احتوت على معظم الرسائل التي ألفها الشريف المرتضى، وإن كانت قد أغفلت بعضاً من رسائله المهمة جداً، مثل المسائل السلاريات، والمسائل الطرابلسيات الأولى، حيث لم تنشر في هذه المجموعة.

ويلاحظ على هذه المجموعة أنه قد نشرت فيها إحدى الرسائل مرتين، مرة في الجزء الثاني، ص ٨٣ تحت عنوان: «مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار». والأخرى في الجزء الرابع، ص ٣٥٤ تحت عنوان: «اللفظة الدالة على الاستغراق»، وهي في الحقيقة رسالة واحدة.

كما احتوت على رسالة مختصرة لم يوضع لها عنوان، وإنما أشير إليها بكلمة: «مسألة»، ولكن عدم وضع عنوان لها يوهم أن هذه المسألة هي استمرار للرسالة السابقة عليها، كما لم تذكر هذه الرسالة في فهرس المحتويات مما جعلها مغمورة وضائعة بين عشرات من الرسائل الأخرى، وهي تبدأ هكذا: «مسألة: ما روي من أن ولد قابيل...»، وهي مطبوعة في الجزء الثالث، ص ١٢٧.

ثم إن هذه المجموعة احتوت على ٢١ رسالة هي في الحقيقة ليست رسائل مستقلة بل هي جزء من مجموعة مسائل، أو هي جزء من رسائل «تكملة الأمالي»، أو كانت تستحق أن تطبع بصورة كتاب مستقل، ولذلك تحتم أن توضع كل رسالة في موضعها، وقد تم هذا الأمر في هذا التحقيق الجديد لجميع مؤلفات الشريف المرتضى، والتي قام مؤتمر ألفتة الشريف المرتضى بتحقيقها وإصدارها، حيث وضعت هذه الرسائل الإحدى والعشرون في موضعها الصحيح من المجموعة التي

تنتهي إليها، أو في «تكملة الأمالي»، أو طبعت بصورة كتاب في مجلد مستقل. وفيما يلي نذكر أسماء هذه الرسائل، و موضعها من طبعة قم ذات الأجزاء الأربعة:

الجزء الأول:

١. المسائل الطرابلسيات الثانية، ص ٣٠٧. (هذه المسائل والتي تليها طبعت في مجلد مستقل، مع الطرابلسيات الأولى).
٢. المسائل الطرابلسيات الثالثة، ص ٣٥٧.

الجزء الثاني:

٣. مسألة في المنامات، ص ٧. (وهي المسألة السادسة من المسائل السلارية، كما أنها من رسائل تكملة الأمالي).
٤. مسألة في وجه التكرار في الآيتين، ص ٧٣. (تكملة الأمالي).
٥. مسألة في الاستثناء، ص ٧٧. (تكملة الأمالي).
٦. مسألة في توارد الأدلة، ص ١٤٥. (وهي المسألة السابعة من المسائل السلارية).
٧. مسألة في تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة، ص ١٥٣. (تكملة الأمالي).
٨. مسألة في الرد على المنجمين، ص ٢٩٩. (وهي المسألة الخامسة من المسائل السلارية، كما أنها من رسائل تكملة الأمالي).

الجزء الثالث:

٩. جُمَل العلم والعمل، ص ٩. (طبعت بصورة كتاب في مجلد مستقل، مع شرحها).
١٠. مسألة: قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ...﴾، ص ٩٧. (تكملة الأمالي).
١١. قوله تعالى: ﴿أَنْتَ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَ قَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾، ص ١٠٣. (تكملة الأمالي).

١٢. قوله تعالى: ﴿وَ إِذْ نَحْنُتَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ...﴾، ص ١٠٤. (تكملة الأمالي).
١٣. قوله تعالى: ﴿وَ مَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَ لَا بِكُمْ﴾، ص ١٠٥. (تكملة الأمالي).
١٤. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ...﴾، ص ١٠٥. (تكملة الأمالي).
١٥. مسألة في قول النبي صَلَّى الله عليه و آله: «نية المرء خير من عمله»، ص ٢٣٣. (تكملة الأمالي).
١٦. مسألة في العصمة، ص ٣٢٣. (و هي المسألة السادسة من المسائل الطرابلسيات الأولى، كما أنها من رسائل تكملة الأمالي).
١٧. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر، ص ٣٢٩. (و هي المسألة الرابعة من المسائل الطرابلسيات الأولى، كما أنها من رسائل تكملة الأمالي).

الجزء الرابع:

١٨. شرح القصيدة المذهبة، ص ٥١. (طبعت بصورة كتاب في مجلد مستقل).
١٩. الشهاب في الشيب و الشباب، ص ١٤١. (طبعت بصورة كتاب في مجلد مستقل).
٢٠. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام، ص ٢٧٧. (لم تطبع هذه الرسالة في هذا التحقيق الجديد الذي بين أيدينا؛ لأنها ليست للشريف المرتضى كما سيأتي بعد قليل، وإنما هي من رسائل القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥ هـ) كما جاء التصريح بذلك في بدايتها).
٢١. معنى قول النبي صَلَّى الله عليه و آله: «من أجبى فقد أربى»، ص ٣٥٣. (تكملة الأمالي).

فهذه الرسائل الإحدى و العشرون طبعت في هذا التحقيق الجديد إما في ضمن

مجموعتها التي تنتمي إليها - أي المسائل السالارية و الطرابلسية الأولى - أو في ضمن تكملة الأمالي، أو بصورة كتاب مستقل، أو لم تطبع كما في الرسالة العشرين. وبهذا اتضح للقارئ الكريم موضع هذه الرسائل من الطبعة الجديدة (طبعة المؤتمر)، كما سوف يزول ما قد يُظنّ من أنّ بعض الرسائل قد أهملت في هذه الطبعة.

و في الطبعة الجديدة (طبعة المؤتمر) ذات الأجزاء الخمسة طبعت ٩٨ رسالة من مجموع ١١٩ رسالة التي كانت في الطبعة السابقة ذات الأجزاء الأربعة، وذلك بعد حذف الرسائل الإحدى والعشرين المتقدمة آنفاً ووضعها في مكانها الصحيح، ثم أُضيف في الطبعة الجديدة ١٤ رسالة جديدة ما كانت قد طبعت في الطبعة السابقة - كما ستأتي الإشارة إليها - إلى أسمائها - فصار مجموع ما في الطبعة الجديدة ١١٢ رسالة.

ثالثاً: مسائل المرتضى (طبعة بيروت)

حُققت هذه المجموعة من الرسائل في النجف الأشرف، وطبعت في بيروت في مجلّد واحد، بتحقيق الشيخ وفّان خضير محسن الكعبي، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، مؤسسة البلاغ - دار سلوني.

و قد اعتمد المحقّق على مخطوطة مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام (مكتبة الشيخ الأميني رحمه الله) في النجف الأشرف، والتي تحمل الرقم ١٣/٧ عقائد، وجعلها الأصل، ثمّ قابلها مع مخطوطة مكتبة السيّد الحكيم العامة في النجف الأشرف، والتي تحمل الرقم ٤٣٨ / كلام.

و تمّ توزيع الرسائل في هذه المجموعة وفق موضوعاتها، من فقه، وأصول، و كلام، وأدب، وجاء في نهايتها نصّ إجازة الشريف المرتضى للبُصروي فهرس مؤلفاته المشهور. كما قام المحقّق بشرح رسالة: «مسألة التاء من قوله: ذات القديم»^١.

و هذه المجموعة تحتوي على ٤٣ رسالة، و قد جاء في مقدّمة التحقيق أنّها تحتوي على ٤٢ رسالة، و السبب في ذلك يعود إلى أنّ المحقّق لم يعتبر رسالة: «شبهة للبراهمة» الواردة في الصفحة ١٩٣ مستقلة عن «رسالة: في الجواهر المدركة» الواردة قبلها و في نفس الصفحة، مع أنّهما رسالتان مستقلّتان.

و كلّ ما في هذه المجموعة موجود في المجموعة السابقة المطبوعة في قم، ما عدا ثلاث رسائل منها، و هي: «مسألة في الرؤية بالأبصار»، (مسائل المرتضى، ص ١١١)، و «إبطال مدّعي الرؤية»، (المصدر، ص ١١٥)، و «أقسام المنافع»، (المصدر، ص ١١٨). هذا و لم يشاهد محقّق هذه المجموعة الجزء الرابع من المجموعة السابقة، فظنّ أنّ هناك مسائل لم تطبع هناك و هي موجودة في مجموعته، ولكن لو كان قد شاهد الجزء الرابع لوجد أنّ معظم رسائل مجموعته موجودة فيه، ما عدا الرسائل الثلاث المُشار إليها.

و الذي يميّز هذه الطبعة عن سابقتها قلة الأخطاء و التحريفات بالنسبة إلى تلك الطبعة السابقة، و إن كانت لم تخلُ من أخطاء لا يمكن عدّها قليلة. ثم إنّ الكثير من رسائل هذه المجموعة تحمل أسماء مختلفة عن أسمائها في الطبعة السابقة، فينبغي عدم تصوّر تعدّد الرسائل لمجرّد تعدّد عناوينها.

و بما أنّه لم يوضع فهرس واضح لهذه المجموعة، حيث تداخلت فيه العناوين الرئيسية بالفرعية لذلك فضّلنا - تسهيلاً للمراجع - أن نذكر هنا أسماء الرسائل الواردة في هذه المجموعة مع تحديد رقم صفحتها، و ربّما بعض التعليق عليها، و نذكر أمامها موضعها من الطبعة السابقة - لأجل بيان ما ذكرناه آنفاً من أنّ معظم ما هو موجود في هذه الطبعة موجود أيضاً في الطبعة السابقة - و نشير إليها بكلمة «رسائل»، و إن كان هناك اختلاف مهمّ في العنوان بين الطبعتين أشرنا إلى ذلك. إذن رسائل هذه المجموعة كالتالي:

أولاً: علم الفقه

١. مسألة في المسح على الخفين، ص ٢١. (رسائل، ج ٣، ص ١٨١).
٢. مسألة في جواز نكاح المتعة، ص ٢٦. (رسائل، ج ٤، ص ٣٠١).
٣. حكم الإيجاب و القبول في المعاملات، ص ٣٠. (رسائل، ج ٤، ص ٣١٩، و عنوانها هناك: صيغة البيع).
٤. أحكام الطلاق بلفظ واحد، ص ٣٣. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢١، و عنوانها هناك: ألفاظ الطلاق).
٥. المسائل الرمليات، ص ٣٥. (رسائل، ج ٤، ص ٤٥).
٦. العزم على الإفطار غير مفطر، ص ٤٠. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٢، و عنوانها هناك: استمرار الصوم مع قصد المنافي له).
٧. حكم ولد البنت من حيث السيادة، ص ٤٧. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٧، و عنوانها هناك: إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقيّة).
٨. الوقف على الأولاد يشمل ولد البنت، ص ٤٧. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٨، و عنوانها هناك: تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء).
٩. المسائل الواسطيات، ص ٤٩. (رسائل، ج ٤، ص ٣٧).
١٠. الفرق بين نجس العين و الحكم، ص ٥٩. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٨).
١١. حكم ماء البثر بعد الجفاف، ص ٦١. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٩، و عنوانها هناك: تنجّس البثر ثمّ غور مائها).
١٢. أحكام النوافل، ص ٦٣. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٥، و عنوانها هناك: دور العقل و السمع في النوافل).
١٣. مسألة في العمل مع السلطان، ص ٦٥. (رسائل، ج ٢، ص ٨٧).

ثانياً: علم الأصول

١٤. المنع من العمل بخبر الواحد، ص ٨١. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٥).
١٥. طريق الاستدلال على فروع الإمامية، ص ٨٤. (رسائل، ج ٢، ص ١١٥، و عنوانها هناك: مناظرة الخصوم و كيفية الاستدلال عليهم).
١٦. مسألة في أصالة البراءة، و نفي الحكم بعدم الدليل عليه، ص ١٠٥. (رسائل، ج ٢، ص ٩٩، و عنوانها هناك: مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه).

ثالثاً: علم الكلام

١٧. مسألة في الرؤية بالأبصار، ص ١١١. (هذه المسألة غير مطبوعة في الطبعة السابقة - و هكذا المسألتان اللتان تليها -، و هي منقولة في نهاية المجلس الثاني من أمالي المرتضى).
١٨. إبطال مدّعي الرؤية، ص ١١٥. (هذه المسألة منقولة في نهاية المجلس الثالث من أمالي المرتضى).
١٩. أقسام المنافع، ص ١١٨. (هذه المسألة منقولة في نهاية المجلس الرابع من أمالي المرتضى).
٢٠. القديم لا يفعل القبيح، ص ١٢٢. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣١، و عنوانها هناك: استحقاق مدح البارئ على الأوصاف).
٢١. الجسم مع الصفة، ص ١٢٨. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٧، و عنوانها هناك: الجسم لم يكن كائناً بالفاعل).
٢٢. أول الواجبات النظر، ص ١٣٠. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٨، و عنوانها هناك: النظر قبل الدلالة).
٢٣. أجوبة المسائل النيلية، ص ١٣٢. (رسائل، ج ٤، ص ١٥، و عنوانها هناك: جوابات المسائل المصرية).

٢٤. مسألة في الغيبة، ص ١٥٤. (رسائل، ج ٢، ص ٢٩١، و عنوانها هناك: رسالة في غيبة الحجّة).

٢٥. مناقشة رأي المجبرة والمشبّهة، ص ١٦٢. (رسائل، ج ٤، ص ٢٧٧، و عنوانها هناك: مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام. و هذه الرسالة هي في الحقيقة للفاضل عبد الجبار كما سيأتي، وليست للشريف المرتضى).

٢٦. مسألة حدوث الجسم والجوهر والعرض، ص ١٨٤. (رسائل، ج ٣، ص ٣٢٩، و عنوانها هناك: مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر. و قد تقدّم أنّها المسألة الرابعة من المسائل الطرابلسيات الأولى، كما أنّها من رسائل تكملة الأمالي).

٢٧. مسألة في العصمة، ص ١٨٧. (رسائل، ج ٣، ص ٣٢٣. و قد تقدّم أنّها المسألة السادسة من المسائل الطرابلسيات الأولى، كما أنّها من رسائل تكملة الأمالي).

٢٨. كون الصفة بالفاعل، ص ١٩١. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤١، و عنوانها هناك: منع كون الصفة بالفاعل).

٢٩. في الجواهر المدرّكة، ص ١٩٣. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٦، و عنوانها هناك: الدليل على أنّ الجواهر مدرّكة).

٣٠. شبهة للبراهمة، ١٩٣. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٦، و عنوانها هناك: دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء عليهم السلام).

٣١. الجوهر لا يكون محدثاً، ص ١٩٨. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٢، و عنوانها هناك: الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدث).

٣٢. الأفعال مع اللطف، ص ١٩٩. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٣، و عنوانها هناك: النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها).

٣٣. وصف الشيء لنفسه، ص ٢٠١. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٣، و عنوانها هناك:

إبطال قول: إِنَّ الشَّيْءَ شَيْءٌ لِنَفْسِهِ).

٣٤. الألم و وجه الحسن فيه، ص ٢٠٢. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٩، و عنوانها هناك: معنى النفع في الضرر).

٣٥. الكلام في الأعراض، ص ٢٠٨. (رسائل، ج ٤، ص ٣٠٧، و عنوانها هناك: نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض).

٣٦. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كAFFة الكفار، ص ٢١٨. (رسائل، ج ٢، ص ٨١، و ج ٤، ص ٣٥٤، و عنوانها في المورد الثاني: اللفظة الدالة على الاستغراق).

٣٧. أجوبة المسائل الطرابلسية الثانية، ص ٢٢٠. (رسائل، ج ١، ص ٣٠٧).

٣٨. مسألة في المنامات، ص ٢٨٨. (رسائل، ج ٢، ص ٧. و قد تقدّم أَنَّها المسألة السادسة من المسائل السّلارية، كما أَنَّها من رسائل تكملة الأمالي).

رابعاً: الأدب

٣٩. مسألة التاء من قوله: ذات القديم، ص ٣٠١. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٩، و عنوانها هناك: التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث).

٤٠. معنى الإجباء في اللغة، ص ٣٣١. (رسائل، ج ٤، ص ٣٥٣، و عنوانها هناك: معنى قول النبي: «من أجبى فقد أربى»). و قد تقدّم أَنَّها من رسائل تكملة الأمالي).

٤١. مسألة في وجه التكرار في الآيتين، ص ٣٣٤. (رسائل، ج ٢، ص ٧٣. و قد تقدّم أَنَّها من رسائل تكملة الأمالي).

٤٢. مسألة في حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، ص ٣٣٦. (رسائل، ج ٢، ص ٦٥).

٤٣. مسألة في الاستثناء، ص ٣٤٢. (رسائل، ج ٢، ص ٧٧. و هي من رسائل تكملة الأمالي).

فهذا كلّ ما هو موجود في هذه المجموعة من رسائل، و قد اتّضح أَنَّ عشراً منها

إما موجود في نهاية بعض مجالس أمالي المرتضى، أو في تكملة الأمالي، أو في ضمن مجموعة مسائل مثل السالارية والطرابلسية الأولى، أو ليس للشريف المرتضى أساساً، ولذلك لم تطبع هذه الرسائل العشر بصورة مستقلة في الطبعة الجديدة للرسائل التي بين أيدينا (طبعة المؤتمر)، وإنما وضعت في مكانها الصحيح، ما عدا الرسالة التي ليست للشريف المرتضى فهي لم تطبع، وأما المتبقّى وهو ٣٣ رسالة فقد طبع بصورة رسالة مستقلة في الطبعة الجديدة.

رابعاً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة المؤتمر)

وهي الطبعة الماثلة بين يدي القارئ الكريم، وهي واقعة في خمسة أجزاء، و موزعة بحسب الموضوعات إلى رسائل قرآنية، وحديثية، وكلامية، وفقهية، وأصولية، ومنتزعة، ومنسوبة، وتحتوي على ١١٢ رسالة. ونودّ هنا تقديم بعض المعلومات حول هذه الطبعة:

أولاً: بعض ميزات هذه الطبعة

لقد بذلت في هذه الطبعة جهود كبيرة جداً من قِبَل أكثر من محقق لإخراجها بهذه الحلة القشبية الجديدة، وقد تميّزت هذه الطبعة عن سابقتها بعدة ميزات، نذكر منها:

١. خلّوها من عشرات بل مئات الأخطاء التي غصّت بها طبعة قم، ممّا جعلها أيسر تناولاً للباحثين بدرجة كبيرة جداً.

٢. القيام بجرد دقيق لكلّ رسائل الشريف المرتضى، في سبيل العثور على جميع الرسائل التي وصلت إلينا، وعدم إغفال أيّ واحدة منها.

وقد أضيفت في هذا التحقيق ١٤ رسالة جديدة لم تكن قد طبعت في ضمن الطبعات السابقة كما سوف يأتي بعد قليل.

٣. القيام بمقابلة كلّ رسالة مع نسخه، ووضع الاختلافات في الهامش. وهناك

بعض الرسائل لم يُعثر على نسخة مستقلة لها، بل كانت موجودة في ضمن كتب أخرى، فتمّت مقابلتها مع مخطوطات تلك الكتب، و لم يتمّ الاكتفاء بالمطبوع منها، مثل:

أ. شرح الخطبة الشقشقيّة، المنقول في كتاب حقائق الحقائق للكيزري البيهقي، حيث نُقل هذا الشرح بكامله في هذا الكتاب، و قد استعين بمخطوطات حقائق الحقائق لتحقيق هذا الشرح، وهكذا الرسائل القادمة.

ب. مسألة حول قِدَم العالم، المنقولة في كتاب كثر الفوائد للكرجكي.

ج. الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة، المنقولة في آخر كتاب الاحتجاج للطبرسي.

د. رسالة في دليل الخطاب المنقولة في كتاب عدّة الأصول للشيخ الطوسي.

٤. إعداد مقدّمة لكل رسالة تحتوي على عَرَضٍ لأهمّ مطالب الرسالة، و بيان صحّة نسبتها إلى الشريف المرتضى، و تاريخ تأليفها، و ذلك في حالة توفّر المعلومات حول ذلك، كما تمّ التعريف بطبعاتها السابقة إن كانت، و بالنسخ المعتمدة.

و تمّ تلخيص مطالب معظم الرسائل في هذه المقدّمات، و ذلك تسهيلاً للقارئ من طلاب الجامعات و من غير العرب الذين لا يجيدون إلّا العربيّة الحديثة، فهذه الرسائل مكتوبة بلغة قديمة يعود تاريخها إلى ألف سنة، و قد يتعسّر على الكثيرين فهم مطالبها. و قد تمّ التركيز على الرسائل الكلاميّة فصارت مقدّماتها تساوي أحياناً حجم الرسائل نفسها؛ و ذلك لأنّه إضافة إلى كتابة تلك الرسائل بلغة قديمة كما تقدّم، فإنّ الرسائل الكلاميّة تحتوي على اصطلاحات و مباني و أبحاث قديمة متعلّقة بمدرسة بغداد، و قد نُسيت من قِبَل الكثيرين حتّى ممّن له اهتمام بعلم الكلام، فإنّ الكثير من المهتمّين بهذا العلم لا تتجاوز معلوماتهم عنه مدرسة الحلة و كتب العلامة الحليّ (ت ٧٢٦هـ) و خاصّة كتاب كشف المراد و رسالة الباب الحادي عشر، و أمّا

المرحلة السابقة على هذه المدرسة فلا يمتلكون معلومات كثيرة عنها، ولذلك تحتّم القيام بشرح مطالب الرسائل الكلاميّة بالخصوص^١؛ لأجل رفع الغموض الذي لَهَا على طول قرون متمادية.

٥. إضافة إلى شرح الكثير من مطالب الرسائل في مقدّمات التحقيق، وُضعت في هذا التحقيق الجديد تعليقات علمية و توضيحية كثيرة في هامش متن الرسائل، لتوضيح الكثير من المطالب المعقّدة. كما تمّ تقديم بعض المعلومات النافعة للقارئ حول كتب و رسائل الشريف المرتضى التي أحال عليها في المتن، و خاصّة الكتب و الرسائل المفقودة منها.

٦. تغيير أسماء بعض الرسائل القصيرة التي كانت في الطبعة السابقة؛ لكونها خاطئة أو غير دقيقة و غير معبّرة عن محتوى الرسائل بصورة كاملة، فإنّه يظهر أنّ أسماء هذه الرسائل قد وضعت من قِبَل المحقّقين أو النساخ. و قد تمّ توضيح ذلك في مقدّمة تحقيق كلّ رسالة.

كما تمّ تغيير أسماء الكثير من أسماء المسائل التي احتوت عليها مجموعات المسائل التي أجاب عنها الشريف المرتضى، مثل المسائل الرئيّة الأولى، أو الموصليّات الثالثة و غيرها، فإنّ هذه المجموعات تحتوي في داخلها على مسائل متعدّدة، و لكلّ مسألة منها عنوان خاصّ بها.

١. و لا بأس هنا في الإشارة إلى أنّ الأبحاث الكلاميّة للشريف المرتضى غير منحصرة في الرسائل الكلاميّة الموجودة في هذه الطبعة، بل له أبحاث كلاميّة مهمّة في ضمن رسائل أخرى، فمثلاً، المسائل الرئيّة الأولى تحتوي على مسائل كلاميّة مهمّة جدّاً، لكنّها وضعت في ضمن الرسائل الفقهية بسبب أنّ أكثر مسائلها فقهية. و مثال آخر: رسالة مجموعة في فنون علم الكلام، فهي تحتوي على مسائل كلاميّة مهمّة، و خاصّة المسألة الأولى منها. و قد فضلنا التنويه هنا إلى ذلك تنبيهاً للقارئ الكريم.

٧. تمّ اكتشاف الكثير من الحقائق المتعلقة بهذه الرسائل في خلال التحقيق، فمن تلك الحقائق أنّ المسائل الموصّليات الثانية و الثالثة هي في الحقيقة شرح لرسالة الإعلام للشيخ المفيد، و لذلك تمّت المقارنة بينها و بين تلك الرسالة، و تمّ توضيح ذلك في الهامش.

و من الأمور المكتشفة أيضاً أنّه تمّ اكتشاف أربع مسائل من مجموع خمس مسائل من المسائل المحمدية التي سألها الشريف المحمّدي (نسبة إلى محمّد ابن الحنفية)، و ذلك من خلال الاستعانة بفهرس البُصروي، ولكن باعتبار وجود احتمال ضئيل جداً أن لا تكون تلك المسائل هي من المسائل المحمدية لذلك طبعت هذه المسائل بصورة متفرقة في هذه الطبعة الجديدة، ثلاث منها في ضمن الرسائل القرآنية، و واحدة في ضمن الرسائل الفقهية. ولكنّا قمنا في كتاب المتبقّى من التراث المفقود للشريف المرتضى بتجميع كلّ هذه المسائل الأربع في موضع واحد حسب الترتيب الذي ذكره البُصروي، فراجع.

و نفس الأمر حصل مع المسائل الرملية، فراجع.

ثانياً: الرسائل الجديدة

طبعت في هذه الطبعة الجديدة لأوّل مرّة مجموعة من الرسائل عشر على مخطوطاتها في ثنايا مخطوطات رسائل الشريف المرتضى، كما أنّ قسماً منها كانت قد طبعت في ضمن كتب أخرى، و هي تطبع الآن هنا و لأوّل مرّة بصورة مستقلة، و هذه الرسائل هي:

١. جوابات المسائل السّلارية. (لم تطبع بصورة كاملة في الطبعة السابقة).

٢. مسألة في الإنسان. (هذه الرسالة إلى الرسالة السابعة تطبع هنا لأوّل مرّة).

٣. مسألة في بيان حقيقة الحيّ الفعّال.

٤. المسائل المقدسيات.
٥. مسألة في ميراث الأنبياء عليهم السلام.
٦. مسألة في وجه اختصاص الأئمة الاثني عشر عليهم السلام بالإمامة دون سائر أهل البيت.
٧. مسألة في معنى ما يقوله الشيعة عند مشاهد أئمتهم عليهم السلام.
٨. مسألة حول قِدَم العالم. (طبعت هذه الرسالة و التي تليها لأول مرّة هنا بصورة مستقلة).
٩. رسالة في دليل الخطاب.
١٠. مقدّمة في الأصول الاعتقاديّة. (لم تطبع هذه الرسالة و الرسائل التي تليها، في ضمن طبعة قم).
١١. مجموعة في فنون علم الكلام.
١٢. الحدود و الحقائق (جمع ابن قارورة).
١٣. مناظرة أبي العلاء المعري مع الشريف المرتضى.
١٤. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر.

ثالثاً: الرسائل التي لم تطبع

لم تطبع في هذه الطبعة بعض الرسائل المنسوبة إلى الشريف المرتضى، و هي:

١. رسالة نفي سهو النبي ﷺ

هذه الرسالة منسوبة في الحقيقة إلى الشيخ المفيد و الشريف المرتضى، ولا يوجد دليل قاطع على نسبتها إلى أيّ واحد منهما، و بما أنّها كانت قد طبعت باسم الشيخ المفيد في مؤتمر أليّته المنعقد في سنة ١٤١٣هـ في مدينة قم، لذلك لم نجد مبرراً لطباعتها هنا مرّة أخرى باسم الشريف المرتضى ما دام لا يوجد دليل قاطع على

نسبتها إليه، خاصّة و أنّه قد يوقع ذلك بعضُ الباحثين أو المفهرسين في خطأ، فيتصوّرون أنّ للشيخ المفيد و الشريف المرتضى رسالتين حول نفي سهو النبي صلى الله عليه و آله، مع أنّ الواقع ليس كذلك.

٢. رسالة المحكم و المتشابه

نسبت رسالة إلى الشريف المرتضى تحمل هذا العنوان أو عنوان «الناسخ و المنسوخ»، و هي في الحقيقة قطعة من تفسير النعماني، و تحتوي في بدايتها على خبر واحد منقول عن أمير المؤمنين عليه السلام، إضافة إلى بحوث حول القرآن و بعض العقائد.

و لا تصحّ نسبة هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى بكلّ تأكيد؛ و ذلك لأمرين:

١. أسلوبها و قلمها يختلف عن أسلوب و قلم الشريف المرتضى بصورة كبيرة، ففيها اعتماد على أخبار الأحاد بشكل كبير، و هو أمر يرفضه الشريف المرتضى رفضاً باتاً، كما تقلّ فيها الأبحاث العقلية و التفصيلات و التأمّلات التي تمتلئ بها كتاباته.
٢. توجد فيها آراء تختلف مع آراء الشريف المرتضى المعهودة منه، مثل اعتبار القول باللسان و العمل بالأركان داخلين في حقيقة الإيمان^١، و هو أمر يرفضه الشريف المرتضى، حيث يؤكّد على أنّ حقيقة الإيمان هي التصديق بالقلب فحسب^٢.

٣. لم ينسب أحد من القدماء هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى، بل صرّح بعض المحقّقين بأنّها مقطّعة من تفسير النعماني^٣، فالأولى نسبتها إلى النعماني.

١. المحكم و المتشابه، ص ١١٨ - ١١٩.

٢. الذخيرة، ص ٥٣٦.

٣. رياض العلماء، ج ٤، ص ٤٧.

٣. رسالة في معجزات الأنبياء ﷺ

لم تطبع هذه الرسالة في هذه المجموعة مع أنّها كانت قد طبعت في مجموعة قم، ج ٤، ص ٢٧٧، و مجموعة بيروت، ص ١٦٢، و ذلك لعدم كونها للشريف المرتضى، فقد جاء التصريح في بدايتها بأنّها للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ)، فقد جاء في بدايتها: «من كلام قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد...».

و أمّا قوله بعد أن ذكر بعض دعاوي المجبرة: «و سُئِلْتُ أن أصرف طرفاً من العناية إلى شرح هذا الفصل، و أن أذكر من ذلك طرفاً ممّا أرتبه على أقصى ما في ملهم إن شاء الله، و به القوة»، فهو من كلام القاضي أيضاً، و لا دليل على أنّه من كلام الشريف المرتضى.

و أمّا قوله في أثناء الرسالة: «و قد ألزمهم الشيخ أبو عبد الله...»، فليس المقصود به الشيخ المفيد - حتّى يمكن اعتبار ذلك دليلاً على نسبة الرسالة للشريف المرتضى لكونه تلميذ الشيخ المفيد - بل المقصود به أبو عبد الله البصري المعروف بجعل و الكاغذي، و هو أستاذ القاضي عبد الجبار.

و يدلّ على نفي نسبة الرسالة للشريف المرتضى أيضاً ما جاء في خاتمتها: «... و ليس لذكر الإجماع في هذا مدخل، و لا يتعلّق به من يفهم شيئاً؛ لأنّ الإجماع إنّما يُعلم سمعاً لقول^١ الرسول». و من الواضح أنّ هذا الكلام يناسب مباني القاضي عبد الجبار الذي استدلّ على حجّة الإجماع بالخبر المشهور المروي عن النبي صلى الله عليه و آله: «لا تجتمع أمتي على خطأ»^٢، و هذه الطريقة يختلف فيها الشريف المرتضى بصورة كبيرة، فهو يردّ هذا الخبر لكونه خبر واحد غير حجة، و يستدلّ

١. كذا و لعل الصواب: «بقول».

٢. المغني، ج ١٧ (الشرعيّات)، ص ١٨٠.

على حجّة الإجماع بدخول المعصوم عليه السلام فيه^١.

و في الختام نأمل أن تكون هذه الجهود الكبيرة التي بذلت في تحقيق رسائل الشريف المرتضى ومصنّفاته بشكل عامّ و على مدى عدّة أعوام، مُعيناً للباحثين على رفع الكثير من الإشكالات و الإبهامات في مختلف المجالات العلميّة، فهذه المصنّفات و إن كان قد مضى على تأليفها أكثر من ألف عام إلّا أنّ الكثير منها - و خاصّة الكلاميّة - ما زال حياً و كأنّه قد كُتب لزماننا.

كما نأمل أن تكون هذه الجهود المبذولة خطوة مهمّة إلى الأمام لأجل إعادة إحياء و نشر معالم المدرسة العقليّة التي تعتبر مائزاً مهماً و علامة فارقة لمدرسة بغداد الإماميّة الكبرى، و بالخصوص لفكر الشريف المرتضى، في عصرٍ نحن بأمس الحاجة فيه إلى هذا النوع من الفكر العقلي العميق.

و ما هذه الجهود إلّا أقلّ ما يمكن تقديمه لشخصيّة عظيمة كالشريف المرتضى الذي يُعدّ برأسه مرحلة من مراحل تطوّر العلم عند الإماميّة، و الذي بذل كلّ ما بوسعه في سبيل تقديم صورة ناصعة عن الدين، وردّ الشبهات التي يوردها المخالفون. فرحم الله سيّدنا الشريف الأجل المرتضى علم الهدى، و حشره مع أجداده الطاهرين، و جعلنا ممّن يسير على خطاه في التعريف بمعالم الدين و الذود عن حياضه.

الفصل الرابع

مخطوطات رسائل الشريف المرتضى

من خلال نظرة سريعة على مخطوطات رسائل الشريف المرتضى رحمه الله، نلاحظ أنَّ هذه المخطوطات على نحوين:

الأول: مخطوطات تشتمل على عدّة رسائل ومصنّفات للشريف المرتضى، وقد تشتمل على مصنّفات غيره من العلماء - خاصّة القدماء - إلّا أنَّ الصبغة العامّة لها أنَّها من مصنّفات الشريف المرتضى، وهو ما يُعبّر عنه في مصطلح المفهرسين بـ «المجموعة».

الثاني: مخطوطات تشتمل على رسالة واحدة من مصنّفات الشريف المرتضى، وقد تكون مشتملة على مصنّفات أخرى إلّا أنَّها ليست للشريف المرتضى وفيما يلي تعريف تفصيلي بالمخطوطات من القسم الأول، وهي المجاميع المخطوطة التي تشتمل على غير واحد من مصنّفات الشريف المرتضى، وقد أرجأنا تفصيل التعريف بمخطوطات القسم الثاني إلى مقدّمة تحقيق كلّ رسالة على حده، ونكتفي في المقدّمة نفسها بالإحالة إلى رقم المجموعة التي ورد التعريف بها في هذه المقدّمة العامّة لرسائل الشريف المرتضى، وإليك تفصيل الكلام عن المجاميع.

١. مصوّرة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، ميكروفيلم (٣٠١٤) ١٢٥٥؛ وأصل

المخطوطة موجود في مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، تحت الرقم

(١٤٤٨)؛^١ تُسخت أكثر رسائلها في سنة ٦٧٦ هـ. و عليها ختم مكتبة الشيخ ابن خاتون، و وقيّتها على مكتبة تلك العتبة المشرفة.

و هي تشتمل على تسع رسائل، و عناوينها كما يلي:

١. المسائل التّبانيّات (ص ٦ - ٩٦)؛ استُسخّت في شهر ذي القعدة من شهور

سنة ٦٧٦ هـ.

٢. جوابات المسائل السّالريّة (ص ٩٧ - ١٥٧)؛ استُسخّت في الثالث من شهر

ذي الحجّة من شهور سنة ٦٧٦ هـ.

٣. نقض كلام بعض من نصر العمل بالعدد في الشهور (ص ١٥٨ - ١٧١ و ص ١ -

٢٨ مكرراً)؛ استُسخّت في ١٢ ذي الحجّة من شهور سنة ٦٧٦ هـ.

٤. جوابات المسائل الثانية الواردة من الموصل (ص ٢٩ - ٦٨). و لم يرد فيها

تاريخ الفراغ من الاستنساخ.

٥. جوابات المسائل الثالثة الواردة من الموصل (ص ٦٩ - ٨٨)؛ استُسخّت في

الثالث من ذي الحجّة من شهور سنة ٦٧٦ هـ.

٦. جوابات مسائل ميّافارقين (ص ٨٩ - ١١٠)؛ استُسخّت في العشر الآخر من

ذي الحجّة من شهور سنة ٦٧٦ هـ.

٧. مخاطبة المرتضى و المعزّي برواية الشيخ سلمان الصهرشتي (ص ١١١ -

١١٢)، و لم يرد فيها تاريخ الفراغ من الاستنساخ.

٨. جوابات المسائل الرّسيّة الأولى (ص ١١٤ - ١٦٤)، و هي بخطّ حديث

يختلف عن خطّ سائر الرسائل. و لم يُذكر عنوان هذه الرسالة في فهرس المكتبة.^٢

٩. جوابات المسائل الرّسيّة الثانية (ص ١٦٥ - ١٧١)، و هي أيضاً بخطّ حديث

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٢، ص ٣٧ - ٣٩.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ص ٥٨٨ و ٥٨٩.

يختلف عن خط سائر الرسائل، وذكر عنوانها في فهرس المكتبة: «جواب خمس مسألة^١ وردت بعد ذلك».

٢. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٣٩٧٢: نُسخَت في سنة ٩٨٦ هـ، بخط النستعليق، وهي غير معلومة النسخ.

و توجد بندرة على هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة.

و تشتمل على رسالتين من رسائل الشريف المرتضى، وهما:

١. مسألة في بيان قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أنا وأنت يا عليّ كهاتين...» (ص ٣ - ٤).

٢. مسألة في علّة خذلان أهل البيت عليهم السلام و عدم نصرتهم (ص ٤ - ١٧).

٣. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد المرعشي بقم، المرقمة ١٣٧٣٢: نسخها «محمد بن إبراهيم الأواليّ البحرانيّ» في القرن العاشر تقريباً، بخط النستعليق.

وهي تشتمل على سبع عشرة رسالة، لا يتعلّق بالشريف المرتضى إلا اثنان منها، وهما:

١. غيبة الحجّة عليه السلام (/ ذيل على المقنع / زيادة المكمل بها كتاب المقنع)؛ و

هي الرسالة العاشرة من المجموعة، و تقع في ٦ صفحات.

٢. الوجود: نُسبت في فهرس المكتبة للشريف المرتضى سهواً، و لم نثر على

قرينة تشهد لهذه النسبة؛ بل نُسبت الرسالة في نفس فهرس المكتبة تحت الأرقام (٧ /

٨٨٠ و ٤ / ٦٨٦٩) للمير السيّد شريف، أي الشريف الجرجاني، و هو غير الشريف

المرتضى^٢.

٤. مخطوطة مكتبة مدرسة الإمام الخميني بقائن، المرقمة ١٤٠؛ و منها مصوّة في

١. كذا في المصدر.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٣٤، ص ٦٩٨ - ٦٩٩.

مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، وهي تحمل الرقم ١٦٩٠^١، نسخها «المولى محمد اللاري» بخط النسخ، و فرغ من نسخها في شهر المحرم من سنة ١٠٤٤ هـ. و توجد بندرة على هوامشها علامات التصحيح و المقابلة. و على الورقة الأولى منها تملك «محمد المشتهر بابن خاتون»، و تملك آخر لـ «سلطان محمود القائي» بتاريخ ١١٦٧ هـ، وله أيضاً ختم بيضوي مكتوب بالفارسية، و هو: «خاك ره حق نظر على». و كتب «السيد معصوم القهستاني» اسم الرسالة الأولى و اسم مؤلفها، و هي شرح تهذيب الأحكام للمولى محمد أمين الإسترآبادي.

و تحتوي المخطوطة على عشر رسائل، كلّها للشريف المرتضى، إلا الرسالة الأولى المذكورة. و أمّا عناوين رسائل الشريف المرتضى الواردة في المجموعة فهي كما يلي:

١. حدوث الأجسام (ص ١٥٨ - ١٦٨).
٢. أجوبة المسائل الطرابلسيات الأولى (ص ١٦٩ - ٢٤٥).
٣. أجوبة المسائل التبنّات (ص ٢٤٧ - ٢٩٤).
٤. أجوبة المسائل السلارية (ص ٢٩٥ - ٣٢٨).
٥. الردّ على أصحاب العدد (ص ٣٢٩ - ٣٥٩).
٦. أجوبة المسائل الموصليات الثانية (ص ٣٦٠ - ٣٩١).
٧. أجوبة المسائل الموصليات الثالثة (ص ٣٩١ - ٤٠٥).
٨. أجوبة المسائل الميفارقيات (ص ٤٠٧ - ٤٢١).
٩. مناظرة السيد مع أبي العلاء المعري (ص ٤٢١ - ٤٢٣).
٥. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٨؛ استنسخها

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٥، ص ١٣٩ - ١٤٢.

«محمد حسين بن محمد علي بن غلام علي القمي» في سنة ١٠٤٨ هـ، بخط النسخ. و على هوامشها علامات التصحيح والمقابلة.

و تشتمل على اثنتي عشرة رسالة من رسائل الشريف المرتضى، وهي كالتالي:

١. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام (ص ٢).
٢. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ٣-٥).
٣. مسألة في العصمة (ص ٥-٨).
٤. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ٨-٩).
٥. منع كون الصفة بالفاعل (ص ٩-١٠).
٦. الدليل على أن الجوهر ليس بمحدث بمعنى (ص ١٠-١١).
٧. إبطال قول «أن الشيء شيء لنفسه» (ص ١١-١٢).
٨. النسبة بين الأفعال وما هو لطف منها (ص ١٢-١٣).
٩. دور العقل و السمع في النوافل (ص ١٣-١٤).
١٠. الدليل على أن الجواهر مدركة (ص ١٤).
١١. دفع شبهة للبراهمة (ص ١٤-١٨).
١٢. معنى النفع في الضرر (ص ١٨-٢١).

٦. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٤٠١٧؛ استنسخها

«محمد حسين الحافظ بن محمد علي القمي» نزيل المشهد الغروي، بخط النسخ، و كتب في آخر «رسالة في معجزات الأنبياء عليهم السلام» أنه فرغ من نسخها سنة ٨٤١ هـ؛^١ لكن المظنون أن الناسخ قد نقل هذا التاريخ من نسخة الأصل التي كتب عنها هذه النسخة، ثم سها في قراءة تاريخها أو في نقل تاريخه إلى نسخته؛ لأنه

١. راجع: الصفحة ١٠٤ من النسخة.

نسخها عن المخطوطة المتقدمة آنفاً ذات الرقم ٣٩٦٨٨ والموجودة في مكتبة الروضة الرضوية بمشهد ومنتها متشابه إلى حد كبير جداً، وورد تاريخ تلك النسخة كالتالي: «١٠٠٠هـ»، والظاهر أن وجهه الصحيح هو سنة (١٠٤٨ هـ)؛ فعلى هذا، قد نقل الناسخ تاريخ تلك النسخة المذكورة سهواً إلى نسخته وهو سنة (٨٤١ هـ)، ثم ختم الناسخ الرسالة الأخيرة من المجموعة بقوله: «حصل الفراغ من تصحيح هذه الفتاوى الزاهرة والمسائل الباهرة في شهر ربيع الأول سنة ١٣١٤ هـ، و بقي مع الإمعان فيه أغلاط...».

و توجد على هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة، و علامات بلاغ مختصرة، و تشتمل على ٣١ رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و عناوينها كما يلي:

١. مسألة في نكاح المتعة (ص ٢)، و هي ناقصة من الأول.

٢. صيغة البيع (ص ٢-٦).

٣. ألفاظ الطلاق (ص ٦-٨).

٤. المسائل الرملية (ص ٨-١٢).

٥. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ١٢-١٥).

٦. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقية (ص ١٥).

٧. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ١٥-١٦).

٨. جوابات المسائل الواسطيات (ص ١٦-٢٣).

٩. الفرق بين نجس العين ونجس الحكم (ص ٢٣-٢٤).

١٠. تنجيس البئر ثم غور مائها (ص ٢٤-٢٦).

١١. ثلاث مسائل من كتاب العمد (الغرر) (ص ٢٦-٣٨).

١٢. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٣٨-٤٤).

١٣. المنع من العمل بأخبار الآحاد (ص ٤٤-٤٦).

١٤. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٤٧ - ٤٨).
١٥. النظر قبل الدلالة (ص ٤٨ - ٤٩).
١٦. جوابات المسائل المصريات (ص ٤٩ - ٧٠).
١٧. رسالة في غيبة الحجّة عليه السلام (ص ٧١ - ٧٧).
١٨. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام (ص ٧٨ - ١٠٤).
١٩. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ١٠٥ - ١٠٨).
٢٠. مسألة في العصمة (ص ١٠٩ - ١١١).
٢١. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ١١١ - ١١٣).
٢٢. منع كون الصفة بالفاعل (ص ١١٣ - ١١٤).
٢٣. الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدّث بمعنى (ص ١١٤ - ١١٥).
٢٤. إبطال قول «أَنَّ الشَّيْءَ شَيْءٌ لِنَفْسِهِ» (ص ١١٥ - ١١٦).
٢٥. النسبة بين الأفعال وما هو لطف منها (ص ١١٦ - ١١٧).
٢٦. دور العقل و السمع في النوافل (ص ١١٧ - ١١٨).
٢٧. الدليل على أنّ الجواهر مدرّكة (ص ١١٨ - ١١٩).
٢٨. دفع شبهة للبراهمة (ص ١١٩ - ١٢٣).
٢٩. معنى النفع في الضرر (ص ١٢٣ - ١٢٨).
٣٠. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ١٢٨ - ١٣٤).
٣١. معنى قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «من أجبى فقد أربى» (ص ١٣٤ - ١٣٥).

٧. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد المرعشي بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣: استنسخها «راشد بن محمّد بن شاه ولي» بين سنتي (١٠٤٨ - ١٠٥٨ هـ) بخطّ النسخ، حيث كتب تاريخ

الفراغ من الاستنساخ في آخر «المسائل الناصريّات» و في آخر «جمل العلم» سنة ١٠٤٨ هـ، و في آخر «المسائل المصريّات» سنة ١٠٥٥ هـ، و في آخر «إنقاذ البشر» سنة ١٠٥٨ هـ.

و على هوامشها علامات التصحيح و المقابلة، و علامات موجزة أخرى للبلاغ في مواضع متعدّدة بعبارة «بلغ مقابلة و تصحيحاً جيّداً»، أو عبارة «بلغ مقابلة». و يشاهد في الورقة الأخيرة منها ختم بيضويّ نصّه: «محمّد صالح العباد». و تملّك «محمّد عليّ بن الشيخ الراشد النجفي»^١.

و ذُكر تعداد الرسائل الواردة في هذه المجموعة في فهرس المكتبة^٢ ٥٣ عنواناً، كلّها للشریف المرتضى إلّا اثني عشر عنواناً و هي التي تحمل الأرقام التالية: ٩، ١٠، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١ و ٦٢.

لكنّا عثرنا على رسائل أخرى فيها، من تصانيف الشریف المرتضى أيضاً، و هي: أجوبة المسائل الرسيّة الثانية، مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه، حكم الباء في آية «وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ»، مسألة في الاستثناء، مسألة في العمل مع السلطان، مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار، مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له، مسألة في أنّ إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقيّة، مسألة في تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء، مسألة في تنجيس البثر ثمّ غور مائها، دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء.

فعلى هذا الأساس، الرسائل الموجودة في هذه المجموعة كما يلي:

١. أجوبة المسائل الرسيّة الأولى (ص ١٠ - ٥٣).

٢. أجوبة المسائل الرسيّة الثانية (ص ٥٣ - ٥٨).

١. راجع: الصفحة ٢ من المخطوطة.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٣٢، ص ٧٤١ - ٧٨٤.

٣. كَيْفِيَّة الاستدلال على الخصوم (/ طريق الاستدلال على فروع الإمامية / مناظرة الخصوم و كَيْفِيَّة الاستدلال عليهم) (ص ٥٩ - ٦٨).
٤. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ٦٨ - ٧٠).
٥. حكم الباء في آية: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ٧٠ - ٧٢).
٦. مسألة في الاستثناء (ص ٧٢ - ٧٣).
٧. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٧٣ - ٧٨).
٨. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار (ص ٧٨ - ٧٩).
٩. فهرس مؤلفات المرتضى (إجازة الشريف المرتضى للبصروي) (ص ٧٩ - ٨١).
- * ١٠. ذبائح أهل الكتاب (/ الذبيحة) للشيخ المفيد (ص ٨٢ - ٨٨).
١١. مسألة في وجه التكرار في الآية... (ص ٨٨ - ٨٩).
١٢. جوابات السأّار (/ مسألة في المنامات) (ص ٨٩ - ٩٢).
١٣. الردّ على المنجّمين (ص ٩٢ - ٩٩).
١٤. مسألة في قول الحكماء: «من شروط النظر المؤدّي إلى العلم أن يكون...» (/ مسألة في توارّد الأدلّة) (ص ٩٩ - ١٠١).
١٥. أحكام أهل الآخرة (ص ١٠٢ - ١٠٦).
١٦. المسح على الخفّين (ص ١٠٦ - ١٠٨).
١٧. نكاح المتعة (/ مسألة في جواز نكاح المتعة) (ص ١٠٨ - ١٠٩).
١٨. القبول في النكاح و البيع (/ مسألة في تقديم القبول بلفظ الأمر في العقود) (ص ١٠٩ - ١١١).
١٩. الطلاق (/ أحكام الطلاق بلفظ واحد) (ص ١١١).

١. وضعنا هذه العلامة عند ذكر الرسائل الواردة في بعض المجاميع التي ليست من تصانيف الشريف المرتضى.

٢٠. أجوبة المسائل الرملية (/جوابات المسائل الرمليات) (ص ١١١ - ١١٣).
٢١. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ١١٣ - ١١٦).
٢٢. إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقية (ص ١١٦ - ١١٧).
٢٣. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ١١٧).
٢٤. أجوبة المسائل الواسطيات (ص ١١٧ - ١٢٠).
٢٥. حكم نجس العين و نجس الحكم (/الفرق بين نجس العين والحكم) (ص ١٢٠).
٢٦. مسألة في تنجيس البئر ثمّ غور مائها (ص ١٢٠ - ١٢١).
٢٧. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (وردت في الفهرس ثلاثة عناوين: مسألة في الرؤية بالأبصار، إبطال مدّعي الرؤية، أقسام المنافع) (ص ١٢١ - ١٢٥).
٢٨. القديم لا يفعل القبيح (/استحقاق مدح البارئ على الأوصاف) (ص ١٢٥ - ١٢٨).
٢٩. المنع من العمل بخبر الواحد (ص ١٢٨ - ١٢٩).
٣٠. الجسم مع الصفة (/الجسم لم يكن كائناً بالفاعل) (ص ١٢٩ - ١٣٠).
٣١. أوّل الواجبات النظر (/أولوية وجوب النظر) (ص ١٣٠ - ١٣١).
٣٢. أجوبة المسائل النيليّات (/أجوبة المسائل المصرية) (ص ١٣١ - ١٣٨).
٣٣. مسألة في الغيبة (ص ١٣٨ - ١٤١).
٣٤. مناقشة رأي المجبرة و المشبهة (/مسألة في معجزات الأنبياء) (ص ١٤١ - ١٥٣).
٣٥. حدوث الأجسام من الجواهر (ص ١٥٣ - ١٥٥).
٣٦. العصمة (/مسألة في حقيقة العصمة) (ص ١٥٥ - ١٥٦).
٣٧. التاء في قولنا: «ذات القديم» (ص ١٥٦ - ١٥٧).

٣٨. كون الصفة بالفاعل (/ منع كون الصفة بالفاعل) (ص ١٥٧).
٣٩. الجوهر لا يكون محدثاً بمعنى (/ الدليل على أنَّ الجوهر ليس بمحدث بمعنى) (ص ١٥٧ - ١٥٨).
٤٠. وصف الشيء لنفسه (/ إبطال قول «أَنَّ الشيء شيء لنفسه») (ص ١٥٨).
٤١. الأفعال مع اللطف (/ النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها) (ص ١٥٨ - ١٥٩).
٤٢. أحكام النوافل (/ دور العقل و السمع في النوافل) (ص ١٥٩).
٤٣. في الجواهر المدرّكة (/ الدليل على أنَّ الجواهر مدرّكة) (ص ١٥٩).
٤٤. دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء (ص ١٥٩ - ١٦١).
٤٥. الألم ووجه الحسن فيه (/ معنى النفع في الضرر) (ص ١٦١ - ١٦٣).
٤٦. الأعراض (/ الكلام في الأعراض / نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض) (ص ١٦٣ - ١٦٧).
٤٧. معنى الإيجاباء (/ معنى قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ : «من أجبى فقد أربى») (ص ١٦٧).
٤٨. أجوبة المسائل الطرابلسيّات الثانية (ص ١٦٨ - ١٩٥).
٤٩. أجوبة المسائل الطرابلسيّات الثالثة (ص ١٩٥ - ٢٤٥).
٥٠. المسائل الناصريّات (ص ٢٤٦ - ٣٨٩).
- * ٥١. مسارّ الشيعة، للشيخ المفيد (ص ٣٩٢ - ٤٠٧).
٥٢. جمل العلم والعمل (/ جمل العقائد) (ص ٤٠٨ - ٤٤٦).
- * ٥٣. الفخرية في معرفة النية، لفخر المحققين الحلّي (ص ٤٤٨ - ٤٦٩).
٥٤. إنقاذ البشر من القضاء و القدر (ص ٤٧٢ - ٤٨٨).
- * ٥٥. النكت في مقدّمات الأصول، للشيخ المفيد (ص ٤٨٨ - ٤٩٤).

* ٥٦. استحباب التياسر عن القبلة (/ استحباب التياسر لأهل العراق)، للمحقق الحلّي (ص ٤٩٥ - ٥٠٠).

* ٥٧. أفعال الحجّ (مجهول المؤلف) (ص ٥٠٠ - ٥٠٤).

* ٥٨. أجوبة المسائل، للمحقق الحلّي (ص ٥٠٤ - ٥٠٥).

* ٥٩. الحكمة العليّة (/ الأخلاق في أربع مقامات)، لعضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ص ٥٠٦ - ٥١٢).

* ٦٠. المسائل المصرية (/ جوابات المسائل المصريّات)، للمحقق الحلّي (ص ٥١٤ - ٥٣٥).

* ٦١. المسائل الكمالية، للمحقق الحلّي (ص ٥٣٦ - ٥٤٦).

* ٦٢. أجوبة المسائل الطبريّة (/ أجوبة مسائل الخواري)، للمحقق الحلّي (ص ٥٤٦ - ٥٥٩).

٨. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩ / ٨؛ وهي تحتوي على ثمان ضمائم، والضميمة الثامنة منها سمّيت في فهرس المكتبة^١ باسم: «أجوبة المسائل»، وهذه فحسب من مصنّفات الشريف المرتضى.

و أمّا الضمائم السبع الأولى منها فقد استنسخها «كاظم بن علي نقى الشريف الرضويّ السمنانيّ» بين سنتي (١٢٣٨ - ١٢٤٣ هـ) بخطّ النسخ، والثامنة المذكورة استنسخها «إسماعيل بن سالم» بطلب من «الميرزا ظهيرا»، و فرغ من استنساخها في شهر ربيع الثاني من شهر سنة ١٠٥٤ هـ.

و تشاهد في هوامشها علامات التصحيح، و حواشٍ توضيحية مختصرة بصورة نادرة.

ثمّ الضميمة الثامنة من المجموعة - التي سمّيت في الفهرس بـ «أجوبة المسائل» -

تحتوي على ٣٢ رسالة من رسائل الشريف المرتضى، وعناوينها كالتالي:

١. مسألة في المسح على الخفين (ص ٢٨٢ - ٢٨٥).
٢. مسألة في نكاح المتعة (ص ٢٨٥ - ٢٨٨).
٣. صيغة البيع (ص ٢٨٨ - ٢٩١).
٤. ألفاظ الطلاق (ص ٢٩١ - ٢٩٣).
٥. المسائل الرملية (ص ٢٩٣ - ٢٩٦).
٦. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٢٩٦ - ٣٠٤).
٧. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقية (ص ٣٠٤ - ٣٠٥).
٨. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٣٠٥ - ٣٠٦).
٩. جوابات المسائل الواسطيات (ص ٣٠٦ - ٣١١).
١٠. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ٣١١ - ٣١٢).
١١. تنجيس البثر ثم غور مائها (ص ٣١٢ - ٣١٤).
١٢. ثلاث مسائل من جملة كتاب العمدة (الغرة) (ص ٣١٤ - ٣٢٤).
١٣. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٣٢٤ - ٣٣١).
١٤. المنع من العمل بأخبار الآحاد (ص ٣٣١ - ٣٣٣).
١٥. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٣٣٣ - ٣٣٤).
١٦. النظر قبل الدلالة (ص ٣٣٤ - ٣٣٦).
١٧. جوابات المسائل المصرية (ص ٣٣٦ - ٣٥٣).
١٨. رسالة في غيبة الحجة (ص ٣٥٣ - ٣٦٠).
١٩. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام (ص ٣٦٠ - ٣٨٦).
٢٠. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ٣٨٦ - ٣٩٠).

٢١. مسألة في العصمة (ص ٣٩٠ - ٣٩٣).
 ٢٢. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ٣٩٣ - ٣٩٥).
 ٢٣. منع كون الصفة بالفاعل (ص ٣٩٥ - ٣٩٧).
 ٢٤. الدليل على أَنَّ الجوهر ليست بمحدث بمعنى (ص ٣٩٧).
 ٢٥. إبطال قول «أَنَّ الشيء شيء لنفسه» (ص ٣٩٧ - ٣٩٨).
 ٢٦. النسبة بين الأفعال وما هو لطف منها (ص ٣٩٨ - ٤٠٠).
 ٢٧. دور العقل و السمع في النوافل (ص ٤٠٠ - ٤٠١).
 ٢٨. الدليل على أَنَّ الجواهر مدركة (ص ٤٠١).
 ٢٩. دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء عليهم السلام (ص ٤٠١ - ٤٠٦).
 ٣٠. معنى النفع في الضرر (ص ٤٠٦ - ٤١١).
 ٣١. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ٤١١ - ٤١٩).
 ٣٢. مسألة في أحكام أهل الآخرة (ص ٤١٩ - ٤٣٠).
٩. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد المرعشي بقم، المرقّمة ٣٦٩٤؛ وهي تشتمل على اثنتي عشرة رسالة، استُنسخت ثمان رسائل منها بخطّ النسخ في سنة ١٠٥٦ هـ - كما صرح بها في آخر الرسالة السابعة - و لم يُعلم اسم الناسخ.
- و أمّا الرسالة التاسعة فقد استُنسخها «عبد الله» بخطّ نستعليق في ربيع الأول من سنة ١٠٢٢ هـ، و تشاهد على هوامشها علامات التصحيح و المقابلة.
- و الرسالة العاشرة استُنسخت بخطّ النسخ، و لم يُعلم تاريخ استنساخها، و على هوامشها علامات التصحيح و المقابلة و حواشٍ مختصرة.
- و الرسالة الحادية عشرة، استُنسخها «مرتضى بن نور الله الحسيني» بخطّ النسخ في رجب المرجّب من سنة ١١٢٦ هـ.
- و أمّا الرسالة الأخيرة فلم يُعلم اسم ناسخها و تاريخ استنساخها، وهي بخطّ النسخ.

وما هو للشريف المرتضى من الرسائل فاثنان فقط، وهما:

١. أجوبة المسائل الرازية، وهي الرسالة الخامسة من المجموعة.
 ٢. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته عمر، وهي الرسالة التاسعة منها.
- وكلتاهاما استُنسختا في سنة ١٠٥٦ هـ بخط النسخ، ولم يُعلم اسم الناسخ.
- و تشاهد في الأوراق الأولى منها علامات التملك، منها تملك السيد «ريحان الله الموسوي» بتاريخ جمادى الأولى من سنة ١٣٢١ هـ، مع ختمه البيضوي ونصه: «العبد ریحان الله الموسوي»؛ ومنها تملك شخص آخر بتاريخ ربيع الأول من سنة ١٣١١ هـ مع ختمه البيضوي ونصه: «العبد المذنب لطف علي ابن محمد كاظم».
- و في انتهاء كتاب الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد للشيخ الطوسي وردت صورة إجازة «المولى أحمد بن جار الله الصميري الشيرازي» للمير محمد صادق ابن المير محمد باقر، بتاريخ العشر من شهر رجب من شهر سنة ١١٢٦ هـ.
١٠. مخطوطة مكتبة آية الله السيد المرعشي بقم، برقم ٢٥٥؛ استنسخها «عبد الحميد بن محمد مقيم الخطيب عبد العظيم» في ١٧ ربيع الآخر من شهر سنة ١٠٥٦ هـ، بخط النسخ.
- و النسخة مملوءة بالأغلاط، و قوبلت مع نسخة أخرى في سنة ١٠٦٣ هـ، كما صُرح بذلك في آخر رسالة «الرد على الزيدية» للشيخ المفيد.
- و يشاهد في الورقة الأولى منها تملك «محمد مهدي بن محمد رضي الدين الهروي» مع ختمه المرّيع، ونصه: «المهدي من هديت».
- و هي تشتمل على ٢٦ رسالة، أكثرها من مصنفات الشيخ المفيد، و أربع منها للشريف المرتضى فقط، و هي: تفضيل الأنبياء على الملائكة، و المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء، و حدوث الأجسام من الجواهر، و المتولي لغسل الإمام.
- فعلى أي حال، عناوين الرسائل الواردة في هذه المجموعة كما يلي:

- * ١. شرح حديث «إنَّ المهر ما تراضيا عليه الناس»، للشيخ المفيد.
- * ٢. نوادر الأثر بعلي خیر البشر، للشيخ جعفر بن أحمد بن علي القمي.
- * ٣. أجوبة المسائل الصاغانية، للشيخ المفيد.
- * ٤. تفضيل الأنبياء على الملائكة (ص ٤ - ١٤).
- * ٥. المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء (ص ١٦ - ٢٠).
- * ٦. إيمان أبي طالب، مجهول المؤلف (ص ٢٢ - ٣٦).
- * ٧. مناظرة أبي الهذيل مع العلوي، مجهول المؤلف (ص ٤٠ - ٥٠).
- * ٨. معنى المولى، لأبي جعفر محمد بن الطوسي (ص ٥٠ - ٥٢).
- * ٩. پاسخ أبو حنيفة، مجهول المؤلف (ص ٥٢ - ٥٣).
- * ١٠. حدوث الأجسام من الجواهر (/مسألة في الاعتراض على من ثبت حدوث الأجسام من الجواهر) (ص ٥٤ - ٥٧).
- * ١١. المتولي لغسل الإمام (/مسألة في من يتولى غسل الإمام) (ص ٥٨ - ٦٢).
- * ١٢. شرح منام الشيخ، للشيخ المفيد.
- * ١٣. الرد على الزيدية، للشيخ المفيد.
- * ١٤. معنى المولى، للشيخ المفيد.
- * ١٥. الرد على أصحاب العدد، للشيخ المفيد.
- * ١٦. المسح على الرجلين، للشيخ المفيد.
- * ١٧. العويص في الفقه، للشيخ المفيد.
- * ١٨. أقسام المولى، للشيخ المفيد.
- * ١٩. تفضيل علي عليه السلام على الأمة، للشيخ المفيد.
- * ٢٠. شرح حديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»، للشيخ المفيد.
- * ٢١. الغيبة، للشيخ المفيد.

* ٢٢. النصّ على عليّ عليه السلام، للشيخ المفيد.

* ٢٣. خبر مارية القبطيّة، للشيخ المفيد.

* ٢٤. أجوبة المسائل السرويّة، للشيخ المفيد.

* ٢٥. الإمامة، للخواجه نصير الدين الطوسي.

* ٢٦. أصول الدين، مجهول المؤلف.^١

١١. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، برقم ٦٦١٦؛ استُنسخ قسم منها بخطّ «أحمد السروي» في سنة ١٠٧١ هـ بخطّ النسخ؛ وقسم آخر استنسخه «عبد الوهاب بن خواجه شاه منصور النيسابوري» في سنة ١٠٧٢ هـ بخطّ النستعليق؛ وقسم آخر استنسخه «عليّ بن فتح الله الحسيني» في سنة ١٠٧٢ هـ بخطّ النستعليق. وهي تشتمل على رسائل كثيرة مختلفة،^٢ لا يتعلّق بالشريف المرتضى إلا ثلاث منها، وهي:

١. المسائل الطرابلسيّات الثالثة، وهي تحتوي على مسألتين من ٢٣ مسألة من هذه الرسالة فقط، وهما: المسألة ٢١ (تحذّي القرآن بقوله: «فَأُتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ...»)^٣ (حول الحديث المروي في الكافي في قدرة الله تعالى). و الرسالة تقع في خمس صفحات.

٢. مسألة في تفضيل الأنبياء على الملائكة، تقع في خمس صفحات.

٣. مسألة في علّة امتناع عليّ عليه السلام عن محاربته بعد الرسول صلّى الله عليه وآله للقوم الخارجين، تقع في صفحتين.

١٢. مصوّرة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، برقم ٢٦١١؛ وأصل النسخة في مكتبة المرتضوي بالمشهد الرضوي، استنسخها «عزيز الله بن عبد العليّ الفراهاني»،

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ١، ص ٢٨١-٢٨٨.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ١٦، ص ٣٠٩-٣١٢.

و فرغ من استنساخها في سنة ١٠٧٤ هـ، بخط النسخ، واستنسخها عن أصل عتيق اهتم بتصحيح بعض كلماته في الهامش.^١

و تحتوي على ٢٨ رسالة، لا تتعلق بالشريف المرتضى إلا أربع منها:

١. حدوث الأجسام من الجواهر (/ مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر)؛ وهي الرسالة ١١ من المجموعة، و تقع في الصفحات (٧٩ - ٨٢) منها.

٢. المتولّي لغسل الإمام (/ مسألة في من يتولّى غسل الإمام)؛ وهي الرسالة ١٢ من المجموعة، و تقع في الصفحات (٨٢ - ٨٥) منها.

٣. المنع عن تفضيل الملائكة على الأنبياء؛ وهي الرسالة ١٨ من المجموعة، و تقع في الصفحات (١١٦ - ١٢٠) منها.

٤. مسألة في تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة؛ وهي الرسالة ٢٠ من المجموعة، و تقع في الصفحات (١٣٤ - ١٤٢) منها.

١٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، برقم ٢١٩١٤؛ استُنسخت في سنة ١٠٨٤ هـ بخط النسخ، و لم يُعلم اسم الناسخ.

و على هوامش النسخة علامات التصحيح.

وهي تشتمل على ١٧ رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و عناوينها كما يلي:

١. مسألة في المسح على الخفّين (ص ٣ - ٥).

٢. مسألة في نكاح المتعة (ص ٥ - ٨).

٣. صيغة البيع (ص ٨ - ١١).

٤. ألفاظ الطلاق (ص ١١ - ١٢).

٥. المسائل الرمليّة (ص ١٣ - ١٧).
 ٦. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ١٧ - ٢٣).
 ٧. إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقيّة (ص ٢٣).
 ٨. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٢٤).
 ٩. جوابات المسائل الواسطيّات (ص ٢٤ - ٣١).
 ١٠. الفرق بين نجس العين ونجس الحكم (ص ٣١ - ٣٢).
 ١١. تنجيس البثر ثمّ غور مائها (ص ٣٢ - ٣٤).
 ١٢. ثلاث مسائل من كتاب العمدة (الغرر) (ص ٣٤ - ٤٣).
 ١٣. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٤٣ - ٤٩).
 ١٤. المنع من العمل بأخبار الآحاد (ص ٤٩ - ٥١).
 ١٥. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٥١ - ٥٣).
 ١٦. النظر قبل الدلالة (ص ٥٣ - ٥٤).
 ١٧. جوابات المسائل المصريّات (ص ٥٤ - ٧٤).
 ١٨. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد الحكيم العامّة في النجف الأشرف، برقم ٩٠٣؛ استنسخها «حمزة بن محمود الحلّي» في سنة ١٠٨٦ هـ، بخطّ النسخ.
- و هي تشتمل على ضمائم و رسائل مختلفة، لا يتعلّق بالشريف المرتضى إلّا ثلاث منها، و عناوينها كالتالي:
١. مسألة في تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة؛ و هي القسم الأوّل من الضميمة الثالثة من المجموعة، و تقع في تسع صفحات.
 ٢. مسألة في علة امتناع عليّ عليه السلام عن محاربة الغاصبين لحقه بعد الرسول صلّى الله عليه وآله؛ و هي القسم الثاني من الضميمة الثالثة من المجموعة، و تقع في ستّ صفحات.

٣. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر؛ و هي الضميمة الرابعة من المجموعة، و تقع في ثمان صفحات.

١٥. مصورة المكتبة المركزية بجامعة طهران، ميكروفيلم (٢٣٥٨ و ٢٣٥٧) ١٢٥٦؛ و أصل النسخة في مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، تحت الرقم ٢٦٤٥، استُنسخت في سنة ١٠٩٣ هـ بخط النسخ، و لم يُعلم اسم الناسخ.

و تشتمل على ٤١ رسالة، جلّها للشريف المرتضى، و عناوينها كما يلي:

١. المسائل الناصريّات (ص ٦ - ١٦٣) و (ص ١ - ٢٦).
٢. إجازة الشريف المرتضى للبصروي (ص ٣٠ - ٣٤).
٣. مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة (ص ٣٤ - ٤٠).
٤. مسألة في المسح على الخفين (ص ٤٠ - ٤٢).
٥. مسألة في نكاح المتعة (ص ٤٢ - ٤٤).
٦. صيغة البيع (ص ٤٤ - ٤٦).
٧. ألفاظ الطلاق (ص ٤٦).
٨. المسائل الرملية (ص ٤٦ - ٤٩).
٩. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٤٩ - ٥٣).
١٠. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقيّة (ص ٥٣ - ٥٤).
١١. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٥٤).
١٢. جوابات المسائل الواسطيّات (ص ٥٤ - ٥٧).
١٣. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ٥٧ - ٥٨).
١٤. تنجيس البثر ثم غور مائها (ص ٥٨ - ٥٩).
١٥. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ٥٩ - ٦٤).
١٦. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٦٤ - ٦٨).

١٧. المنع من العمل بأخبار الآحاد (ص ٦٨ - ٧٠).
١٨. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٧٠).
١٩. النظر قبل الدلالة (ص ٧٠ - ٧١).
٢٠. جوابات المسائل المصرّيات (ص ٧١ - ٨١).
٢١. رسالة في غيبة الحجّة (ص ٨١ - ٨٥).
٢٢. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام (ص ٨٥ - ٩٩).
٢٣. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ٩٩ و ١٢٦ - ١٢٨).
٢٤. جوابات المسائل الرازية (ص ١١٣ - ١٢١ و ص ١٠٠ - ١١٠).
- * ٢٥. المسائل العكبريّة، للشيخ المفيد (ص ١١٢ - ١١٣).
٢٦. مسألة في العصمة (ص ١٢٨ - ١٣٠).
٢٧. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ١٣٠).
٢٨. منع كون الصفة بالفاعل (ص ١٣٠ - ١٣١).
٢٩. الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدّث بمعنى (ص ١٣١ - ١٣٢).
٣٠. إبطال قول «أنّ الشيء شيء لنفسه» (ص ١٣٢).
٣١. النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها (ص ١٣٢ - ١٣٣).
٣٢. دور العقل و السمع في النوافل (ص ١٣٣ - ١٣٤).
٣٣. الدليل على أنّ الجواهر مدركة (ص ١٣٤).
٣٤. دفع شبهة للبراهمة (ص ١٣٤ - ١٣٧).
٣٥. معنى النفع في الضرر (ص ١٣٧ - ١٤٠).
٣٦. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ١٤٠ - ١٤٤).
٣٧. معنى قول النبي صلى الله عليه و آله: «من أجبي فقد أربى» (ص ١٤٤).

٣٨. مناظرة الخصوم و كيفية الاستدلال عليهم (ص ١٤٥ - ١٥٦).

٣٩. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ١٥٦ - ١٥٨).

٤٠. حكم الباء في آية: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ١٥٨ - ١٦١).

٤١. مسألة في الاستثناء (ص ١٦١ - ١٦٢).

١٦. مخطوطة مكتبة آية الله السيد البروجردي بقم، برقم ٣٧٤؛ و توجد مصورتها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، و رقمها ٤٣٣٩.

استنسخها «عبد الرضا بن الخليل بن إبراهيم الكاظمي»، و فرغ من استنساخها آخر شهر رمضان من شهور سنة ١٠٩٥ هـ، بخط النسخ.

و على هوامش النسخة علامات التصحيح، و على الورقة الأولى منها تملك المحدث «السيد عبد الله بن محمد رضا شبر»، و ختمه البيضوي و نصّه: «الواقع بالله الغني، عبده عبد الله الحسيني».

و قد ذكر في فهرس المكتبة أن تعداد الرسائل الواردة في هذه المجموعة سبعة عناوين^١، و ذكر عنوان بعضها بصورة خاطئة، كما سنذكر بمواردها عند تعريف كل منها؛ لكن العنوان الأخير منها هو «مسائل شتى»، و هي بنفسها تشتمل على ٢٨ رسالة جُلّها للشريف المرتضى؛ فعليه عناوين الرسائل الموجودة في هذه المجموعة كما يلي:

١. أجوبة المسائل الطرابلسيّة الأولى (ص ١ - ١٠٨)؛ ذكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «أجوبة المسائل التّبانيّات».

٢. أجوبة المسائل الميافارقيات (ص ١٠٩ - ١٢٦).

٣. أجوبة المسائل الموصليّات الثانية (ص ١٢٧ - ١٤٥)؛ ذكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «أجوبة المسائل الموصليّات الأولى».

٤. أجوبة المسائل الموصليّات الثالثة (ص ١٤٦ - ١٨٤)؛ ذُكر عنوانها في فهرس المكتبة سهوًا: «أجوبة المسائل الموصليّات الثالثة».
- *٥. إيمان أبي طالب، للشيخ المفيد (ص ١٨٥ - ١٩٩).
٦. إنقاذ البشر من القضاء والقدر (ص ٢٠٠ - ٢٦٢)؛ ذُكر عنوانها في فهرس المكتبة سهوًا: «القضاء والقدر» ونُسب للشيخ المفيد خطأ.
٧. في فنون من علم الأصول (ص ٢٦٣ - ٢٩٣)؛ ذُكر عنوانها في فهرس المكتبة سهوًا: «مسائل شتّى»، وهذا العنوان في فهرس المكتبة وهو يشتمل على العناوين التالية:
- *٨. المختصر في أصول الدين، للقاضي عبد الجبار (ص ٢٩٤ - ٣٦٩).
٩. معنى نقصان الدين والعقل في النساء (ص ٣٧٠ - ٣٧١).
١٠. تفسير قوله: «الولد للفراش...» (ص ٣٧١).
١١. وجه نهى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ أَكْلِ الثَّوْمِ (ص ٣٧١ - ٣٧٢).
١٢. حول كلام ابن جنّي في حذف علامة التأنيث (ص ٣٧٣ - ٣٧٤).
١٣. إنّ ولد قابيل كانوا غير نجباء (ص ٣٧٤).
١٤. تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ...﴾ (ص ٣٧٤ - ٣٧٥).
١٥. حكم أموال السلطان (ص ٣٧٥).
١٦. حكم الصدّق بالمال الحرام (ص ٣٧٥).
١٧. جواز التزكية من المال الآخر (ص ٣٧٥).
١٨. صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام (ص ٣٧٥ - ٣٧٦).
١٩. علم الوصيّ بساعة وفاته وعدمه (ص ٣٧٦ - ٣٧٧).
٢٠. حكم عبادة ولد الزنا (ص ٣٧٧ - ٣٧٨).
٢١. مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته (ص ٣٧٨).

٢٢. مسألة في من يتولّى غسل الإمام (ص ٣٧٨ - ٣٨٠).
٢٣. مسألة في بيان قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أنا و أنت يا عليّ كهاتين» (ص ٣٨٠ - ٣٨١).
٢٤. مسألة في الرجعة من جملة الدمشقيّات (ص ٣٨١ - ٣٨٤).
٢٥. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٣٨٤ - ٣٨٨). وهي ناقصة من آخرها بمقدار أربع صفحات.
٢٦. مسألة في المنامات (ص ٣٨٨ - ٣٩٣).
٢٧. عدم وجوب غسل الرجلين (ص ٣٩٣ - ٤٠٣).
٢٨. تفسير الآية: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ (ص ٤٠٣ - ٤٠٩).
٢٩. مسألة في الردّ على المنجمين (ص ٤٠٩ - ٤١٧).
٣٠. مسألة في الحسن والقبح العقليّين (ص ٤١٧ - ٤٢٠).
٣١. المراد من الصاعقة والرجفة في الآيتين (ص ٤٢٠ - ٤٢١).
٣٢. الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ...﴾ (ص ٤٢١)، وهي ناقصة من آخرها بمقدار صفحة.
٣٣. مسألة في المسح على الخفّين (ص ٤٢١ - ٤٢٣).
٣٤. مسألة في خلق الأفعال (ص ٤٢٣ - ٤٢٦). وهي ناقصة من آخرها بمقدار ستّ صفحات.
١٧. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، برقم ٣٣٢٤: استنسخها «محمّد نصير بن صفات الله نيستانه النائيني»، و فرغ من استنساخها في شهر شعبان من شهور سنة ١٠٩٧ هـ بخطّ النسخ.
- و على هوامشها علامات التصحيح بندرة.
- وهي تشتمل على خمس رسائل كلّها للشريف المرتضى:
١. أجوبة المسائل (ص ١ - ٣٠).

٢. الردّ على أصحاب العدد (ص ٣٠-٦٧). وكتب في آخرها: «تمّ الكتاب بحمد الله تعالى. قد فرغ من تسويده على يد أقلّ الطلبة محمّد نصير بن صفات الله نيستانه نائيني في عاشر شهر شعبان المعظم سنة ١٠٩٧ هـ».

٣. أجوبة المسائل الموصليّات الثالثة (ص ٦٨-١٠٧). وكتب في آخرها: «تمّت المسائل بحمد الله و عونه، على [يد] أقلّ عباد الله ابن صفات الله محمّد نصير نيستانه نائيني في ظهر يوم الأحد خامس عشر شهر شعبان المعظم سنة ١٠٩٧ هـ».

٤. أجوبة المسائل الموصليّات الثانية (ص ١٠٨-١٢٥). وكتب في آخرها: «تمّت المسائل بحمد الله تعالى و عونه على يد أقلّ العباد محمّد نصير بن صفات الله نيستانه نائيني في يوم الأربعاء في شهر شعبان المعظم سنة ١٠٩٧ هـ».

٥. أجوبة المسائل الميفارقيّات (ص ١٢٦-١٤٢). وكتب في آخرها: «تمّت المسائل و الرسائل بحمد الله و عونه و حسن توفيقه على يد الكاتب^١ المحوج إلى الله ابن صفات الله محمّد نصير نيستانه نائيني، من الشهور ثامن وعشرين شعبان المعظم، من العام سبع وتسعين بعد ألف هجرية. تمّ»^٢.

١٨. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد المرعشي بقم، برقم ٦٨٦٢؛ لم نعثر على اسم الناسخ في آخر رسائل الشريف المرتضى؛ لكن ورد في آخر الرسالة الثانية و العشرين منها أنّها استُنسخت في شهر رجب المرجّب من شهور سنة ١٠٩٨ هـ في مدرسة الخيراتيّة بمشهد بيد «علي أكبر بن محمّد جعفر الشريف القائيّ».

و استُنسخت كلّ الرسائل الموجودة في المجموعة بخطّ النسّعليق إلّا الرسالتين المرقمتين في فهرس المكتبة^٣ (٢١ و ٢١)، و هما بخطّ النسخ. و الرسائل (١ - ٢٠)

١. في النسخة: «كاتب» بدون الألف و اللام.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٨، ص ٣١٣-٣١٥.

٣. راجع: فهرس المكتبة، ج ١٨، ص ٥٠-٥٧.

استنسخها العلامة الشيخ «الميرزا عبد الله الأفندي»، و توجد في هوامشها حواشٍ توضيحية و علامات التصحيح. و الظاهر أنَّ سائر الرسائل أيضاً استنسخها الشيخ الأفندي.

و يشاهد في الورقة الأولى منها تملك السيد «ريحان الله بن جعفر الموسوي» بتاريخ سلخ ذي القعدة من سنة ١٣١٩ هـ مع ختمه البيضوي و نصّه: «العبد ریحان الله الموسوي»، و أيضاً ختم مربع و نصّه بالفارسية: «محمد أمان هر دو عالم است» أي: «محمد أمان كلا العالمين».

و لم ترد في فهرس المكتبة عناوين بعض الرسائل الموجودة في المجموعة، و ذكر عنوان بعضها بصورة خاطئة، و على أساس تصفّحنا للمجموعة بلغ تعداد رسائل الشريف المرتضى في هذه المجموعة فقط إلى ٢٩ عنواناً.

و عناوين كلّ الرسائل الموجودة في هذه المجموعة كما يلي:

* ١. المسائل الطبرية، للمحقّق الحلّي (ص ٦ - ١١).

* ٢. المسألة النافعة للمباحث الجامعة، لعמיד الدين عبد المطلب بن محمد بن الأعرج الحسيني (ص ١٢).

* ٣. تفسير البسمة، مجهول المؤلّف (ص ١٢ - ٢٢).

* ٤. أجوبة مسائل الخواري، للمحقّق الحلّي (ص ٢٢ - ٢٨).

٥. المسح على الخفين (ص ٣٠ - ٣١).

٦. نكاح المتعة (ص ٣١ - ٣٢).

٧. القبول في النكاح و البيع (/ صيغ البيع) (ص ٣٢ - ٣٣).

٨. ألفاظ الطلاق (ص ٣٣). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.

٩. أجوبة المسائل الرملية (ص ٣٣ - ٣٥).

١٠. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٣٥ - ٣٧). لم يُذكر هذا العنوان في

١١. إضافة الأولاد إلى الجدل إضافة حقيقيّة (ص ٣٧ - ٣٨). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٢. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٣٨). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٣. أجوبة المسائل الواسطيّات (ص ٣٨ - ٤٠).
١٤. الفرق بين نجس العين ونجس الحكم (ص ٤٠). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٥. تنجيس البئر ثمّ غور مائها (ص ٤٠ - ٤١). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٦. ثلاث مسائل من جملة كتاب العمدة [الغرر] (ص ٤١ - ٤٥). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٧. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٤٥ - ٤٨). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٨. المنع من العمل بأخبار الأحاد (ص ٤٨ - ٤٩). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٩. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٤٩). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٢٠. النظر قبل الدلالة (ص ٤٩ - ٥٠). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٢١. أجوبة المسائل المصريّة (ص ٥٠ - ٥٦).
٢٢. الغيبة (ص ٥٦ - ٥٨).
٢٣. مسألة في معجزات الأنبياء (ص ٥٨ - ٦٨). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.

٢٤. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ٦٩ - ٧١). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٢٥. مسألة في العصمة (ص ٧١ - ٧٣). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٢٦. التاء في الذات ليست للتأنيث (ص ٧٣). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٢٧. منع كون الصفة بالفاعل (ص ٧٣ - ٧٤). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٢٨. الدليل على أنَّ الجوهر ليس بمحدث بمعنى (ص ٧٤ - ٧٥). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٢٩. إبطال قول: «أَنَّ الشيء شيء لنفسه» (ص ٧٥). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٣٠. النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها (ص ٧٥). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٣١. دور العقل و السمع في النوافل (ص ٧٦). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٣٢. الدليل على أنَّ الجواهر مدرّكة (ص ٧٧). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٣٣. دفع لشبهة للبراهمة (ص ٧٧ - ٧٩). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٣٤. معنى النفع في الضرر (ص ٧٩ - ٨١). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٣٥. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ٨١ - ٨٤). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٣٦. أحكام أهل الآخرة (ص ٨٤ - ٨٩).

- * ٣٧. ذبائح أهل الكتاب، للشيخ البهائي (ص ٩٠-٩٦).
- * ٣٨. المواعظ و الحكم، مجهول المؤلف (ص ٩٦-١٠٢).
- * ٣٩. أجوبة مسائل متفرقة، لأبي نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي (ص ١٠٦-١٢٦).
- * ٤٠. توضيح المقاصد، للشيخ البهائي (ص ١٢٧-١٤٠).
- * ٤١. صيغ العقود و الإيقاعات، للمحقق الكركي (ص ١٤٤-١٧٢).
- * ٤٢. الأوزان و المقادير، للعلامة محمد باقر المجلسي (ص ١٧٦-١٩٠).
- * ٤٣. صيغ العقود و النكاح، للعلامة محمد باقر المجلسي (ص ١٩٢-٢٠٦).
- * ٤٤. أوزان شرعي، للعلامة محمد باقر المجلسي (ص ١٩٨-٢٠٠).
- * ٤٥. حكم الحاكم في رؤية الهلال، مجهول المؤلف (ص ٢٠٢-٢١٨).
- * ٤٦. أمل الآمل، للشيخ الحرّ العاملي (ص ٢٢٠-٥٧٥).
١٩. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، برقم ٢٦١٤٩؛ نسخت في القرن الحادي عشر - على ما ذكر في فهرس المكتبة - بخط النسخ، و لم يُعلم اسم الناسخ.
- و هي تشتمل على عشرين رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و ذلك كما يلي:
١. جوابات المسائل الطبرية (ص ٣-٣٦).
 ٢. مسألة في قوله: «نَيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ» (ص ٣٦-٤٢).
 ٣. مسألة في فدك (ص ٤٢-٤٥).
 ٤. فصل في الغيبة (ص ٤٥-٤٧).
 ٥. مسألة عن الحال بعد إمام الزمان عليه السلام في الإمامة (ص ٤٧-٤٨).
 ٦. حول خبر: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» (ص ٤٨-٤٩).
 ٧. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْزَابِ...﴾ (ص ٤٩-٥٤).

٨. مسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام (ص ٥٤ - ٥٦).
 ٩. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر (ص ٥٦ - ٥٩).
 ١٠. مسألة في علّة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر (ص ٥٩ - ٦٤).
 ١١. مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة لخبر الغدير (ص ٦٤ - ٦٩).
 ١٢. مسألة في إرث الأولاد (ص ٦٩ - ٨٥).
 ١٣. مناظرة الخصوم و كيفية الاستدلال عليهم (/ طرق الاستدلال على فروع الإمامية) (ص ٨٥ - ١٠٦).
 ١٤. مسألة في تخطئة العامل بخبر الواحد (ص ١٠٦ - ١١١).
 ١٥. مسألة في استلام الحجر (ص ١١١ - ١١٤).
 ١٦. مسألة في قوله تعالى: «أَتُنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ...» (ص ١١٤ - ١١٩).
 ١٧. مسألة في قوله تعالى: «فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ...» (ص ١١٩ - ١٢٢).
 ١٨. تفسير الآيات المتشابهة من القرآن (/ تفسير سورة الحمد)، و هي ناقصة من أولها (ص ١٢٢ - ١٢٨).
 ١٩. مسألة في نفي الرؤية (ص ١٢٨ - ١٣٣).
 ٢٠. مسألة في قوله تعالى: «وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...» (ص ١٣٣ - ١٣٧).
- و تختم المجموعة برسالة في معنى «لا تسبّوا الدهر» و هي ليست للشريف المرتضى، و قد استُنسخت بخط آخر، غير خط ناسخ تلك الرسائل. ثم يتبعها بحث حول «بلاد الهند و غيرها و ذمّها و مدحها»، و تليها حكاية مليحة.
٢٠. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، برقم ٨؛ و هي معروفة بمجموعة «إمام الجمعة الخوئي»، استُنسخت في القرن الحادي عشر تقريباً بخط النسخ التحريري، و لم يعلم اسم الناسخ و تاريخ النسخ بالضبط؛ لكن يشاهد على

الورقة الأولى ختم نصّه: «اللّهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّد و آل مُحَمَّد، سنة ١٠٩٤هـ»، و ختم آخر نصّه: «مُحَمَّد حسن الوجادي ١١٢٢»، و مذكّرة كتبها «عبد الله منشي مازندراني» بتاريخ ١٢٦٨ هـ.

و تشاهد على هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة .
و المجموعة تشتمل على ٢٧ رسالة، لا يتعلّق بالشريف المرتضى منها إلا الرسائل الأولى والثانية والسابعة والثامنة .
و لا يخفى أنّ الرسالة السابعة تُسبّت في فهرس المكتبة إلى الشيخ المفيد سهواً، و أيضاً الرسالة ١٧ تحت عنوان «رسالة عددية = جواب أهل الموصل» تُسبّت إلى الشريف المرتضى، و الحال أنّها للشيخ المفيد .

فعلى هذا، رسائل الشريف المرتضى الواردة في هذه المجموعة كما يلي:
١. تفضيل الأنبياء على الملائكة (ص ٤ - ١٠)، و هي الرسالة الأولى من المجموعة .

٢. المنع عن تفضيل الملائكة على الأنبياء (ص ١٠ - ١٤)، و هي الرسالة الثانية من المجموعة .

٣. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ١٧ - ١٩)، و هي الرسالة السابعة من المجموعة .

٤. مسألة في من يتولّى غسل الإمام (ص ١٩ - ٢٢)، و هي ضميمة الرسالة السابعة من الرسائل المذكورة في فهرس المكتبة .

٢١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، برقم ١٠٨٠؛ و هي على قسمين :

قسم منها استنسخه «سليمان بن مولانا مبارك بن إبراهيم بن عين الدين بن معين

الدين القرشي» بخط النسخ، و لم يشر إلى تاريخ الاستنساخ، و هذا القسم يشتمل على سبع رسائل من رسائل الشريف المرتضى، و عناوينها كما يلي:

١. أجوبة المسائل الطرابلسية الأولى (ص ٨ - ١٠٣).
٢. أجوبة المسائل التبنّيات (ص ١٠٥ - ١٦١).
٣. أجوبة المسائل السلارية (ص ١٦٤ - ٢٠٧).
٤. الردّ على أصحاب العدد (ص ٢٠٨ - ٢٤٧).
٥. جوابات المسائل الموصليات الثالثة (ص ٢٤٨ - ٢٩١).
٦. جوابات المسائل الموصليات الثانية (ص ٢٩٢ - ٣١٠).
٧. جوابات المسائل الميفارقيات (ص ٣١١ - ٣٢٩).

و قسم آخر من المخطوطة يشتمل على رسائل ليست للشريف المرتضى، و يشرع بكتاب الاعتقادات للشيخ الصدوق (ص ٣٣١ - ٣٨٢)، و هذا القسم استنسخه «كمال الدين محمد بن علاء الدين أحمد بن جمال الدين محمد الخفري» بخط النسخ، و فرغ من استنساخه في الأربعاء ١٢ جمادى الأولى من سنة ٩٧٣ هـ ببلدة كُكُنْدَه من بلاد دكن في الهند.

٢٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، برقم ٦٩١٤؛ استُنسخت في سنة ١١٠١ هـ بخط النسخ، و لم يعلم اسم ناسخها، و تاريخ الفراغ في نهاية النسخة كالتالي: «تم الكتاب المستطاب بعون الملك الوهاب، في يوم الخميس، إحدى [كذا] عشر من شهر جمادى الثاني، من شهور سنة إحدى و مائة بعد الألف».

و على هوامشها علامات التصحيح و المقابلة بصورة مختصرة، و تشاهد على الصفحة الثالثة منها علامة تملك «ابن عيسى أصفهاني عبد الله» مع ختمه المربع. و هي تتحد مع المخطوطة الآتية التي تحمل الرقم ٢٣ خطأ و ترتيباً و متناً؛ و ليست هي بعينها أو مصوّرة عنها، و المظنون أنّ كاتباً واحداً كتبهما بخطه عن نسخة الأصل التي

استنسخت بتاريخ سنة ٥٧٤هـ، و أرسل كلاً منهما إلى شخص، أو احتفظ بإحدهما لنفسه و أرسل الأخرى لغيره.

و تشتمل على ٤٧ رسالة، جلّها للشريف المرتضى، و عناوينها كما يلي:

١. مسألة في المسح على الخفين (ص ٦ - ٨).
٢. مسألة في نكاح المتعة (ص ٨ - ١٠).
٣. صيغة البيع (ص ١٠ - ١٢).
٤. ألفاظ الطلاق (ص ١٢ - ١٣).
٥. المسائل الرملية (ص ١٣ - ١٥).
٦. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ١٥ - ٢٠).
٧. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقية (ص ٢٠).
٨. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٢١).
٩. جوابات المسائل الواسطيات (ص ٢١ - ٢٤).
١٠. تنجيس البثر ثم غور مائها (ص ٢٤).
١١. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ٢٤ - ٢٥).
١٢. تنجيس البثر ثم غور مائها (ص ٢٥ - ٢٦).
١٣. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ٢٦ - ٣٢).
١٤. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٣٢ - ٣٧).
١٥. المنع من العمل بأخبار الآحاد (ص ٣٧ - ٣٨).
١٦. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٣٨ - ٣٩).
١٧. النظر قبل الدلالة (ص ٣٩ - ٤٠).
١٨. جوابات المسائل المصرية (ص ٤٠ - ٥٠).
١٩. الوجيزة في الغيبة = رسالة في غيبة الحجة عليه السلام (ص ٥٠ - ٥٥).

٢٠. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام (ص ٥٥ - ٧١).
٢١. مسألة في الاعتراض على من يثبت الأجسام من الجواهر (ص ٧١ - ٧٤).
٢٢. مسألة في العصمة (ص ٧٤ - ٧٦).
٢٣. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ٧٦ - ٧٧).
٢٤. منع كون الصفة بالفاعل (ص ٧٧ - ٧٩).
٢٥. الدليل على أنَّ الجوهر ليس بمحدث بمعنى (ص ٧٩).
٢٦. إبطال قول: «أَنَّ الشيء شيء لنفسه» (ص ٧٩).
٢٧. النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها (ص ٧٩ - ٨١).
٢٨. دور العقل و السمع في النوافل (ص ٨١).
٢٩. الدليل على أنَّ الجواهر مدركة (ص ٨١ - ٨٢).
٣٠. دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء عليهم السلام (ص ٨٢ - ٨٤).
٣١. معنى النفع في الضرر (ص ٨٤ - ٨٨).
٣٢. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ٨٨ - ٩٣).
٣٣. معنى قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «من أجبى فقد أربى» (ص ٩٣).
- و كتب الناسخ في آخر هذه الرسالة: «كتبت هذه المسائل من نسخة وجدت في خزانة كتب الحضرة الشريفة الغرويّة، و كانت نسخة عتيقة صحيحة، و الحمد لله تعالى وحده».
٣٤. جوابات المسائل الرسيّة الأولى (ص ٩٥ - ١٥٣).
٣٥. جوابات المسائل الرسيّة الثانية (ص ١٥٤ - ١٦٠).
٣٦. المسائل الناصريّات (ص ١٦١ - ٣٦١).
- و كتب الناسخ في آخر الكتاب هكذا: «كتبت هذه النسخة من نسخة وجدت في خزانة كتب الحضرة الشريفة المقدّسة الغرويّة - صلوات الله على الساكن بها - و

كانت نسخة عتيقة صحيحة، تاريخ كتابتها في ذي القعدة سنة أربع وسبعين وخمس مائة». وفي أكثر صفحاتها كانت هذه اللفظة، أعني: «بلغ العرض مكتوبة».

٣٧. مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة (ص ٣٦٢ - ٣٦٩).

٣٨. طريق الاستدلال على فروع الإمامية (ص ٣٦٩ - ٣٨٥).

٣٩. حكم الباء في آية: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ٣٨٥ - ٣٨٩).

٤٠. مسألة في الاستثناء (ص ٣٨٩ - ٣٩٠).

٤١. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٣٩٠ - ٣٩٧).

٤٢. وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار (ص ٣٩٧ - ٣٩٨).

٤٣. إجازة الشريف المرتضى للبصري (ص ٣٩٨ - ٤٠٢).

* ٤٤. ذبائح أهل الكتاب، للشيخ المفيد (ص ٤٠٣ - ٤١٢).

٤٥. جوابات المسائل الطرابلسيات الثانية (ص ٤١٣ - ٤٥٥).

٤٦. مسألة في وجه التكرار في الآيتين (ص ٤٥٦).

٤٧. مسألة في المنامات (ص ٤٥٦ - ٤٦١).

٢٣. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري بطهران (سبسالار سابقاً)، برقم ٢٥٣٣:

استنسخت في يوم الخميس ١١ من شهر جمادى الآخرة من شهور سنة ١١٠١ هـ، بخط النسخ، ولم يعلم اسم ناسخها، واستنسخت عن نسخة الأصل التي استنسخت بتاريخ ٥٧٤ هـ.

وتشاهد على هوامشها علامات التصحيح والمقابلة بصورة مختصرة. وقد تقدّم في ذيل المجموعة السابقة أنّ هذه النسخة تتحدّ معها خطأً ورتيباً ومتناً؛ لكنّها ليست هي بعينها أو مصوّرة عنها، والمظنون أنّ كاتباً كتبها بخطّه وأرسل كلّاً منهما إلى شخص، أو احتفظ بإحدهما لنفسه وأرسل الأخرى لغيره.

* وتوجد مخطوطة أخرى في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة

بالنجف الأشرف (مكتبة العلامة الأميني) برقم ٥٧١، بهذا الترتيب بعينه، إلا أن تلك المخطوطة تختلف في رسالتين لم تردا في مخطوطة مكتبة الشهيد المطهري، وهما: إجازة الشريف المرتضى للبُصروي، ومسألة في أحكام أهل الآخرة.

و تلك المخطوطة أيضاً استُنسخت عن أصل وجده الناسخ في الخزانة الغروية - كما صرح بذلك في انتهاء «أجوبة المسائل الطرابلسيات الثانية» - و يشاهد على الورقة الأولى منها تملك العلامة المجلسي و نصّه: «بسم الله، للحقير محمد باقر بن محمد تقي المجلسي». و كتب ذيل هذه العبارة «شمس الدين الهرندي» في سنة ١٣٣٣هـ: «خط مبارك مرحوم مجلسي - أعلى الله تعالى مقامه - محترم (?) است».

و يشاهد فيها أيضاً تملك محمد مهدي الهرندي بقوله: «قد تشرف بتملكه الفقير إلى الله الغني ابن رضي الدين محمد الهرندي محمد مهدي؛ جمعهما الله تحت لواء الولي»، مع ختمه المربع.

و أيضاً تملك «عبد الله بن حاجي هادي»، و هو جدّ شمس الدين الهرندي.

و استظهر العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني الرازي أن يكون العلامة المجلسي هو الذي أمر بعض تلامذته أو بعض وراقي عصره باستنساخ هذه المجموعة له. ثم توجد عليها مقابلة و تصحيح فرغ منه «المولى عبد الله الهرندي» تلميذ العلامة المجلسي في سنة ١٠٩٦هـ.

و لما كانت المخطوطتان متحدتين من حيث خصوصياتهما و متنتهما، لم نقابل النسخة الموجودة في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام؛ بل راجعناها عند اللزوم فقط.

٢٤. مخطوطة مكتبة آية الله السيد المرعشي بقم، برقم ١١٣٤٠؛ استنسخها «محمد بن محمد زمان» بين سنتي (١١١٦ - ١١١٧ هـ)، حيث كتب في آخر الرسالة الأولى والخامسة والسادسة سنة ١١١٦ هـ، و في آخر الرسالة ٢٦ و ٢٩ سنة ١١١٧ هـ، وكلها

بخط النسخ إلا الرسالة ٢٧، و هي المسائل السروية للشيخ المفيد بخط النستعليق، و تاريخ الفراغ منها من النسخ ١١٣٧ هـ.

و تشاهد على هوامش بعض الرسائل حواشٍ و تعليقات توضيحية بندرة، و على بعضها علامات التصحيح و المقابلة.

و ذكر تعداد الرسائل الواردة في هذه المجموعة في فهرس المكتبة^١ ٣٣ عنواناً، كلها للشريف المرتضى إلا سبع رسائل، و هي المرقمة بالأرقام التالية: ٢، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٢ و ٣٣.

و لم يُتعرّض في فهرس المكتبة إلى ذكر عناوين بعض الرسائل في المجموعة، و ذكرت عناوين بعضها بصورة خاطئة؛ فعناوين الرسائل الموجودة في هذه المجموعة كما يلي:

١. جوابات المسائل الرسيّة الأولى (ص ٤ - ٤٥)، ذكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «جوابات المسائل الناصريّة = أجوبة المسائل الناصريّة».

٢. جوابات المسائل الرسيّة الثانية (ص ٤٥ - ٥٠)، ذكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «جوابات المسائل الناصريّة = أجوبة المسائل الناصريّة».

* ٣. ذبائح أهل الكتاب = مسألة في تحريم ذبائح أهل الكتاب، للشيخ المفيد (ص ٥٢ - ٥٨).

٤. أجوبة المسائل الطرابلسيّات الثانية (ص ٥٩ - ٩٠).

٥. أجوبة المسائل الطرابلسيّات الثالثة (ص ٩١ - ١٤٢).

٦. الردّ على المنجمين (ص ١٤٤ - ١٥٠).

٧. مسألة في توارّد الأدلّة (ص ١٥٠ - ١٥٣).

٨. المسائل الناصريّات (ص ١٥٤ - ٢٩٧).
٩. مسألة في بيان أحكام الآخرة (ص ٢٩٨ - ٣٠٣).
١٠. مسألة في طريق الاستدلال على فروع الإمامية (ص ٣٠٤ - ٣١٤).
١١. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ٣١٤ - ٣١٥). لم يذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٢. معنى الباء في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ٣١٦ - ٣١٩).
١٣. الاستثناء المعقّب للجمل (ص ٣١٩ - ٣٢٠).
١٤. العمل مع السلطان = مسألة في الولاية من قبل السلطان الجائر والظالم (ص ٣٢٠ - ٣٢٦).
١٥. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار = اللفظة الدالّة على الاستغراق (ص ٣٢٦).
١٦. مسألة في وجه التكرار في الآيتين (ص ٣٢٦ - ٣٢٧).
١٧. مسألة في المنامات (ص ٣٢٧ - ٣٣٠).
١٨. قسم من الطرابلسيات الثالثة، وهو المسألة ٢٢ منها (ص ٣٣١ - ٣٣٢). وذكّرت هذه العناوين الأربعة الأخيرة في فهرس المكتبة تحت عنوان «مسائل شتى».
١٩. المسح على الخفّين (ص ٣٣٢ - ٣٣٣).
٢٠. مسألة في المتعة (ص ٣٣٣ - ٣٣٥).
٢١. القبول في النكاح والبيع = مسألة في صيغة النكاح (ص ٣٣٥ - ٣٣٧).
٢٢. الطلاق (ص ٣٣٧).
٢٣. أجوبة المسائل الرملية (ص ٣٣٧ - ٣٣٩).
٢٤. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٣٣٩ - ٣٤٣). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.

٢٥. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حَقِيقِيَّة (ص ٣٤٣). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.

٢٦. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٣٤٣). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.

٢٧. أجوبة المسائل الواسطيّات (ص ٣٤٣ - ٣٤٦).

٢٨. حكم نجس العين و نجس الحكم (ص ٣٤٦).

٢٩. تنجيس البئر ثم غور مائها (ص ٣٤٦ - ٣٤٧). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.

٣٠. فساد العمل بأخبار الأحاد (ص ٣٤٧ - ٣٤٨).

٣١. أجوبة المسائل المصريّة (ص ٣٤٨ - ٣٥٣).

٣٢. [مسألة في] العصمة (ص ٣٥٣ - ٣٥٤).

٣٣. التاء في قولنا: «ذات القديم» (ص ٣٥٤ - ٣٥٥).

٣٤. تميم كتاب أبي رشيد سعيد بن محمّد = نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ٣٥٥ - ٣٥٩).

٣٥. معنى الإجابة (ص ٣٥٩).

٣٦. أجوبة المسائل السروية (ص ٣٦٠ - ٣٦٣).

* ٣٧. عيون المسائل، للمير داماد، السيّد محمّد باقر المرعشيّ الإسترآبادي (ص ٣٦٤ - ٤٥٣).

* ٣٨. الاعتقادات، للشيخ الصدوق (ص ٤٥٤ - ٤٥٥). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.

* ٣٩. تقويم الإيمان، للمير داماد السيّد محمّد باقر المرعشيّ الإسترآبادي (ص ٤٥٦ - ٥٧٥).

* ٤٠. مشارق الشموس في شرح الدروس، للمولّي حسين بن محمّد الخوانساري (ت ١٠٩٨ هـ) (ص ٥٧٦ - ٥٧٧). دُكر عنوانها في فهرس المكتبة هكذا: «شرح الدروس الشرعيّة».

٤١. جواب المسائل [الرازيّة] (ص ٥٧٨ - ٥٩٣).

* ٤٢. الإعضالات العويصات، للمير داماد، السيّد محمّد باقر المرعشي الإسترآبادي (ص ٥٩٤ - ٦٠٩).

* ٤٣. أجوبة المسائل العكبريّة، للشيخ المفيد (ص ٦١٠ - ٦٢٠).

٢٥. مخطوطة مكتبة الملك بطهران، برقم ٥٩٣؛ استُنسخت في سنة ١١٢٥ هـ بخط النسخ والنستعليق المكسر، ولم يُعلم اسم ناسخها.

و تشتمل على رسائل مختلفة، سيع منها للشريف المرتضى، وعناوينها:

١. أجوبة المسائل الطرابلسيّات؛ تقع في ١٠٣ صفحة. و دُكر عنوان الرسالة في فهرس المكتبة سهواً: «أجوبة في المسائل المتفرقة».

٢. جوابات المسائل التّبانيّات؛ تقع في ٥٨ صفحة. و دُكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «رسالة في أخبار الأحاد = المسائل وأجوبتها في الاجتهاد».

٣. جوابات المسائل السّلاريّة؛ تقع في ٤٥ صفحة. و دُكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «المسائل وأجوبتها في الجوهر والعرض وغيرهما».

٤. رسالة في نقص الشهور في العدد و أنّها برؤية الأهلّة (= رسالة في الردّ على أصحاب العدد)، تقع في ٣٩ صفحة.

٥. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة؛ تقع في ٤٣ صفحة. و دُكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «متفرّدات الإماميّة».

٦. جوابات المسائل الموصليّات الثانية؛ تقع في ٢٠ صفحة. و دُكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «المسائل الفقهيّة المتفرّد بها الإماميّة وأجوبتها».

٧. جوابات المسائل الميافاريات؛ تقع في ٢١ صفحة. و ذكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «أجوبة المسائل الفقهية».^١

٢٦. مخطوطة مكتبة آية الله السيد الحكيم العامة في النجف الأشرف، برقم ٥٤١/١٤؛ استنسخها «محمد بن مهر علي» و فرغ من استنساخها في يوم الإثنين ٢٣ شهر ربيع الأول من شهور سنة ١١٣١ هـ بخط النسخ.

و هي تشمل على ضمائم مختلفة، و الضميمة ١٤ منها هي رسائل الشريف المرتضى، و تحتوي على ١٨ رسالة، كما يلي:

١. مسألة في المسح على الخفين (ص ٢ - ٣).
٢. مسألة في نكاح المتعة (ص ٣ - ٥).
٣. صيغة البيع (ص ٥ - ٦).
٤. ألفاظ الطلاق (ص ٦).
٥. المسائل الرملية (ص ٦ - ٨).
٦. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٨ - ١١).
٧. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقية (ص ١١).
٨. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ١١ - ١٢).
٩. جوابات المسائل الواسطيات (ص ١٢ - ١٤).
١٠. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ١٤).
١١. تنجيس البئر ثم غور مائها (ص ١٤ - ١٥).
١٢. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ١٥ - ١٩).
١٣. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ١٩ - ٢٢).

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٥، ص ٩٢ - ٩٤.

١٤. المنع من العمل بأخبار الآحاد (ص ٢٢ - ٢٣).
١٥. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٢٣ - ٢٤).
١٦. النظر قبل الدلالة (ص ٢٤).
١٧. جوابات المسائل المصرّيات (ص ٢٤ - ٣٢).
١٨. رسالة في غيبة الحجّة (ص ٣٢ - ٣٥).
٢٧. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، برقم ٢٦١٤٧: استنسخت في القرن الثاني عشر تقريباً، وهي ناقصة من آخرها، ولم يعلم اسم ناسخها، وعُرفت في فهرس المكتبة تحت عنوان «سؤال و جواب = جوابات المسائل»، وتشتمل على ٣٧ رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و ترتيب عناوينها كما يلي:
 ١. معنى نقصان الدين و العقل في النساء (ص ٩).
 ٢. تفسير قوله عليه السلام: «الولد للفراش و...» (ص ٩ - ١٠).
 ٣. وجه النهي عن أكل الثوم (ص ١٠ - ١١).
 ٤. وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه (ص ١١ - ١٢).
 ٥. حول كلام ابن جنّي في حذف علامة التأنيث (ص ١٢ - ١٤).
 ٦. حقيقة الإنجاب في ولد قابيل (ص ١٤).
 ٧. تفسير قوله تعالى: «وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ...» (ص ١٤).
 ٨. حكم أموال السلطان (ص ١٤ - ١٥).
 ٩. حكم التصدّق بالمال الحرام (ص ١٥ - ١٦).
 ١٠. جواز التزكية من المال الآخر (ص ١٦).
 ١١. صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام (ص ١٦).
 ١٢. علم الوصيّ بساعة وفاته وعدمه (ص ١٦ - ١٨).
 ١٣. عبادة و ولد الزنا (ص ١٨ - ١٩).

١٤. مشاهدة المحتضر الإمام عليه السلام قبل موته (ص ١٩ - ٢٠).
١٥. مسألة في من يتولّى غسل الإمام (ص ٢٠ - ٢٣).
١٦. مسألة في بيان قوله عليه السلام: «أنا و أنت يا عليّ كهاتين» (ص ٢٣ - ٢٤).
١٧. مسألة في الرجعة من جملة الدمشقيّات (ص ٢٤ - ٢٨).
١٨. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٢٨ - ٣٤).
١٩. مسألة في المنامات (ص ٣٤ - ٤١).
٢٠. عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة (ص ٤١ - ٥٩).
٢١. في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ...﴾ (ص ٥٩ - ٦٨).
٢٢. مسألة في الردّ على المنجمين (ص ٦٨ - ٨٣).
٢٣. مسألة في الحسن و القبح العقليّين (ص ٨٣ - ٨٨).
٢٤. المراد من الصاعقة و الرجعة في الآيتين (ص ٨٨ - ٨٩).
٢٥. كيفيّة نجاة هود من الريح المهلك (ص ٨٩ - ٩٠).
٢٦. الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ...﴾ (ص ٩٠ - ٩٢).
٢٧. مسألة في المسح على الخفين (ص ٩٢ - ٩٥).
٢٨. مسألة في خلق الأفعال (ص ٩٥ - ١١٠).
٢٩. مسألة في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُؤَلِّى بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ (ص ١١٠ - ١١١).
٣٠. مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾ (ص ١١١ - ١١٢).
٣١. مسألة في قوله تعالى: ﴿أَتَى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَ قَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ...﴾ (ص ١١٢ - ١١٣).

٣٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ...﴾ (ص ١١٣-١١٤).
٣٣. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ...﴾ (ص ١١٤-١١٦).
٣٤. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ...﴾ (ص ١١٦-١١٩).
٣٥. مسألة في الإجماع (ص ١١٩-١٢٥).
٣٦. من كلام لعلي عليه السلام يتبرأ فيه من الظلم (ص ١٢٥-١٢٧).
٣٧. مسألة في خذلان أهل البيت عليهم السلام و عدم نصرتهم (ص ١٢٧-١٣٩).
٢٨. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، برقم ٢١٩٠٨؛ استُنسخت في القرن الحادي عشر تقريباً بخط النسخ، و لم يعلم اسم ناسخها. و على هوامش النسخة علامات التصحيح و المقابلة. و تشتمل على رسالتين من رسائل الشريف المرتضى، و هما:
١. جوابات المسائل الرسيّة الأولى (ص ٢-٧٦).
 ٢. جوابات المسائل الرسيّة الثانية (ص ٧٦-٨٥).
٢٩. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، برقم ٢١٩١٠؛ استُنسخت في القرن الحادي عشر تقريباً بخط النسخ، و لم يعلم اسم ناسخها. و على هوامشها علامات التصحيح.
- و هي تشتمل على ثلاث رسائل من مصنفات الشريف المرتضى:
١. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٤-١٢).
 ٢. وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار (ص ١٢-١٣).
 ٣. إجازة الشريف المرتضى للبصروي (ص ١٣)، و هي ناقصة من آخرها.

٣٠. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، برقم ٢١٩٠٩؛ استُنسخت في القرن الحادي عشر تقريباً بخط النسخ، ولم يعلم اسم ناسخها. وعلى هوامش النسخة علامات التصحيح. وتشتمل على أربع رسائل للشريف المرتضى، وهي:

١. طريق الاستدلال على فروع الإمامية (= مناظرة الخصوم و كيفية الاستدلال عليهم) (ص ٣-١٧).

٢. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ١٧ - ٢٠).

٣. حكم الباء في آية: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ٢٠ - ٢٤).

٤. مسألة في الاستثناء (ص ٢٤ - ٢٥).

٣١. مخطوطة مكتبة آية الله السيد المرعشي بقم، برقم ١١٤٣٢؛ استُنسخها «أحمد بن علي مختار الجرفادقاني» في سنة ١٢٣٢هـ بخط النسخ. وتشاهد في هوامشها علامات التصحيح والمقابلة.

وهي تشتمل على رسائل مختلفة، ثلاث منها للشريف المرتضى، وهي:

١. أجوبة المسائل الموصليات الثالثة، وهي الرسالة ١٧ من المجموعة، وقد عرّفت في فهرس المكتبة سهواً تحت عنوان: «الموصليات الثانية»، وتقع في الصفحات (٥ - ١٨) من المجموعة.

٢. أجوبة المسائل الموصليات الثانية، وهي الرسالة ١٨ من المجموعة، وقد عرّفت في فهرس المكتبة سهواً تحت عنوان: «الموصليات الثالثة»، وتقع في الصفحات (١٨ - ٢٢) منها.

٣. أجوبة المسائل الميافارقيات، وهي الرسالة ١٩ من المجموعة، وتقع في الصفحات (٢٢ - ٢٦) منها. وقد صرح الناسخ في آخر هذه الرسالة أنه أتم المسائل و

الرسائل بحمد الله و حسن توفيقه وعونه في سنة ١٢٣٢ هـ.^١

٣٢. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد المرعشي بقم ، برقم ١٤٦٧٣: استنسخها «عبد الله بن محمّد سعيد الخوانساري» في سنة ١٢٣٣ هـ بخطّ النسخ .
و تشاهد على الورقة الأولى منها تملّك «الشيخ محمّد عليّ واعظ تلواسكاني» في سنة ١٣٤٠ هـ.

وهي مجموعة تشتمل على رسائل مختلفة كثيرة، اثنتان منها للشريف المرتضى ،
وهما :

١. أجوبة المسائل [الرازيّة]، وهي الرسالة ١٩١ من المجموعة، و تقع في ١٥
صفحة .

٢. مقدّمة في الأصول، وهي الرسالة ١٩٦ من المجموعة، و تقع في ٣ صفحات.^٢
٣٣. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد الحكيم العامّة في النجف الأشرف، برقم ١٦٣١:
استنسخها «غلام عليّ الهندي» في سنة ١٢٣٣ هـ، بخطّ النسخ .

وهي تشتمل على ضمائ و رسائل مختلفة، رسالتان منها للشريف المرتضى، و
هما :

١. المسائل الناصريّات، وهي الضميمة الرابعة من المجموعة، و تقع في ٦٩
صفحة .

٢. مسألة في أحكام أهل الآخرة، وهي الضميمة الخامسة من المجموعة، و تقع
في ٣ صفحات .

٣٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، برقم ٥١٨٧: استنسخها

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٢٩، ص ٥٤-٥٦.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٣٧، ص ١٥٤-١٥٧.

«الميرزا محمد بن علي أكبر»، و فرغ من استنساخها ٢٥ ذي الحجة من شهور سنة ١٢٣٤ هـ، كما صرح به في انتهاء الرسالة الأولى منها، وكتبها بخط النسخ، و النسخة كثيرة الأغلاط.

و ذكر تعداد رسائلها في فهرس المكتبة^١ ١٤ رسالة للشريف المرتضى سوى الرسالة الأولى منها، و هي مجمع الفائدة و البرهان للمقدس الأردبيلي. لكن بعد توزق المخطوطة وجدنا أن المفهرس لم يشر إلى بعض رسائلها، أو أشار إلى بعضها بصورة خاطئة؛ فعليه عناوين كل الرسائل و الكتب الواردة في هذه المجموعة عن الشريف المرتضى كما يلي:

١. مناظرة الخصوم و كيفية الاستدلال عليهم (ص ٢-٦).
٢. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ٦-٧).
٣. حكم الباء في آية: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ٧-٨).
٤. مسألة في الاستثناء (ص ٨).
٥. رسالة في الولاية عن الجائر = مسألة في العمل مع السلطان (ص ٨-١١).
٦. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار (ص ١١-١٢).
٧. جوابات المسائل الطرابلسيات الثانية (ص ١٢-٢٦).
٨. مسألة في وجه التكرار في الآيتين (ص ٢٦).
٩. مسألة في المنامات (ص ٢٦-٢٨).
١٠. جوابات المسائل الرسيّة الأولى (ص ٢٨-٤٧).
١١. جوابات المسائل الرسيّة الثانية (ص ٤٧-٤٩).
١٢. المسائل الناصريّات (ص ٥٠-١١٥).
١٣. أحكام أهل الآخرة = مسألة في أحكام أهل الآخرة (ص ١١٦-١١٨).

١٤. جوابات المسائل الطرابلسيات (ص ١١٨ - ١٤٣).

١٥. القول فيما نبه به المنجمون = مسألة في الرد على المنجمين (ص ١٤٣ - ١٤٦).

١٦. مسألة في توارد الأدلة (ص ١٤٦ - ١٤٨).

١٧. الانتصار (ص ١٤٨ - ٢٥٧).

١٨. مسألة في المسح على الخفين (ص ٢٥٨).

١٩. مسألة في نكاح المتعة (ص ٢٥٨ - ٢٥٩).

٢٠. صيغة البيع (ص ٢٥٩ - ٢٦٠).

٢١. ألفاظ الطلاق (ص ٢٦٠).

٢٢. المسائل الرملية (ص ٢٦٠ - ٢٦١).

٢٣. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٢٦١ - ٢٦٣).

٢٤. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقية (ص ٢٦٣).

٢٥. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٢٦٣).

٢٦. جوابات المسائل الواسطيات (ص ٢٦٣ - ٢٦٤).

٢٧. الفرق بين نجس العين ونجس الحكم (ص ٢٦٤).

٢٨. تنجيس البئر ثم غور مانها (ص ٢٦٤ - ٢٦٥).

٢٩. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ٢٦٥ - ٢٦٧).

٣٠. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٢٦٧ - ٢٦٨).

٣١. المنع من العمل بأخبار الآحاد (ص ٢٦٨ - ٢٦٩).

٣٢. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٢٦٩).

٣٣. النظر قبل الدلالة (ص ٢٦٩).

٣٤. جوابات المسائل المصرية (ص ٢٦٩ - ٢٧٣).

٣٥. رسالة في غيبة الحجّة (ص ٢٧٣ - ٢٧٥).
٣٦. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام (ص ٢٧٥ - ٢٨٠).
٣٧. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ٢٨٠ - ٢٨١).
٣٨. مسألة في العصمة (ص ٢٨١ - ٢٨٢).
٣٩. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ٢٨٢ - ٢٨٣).
٤٠. مسألة في منع كون الصفة بالفاعل (ص ٢٨٣).
٤١. الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدث بمعنى (ص ٢٨٣).
٤٢. إبطال قول: «أنّ الشيء شيء لنفسه» (ص ٢٨٣).
٤٣. النسبة بين الأفعال وما هو لطف منها (ص ٢٨٣ - ٢٨٤).
٤٤. دور العقل والسمع في النوافل (ص ٢٨٤).
٤٥. الدليل على أنّ الجواهر مدركة (ص ٢٨٤ - ٢٨٥).
٤٦. معنى النفع في الضرر (ص ٢٨٥ - ٢٨٦).
٤٧. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ٢٨٦ - ٢٨٨).
٤٨. معنى قول النبي صلى الله عليه وآله: «من أجبى فقد أربى» (ص ٢٨٨).
٤٩. جمل العلم والعمل (ص ٢٨٩ - ٣٠٥).
٣٥. مخطوطة مكتبة مدرسة صدر بازار بإصفهان، برقم ٩١٤؛ استنسخها «أحمد بن محمد علي الكزّوني» بخط النسخ، و فرغ من استنساخها في يوم الأربعاء ١٥ ذي القعدة من شهر سنة ١٢٣٨ هـ، كما صرح بذلك في نهاية الرسالة العاشرة.
- وهي تشتمل على إحدى عشرة رسالة، رسالتان منها للمرتضى، وهما:
١. أجوبة المسائل الرازيّة (ص ٤٤ - ٥٦)، وهي الرسالة الثانية منها.

٢. مقدّمة في الأصول (ص ٥٦ - ٥٨)، وهي الرسالة الثالثة منها.^١

٣٦. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدّسة بمشهد، برقم ٣٩٦٨٥؛ استُنسخت في

عام ١٢٤٣ هـ، بخطّ النسخ، ولم يُعلم اسم ناسخها.

و تشتمل على اثنتي عشرة رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و عناوينها كما

يلي:

١. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ٢ - ٤).

٢. مسألة في العصمة (ص ٤ - ٦).

٣. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ٦ - ٧).

٤. منع كون الصفة بالفاعل (ص ٧ - ٨).

٥. الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدّث بمعنى (ص ٨ - ٩).

٦. إبطال قول: «أَنَّ الشَّيْءَ شَيْءٌ لِنَفْسِهِ» (ص ٩).

٧. النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها (ص ٩ - ١٠).

٨. دور العقل و السمع في النوافل (ص ١٠ - ١١).

٩. الدليل على أنّ الجواهر مدركة (ص ١١).

١٠. دفع شبهة للبراهمة (ص ١١ - ١٤).

١١. معنى النفع في الضرر (ص ١٤ - ١٧).

١٢. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ١٧)، وهي ناقصة الآخر.

٣٧. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدّسة بمشهد، برقم ٢٠٩٩٥؛ استُنسخت في

سنة ١٢٤٣ هـ بخطّ النسخ، ولم يعلم اسم ناسخها.

و على هوامشها علامات التصحيح بندرة.

و تحتوي على ثمانى عشرة رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و عناوينها كما

يلى:

١. مسألة في المسح على الخفين (ص ٢ - ٤).
٢. مسألة في نكاح المتعة (ص ٤ - ٦).
٣. صيغة البيع (ص ٦ - ٨).
٤. ألفاظ الطلاق (ص ٨ - ٩).
٥. المسائل الرملية (ص ٩ - ١١).
٦. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ١١ - ١٦).
٧. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقية (ص ١٦).
٨. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ١٦).
٩. جوابات المسائل الواسطيات (ص ١٦ - ١٩).
١٠. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ١٩ - ٢٠).
١١. تنجيس البثر ثم غور مائها (ص ٢٠ - ٢١).
١٢. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ٢١ - ٢٧).
١٣. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٢٧ - ٣١).
١٤. المنع من العمل بأخبار الآحاد (ص ٣١ - ٣٢).
١٥. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٣٢ - ٣٣).
١٦. النظر قبل الدلالة (ص ٣٣ - ٣٤).
١٧. جوابات المسائل المصرية (ص ٣٤ - ٤٤).
١٨. رسالة في غيبة الحجة (ص ٤٤ - ٤٨).

٣٨. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، برقم ٢٠٩٩٦؛ و هي تكملة

المخطوطة السابقة، استُنسخت في سنة ١٢٤٣ هـ، بخط النسخ عن أصل وجده

الناسخ في خزانة الحضرة الغروية، و لم يُعلم اسم ناسخها.

و هي تشتمل على ١٤ رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و عناوينها كما يلي:

١. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام (ص ٢ - ١٨).
٢. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ١٨ - ٢٠).

٣. مسألة في العصمة (ص ٢٠ - ٢٢).

٤. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ٢٢ - ٢٣).

٥. منع كون الصفة بالفاعل (ص ٢٣ - ٢٤).

٦. الدليل على أن الجوهر ليس بمحدث بمعنى (ص ٢٤ - ٢٥).

٧. إبطال قول: «أن الشيء شيء لنفسه» (ص ٢٥).

٨. النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها (ص ٢٥ - ٢٦).

٩. دور العقل و السمع في النوافل (ص ٢٦ - ٢٧).

١٠. الدليل على أن الجواهر مدركة (ص ٢٧).

١١. دفع شبهة للبراهمة (ص ٢٧ - ٣٠).

١٢. معنى النفع في الضرر (ص ٣٠ - ٣٣).

١٣. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ٣٣ - ٣٨).

١٤. معنى قول النبي صلى الله عليه و آله: «من أجبى فقد أربى» (ص ٣٨).

٣٩. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، برقم ٢٠٩٩٧؛ و هي تكملة

المخطوطة السابقة، استُنسخت في سنة ١٢٤٣ هـ، بخط النسخ، و لم يُعلم اسم ناسخها.

و على هوامش النسخة علامات التصحيح و المقابلة بندرة.

و تشتمل على ثلاث رسائل للشريف المرتضى، و هي:

١. جوابات المسائل الرسيّة الأولى (ص ٢ - ٥٥).

٢. جوابات المسائل الرسيّة الثانية (ص ٥٦ - ٦٢).
٣. مسألة في أحكام أهل الآخرة (ص ٦٤ - ٧٠).
٤٠. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، برقم ٢٠٩٩٧؛ وهي تكملة المخطوطة السابقة، استُنسخت في العام ١٢٤٣ هـ، بخطّ النسخ، ولم يعلم اسم ناسخها.
- و تشمل على سبع رسائل للشريف المرتضى، وهي:
 ١. طريق الاستدلال على فروع الإماميّة (= مناظرة الخصوم و كيفية الاستدلال عليهم) (ص ٢ - ١٤).
 ٢. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ١٤ - ١٦).
 ٣. حكم الباء في آية: ﴿و امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ١٦ - ١٩).
 ٤. مسألة في الاستثناء (ص ١٩ - ٢٠).
 ٥. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٢٠ - ٢٧).
 ٦. وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار (ص ٢٧).
 ٧. إجازة الشريف المرتضى للبُصروي (ص ٢٨ - ٣٣).
٤١. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد المرعشي بقم، برقم ٧٦١٥؛ استُنسخت في سنة ١٢٨١ هـ. كما صرّح بذلك في آخر جوابات المسائل الموصليّات الثانية و الثالثة، و الميافاريّات.
- و استُنسخت بعض رسائل المجموعة عن نسخة الأصل التي كتبت بتاريخ ٦٧٦ هـ، كما صرّح بذلك في آخر رسالة جوابات المسائل التّبانيّات^١.
- و ذكر في آخر رسالة أجوبة المسائل الرازيّة تاريخ النسخ و أنّه في العشرين من

١. راجع: الصفحة ٥٧ من المخطوطة.

جمادى الأولى من سنة ١٠٨٩ هـ^١؛ وفي آخر رسالة مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد كُتبت هذه العبارة: «كتبها من خطّ الشيخ زين الدين؛ قدس الله نفسه الزكية»^٢، ويشاهد نظير هذه العبارة في آخر مسألة في حكم عبادة ولد الزنا^٣.

و ختم الناسخ رسالة في الردّ على أصحاب العدد بقوله: «تمّت الكتاب [كذا] في الثاني عشر من ذي الحجة سنة ستّ وستين و ستمئة (٦٦٦)، و الحمد لله ربّ العالمين، سنة ١٢٨١ هـ».

و النسخة كثيرة الأغلاط، و قد نُسخت بخطّ النسخ، و ذُكر عدد الرسائل الواردة فيها في فهرس المكتبة^٤ ٢٠ عنواناً، نسبها المفهرس كلّها إلى الشريف المرتضى؛ لكن من خلال فحص النسخة و سبرها توصلنا إلى أنّ بعض الرسائل ليست للشريف المرتضى، إضافة إلى أنّ المفهرس لم يتعرّض إلى ذكر عناوين كثيرة وردت في هذه المجموعة، بحيث بلغ الوارد فيها بعد التأمل إلى تسعة و ثمانين عنواناً، و هي كما يلي:

١. جوابات المسائل التّبانيّات (ص ٤ - ٥٧). ذُكر عنوان الرسالة في فهرس المكتبة سهواً: «عدم حجّية خبر الواحد».

٢. أجوبة المسائل الرازية (ص ٥٧ - ٧٣).

٣. أجوبة المسائل الرسيّة الأولى (ص ٧٤ - ١١٨).

٤. أجوبة المسائل الرسيّة الثانية (ص ١١٨ - ١٢٣). لم يذكر عنوان هذه الرسالة

في فهرس المكتبة.

١. راجع: الصفحة ٧٣ من المخطوطة.

٢. راجع: الصفحة ٣٧٢ من المخطوطة.

٣. راجع: الصفحة ٣٩٢ من المخطوطة.

٤. راجع: فهرس المكتبة، ج ٢٠، ص ١٤ - ٢٢.

٥. أجوبة المسائل الطرابلسيات الثانية (ص ١٢٣ - ١٥٤).
٦. أجوبة المسائل الطرابلسيات الثالثة (ص ١٥٤ - ٢٠٤).
٧. الردّ على المنجمين (ص ٢٠٥ - ٢١١).
٨. توارد الأدلة (ص ٢١١ - ٢١٣).
- ٩* أجوبة المسائل العشر، للشيخ المفيد (ص ٢١٦ - ٢٣٠).
- ١٠* المسائل السروية، للشيخ المفيد (ص ٢٣٠ - ٢٣٢). ذكرت هذه الرسالة في فهرس المكتبة تحت عنوان: «المخلّدون في النار»، ونُسبت سهواً إلى الشريف المرتضى.
- ١١* أجوبة المسائل العكبرية، للشيخ المفيد (ص ٢٣٣ - ٢٥١).
١٢. أحكام أهل الآخرة (ص ٢٥٢ - ٢٥٦).
١٣. كيفية الاستدلال على الخصوم (ص ٢٥٧ - ٢٦٥).
١٤. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (٢٦٥ - ٢٦٧).
١٥. مسألة في حكم الباء في الآية: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ٢٦٧ - ٢٦٩).
١٦. مسألة في الاستثناء (ص ٢٦٩).
١٧. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٢٧٠ - ٢٧٤).
١٨. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار (ص ٢٧٤ - ٢٧٥).
١٩. مسألة في وجه التكرار في الآيتين (ص ٢٧٥).
٢٠. مسألة في المنامات (ص ٢٧٥ - ٢٧٨).
٢١. مسألة في معنى نقصان الدين والعقل في النساء (ص ٢٨٠).
٢٢. مسألة في تفسير قوله عليه السلام: «الولد للفراش...» (ص ٢٨٠ - ٢٨١).
٢٣. مسألة في وجه النهي عن أكل الثوم (ص ٢٨١).
٢٤. مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه (ص ٢٨١ - ٢٨٢).

٢٥. مسألة حول كلام ابن جنّي في حذف علامة التأنيث (ص ٢٨٢).
٢٦. مسألة في الإنجاب في ولد قابيل (ص ٢٨٢).
٢٧. مسألة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾ (ص ٢٨٢ - ٢٨٣).
٢٨. مسألة في حكم أموال السلطان (ص ٢٨٣).
٢٩. مسألة في حكم التصدّق بالمال الحرام (ص ٢٨٣).
٣٠. مسألة في جواز التزكية من المال الآخر (ص ٢٨٣).
٣١. مسألة في صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام (ص ٢٨٣ - ٢٨٤).
٣٢. مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته (ص ٢٨٤).
٣٣. مسألة في حكم عبادة ولد الزنا (ص ٢٨٤ - ٢٨٥).
٣٤. مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام عليه السلام قبل موته (ص ٢٨٥).
٣٥. مسألة في من يتولّى غسل الإمام (ص ٢٨٥ - ٢٨٦).
٣٦. مسألة في بيان قوله عليه السلام: «أنا وأنت يا عليّ كهاتين» (ص ٢٨٦ - ٢٨٧).
٣٧. مسألة في الرجعة (ص ٢٨٧ - ٢٨٩) كُتِبَ بعد هذه الرسالة قسم من رسالة «مسألة في العمل مع السلطان» وأيضاً قسم من «مسألة في المنامات» مكرّراً (ص ٢٨٩ - ٢٩٢).
٣٨. رسالة في عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة (ص ٢٩٢ - ٢٩٩).
٣٩. مسألة في تفسير الآية: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ...﴾ (ص ٢٩٩ - ٣٠٣).
٤٠. مسألة في الحسن والقبح العقليّين (ص ٣٠٨ - ٣١٠).
٤١. مسألة في المراد من الصاعقة والرجفة في الآيتين (ص ٣١٠ - ٣١١).
٤٢. مسألة في كيفية نجاة هود من الريح المهلكة (ص ٣١١).

٤٣. مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ...﴾ (ص ٣١١-٣١٢).
٤٤. مسألة في المسح على الخفين (ص ٣١٢-٣١٣).
٤٥. مسألة في خلق الأفعال (ص ٣١٣-٣١٧).
٤٦. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (ص ٣١٧-٣١٩).
٤٧. مسألة في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُؤَلِّي بِغَضِ الظَّالِمِينَ بِغَضًا﴾ (ص ٣١٩).
٤٨. تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾ (ص ٣١٩-٣٢٠).
٤٩. مسألة في قوله تعالى: ﴿أَتَنِي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ (ص ٣٢٠).
٥٠. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَحْنُ نَكُونُكُمْ مِنْ آلٍ فِرْعَوْنَ...﴾ (ص ٣٢٠-٣٢١).
٥١. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ...﴾ (ص ٣٢١).
٥٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ...﴾ (ص ٣٢١-٣٢٢).
٥٣. مسألة في الإجماع (ص ٣٢٢-٣٢٥).
٥٤. مسألة من كلام علي عليه السلام يتبرأ من الظلم (ص ٣٢٥).
٥٥. مسألة في علة خذلان أهل البيت عليهم السلام و عدم نصرتهم (ص ٣٢٥-٣٣٢).
٥٦. أقاويل العرب في الجاهلية (ص ٣٣٢-٣٣٦).
٥٧. أجوبة المسائل الطبرية (ص ٣٣٦-٣٤٨).
٥٨. مسألة في قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ» (ص ٣٤٨-٣٥٠).
٥٩. مسألة في فدك (ص ٣٥٠-٣٥١).

٦٠. فصل في الغيبة (ص ٣٥١ - ٣٥٢).
٦١. مسألة في الحال بعد إمام الزمان عليه السلام في الإمامة (ص ٣٥٢ - ٣٥٣).
٦٢. حول خبر: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» (ص ٣٥٣).
٦٣. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْزَابِ...﴾ (ص ٣٥٣ - ٣٥٥).
٦٤. مسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام (ص ٣٥٥).
٦٥. مسألة في إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته (ص ٣٥٥ - ٣٥٦).
٦٦. مسألة في علة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام بأب بكر (ص ٣٥٦ - ٣٥٩).
٦٧. مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة لخبر الغدير (ص ٣٥٩).
٦٨. مسألة في إرث الأولاد (ص ٣٦٠ - ٣٦٤).
٦٩. مسألة في عدم تخطئة العامل بخبر الواحد (ص ٣٦٤ - ٣٦٥).
٧٠. مسألة في استلام الحجر (ص ٣٦٥ - ٣٦٧).
٧١. مسألة في قوله تعالى: ﴿أَتُنَبِّئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ ضَارِقِينَ﴾ (ص ٣٦٧ - ٣٦٩).
٧٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَلْتَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ (ص ٣٦٩ - ٣٧٠).
٧٣. مسألة في نفي الرؤية (ص ٣٧٠ - ٣٧١).
٧٤. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي...﴾ (ص ٣٧١ - ٣٧٢).
٧٥. أجوبة مسائل عن متشابه القرآن (ص ٣٧٣ - ٣٨٢).
٧٦. كلام في حقيقة الجوهر (ص ٣٨٢).
٧٧. مسألة في إبطال العمل بأخبار الآحاد (ص ٣٨٤ - ٣٨٦).
٧٨. مسألة في علة امتناع علي عن محاربة الغاصبين لحقه بعد الرسول صلى الله عليه وآله (ص ٣٨٦ - ٣٨٩).

٧٩. تكرار «مسألة في من يتولّى غسل الإمام»؛ تقدّمت بالرقم ٣٥ (ص ٣٨٩ - ٣٩٠).
٨٠. تكرار «مسألة في وجه النهي عن أكل الثوم»؛ تقدّمت بالرقم ٢٣ (ص ٣٩١).
٨١. تكرار «مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه»؛ تقدّمت بالرقم ٢٤ (ص ٣٩١ - ٣٩٢).
٨٢. تكرار «مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته»؛ تقدّمت بالرقم ٣٢ (ص ٣٩٢).
٨٣. تكرار «مسألة في حكم عبادة ولد الزنا»؛ تقدّمت بالرقم ٣٣ (ص ٣٩٢).
٨٤. رسالة في الردّ على أصحاب العدد (ص ٣٩٤ - ٤٢٦).
٨٥. أجوبة المسائل الموصليّات الثانية (ص ٤٢٦ - ٤٦١).
٨٦. أجوبة المسائل الموصليّات الثالثة (ص ٤٦١ - ٤٧٥).
٨٧. أجوبة المسائل الميافريقيّات (ص ٤٧٥ - ٤٨٩).
٨٨. مناظرة السيّد مع أبي العلاء المَعْرِيّ (ص ٤٨٩ - ٤٩٠).
٨٩. تكرار «المسائل التّبائيّات» (ص ٤٩١ - ٥٠٠).
٩٢. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد المرعشي بقم، برقم ١٤٢٥٤؛ استنسخها «زين العابدين الخوانساري» في القرن ١٣ تقريباً بخطّ النسخ، و الرسالة الأولى منها «الردّ على أصحاب العدد»، استُسخّت عن نسخة الأصل التي كتبت بتاريخ ٦٦٦ هـ، و الرسالة الثالثة «الموصليّات الثانية» تُسخت عن نسخة الأصل التي كتبت بتاريخ ٦٧٦ هـ.
- و النسخة كثيرة الأخطاء، و قد ذُكر تعداد رسائلها في فهرس المكتبة ٢٦ عنواناً؛ و عُنوت ثلاثة موارد منها و التي تحمل الأرقام (٢٠ و ٢٢ و ٢٦) تحت عنوان «مسائل شتّى»؛ و الأولى منها تشتمل على أربعين رسالة، و الثانية تشتمل على سبع عشرة رسالة، و الثالثة على ستّ رسائل.

و إليك تفصيل عناوين الرسائل الواردة في هذه المجموعة :

١. الردّ على أصحاب العدد (ص ٤ - ١٨).

٢. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة (ص ١٨ - ٣٣)، ذكرت في فهرس المكتبة سهواً: «الموصليّات الثانية».

٣. جوابات المسائل الموصليّات الثانية (ص ٣٣ - ٣٩)، ذكرت في فهرس المكتبة سهواً: «الموصليّات الثالثة».

٤. جوابات المسائل الميفارقيّات (ص ٤٠ - ٤٥).

٥. مناظرة أبي العلاء المَعْرِي مع الشريف المرتضى (ص ٤٦).

٦. أجوبة المسائل التّبانيّات (ص ٤٧ - ٧٤).

٧. أجوبة المسائل الرازيّة (ص ٧٤ - ٨١).

٨. أجوبة المسائل الرسيّة الأولى (ص ٨١ - ٩٩).

٩. أجوبة المسائل الرسيّة الثانية (ص ٩٩ - ١٠١).

١٠. أجوبة المسائل الطرابلسيّات الثانية (ص ١٠١ - ١١٤).

١١. أجوبة المسائل الطرابلسيّات الثالثة (ص ١١٤ - ١٣٧).

١٢. الردّ على المنجمين (ص ١٣٧ - ١٤٠).

١٣. مسألة في توارّد الأدلّة (ص ١٤٠ - ١٤١).

١٤. أحكام أهل الآخرة (ص ١٤٢ - ١٤٤).

١٥. كيفيّة الاستدلال على الخصوم = مناظرة الخصوم و كيفيّة الاستدلال عليهم (ص ١٤٤ - ١٤٨).

١٦. مسألة في عدم الدليل دليل العدم (ص ١٤٨ - ١٤٩).

١٧. مسألة في الباء في قوله تعالى: ﴿وَ افسَحُوا بُرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ١٤٩ - ١٥٠).

١٨. مسألة في الاستثناء المعقّب للجمل (ص ١٥٠).

١٩. مسألة في العمل مع السلطان (ص ١٥٠ - ١٥٣).
٢٠. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار (ص ١٥٣).
٢١. مسألة في وجه التكرار في الآيتين (ص ١٥٣).
٢٢. مسألة في المنامات (ص ١٥٣ - ١٥٥).
٢٣. مسألة في معنى نقصان الدين والعقل في النساء (ص ١٥٥).
٢٤. مسألة في تفسير قوله عليه السلام: «الولد للفراش» (ص ١٥٥ - ١٥٦).
٢٥. مسألة في وجه النهي عن أكل الثوم (ص ١٥٦).
٢٦. مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه (ص ١٥٦).
٢٧. مسألة حول كلام ابن جنّي في حذف علامة التأنيث (ص ١٥٦).
٢٨. مسألة في الإنجاب في ولد قابيل (ص ١٥٦ - ١٥٧).
٢٩. مسألة في تفسير قوله تعالى: «وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ...» (ص ١٥٧).
٣٠. مسألة في حكم أموال السلطان (ص ١٥٧).
٣١. مسألة في حكم التصدّق بالمال الحرام (ص ١٥٧).
٣٢. مسألة في جواز التزكية من المال الآخر (ص ١٥٧).
٣٣. مسألة في صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام (ص ١٥٧).
٣٤. مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته (ص ١٥٧).
٣٥. مسألة في حكم عبادة ولد الزنا (ص ١٥٧ - ١٥٨).
٣٦. مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام عليه السلام قبل موته (ص ١٥٨).
٣٧. مسألة في من يتولّى غسل الإمام (ص ١٥٨).
٣٨. مسألة في بيان قوله عليه السلام: «أنا و أنت يا عليّ كهاتين» (ص ١٥٨ - ١٥٩).
٣٩. مسألة في الرجعة (ص ١٥٩ - ١٦٠).

٤٠. مسألة في عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة (ص ١٦١ - ١٦٥).
٤١. مسألة في تفسير آية: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ (ص ١٦٥ - ١٦٦).
٤٢. الردّ على المنجمين (ص ١٦٧ - ١٧٠)، وهي تكرار لما تقدّم في الرقم ١٢.
٤٣. مسألة في الحسن والقبح العقليّين (ص ١٧٠ - ١٧١).
٤٤. مسألة في المراد من الصاعقة والرجفة في الآيتين (ص ١٧١).
٤٥. مسألة في كيفية نجاة هود من الريح المهلك (ص ١٧١).
٤٦. مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ...﴾ (ص ١٧١).
٤٧. مسألة في المسح على الخفين (ص ١٧١ - ١٧٢).
٤٨. مسألة في خلق الأفعال (ص ١٧٢ - ١٧٤).
٤٩. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (ص ١٧٤ - ١٧٥).
٥٠. مسألة في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ (ص ١٧٥).
٥١. تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ (ص ١٧٥ - ١٧٦).
٥٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿أَنْتَ يَكُونُ لِي غُلَامٌ...﴾ (ص ١٧٦).
٥٣. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ...﴾ (ص ١٧٦).
٥٤. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَذْرى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ (ص ١٧٦).
٥٥. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ (ص ١٧٦ - ١٧٧).
٥٦. مسألة في الإجماع (ص ١٧٧ - ١٧٨).
٥٧. مسألة في كلام علي عليه السلام يتبرأ من الظلم (ص ١٧٨).

٥٨. مسألة في علّة خذلان أهل البيت عليهم السلام و عدم نصرتهم (ص ١٧٨ - ١٨٢).
٥٩. أقاويل العرب في الجاهليّة (ص ١٨٢ - ١٨٤).
٦٠. أجوبة المسائل الطبريّة (ص ١٨٤ - ١٩١).
٦١. مسألة في قول النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «نَيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ» (ص ١٩١ - ١٩٢).
٦٢. مسألة في فذلك (ص ١٩٢).
٦٣. فصل في الغيبة (ص ١٩٢ - ١٩٣).
٦٤. مسألة في الحال بعد إمام الزمان عليه السلام في الإمامة (ص ١٩٣).
٦٥. حول خبر: «نحن معاشر الأنبياء عليهم السلام لا نورث» (ص ١٩٣).
٦٦. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْزَابِ...﴾ (ص ١٩٣ - ١٩٤).
٦٧. مسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام (ص ١٩٤).
٦٨. مسألة في إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته عمر (ص ١٩٤ - ١٩٥).
٦٩. مسألة في علّة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبابكر (ص ١٩٥ - ١٩٦).
٧٠. مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة لخبر الغدير (ص ١٩٦ - ١٩٧).
٧١. مسألة في إرث الأولاد (ص ١٩٧ - ٢٠٠).
٧٢. مسألة في عدم تخطئة العامل بخبر الواحد (ص ٢٠٠ - ٢٠١).
٧٣. مسألة في استلام الحجر (ص ٢٠١).
٧٤. مسألة في قوله تعالى: ﴿أُنَبِّئُوكَ بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ...﴾ (ص ٢٠١ - ٢٠٢).
٧٥. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ...﴾ (ص ٢٠٢ - ٢٠٣).
٧٦. مسألة في نفي الرؤية (ص ٢٠٣).
٧٧. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ (ص ٢٠٣ - ٢٠٤).

٧٨. أجوبة مسائل عن متشابه القرآن (ص ٢٠٤ - ٢٠٩).
٧٩. في حقيقة الجوهر (ص ٢٠٩).
٨٠. مسألة في إبطال العمل بأخبار الآحاد (ص ٢١٠ - ٢١١).
٨١. مسألة في علّة امتناع عليّ عليه السلام عن محاربة الغاصبين لحقّه بعد الرسول (ص ٢١١ - ٢١٢).
٨٢. مسألة في من يتولّى غسل الإمام (ص ٢١٢ - ٢١٣).
٨٣. مسألة في وجه النهي عن أكل الثوم (ص ٢١٣ - ٢١٤).
٨٤. مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه (ص ٢١٤).
٨٥. مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته (ص ٢١٤).
٨٦. مسألة في حكم عبادة ولد الزنا (ص ٢١٤).
٤٣. مصوّرّة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، برقم (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ وهي ميكرو فيلم من نسخة مكتبة العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني، و قد استنسخها بخطّه - كما نصّ باسمه «محمدّ محسن بن عليّ الطهراني» - بين سنتي ١٣٢٢ - ١٣٣١ هـ.^١
- و قد استنسخها عن نسخة الأصل التي كتبت بتاريخ ٦٧٦ هـ. و عليها علامة وقف «أشرف».
- و على هوامشها توجد علامات التصحيح بندرة، و علامات للبلاغ بالفاظ مختصرة نحو: «بلغ قبلاً»^٢، و «بلغ بحمد الله»^٣ و أمثالهما.
- و ذكر في فهرس المكتبة عدد الرسائل الواردة فيها ٣٢ رسالة، جُلّها للشريف

١. يوجد تصريحه باسمه في انتهاء بعض الرسائل الواردة في المجموعة؛ راجع على سبيل المثال آخر الرسالة الموسومة بـ «إنقاذ البشر من الجبر و القدر» في الصفحة ٤٨ من النسخة.

٢. راجع: الصفحة ٤٧ من النسخة.

٣. راجع: الصفحة ٦٨ من النسخة.

المرتضى؛ لكن من خلال فحص النسخة تبين لنا أنها تشتمل على إحدى وخمسين رسالة، وعناوينها كما يلي:

١. في إنكاح علي عليه السلام ابنته عمر (ص ٢-٨).
٢. أقوال الموحدة والعدلية والمجبرة والمتفلسفة، للصاحب بن عباد (ص ٨-١٩). وذكر بعد هذه الرسالة في فهرس المكتبة عنوان «رسالة في التوحيد»، ولم نعثر عليها، والظاهر أنها إدامة الرسالة المذكورة.
٣. التذكرة في الأصول الخمسة، للصاحب بن عباد (ص ٢٠-٢٧).
٤. إنقاذ البشر من الجبر والقدر (ص ٣٠-٤٨)؛ فرغ من استنساخها في اثني عشر بقين من أول شهر الحرام من شهور سنة ١٣٢٩ هـ.
٥. مجموعة من فنون علم الكلام (ص ٤٩-٥٩). فرغ من استنساخها في شهر ذي الحجة الحرام من شهور سنة ١٣٢٩ هـ.
٦. مناظرة السيد مع أبي العلاء المعري (ص ٥٩).
٧. جوابات المسائل الموصليات الثانية (ص ٦١-٦٨)، فرغ من استنساخها في ١٧ صفر من شهور سنة ١٣٣٠ هـ عن نسخة تاريخها ٦٧٦ هـ.
٨. جوابات المسائل الموصليات الثالثة (ص ٧٠-١٠٦). و فرغ من استنساخها في ١٤ صفر من شهور سنة ١٣٣٠ هـ.
٩. جوابات المسائل الميافارقيات (ص ١٠٧-١١٤). فرغ من استنساخها في ٢٥ شهر صفر من شهور سنة ١٣٣٠ هـ.
١٠. جوابات المسائل التبتانيات (ص ١١٥-١٤٧). فرغ من استنساخها في شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٣٣٠ هـ عن نسخة تاريخها ٦٧٦ هـ.
١١. جوابات المسائل الرازية (ص ١٤٨-١٥٧). فرغ من استنساخها في الثاني من شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٣٣٠ هـ.

١٢. جوابات المسائل الرسيّة الأولى (ص ١٥٨ - ١٨٢).
١٣. جوابات المسائل الرسيّة الثانية (ص ١٨٢ - ١٨٤). فرغ من استنساخها يوم مولود النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ من سنة ١٣٣٠ هـ.
١٤. جوابات المسائل الطرابلسيات الثانية (ص ١٨٥ - ٢٠١). فرغ من استنساخها في ٢٧ من ربيع الآخر من شهور سنة ١٣٣٠ هـ.
١٥. جوابات المسائل الطرابلسيات الثالثة (ص ٢ - ١٩). فرغ من استنساخها في عصر يوم الثلاثاء لثلاث بقين من ربيع الآخر من شهور سنة ١٣٣٠ هـ.
١٦. مسألة في الردّ على المنجمين (ص ١٩ - ٢٣).
١٧. مسألة في توارد الأدلة على دعوى واحد = مسألة في توارد الأدلة (ص ٢٣ - ٢٤).
١٨. رسالة في الردّ على أصحاب العدد (ص ٢٥ - ٤٣). فرغ من استنساخها بمشهد الإمامين الهمامين أبي الحسن موسى و أبي جعفر الجواد عليهما السلام في الكاظميّة المقدّسة يوم السبت الثاني من جمادى الأولى من سنة ١٣٣٠ هـ.
١٩. مسألة في تفضيل الأنبياء على الملائكة (ص ٤٣ - ٤٦).
٢٠. مسألة في المنع عن تفضيل الملائكة على الأنبياء (ص ٤٦ - ٤٧).
٢١. مسألة في من يتولّى غسل الإمام (ص ٤٧ - ٤٨). فرغ من استنساخها في يوم الإثنين الثاني عشر من شهور سنة ١٣٣١ هـ.
٢٢. مقدّمة في الأصول (ص ٤٨).
٢٣. مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد (ص ٤٩ - ٥٠).
٢٤. مسألة في المسح على الخفين (ص ٥١ - ٥٢).
٢٥. مسألة في نكاح المتعة (ص ٥٢ - ٥٣).
٢٦. صيغ البيع (ص ٥٣ - ٥٤).

٢٧. ألفاظ الطلاق (ص ٥٤ - ٥٥).
٢٨. المسائل الرملية (ص ٥٥ - ٥٦).
٢٩. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٥٦ - ٥٩).
٣٠. إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقة (ص ٥٩).
٣١. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٥٩).
٣٢. جوابات المسائل الواسطيات (ص ٦٠ - ٦١).
٣٣. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ٦٢).
٣٤. تنجيس البثر ثم غور مائها (ص ٦٢ - ٦٣).
٣٥. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ٦٣ - ٦٦).
٣٦. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٦٦ - ٦٩).
٣٧. المنع من العمل بأخبار الآحاد (ص ٦٩ - ٧٠).
٣٨. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٧٠).
٣٩. النظر قبل الدلالة (ص ٧٠ - ٧١).
٤٠. المسائل النيلية = جوابات المسائل المصرية (ص ٧١ - ٧٧).
٤١. المقنع في الغيبة (ص ٧٨ - ٨٩).
٤٢. جمل العلم و العمل (ص ٨٩ - ١٢١). و كتب في هامش الصفحة (١٢١) منها: «بلغ قبلاً بحمد الله ١٣ صفر ١٣٤٨».
٤٣. مسألة وجيزة في الغيبة (ص ١٢٢ - ١٢٥).
٤٤. مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة (ص ١٢٥ - ١٢٩).
٤٥. مسألة في العصمة (ص ١٣٠ - ١٣١).
٤٦. في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ١٣١ - ١٣٢).
٤٧. مناظرة الخصوم و كيفية الاستدلال عليهم (ص ١٣٦ - ١٤٦).

٤٨. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ١٤٦ - ١٥٠).
٤٩. حكم الباء في آية: ﴿وَ اَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ١٥٠ - ١٥٣).
٥٠. مسألة في العمل مع السلطان (ص ١٥٣ - ١٦٥).
٥١. كتاب العروس، لأبي محمد جعفر بن أحمد بن علي القمي (ص ١٦٨ - ١٧٨). فرغ من استنساخها في سنة ١٣٢٢ هـ.
- و تلحقها مقالات و ملحقات مختصرة أخر لم نتعرض لذكرها (ص ١٧٩ - ٢٠٤).
٤٤. مخطوطة مكتبة آية الله السيد المرعشي بقم، برقم ١٤٩٧؛ استنساخها «السيد أحمد بن محمد رضا الحسيني [الصفائي الخوانساري]» بين سنتي ١٣٢٩ - ١٣٤٣ هـ.
- و صرح الكاتب بأنه قد استنسخ بعض رسائل المجموعة عن أصل عتيق؛ كرسالة النصر للرواية في ثبوت الأهلة استنساخها عن نسخة أصل كتبت بتاريخ ١٨ ذي الحجة من سنة ٦٦٦ هـ؛ أو رسالة جوابات المسائل الموصليات الثانية، استنساخها عن نسخة أصل كتبت بتاريخ ١١ ذي الحجة من سنة ٦٧٦ هـ؛ أو رسالة جوابات المسائل التباينات استنساخها عن نسخة أصل كتبت بتاريخ آخر ذي القعدة من سنة ٦٧٧ هـ.
- و على هوامشها علامات التصحيح و المقابلة و حواش مختصرة من الناسخ و غيره، و كتبت عناوين الرسائل بخط الناسخ في أول المجموعة مع ختمه البيضوي بتاريخ ١٣٦٠ هـ.

و رسالة أصل النسخة في مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، برقم ١٤٧٥ من المجموعة المهداة من النسخ الخطية^١، و ذكر عدد رسائلها في فهرس تلك المكتبة ٢٤ رسالة^٢؛ و ذكر تعدادها في فهرس مصورات مكتبة السيد المرعشي ٧١ رسالة، و نحن أضفنا إليها بعد التأمل و دراسة النسخة عناوين أخر، بحيث بلغت ٨٥

١. راجع: فهرس المكتبة، ص ٣٧٢ - ٣٧٤.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٤، ص ٣٨٥ - ٣٩٨، المكرو فيلم ١٤٩٧.

- رسالة، تعدّ ٨٢ منها للشريف المرتضى و باقيها لغيره من العلماء .
- و أمّا عناوين الرسائل الموجودة في هذه المجموعة فكما يلي :
١. النصرة للرؤية [في ثبوت الأهلة] (ص ٢ - ٢٢).
 ٢. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة (ص ٢٢ - ٤٣)، ذُكرت في النسخة سهواً :
«جوابات المسائل الموصليّات الثانية» .
 ٣. جوابات المسائل الموصليّات الثانية (ص ٤٤ - ٥٢)؛ ذُكرت في النسخة سهواً :
«جوابات المسائل الموصليّات الثالثة» .
 ٤. جوابات المسائل الميافارقيّات (ص ٥٣ - ٦١).
 ٥. جوابات المسائل التّبانيّات (ص ٦٢ - ١٠١).
 ٦. جوابات المسائل الرازيّة (ص ١٠٢ - ١١٢).
 ٧. جوابات المسائل الرّسيّة الأولى (ص ١١٢ - ١٣٩).
 ٨. جوابات المسائل الرّسيّة الثانية (ص ١٣٩ - ١٤٣).
 ٩. جوابات المسائل الطرابلسيّات الثانية (ص ١٤٣ - ١٦٣).
 ١٠. جوابات المسائل الطرابلسيّات الثالثة (ص ١٦٣ - ١٩٧). و لم يُذكر عنوان هذه الرسالة في فهرس المكتبة.
 ١١. مسألة في الردّ على المنجمين (ص ١٩٨ - ٢٠٣).
 ١٢. مسألة في توارّد الأدلّة (ص ٢٠٣ - ٢٠٥).
 ١٣. رسالة في غيبة الحجّة (ص ٢٠٥ - ٢٠٧).
 ١٤. مسألة في أحكام أهل الآخرة (ص ٢٠٧ - ٢١١).
 ١٥. مناظرة الخصوم و كيفة الاستدلال عليهم (ص ٢١١ - ٢١٨).
 ١٦. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ٢١٨ - ٢١٩).
 ١٧. مسألة في حكم الباء في قوله تعالى : ﴿و امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (ص ٢١٩ - ٢٢١).

١٨. مسألة في الاستثناء (ص ٢٢١).
١٩. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٢٢١ - ٢٢٥).
٢٠. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار (ص ٢٢٥).
٢١. مسألة في وجه التكرار في الآيتين (ص ٢٢٥ - ٢٢٦).
٢٢. مسألة في المنامات (ص ٢٢٦ - ٢٢٨).
٢٣. معنى نقصان الدين والعقل في النساء (ص ٢٢٩). ذكرت هذه الرسالة مع ١٣ رسالة تالية بعدها في فهرس المكتبة تحت عنوان: «أجوبة مسائل متفرقة».
٢٤. تفسير قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «الولد للفراش...» (ص ٢٢٩).
٢٥. وجه نهى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عن أكل الثوم (ص ٢٢٩ - ٢٣٠).
٢٦. وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه (ص ٢٣٠).
٢٧. حول كلام ابن جنّي في حذف علامة التأنيث (ص ٢٣٠ - ٢٣١).
٢٨. ما روي من أَنَّ ولد قابيل كفّار غير نجباء (ص ٢٣١).
٢٩. تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ...﴾ (ص ٢٣١).
٣٠. حكم أموال السلطان (ص ٢٣١).
٣١. حكم التصدّق بالمال الحرام (ص ٢٣١).
٣٢. جواز التزكية من المال الآخر (ص ٢٣١).
٣٣. صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام (ص ٢٣١ - ٢٣٣).
٣٤. علم الوصيّ بساعة وفاته (ص ٢٣٢).
٣٥. حكم عبادة ولد الزنا (ص ٢٣٢).
٣٦. مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته (ص ٢٣٢ - ٢٣٣).
٣٧. مسألة في من يتولّى غسل الإمام و الصلاة عليه (ص ٢٣٣ - ٢٣٤).
٣٨. مسألة ما معنى قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أنا و أنت يا عليّ كهاتين؟» (ص ٢٣٤).

٣٩. في الرجعة من جملة الدمشقيات (ص ٢٣٤ - ٢٣٦).
٤٠. عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة (ص ٢٣٦ - ٢٤٢).
٤١. مسألة في تفسير آية: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ (ص ٢٤٢ - ٢٤٥).
٤٢. مسألة في الحسن والقبح العقليين (ص ٢٤٥ - ٢٤٦).
٤٣. المراد من الصاعقة والرجفة في الآيتين (ص ٢٤٦ - ٢٤٧).
٤٤. كيفية نجاة هود من الريح المهلك (ص ٢٤٧).
٤٥. تفسير آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ...﴾ (ص ٢٤٧ - ٢٤٨).
٤٦. مسألة في المسح على الخفين (ص ٢٤٨ - ٢٤٩).
٤٧. مسألة في خلق الأفعال (ص ٢٤٩ - ٢٥٢).
٤٨. تفسير آية: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنِئْزِلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ...﴾ (ص ٢٥٢ - ٢٥٤).
٤٩. تفسير آية: ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ (ص ٢٥٤).
٥٠. تفسير آية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾ (ص ٢٥٤).
٥١. تفسير آية: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ...﴾ (ص ٢٥٤ - ٢٥٥).
٥٢. تفسير آية: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ...﴾ (ص ٢٥٥).
٥٣. تفسير آية: ﴿وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ (ص ٢٥٥).
٥٤. تفسير آية: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ (ص ٢٥٥ - ٢٥٧).
٥٥. مسألة في الإجماع (ص ٢٥٧ - ٢٥٨).
٥٦. مسألة في كلام علي عليه السلام يتبرأ من الظلم (ص ٢٥٨ - ٢٥٩).
٥٧. مسألة في علة خذلان أهل البيت عليهم السلام وعدم نصرتهم (ص ٢٥٩ - ٢٦٤).
٥٨. أفاويل العرب في الجاهلية (ص ٢٦٤ - ٢٦٨).

٥٩. جوابات المسائل الطبرية (ص ٢٦٨ - ٢٧٨).
٦٠. مسألة في قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ» (ص ٢٧٨ - ٢٨٠).
٦١. مسألة في فذك (ص ٢٨٠ - ٢٨١).
٦٢. فصل في الغيبة (ص ٢٨١).
٦٣. مسألة عن الحال بعد إمام الزمان عليه السلام في الإمامة (ص ٢٨١ - ٢٨٢).
٦٤. حول خبر: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» (ص ٢٨٢).
٦٥. مسألة قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْزَابِ...﴾ (ص ٢٨٢ - ٢٨٣).
٦٦. مسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام (ص ٢٨٣ - ٢٨٤).
٦٧. مسألة إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته (ص ٢٨٤ - ٢٨٥).
٦٨. علة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر (ص ٢٨٥ - ٢٨٦).
٦٩. الجواب عن الشبهات الواردة لخبر الغدير (ص ٢٨٦ - ٢٨٨).
٧٠. مسألة في إرث الأولاد (ص ٢٨٨ - ٢٩٢).
٧١. عدم تخطئة العامل بخبر الواحد (ص ٢٩٢ - ٢٩٣).
٧٢. مسألة في استلام الحجر (ص ٢٩٣ - ٢٩٤).
٧٣. تفسير آية: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (ص ٢٩٤ - ٢٩٥).
٧٤. تفسير آية: ﴿فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ...﴾ (ص ٢٩٥ - ٢٩٦).
٧٥. مسألة في نفي الرؤية (ص ٢٩٦ - ٢٩٨).
٧٦. تفسير آية: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ (ص ٢٩٨ - ٢٩٩).
٧٧. تفسير الآيات المتشابهة من القرآن = تفسير سورة الحمد (ص ٢٩٩ - ٣٠٦).
٧٨. مسألة في حقيقة الجوهر (ص ٣٠٦ - ٣٠٧).
٧٩. إبطال العمل بأخبار الآحاد (ص ٣٠٨ - ٣١٠).

٨٠. علة امتناع علي عليه السلام عن محاربة الغاصبين لحقه (ص ٣١٠-٣١٢).
٨١. مسألة في العصمة (ص ٣١٣).
- ٨٢*. درة الغواص في أوام الخواص، لقاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦ هـ) (ص ٣١٦-٣٩٤).
- ٨٣*. ميزان المقادير في تبيان التقادير، لرضي الدين محمد بن الحسن القزويني (ص ٣٩٦-٤١٥).
- ٨٤*. الكز، للمولى إسماعيل بن محمد حسين الخواجوني (ص ٤١٦-٤٢٩).
- ٨٥*. الألفاظ الكتابية، لعبد الرحمن بن عيسى بن حماد الكاتب الهمداني (ت ٣٢٠ هـ) (ص ٤٣٠-٤٧٥).
٤٥. مخطوطة مكتبة آية الله السيد الحكيم العامة في النجف الأشرف، برقم ٤٣٨؛ استنسخها العلامة الشيخ «محمد بن طاهر السماوي» بين سنتي ١٣٣٤-١٣٣٦ هـ. وتشتمل على إحدى عشرة رسالة من رسائل الشريف المرتضى، وعناوينها كالتالي:
١. إنقاذ البشر من الجبر والقدر؛ فرغ من استنساخها في سنة ١٣٣٦ هـ، وتقع في ٤١ صفحة.
٢. أجوبة المسائل الموصليات الثالثة، و ذكرت في فهرس المكتبة سهواً: «الموصليات الثانية»؛ فرغ من استنساخها سنة ١٣٣٤ هـ، وتقع في ٣٤ صفحة.
٣. أجوبة المسائل الموصليات الثانية، و ذكرت في فهرس المكتبة سهواً: «الموصليات الثالثة»؛ فرغ من استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، وتقع في ١٥ صفحة.
٤. أجوبة المسائل الطرابلسيات الثانية؛ فرغ من استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، و تقع في ٣٣ صفحة.
٥. أجوبة المسائل الطرابلسيات الثالثة؛ فرغ من استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، و تقع في ٥٩ صفحة.

٦. أجوبة المسائل الرسيّة الأولى؛ فرغ من استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، و تقع في ٤٧ صفحة.

٧. جوابات المسائل الرسيّة الثانية؛ فرغ من استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، و تقع في خمس صفحات.

٨. أجوبة المسائل الرازيّة؛ فرغ من استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، و تقع في ١٨ صفحة.

٩. جوابات المسائل الميافارقيّة؛ استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، و تقع في ١٥ صفحة.

١٠. مسألة في من يتولّى غسل الإمام؛ استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، و تقع في ثلاث صفحات.

١١. رسالة في غيبة الحجّة عليه السلام؛ استنساخها في سنة ١٣٣٥ هـ، و تقع في أربع صفحات.

٤٦. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد الحكيم العامّة في النجف الأشرف، برقم ٤٣٢؛ استنساخها العلامة الشيخ «محمّد بن طاهر السماوي» في سنة ١٣٣٥ هـ، وهي تكملة المجموعة السابقة، و تشمل على ضمائم و رسالات مختلفة، ست رسائل منها للشريف المرتضى، و عناوينها كما يلي:

١. أجوبة المسائل السلاريّة، و تقع في ٣٥ صفحة.

٢. مناظرة الخصوم و كيفة الاستدلال عليهم، و تقع في عشر صفحات.

٣. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه، و تقع في صفحتين.

٤. جوابات المسائل المصريّات، و تقع في تسع صفحات.

٥. مسألة في أحكام أهل الآخرة، و تقع في ستّ صفحات.

٦. مسألة في العمل مع السلطان، و تقع في سبع صفحات.

٤٧. مخطوطة مكتبة آية الله السيد المرعشي بقم، برقم ١٢٨٠٧: استُنسخت في سنة ١٣٣٦ هـ - كما صُرح بها في آخر الرسالة السادسة من المجموعة - بخط النسخ؛ و ناسخها مجهول.

وهي تشتمل على رسائل مختلفة، اثنتان منها للشريف المرتضى، وهما:

١. حدوث الأجسام من الجواهر (= مسألة في الاعتراض على من ثبت حدوث الأجسام من الجواهر)، وهي الرسالة ١٣ من المجموعة، وتقع في الصفحات (٢ - ٣) منها، والرسالة ناقصة الآخر.

٢. المتولّى لغسل الإمام (= مسألة في من يتولّى غسل الإمام)، وهي الرسالة ١٤ من المجموعة، وتقع في الصفحات (٤ - ٦) منها، وهي ناقصة الأول.^١

٤٨. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامى بطهران، برقم ١٠٠٠٥: استُنسخت في سنة ١٣٣٦ هـ بخط التحرير، ولم يُعلم اسم الناسخ.

ذُكر عدد الرسائل الواردة في المجموعة في فهرس المكتبة^٢ ثمانى رسائل، ولم تنسب سوى الرسالة الخامسة منها للشريف المرتضى، وذلك تحت عنوان «المسائل»؛ لكن هذا العنوان بحدّ ذاته يشتمل على سبع عشرة رسالة من رسائل الشريف المرتضى، وعناوينها كما يلي:

١. مسألة في المسح على الخفين (ص ٢ - ٣).

٢. مسألة في نكاح المتعة (ص ٤ - ٦).

٣. صيغة البيع (ص ٦ - ٨).

٤. ألفاظ الطلاق (ص ٨ - ٩).

٥. المسائل الرملية (ص ٩ - ١١).

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٣٢، ص ٥٢٩.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٣٢، ص ١٦ - ١٨.

٦. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ١١ - ١٦).
 ٧. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقيّة (ص ١٦).
 ٨. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ١٦).
 ٩. جوابات المسائل الواسطيّات (ص ١٦ - ٢٠).
 ١٠. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ٢٠).
 ١١. تنجيس البثر ثمّ غور مائها (ص ٢٠ - ٢٢).
 ١٢. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ٢٢ - ٢٨).
 ١٣. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٢٨ - ٣٢).
 ١٤. المنع من العمل بأخبار الأحاد (ص ٣٢ - ٣٣).
 ١٥. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٣٣ - ٣٤).
 ١٦. النظر قبل الدلالة (ص ٣٤ - ٣٥).
 ١٧. جوابات المسائل المصريّات (ص ٣٥ - ٤٥).
٤٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلاميّ بطهران، برقم ١٠٠٠٧؛ استنسخها «عبد الله بن محمّد حسن الهشتروديّ التبريزيّ النجفيّ» بخطّ التحرير بين سنتي (١٣٣٦ - ١٣٣٧ هـ) في النجف الأشرف.
- و يشاهد في عدّة من صفحاتها ختم بيضويّ نصّه: «محمّد جواد»، أو «حسين عليّ...».
- وهي تشتمل على خمس رسائل كلّها للشريف المرتضى وهي:
١. أجوبة المسائل التّبانيّات (ص ٤ - ٤٧)؛ فرغ من استنساخها في شهر ذي القعدة من شهر سنة ١٣٣٦ هـ.
 ٢. أجوبة المسائل السّلاريّة (ص ٥٠ - ٨١)؛ فرغ من استنساخها يوم الجمعة من سنة ١٣٣٦ هـ.

٣. إبطال العمل بأخبار الآحاد (ص ٨٢-٨٤)؛ فرغ من استنساخها ١٢ شهر صفر المظفر من سنة ١٣٣٧ هـ، وكتب الناسخ في آخرها:

هذه الأوراق قد نقلت من خطِّ العالم الجليل الشيخ عليّ محسّي الروضة سبط الشهيد الثاني - قدس الله أرواحهم - . نقلت هذه الفقرة عن خطِّ شيخنا الأجلّ الأعلم آية الله فخر الأنام حجّة الإسلام شيخ الشريعة الأصبهاني؛ أدام الله بقاءه، إن شاء الله.

٤. الردّ على أصحاب العدد (ص ٨٦-١١٣)؛ فرغ من استنساخها ليلة الأربعاء من شهر ذي القعدة الحرام من شهور سنة ١٣٣٦ هـ.

٥. أجوبة المسائل الميافارقيات (ص ١١٨-١٢٦)؛ وهي ناقصة في أواسطها ١٣ مسألة من مسائل الرسالة.

٥٠. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد الحكيم العامّة في النجف الأشرف، برقم ٤٣٣/٧؛ استنسخها العلامة الأديب الشيخ «محمد بن طاهر السماوي» في سنة ١٣٥٨ هـ، وهي تكملة للمجموعة المتقدّمة برقم ٤٥.

و تشتمل على ضمام و رسائل مختلفة، تتعلّق الضميمة السابعة منها بالشريف المرتضى فقط، حيث استنسخت فيها رسالتان من رسائله، وهما:

١. مسألة في علّة خذلان أهل البيت عليهم السلام و عدم نصرتهم؛ وهي تقع في الصفحات (٢ - ١٠) منها.

٢. مسألة في بيان قوله صلى الله عليه و آله: «أنا و أنت يا عليّ كهاتين»؛ وهي تقع في الصفحات (١٠ - ١١) منها.

٥١. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد حسن الصدر في الكاظميّة المقدّسة، برقم ٥٨٧؛ استنسخها العلامة السيّد «محمد صادق بن الحسن آل بحر العلوم الطباطبائيّ الحسني»، و فرغ من استنساخها سنة ١٣٩١ هـ، بخطّ النسخ، و قد استنسخها عن

نسخة الشيخ آقا بزرك الطهراني في سنة ١٣٢٩ هـ في سامراء، كما صرح به الناسخ في آخر الرسالة الخامسة وهي: «مجموعة في فنون علم الكلام».

و تشاهد في هوامش بعض الرسائل علامات التصحيح و حواشٍ توضيحية مختصرة من قِبل السيد الناسخ، و توقيعه: «محمد صادق».

و ذكر عدد الرسائل الموجودة في هذه المجموعة في فهرس المكتبة ١٨ رسالة؛ لكن تشتمل الرسالة السابعة منها التي تحمل عنوان: «مجموعة المسائل المتفرقة» على ١٧ رسالة أو مسألة مستقلة؛ فعليه بلغ عدد رسائل هذه المجموعة ٣٠ عنواناً، و هي كما يلي:

١. مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة (ص ٤ - ١٢).
٢. كتاب المقنع في الغيبة (ص ١٣ - ٣٣).
٣. مسألة وجيزة في الغيبة (ص ٣٤ - ٣٨).
٤. مناظرة أبي العلاء المعري مع الشريف المرتضى (ص ٣٩ - ٤١).
٥. مجموعة في فنون علم الكلام (ص ٤٢ - ٦٥).
٦. مقدمة في الأصول (ص ٦٦ - ٦٩).
٧. مسألة في المسح على الخفين (ص ٧٠ - ٧٢).
٨. مسألة في نكاح المتعة (ص ٧٢ - ٧٥).
٩. صيغة البيع (ص ٧٥ - ٧٧).
١٠. ألفاظ الطلاق (ص ٧٧).
١١. المسائل الرملية (ص ٧٨ - ٨٠).
١٢. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٨٠ - ٨٥).
١٣. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقية (ص ٨٥ - ٨٦).
١٤. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٨٦).

١٥. جوابات المسائل الواسطيات (ص ٨٦ - ٩٠).
١٦. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ٩٠ - ٩١).
١٧. تنجيس البثر ثم غور مائها (ص ٩١ - ٩٢).
١٨. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ٩٢ - ٩٩).
١٩. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٩٩ - ١٠٤).
٢٠. المنع من العمل بأخبار الآحاد (ص ١٠٤ - ١٠٦).
٢١. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ١٠٦).
٢٢. النظر قبل الدلالة (ص ١٠٦ - ١٠٧).
٢٣. جوابات المسائل المصرية (ص ١٠٧ - ١٢٠).
٢٤. مسألة في معنى قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ» (ص ١٢١ - ١٢٦).
٢٥. مسألة في تأويل آية: «وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَ هَمَّ بِهَا ...» (ص ١٢٧ - ١٣٤).
٢٦. مسألة في المنامات (ص ١٣٥ - ١٤١).
٢٧. مسألة في تأويل قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «كُلَّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» (ص ١٤٢ - ١٤٨).
٢٨. مسألة في تأويل آية: «وَ إِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ ...» (ص ١٤٩ - ١٥٤).
٢٩. مسألة في تأويل آية: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ...» (ص ١٥٥ - ١٥٩).
٣٠. مسألة في تأويل آية: «وَ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا ...» (ص ١٦٠ - ١٦٤).

٥٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، برقم ٧٥٣٩؛ استنسخ الرسالة

الرابعة منها «أبو محمد حق الملك» بخط المستعليق، و هي غير مؤرخة.

و تشاهد في هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة.
وقد ذكر في فهرس المكتبة^١ أنها تشتمل على سبع رسائل، ليس للشریف المرتضى سوى الرسالة السابعة منها؛ لكن وجدنا فيها مسألتين أخريّتين للشریف المرتضى، بعد الرسالة السابعة المذكورة؛ فعناوين المسائل الثلاث الواردة في هذه المجموعة كالتالي:

١. جواب السؤال عن وجه تزويج أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر (ص ٧-٢).
٢. جواب السؤال عن علّة امتناع أمير المؤمنين عليه السلام عن محاربته بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله (ص ٧-١٠).
٣. جواب السؤال عن وجه اختصاص الأئمة الاثني عشر بالإمامة دون أهل البيت كلّهم (ص ١٠-١٧).

عملنا في التحقيق

لم يكتمل تحقيق هذه الرسائل على ما هي عليه من تعدّد العناوين، و تشتّت المخطوطات، و تداخلها، و صعوبة نصّها، لولا تظافر الجهود المضاعفة التي بذلت في سبيل ذلك. و قد اتّبعت الخطوات التالية في تحقيق الرسائل:

أولاً: جمع مخطوطات الرسائل من سبّتي المكتبات، ثمّ فهرستها فهرسة دقيقة لمعرفة محتوياتها و عناوين رسائلها، و قد لاقينا صعوبات عديدة في هذا المجال، ذلك أنّ هذه المجاميع اشتملت على عدد كبير من الرسائل، لم يعتن بفهرستها مفهرسو المخطوطات، و لم يعرّفوا بعناوينها، و لهم بعض الحقّ في ذلك، فهي - في الأغلب - فاقدة للعناوين، و متداخلة مع بعضها، أو مشتملة على تكرار استنساخ

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٢٦، ص ٣٦-٣٨.

بعض الرسائل أكثر من مرة، إضافة إلى تعدد عناوين البعض الآخر، ممّا أوهم اللبس و الخلط عند الكثيرين.

ثانياً: تقييم المخطوطات، و تعيين الأصحّ و الأنفس من خلال القدم، أو اشتمالها على القراءة أو البلاغ، أو كونها مصحّحة، و انتقاء الأهمّ لغرض المقابلة.

ثالثاً: مقابلة المخطوطات المنتقاة، و قد اعتمدنا في تحقيق الرسائل على خمس نسخ إن وجدت، فبعض الرسائل لها نسخ فريدة أو قليلة، و إذا فاقت الخمس استعنا بسائر النسخ عند الضرورة.

رابعاً: تخريج الآيات و الروايات و الأقوال، و ما ينبغي تخريجه، من مصادرها القديمة.

خامساً: شرح معنى المفردات الغريبة و المبهمة، و ترجمة الأعلام، و توضيح الأماكن و المذاهب، و ما لزم توضيحه للقارئ الكريم.

سادساً: تقويم النصّ، و ملاحظة اختلاف النسخ، و صياغة الهوامش، و ضبط النصّ لما هو الأقرب للصواب و لمراد المصنّف رحمه الله؛ فأثبتنا الراجح في المتن و المرجوح في الهامش، علماً بأنّ بعض ما ذكر من المطبوع في الهامش كان مغلوطاً.

سابعاً: ضبط النصّ بالحركات، لتسهيل فهم المطالب على القارئ، متحرّين الضبط و الدقّة.

ثامناً: المراجعة العلمية، و الملاحظة النهائية للنصّ، و التخريجات، و القراءة الأخيرة للتأكد من صحّة المراحل السابقة.

تاسعاً: تقديم مقدّمتين، إحداهما دراسة عامة عن الرسائل و طبعاتها و مخطوطاتها، و هي هذه، و الأخرى مقدّمة خاصّة لكل رسالة وُضعت في مقدّماتها.

عاشرأ: استخراج الفهارس الفنية العامة للرسائل أجمع، تسهيلاً للوصول إلى مطالب الكتاب.

كلمة الشكر

و لا يطيب لنا هنا إلا أن نتقدّم بالشكر الجزيل لكلّ من ساهم في تحقيق هذه الرسائل، وإخراجها بهذه الحلّة القشبيّة، ونخصّ منهم بالذكر:

١. آية الله الشيخ رضا الأستاذي، للإشراف العامّ و للمشاركة في التحقيق.
٢. الشيخ حبّ الله النجفي، لقراءته نصوص الرسائل بدقّة كبيرة، و ضبط النصّ، و تحريك الكلمات، و المساهمة في التحقيق.

٣. الشيخ حميد أحمدي جلفائي، للمشاركة في التحقيق.
٤. الشيخ محمّد حسين الدرايتي؛ لجهوده في جمع المخطوطات و دراستها و فحصها و فهرستها فهرسة دقيقة، و اختيار النسخ الأجود للتحقيق و الإشراف و المتابعة لجميع مراحل التحقيق، و المراجعة المتكرّرة.
٥. الشيخ محسن شعاعي و الشيخ محمّد حسين محموديان لمقابلة المخطوطات، و ضبط الاختلاف بينها.

٦. الشيخ رضا المختاري و الشيخ محمّد رضا خادميان لتحقيق متن رسالة «الردّ على أصحاب العدد».

٧. و أمّا نحن فقد قمنا بكتابة جميع مقدّمات التحقيق و الفصول الثلاثة الأولى من المقدّمة العامّة للرسائل، و المراجعة و ملاحظة الهوامش و كتابة بعض التعليقات العلميّة، و إضافة عناوين جديدة وضعت بين معقوفين، و المشاركة في تحقيق الرسائل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

حيدر البياتي (الحسن)

١٨ ذي الحجة ١٤٤١ هـ

نماذج من تصاویر النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد قدت مع كل قول ونشعني على كل عمل وكانوا هؤلاء من
 السبهاة ونشعني في الظلمات واما جلت عظمته فقال الله تعالى
 واخرنا على سيدنا محمد نبيه وصفه وعلى له الذين اذهب عنهم الرجس
 وطهرهم من الاثام وبرام من الاناثر صلاة شامة من الرب لا زمة
 لا انشوا، موصولة غير مقطوعة ومبدولة غير مبنوعة وسلم عليهم
 ومن بعد فاني قدفت على المسائل التي سالت احسن الله توفيقا واخر من
 كل خير نفسيك الجواب عنها والانصاح لما اشكلها فوجدتها عند التصحيح
 دالة على فكر دفع الرجل لطفا ليعلم ان من شبهه كانت لغوته ودقتها
 ادل على العظمة من حجة جليظة ظاهرة وانا احب عن هذه المسائل ان يشع له
 وفي الضيق فليقم المشعب ومن الله تعالى سبهاة الحق وتوفيق

حكاية ما اقتضت به المسائل

اذا كان الله جلت عظمته وقد شئت انما قد انعم على الكافة بسبهاة الاجل
 لم يرضي في المحدث على الهدى لاه الله سلطانا والمحضره وابد الاستلام
 واهله بدوام بقاياه وكنا عدا به وجعله الفرع فيما يعرض لهم من امر دينهم
 فكشف ملتبته ووضح مشكله وظهر حقيقته وبهتت بحمله وبزبدل
 دينهم ونفي شكهم وبلغ صدورهم وبشلت نفوسهم فلا عذر بعد هذه النعمة
 لمن اقام على ظلمة الرب ومنازعة الشك مع التمكن من مفارقتها والراحة
 من مجاهدتها واحق ما سئل المستشدد وطالب معرفته المتدين ولا رخصة
 في اهاله ولا توشعة في اغفاله وهو العلم بما يلزمه من العبادات الشرعية
 والاحتكام الشريعة التي لا ينفك المكلف من وجوبها ولا يحلو من زوما
 ولا يبعد منه التقرب بها ولما لم يحب عليه منها الا بعد معرفتها والتحذير
 من تركها واذ ان من السوال اهل هذه حاله فقد تعسر على من تمكن من

الحال

وان خبرهم اذا كان لابد من كونه طريقا الى العلم فواجب
 ان يكون كثرة متواترين وقد بينا ان الامر بخلاف ذلك
 ذلك كله واوضحناه وما ختم به الفصل ايضا من وجوب
 ارتحال اهل الامصار وسالكى لا قطار حتى يسمعوا من
 الرسول عليه السلام ما ينافيه غير واجب ايضا ويغني
 عن ذلك كله ما بيناه ورتبناه وقد اجبتنا عن هذه المسائل
 بما اتسع له وقت ضيق

تمت ابل واجوبتها بحمد الله تعالى
 وافق الفراغ من حليتها في الوردية من شهر
 ذي القعدة من سنة تسع وتسعين وستمائة
 وملتقى العلماء وطلابه على سبيل الطائفة
 وحسن الله وخم الحمد

و

تسبح من البحار وبحاها في كل ما فضل من رباها العز
 والزرعات والصدقات عن المونة والكفاية في طول بينة
 في الاقتصاد وتسم الله تعالى الذي ضافه الى نفسه وتسم
 الرسول عليه السّلم وهذا الشّهان بعد الرّشود
 للامام القائم مقام مضافا اليّ شهم الامام الذي شتمه
 بالقرني وما في الشّهام لسامي ال محمد عليه وطيب السّلم
 ولحق كينهم وانما شسيم فكانه يقتسم على شتمنا شهم
 ثلاثة منها لال الامام عليه السّلم وثلاثة منها لال الرسول
 عليه وعليهم السّلم وهذا الخسر انما جعل لم عوضا عن
 الصدقة فاذا منعوه في بعض الازمان حلت لهم الصدقة
 مع المنع من هذا الخسر والله الموفق للصواب
 نعم المتبيل واجوبتها والله ولي الحمد والتوفيق
 وافق الفراع من علقها في العود لفر من الحج
 شتم شتم شتم شتم شتم شتم شتم شتم
 وطلوه كل مهنه وامل يدله الطر
 وحسنا الله لهم الكمال

ولم يجب القدر المذكور من وصف الكيفية على من من البقيع وبقينا ما جمعه
 من الاخطار وما يندفعها من غير انما يجب الطبع على طبعه ذلك القرن من تاريخ
 لا بد من طبعه وانما يكون انما لم يات فقاما في الاول من المصاحف
 من من الوجه الذي قبله من ذلك من شرائط المذكور في الكتب فانه لا يخطئ
 الذي لا من الوجه الذي قبله من شرائط المذكور في الكتب فانه لا يخطئ
 كيف يجب ان يخطئ ان لا يكون في ذلك من شرائط المذكور في الكتب فانه لا يخطئ
 وقد كثرنا في جواب المسئلة الواحدة من هذه المسائل في هذا الموضع
 فربما ما نعلمنا اعداءه وعرائضه ان يكون به من من ذلك من شرائط المذكور في الكتب فانه لا يخطئ
 من حالنا ما دنا فانه على من لا يخطئ ان يخطئ ان يخطئ ان يخطئ ان يخطئ
 لو فوجها على غير الوجه الذي وجب منه وانما ان يخطئ ان يخطئ ان يخطئ
 من كون بعض الكثرة ما دنا فانه على من لا يخطئ ان يخطئ ان يخطئ ان يخطئ
 الزواجر كثر وعلى هذا الذي انقلنا عليه
 كتب هذه المودة رازلك الشارة التي يخطئ ان يخطئ ان يخطئ
 على اليابان الخائف من الخوف
 ويملك في الادب طرقتا
 كذا يخطئ ان يخطئ ان يخطئ
 طرقتا كذا يخطئ ان يخطئ
 لمن تامله على طرقتا كذا يخطئ ان يخطئ
 وصلواته من طرقتا كذا يخطئ ان يخطئ
 واكثر الناس من

٨٩

نفوس بالامساك واللبس للامباح والاعتقاع فهذا الوجه الثاني في
 ثمة من حسن حصول الفقه اما على ما هو اما مطروحة وكل
 وجهين الوجه الذي ذكرنا ان الالم يحجز عليها من راس
 فيه للفسدة وجعلها كمنها في ان يكون له من ذلك في
 الوجه الثاني يحيل عليها الالم واذا قيل اذا كانت للفسدة
 تغير وجود الواجبات فالذي يومئذ ان يكون
 في الودية او فضلا بين مفسدة في بعض الاوقات

لان الغاية من
 عزت وحواله
 كل ما في هذا

فالجواب
 من ذلك انه لو كان يجوز في مفسدة في بعض الاوقات
 وجب على الله تعالى ان يثبت لنا ويعين فلما لم يعين ذلك لم
 علمنا ان جميع الاوقات متعاقبة في وجوب ذلك كله وهذا

مسئلة
 فائده رضي الله عنه
 ملها الله اشهد

مقامه في الزقة وليس كذلك نكاح المتعة لانه عالم بدخله الطلاق
 قال فيه ما يقدم مقامه في وقوع الزقة وهو انقضاء المدونة
 وبعد فان موضع القياس قاسم لانه يقتضي ما دون نوع من النكاح
 النكاح من حيث لم يدخل فيه شروط باقية النكاح عظاما ان البيع
 بيع موجود حاقف وبيع السلام في البيع ليس ببيع ولا في
 الموجد في السلم ولم يوجد ذلك مناد البيع المختلفة فذلك
 الاثمة المختلفة غير متفق اختلاف شرطها وان يحسم الجمع
 الصحة على ان هذه العلة لو كانت صحيحة لما اجتمع مع اباحة
 نكاح المتعة وقد علمنا باختلاف ان نكاح المتعة كانت
 في صدر الاسلام مباحا واما ادعى مقام انه خطا بعد ذلك
 ونسفت اباحته فكيف يتصور علة الخطا مع الاباحة واذا كان
 علة خطه هذا النكاح ان الطلاق لا يدخل فيه وكنه مالا
 يدخله فيه وكنه مالا لا يدخله الطلاق وقد كان حاصله
 مع الاباحة المتقدمة بها خلاف وكذلك دليل واضح على
 منادى العلة وما بعد به هذا القياس كثير وفي هذا الغرض
 كانه في

على جهة م

مجدد

في بيع

مشرط السلم في بيع

الموجود ولا شرط

الموجود في السلم

م

م

م

م

م

م

م

٧

له

مكتبة
مكتبة
مكتبة

كتاب مسائل الشريفة الحسينية الحسين بن محمد
بن الناصر الحسيني الرضي رضي الله عنه
الشريفة الاجل علم الهدى الموفق في الحسين بن القاسم
ابن الطاهر الاوحد في المناقب الى اخوانه القاسم
قديس اسرود حروفه في محمد و آله

مسألة في حكم البناء
مسألة في تحليل
مسألة في ما قاله المكي
في قوله تعالى و اسجدوا لله
اعلاء المونكى رضى الله عنه
مسألة في الاستفتاء
رسالة في فضل الجواهر
من احكامه ايضا
انها من املاية ايضا و العلم
رسالة في الاضطرار لا اعرف
مؤلفها و الظاهر انها له

من صاحب الفقه في الدين
الاصح محمد علي الخليل

من تكملة الفقه في الدين
محمد بن محمد بن احمد

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم ويؤمنون بربهم
 واليوم الآخر ولا يؤمنون بالآيات
 التي نزلت عليهم ولا يسمعون له

والله أعلم بما كانوا
 صنعين
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهلهم وما ملكت يدهم
 من الدنيا والآخرة
 هم الذين هموا
 بالآيات التي نزلت
 عليهم ولا يسمعون له
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهلهم وما ملكت يدهم
 من الدنيا والآخرة
 هم الذين هموا
 بالآيات التي نزلت
 عليهم ولا يسمعون له

والذين آمنوا واتبعتهم
 اهلهم وما ملكت يدهم
 من الدنيا والآخرة
 هم الذين هموا
 بالآيات التي نزلت
 عليهم ولا يسمعون له
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهلهم وما ملكت يدهم
 من الدنيا والآخرة
 هم الذين هموا
 بالآيات التي نزلت
 عليهم ولا يسمعون له
 والذين آمنوا واتبعتهم
 اهلهم وما ملكت يدهم
 من الدنيا والآخرة
 هم الذين هموا
 بالآيات التي نزلت
 عليهم ولا يسمعون له

لخلاف

لدعوة بارود

نراق

نه

الاحرام لم يذهل عنها المسلم سنة الحادية والعشرون قولهم
 اذا بعدت المسافة بين بلدين في روية الهلال فلكل بلد حكم نفسه وقول
 اذا روى الهلال في البلدا لشرق الشاسع من بلدك القريب منه عرضاً
 بحيث يكون غروب الشمس في بلدك بعد ساعة من غروبها في البلد الشرف
 فبالضرورة ان القمر يبعد عن الشمس عن تلك الساعة بثلاثين دقيقة او اقل
 او اكثر فاذا روى الهلال في البلد الشرقي فبالضرورة يجب ان يري في بلدك
 اذا لم يكن ثم مانع فكيف اطلقوا القول ان لكل بلد حكم نفسه لحياب
 لا نقول ان لكل بلد حكم نفسه مطلقاً وكيف والمروي عن الائمة عليهم السلام
 انه يجب الصوم اذا شهد عدلان بدخلان ويجزيان من مصر كن اذا
 كانت البلدان التي روى فيها متقاربة بحيث لو كانت السماء مصحبة والموانع
 مرتفعة لو روى في ذلك البلد ايضاً لا اتفاق عروضها ونقار بها مثل تصاد
 واسط والكوفة وتكريت والموصل هكذا كثر شيخنا ابو جعفر الطوسي
 رحمه الله في المبسوط وهذا يدل على ان مع العلم بان من اهل في بلد معين
 انه مع ارتفاع الموانع يجب ان يري في الاخر كانت الروية فيه روية في ذلك
 الاخر اما اذا تباعدت البلدان تباعداً منزل معه هذا العلم فاحتمل
 لا يجب ان يحكم لها حكم واحد في الاهلة لان نساوي عرضها لا يعلم
 الا من اصحاب الارصاد وارباب النجوم وهو طريق غير معلوم ولا يجنب
 به الوثوق فلهذا لا يعمل به المسلم سنة الثانية والعشرون
 الكافرادا بشرح يحسم ثم صار خلا يكون طاهراً ام لا واذا مزجت
 المحر بالحل

ان يكونوا في الجنة مواها فان الجنة ان كثيرة
 جنة الخلد وجنة عدن وجنة الماوي وغير ذلك
 ما لم يذكره الله فاما رعية البشر فلا يصح الا على احد
 اما ان يقوي الله تعالى على البشر او يكف الملائكة فلما
 الاكل والشرب ومجوزة الله صلى الله عليه وآله وسلم بانفسهم وان
 جل لهم في الاكل والشرب جاز وان جعل في
 عزه جاز واما التكليف فانه يخطفهم لانهم لا
 يصح ان يكونوا ملكين حسابين في حالة واحدة
 والكلام في لمن يخرج هذا الجرح وضل على سبيلنا
 وخير خلقه محمد وآله للطهين الطاهرين و

سلم تسليمًا كثيرًا

للمدس اولاً وآخرها

وباظفاني

المشغول

المتعب

المتعب

المتعب

المتعب

المتعب

المتعب

المتعب

المتعب

المتعب

المتعب

المتعب

المتعب

المتعب

المتعب

وإمامهم وصيحه وما يجدد الله من ذلك وإلى العالمين صوره في الهام
 برأى الله تعالى حكمته ما وجد بخط اليد المرفقة فليجرت لاق الحسن محمد
 محمد بن البصري لحسن الله توفيقه جميع كتبه ونصائحه وآماله ونظيره في
 ما ذكر منه في هذا الاوراق طالع محمد بن عبد الله وكتبه على بن الحسين الموسوي
 في شعبان من سنة سبع وخمسة واربع مائة

سألت في بيان أحكام الآخرة قال لا يخفى على الله عنده مثل بيان أحكام أهل الآخرة
 في معارفهم وأحوالهم وأفعالهم وإنما ذكر من ذلك جملة وجب على أعلام أهل
 الآخرة فله أحوالها وأحوال الآخرة في الآخرة وتتم في هذه الأحوال الثلاثة
 سقوط التكليف عنهم وإن معارفهم ضرورية فإنهم يطرون إلى الاستماع عما تقع
 وإن كانوا غافلين لا يسمعون مؤثر من أفعالهم وهذا هو الصحيح ومن ما ذهب إليه
 من أن لا شيء في هذه الجنة الذي يهلك على سقوط التكليف من أهل الثواب منهم
 فإن الثواب من شرطه فخره أن يكون نكاحاً غير مشوب ولا خمر ومما
 التكليف لا ينجبر من صفته لئلا لا يكون طيباً فإنه قبل خبره أن هذا
 مذاقهم في أهل الجنة الذين هم مشابوه لمن أبى زهال التكليف من أهل الآخرة
 ومن أهل الموقف فله الجواب الصحيح عن هذا السؤال فإذا أعلن زوال
 التكليف من أهل الجنة بالحقيق لئلا ذكرنا ما أعلن زواله من أهل الموقف

٩٥

فما يقولون في اهل العقاب على الموقف قلنا اهل العقاب كل من تخافون لافعالهم اشتد
تأثيره عليهم والافعال هم لانهم اذا لم يتمكنوا مع كونهم مخافين ان يفعلوا ما نزل بهم من
العز كان ذلك اقور لحسراتهم وانما يدفن عنهم واما اهل الموقف فبالاجماع يعلم ان افعالهم
كافعال اهل الجنة واهل الان رقاد لم يفرق بين الجميع فان قيل فاذا قلتم انهم ملحقون
ان لا يفعلوا القبيح فقد نكح ذلك كونهم مخافين لافعالهم عن بعض الوجوه قلنا انما
يلحقون الى ان لا يفعلوا القبيح خاصة والالهي اما يكون فينا لا يفعل فاما ما يفعلون فيهم فيه
غيره لانهم يمشرون فعلا عليه وينتقلون من حال الى اخر بعد ان لا يكون في افعالهم
شيء من القبيح وليس يمنع ان يكون الله عز وجل يجر الكون من آفة وعلى وجهه انزل الى الجاه
السبح الامانة كما ان بعضه هو بمنزلة الجنة والجنة والجنة المتعارفة فالجبريات وان كان لها
من بعض الوجوه وليس يجب ان يلحقهم ثم ولاصة من الخيال الى ان لا يفعلوا القبيح لانهم مستوفون
عن الحس فلا غنى ولا صرة في الاجابة المعارفة القبيح وهذه الجبريات لا تطلع عليها واستدراك

مغلوب ثم هذه الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

وكرر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نيل الفضل والفضل على استوفنا العلمين محمد وآله
محمد استمر به الربيع على فقد الله تعالى في يومه لغزده قبل ان يخرج الامر منه ان العاش
على انيف هذه المقالة وتحريره الرسالة ان رسول الله صلى الله عليه وآله لا ورد بالرسالة من تلك
المملكة الا هذه البتة وكثرة بعض الاماكن من اعظم ما يمنع بطلان الروم على علم بعد
تمشيد الامام حكيمهم بوجه ما جاء اهل الكتاب يسبح ان القرآن المبين فالحق بجميلها في آية الله
لنا دينا وهو قد لا تغافل طعام الحق الذي اتوا الكتاب بعقلكم فامروا الله تعالى

لم يتركوا اذا ذكر اناب واذا اناب وجد من الثواب قال انه هو ما
 عندكم الا ان ينسب وانا بوا الاله لهم البشر اولم يتفكروا في انفسهم كما
 قال ان شئ عليكم التفتكروا خلق السموات والارض من شئ عليكم التفتكروا
 فما من مدنا ليزو كان القحاح بناء على اسم الزهراء ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}
 وخبر عثمان بن عفان من مدن خراسان خربة المقسم ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}
 واما سموت النصارى كثره واول من رسم لها بيتا فلما ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}
 بنعون افرديون وجدنا واعظيها بعضهم اهلها ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}
 بها الى خراسان لتي كوا الحمد جواب المسائل ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}
 من طبرستان املاء السيد الاجل المصطفى علم الهدى ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}
 اقتدر محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن احمد ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}
 نوبته فقال اما القول في افعال العباد هل هي مخلوقة ام ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}
 وما معنى قول الصادق افعال العباد مخلوقة خلق تقدير ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}
 خلق تكوين امرين امرين لا غير ولا تفويض ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}
 والله الموفق انا افعال العباد فليست مخلوقة لله عز وجل ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}
 وكيف يكون خلقها وهي مصانفة الى العباد واصنافها ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}
 ولو كانت مخلوقة لكانت من فعله ولو كانت فعلا له لما ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}
 التزم المدح على فعلها وحسنها الى العباد كما لا ينبغي ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}
 ويبدو من اجلهم ومعلوم وهما هم ولكن ايضا لا يبر ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}
 فيقولون انهم لا يبرون ^{عليها السلام} ^{عليها السلام} ^{عليها السلام}

الى غير من توجه التكليف الاول اليه فاما قوله تعالى يا ايها
 رجال اتقوا الله ما على ارجلهم وهو في مقابلة من ياتي
 راكبا على كل ضامر ومعنى على كل ضامر اي على كل حمل
 ضامر او ناقه ضامرة ولهذا قال نعم يا ايها الذين آمنوا
 يا ايها الذين آمنوا على ائتمركم يا ايها الذين آمنوا وهذا القدر

في الجواب عن

المسئلة

٢
 ٢
 ٢
 ٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 سجد لله نستفتح كل قول ونستعين على كل عمل وبانوار عناية نشرق في الشيا
 ونستغي في الطلقات وايام جلت عظمتها نسأل ان يصلي اولا واخرا على سيدنا
 محمد نبيه وصفيده وعلى آله الذين اذهب عنهم الرجس وطهرهم من الاغصان وعلينا
 من الادميين صلاة سالته من الرياء لانتم لا تستقوا ورسول الله غير مطروعة وبهذه
 غير مشروعة وسلم عليهم تسليما ومن بعد فانني وقفت على المسائل التي سالت الله
 الله توفيقك واجزل من كل خير نصيبك الجواب عنها والايضاح لما اشكل منها
 فوجدتها عند النقص والتاسل دالة على ذكر دقيق الفصل لطيف التفصيل فذكر
 من شبهة كانت لتوقها ودفعها ادل على الفطنة من حجة جليلة ظاهرة وانا اجيب
 عن هذه المسائل بما يتبع له وفق الضيق وتبلي المنقسم المشتعب ومن الله تعالى
 استمد المعونة والتوفيق اذا كان الله جل عظمته
 وقدست اسمان فلا نصير على الكافة سيدنا الاجل المرتضى ذي الجدين علم
 الهدى ادام الله سلطانه من نصر وايد الاسلام واهله بدوام بقاءه وكب اعدائه
 وجعله الفرع فيما يرزله من امر دينهم فيكشف سلبته ويذبح شكه ويظهر خفيه
 ويبين مجله ويزيل بذلك ريبهم وينفي شكهم وينزع صدورهم ويكن نفوسهم
 فلا عذر بعد هذه البصيرة لمن اقام على طاعة الرب ومنافعة الشك مع التمكن من
 مفارقتها والاحد من مجاهدتها واسق سائل المشرق وطلب معرفة الدين

علاء

ما لا يكون جائزاً من جهات يطأها لأن لم يقبل ولا فرق في ذلك بين
 أن يكون النقط أحد أكثر الخيوط أو لا فليخلاف ما يقول أبو حنيفة لأنه
 يوافقنا في الجواز الوطى عند انقطاع الدم وإن لم يقع الفصل إلا أنه
 يفرق بين انقطاعه لاكثر الخيوط ولاقله فيجوز له إذا كان الانقطاع
 في أكثر الخيوط ولا يجوز إذا كان لاقله مستنداً إلى عضة مستند الخيوط
 مفروقاً عن ذلك الرسول عليه السلام وعليهم في التسمية بين بلاد الشرك
 أم جميع المكاسب والتجارة والعقار والزرع وإن عجب ذلك منهم في مدة
 العصرين من المكس واجب في كل الغنائم المستفادة بالحرب من أموال
 أهل الشرك وهو أيضاً واجب فيما يستفاد من المعادن ولا يكون في خروج
 من الجوار وجب أيضاً في كل ما خصل من أرباح التجارة والزرع والعائد
 والمصاعف عن المودة والكفاية في طول سنته على الاقتصاد وعليهم
 الله تعالى الذي أضافه إلى نفسه وسهم الرسول عليه السلام وهذا من
 السهمان بعد الرسول للإمام القائم مقامه مضافاً إلى سهم الإمام
 الذي يستحقه بالتقرب وباقي السهام ليتأى آل محمد عليه وعليهم
 السلام والمساكين ويتأسس عليهم فكانه يقسم على ستة أسهم ثلاثة منها
 لآل الإمام عليه السلام وثلاثة منها لآل الرسول عليه وعليهم السلام
 وهذا الخمس إنما جعل لهم عوضاً عن الصدقة فإذا استغنى في بعض الأسان
 حلت لهم الصدقة مع المنع من هذا الخمس وإتقاه الموفق للصواب تمت
 المسائل وأرسل إلى محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين

بسم الله رب العالمين هو صلى الله عليه وسلم خير خلقي وأجمعهم

صاحب الهدى سليمان بن مولى ناسيا رقت

ابن أبي حمزة بن عبد الله بن عبد الله

الذين الذين بنو عيسى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وهو ارحم الراحمين
 املاء سيدنا الشريف المرتضى ذي المجلدين رضي الله عنه في ثمان سنه
 خمس عشرة واربعمائة في دار ابيه الطاهر رضي الله وجهه بباب المحل جوابا عن
 وردت من خراسان الشيعة الامامية تكلموا على الخفئين وبتدع فاعلموا
 تحطيه وحالف فقهاء العامة في ذلك واجادوا المسح على الخفئين وفرقوا بين
 رخصة المقيم فيه والمسافر الا ما روى عن مالك فانه كان يبطل الوقت في
 مسح الخفئين ولا يضرب له غاية وقد حكى عن بعض اصحابه انه كان يضعف
 المسح على الخفئين على الحجة والذي يدل على صحة مذهبنا في بطلان المسح على
 الخفئين قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة الى اخر الآية فامر بفعل
 ومسح اعضاء مخصوصة باعمالها خاصة وقد علمنا ان الخف لا يستوي رجلان في لغة
 ولا عرف ولا شرع فيجب ان يكون الماسح عليه غير متطهر ولا متمثل بحكم الآية لان الآية

النفس اطلعت الى علمها فاشرقت على ما يكون حال الذي يذهبون اليه من حقيقة
 النفس غير مفهوم ولا مضبوط وكيف اذا اضيف اليه الاطلاع الى عالمها وما هذا
 الاطلاع والى اى شيء يشيرون به عالم النفس ولم يجب ان نعرف انكايان عند
 هذا الاطلاع وكل هذا زخرفة وخوفرة وتهاويل لا يقع منها شيء وقولنا صالح
 فيه مع انه جاهد محظوظ الى ان يكون مفهوم ما من قول الفلاسفة لان
 صالحا ادعى ان النائم يرى على الحقيقة ما ليس يراه فلم يشر الى امر غير معقول
 ولا مفهوم بل ادعى ما ليس يصح وان كان مفهومنا وهو لا يقولوا على ما لا يفهم
 مع الاجتهاد ولا يعقل مع قوة التامل والتبيين والفرق بينهما واضح فاما
 سبب الايمان فجهدنا في تحقيق سبب الايمان في الحقيقة وقد
 علمنا ان سبب الايمان في الحقيقة مع الجماع ليس ما انتهى به احاديث الطبايع
 لاننا قد بينا في غير موضع ان التبع لا امله وان الاحالة فيه على امر لا يحصل
 وانما سبب الايمان ان الله تعالى اجبر على العادة باخراج الماء من ظهر الرجل
 عند هذه الحركة المخصوصة وليس يستع ان يجري ما الله تعالى العادة بان يخرج
 هذا الماء من الظهر لاعتقاده اننا انما نخرج ما كان هذا الاعتقاد باللائق

ثم الكتاب المستطرد بعون الملك الوهاب

فولم يمسس احد من شريهات الاقفا

من نور من نور وانه عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه يوفق
 الحمد لله على توالي نعمه وقسا الواسعة ولما شكره على أن جعلنا
 الدين والباطل الهين والحق المتبوع والبهمة المدفوعة وصلى الله على سيد الامم واخصل
 العرب واليمن محمد بن عبد الله وصفيه ونجيبه وعلى افاضل عترته واطايب روضته
 فاني قد فتحت على السائل في ضمنها الشكوف ادماء حرة ككابر وشررت شهد الله باطنه في حاله عليه السلام
 المسائل تدعو جوده محرم وانسوي اطلق هذه العلوم وقد لا ينشأ وكانها وانما اجيب عن السائل على
 ضيق زمانه وقلة فراغه فيمكنه من فهمي وتبين الصلح عظمت استمد التوفيق مستطاع عامده
 وقد سئل ما ربه من حيث لا يدرك ذلك والقادمية والغروب في العلم المستقلة الاول ما التوفيق يعتقد
 الحق باسره تقليد كما فرام من ام فاستق فان كان كافرا وزند على تقليده وقصد الا نظر ترك
 الكلام الشرعي المثل لسعير العهر اذ كانت المنهج صحتها موقوفة على حصول العهر او جعلها
 مع علمنا بانها غير عبادة فان كان العمل بها واجبا فيه خلاف الاسوك وان كان غير واجب فيه
 خلاف ما اجمع السلوك عليه من وجوب التكليف الشرعي على كل بالغ كامل العقل وكذا القول
 في زمان مهلة النظر لكل مكلف وتا زاد عليها من الارمان التي طرفها في النظر وطول العرفه
 ملوكها العبادات ام لا تحت وما حكم ما حكمه معصدا اهل الحق والعرفه في العرفه من العبادات
 وما سئل اذا حصلت للعهر بدلتها العصي ما تركه او ما فعله ام لا الجواب نعم يا الله انكر
 اعلم ان مقتضى الحق على سبيل الحقن التقليدي غير عارف بالله تعالى كما بااوجب عليه العرفه
 فهو كافر لا يغني عنه العهر الواجب ولا فرق في اضااع الواجب عليه من العرفه من ان يكون جاهلا
 معتقدا لمخالف الحق وتبين ان يكون شاكيا غير معتقدا شيئا وتبين ان يكون معتقدا لمخالف

ترتد ذكر الارواح داخلهم بحسب ذك غدا ران هذه الركاب واحب ذكرها على هذه الاعراض الميك
على ضرب بها مادت تجله ومنها ما يدرك في جملته ومنها ما يدرك تجله من غير ان تجله كما تشقاله
الحاسد الاول ان لا اول هو الاول والثاني هو العن والحرارة والبرودة والاصوات والطعم والارواح و
الثالث هو الاسكون والارواح

اما مسس في الاجابة وفي العالم هو ان يام الزرع قبل ان يلدو صلاحه قبل
اجي الاجل يجي اجابة اذا فعل ذلك ففحق ما روى عن النبي من قوله من اجاب فدا ران ان من باع الزرع
فلان يلدو صلاحه ودهي من ذلك وخطر عليه بجري من ار ان لا يلدو فاعل العصه مخطوب
طير وان لو كان بيع بالسدو صلاحه ربي في الحصة ولا معناه معناه عدا ران جاريه في الخطر و
العصه وصار بجري قولها القايك من في عدس روي

عاصر مخالف لله نعم كما ان قال يمد

الحالة تمتع في الغزاة اخر من

شهر المليون سنة عام
سبع وثمانين
الاف المليون

٢٢

من ملهمهم منسوبة إلى القسطنطين لاجته فيه على العباد ولا لولم وإذا كان موجودا في
 بلخافهم إياه كان مافوقهم من المصالح وبنفع عنهم من المنافع منسوبة إليهم ولم
 المليون عليه المؤخذون وعلى هذه فكر عليهم في إشارته إلى ما في شجرة ثاقبه
 فيه اجتنام بثلثه من القول في المدعى في حال الغيبة ظاهر وهو القاف في جنوب
 فاعلموا اجتنابا فان ظهر الانام والحق المدعى في شجرة بالبيت في الاماخذ
 اسوقها منه وان فاق ذلك بغيره كان الام على من اخاف الام والحق إلى الغيبة
 ظهر بفتح الشبهة في امانه المدعى لانه لكان في شجرة الصفة من امانها مع التكرار
 وقال الاسباب الماتع من امانها فاما في الحال المذكورة فلا وهذه حيلة متبعة
 في الكلام في هذه المسئلة فاعلم السنان وبنو النوف في مسئلة من كلامه في
 القضاء عبد الجبار بن احمد في ان الجبر واليه لا يمكنهم الا لئلا على البنية ذكر
 ان الجبر فلا يثبت في فضاء على الزام ايشاء كان سلمهم بمفهوم من الزام
 واطلوا الفاعل كما ان ابا بون حلالها لم صار ما كان مشايخنا يروون ان الزام
 اياه اقل ما يقعون به حاشوا من الكلام في المبدل مع كثير من العبادات
 التي كانوا يبايرون بها وان كان لا يحصل لها وروا على جواز تكليفها حيز
 ما عجز عنه وطالبه الامعي بين الغيبة بين الاوان والزمن يصعد الاجبال
 عند بيت الاعداء على ولده والزمن على زمانه تكليف المنهج صعد السماء و
 المشوع على الماء وقد الغائب ولجبا المبت والمج بين النضادات وحبل الحداث

الهاشم رسالة الغيبة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على منوال بقدره ومثالي فتمه وله الشكر على جعلنا من أهل الإيمان و
 القدر حق في تبيين الحق للبين والباطل للبين وصلى على سيدنا محمد وآله وأفضلهم
 وأجمعهم محمد بن عبد الله وعلى آله وعترته وأطباؤه أروفتهم أما بعد فالحق وقفت على المسائل
 التي ضمنها الشريف لإمام الله عز وجل في كتابه وسرور شهد الله تعالى له بما دلني عليه
 هذه المسائل على حسن تدبيره وجوهه ونجروا في مواطن هذه المسائل ودقائيقها
 وأنا أجيب عن المسائل على حقي بياناً وقللاً يراعى وكثرة فواظف ومن الله دائماً
 عظمة اسماء الوفيين ومثلها غمامه ومثلها المرامه فهو تعالى ولي ذلك والقادر عليه
 والمفروض فيه سبحانه وتعالى مسألة الأولى ما القول في معتقدهم الحق

كانهم مؤمنون فاسق فان كان كذلك وندم على

وصعد الى النظر ابرار الكليفت الشرعي الى ان تستقر له المعرفة اذا كانت حقة
 موقوفة على حصول المعرفة والعلل الجامع علنا باعنا غير عادة فان كان العمل بها
 واجبا فبعض خلاف ما اجماع المسلمون عليه من وجوب الكليفت الشرعي على كل بالغ
 كامل العقل وكذلك القول في زمان مهلة النظر لكل كلف وما دار عليها الا ان

القول

لأنهم إذا لم يتوكلوا مع كنهم غشائيت ان يدعوا ما نزل بهم من الضر وكان ذلك اكثره
 حسرا ثم وان بدى عنهم وانا اهل الوقت جبال الخيع يعلم ان افعالهم كما فعل اهل الجنة
 واهل النار لان احدا لم يعرف في الخيع من جنس فاذا علمتم انهم مملون الا بفعل الخيع
 فاعلم ذلك كنهم غشائيت افعالهم على بعض الوجوه فكننا انما يطولنا الا بفعل الخيع
 خاصة فالخيا انما يكون جنما يفعلونه فانا انما يفعلونه كنهم بنه خيرة كنهم الا في شدة
 فعلا على بنه يتقوا من حال اللخرى عبد الا يكون في افعالهم بنه من الخيع وليس
 يتبع ان يكون الخيا من وجه خيرة من اخره على وجه الخيلات من الخيا والسبع المعارة
 مكان بعينه هو خيرة في الخيلات المختلفة والعكر في المشاهدة فالتعريف ثابت وان كان

طواس بعض الوجوه وليس يجب ان يلحقهم ثم ولا حسنة من حيث الخيا الا بفعل الخيع
 لانهم مستغنون عن الحسن فاعلموا الحسنة في الخيا لا بفعل الخيع
 وهذا جليل كما نزل في العلم عليها والله الموفق للصواب واليه

الرجع والهاب في كل امر يحوت المسئلة بعين الله

الملك الوهاب في النار في المذكرة

بها

وهذه المسئلة كانت مكتوبة في العزلة الفقهية لها غنط عتيق جدا

هذا ما وجد على ظهر الفقه في الفقه

مدرسة الاسماء

على وجه الاسماء

لا

الاسماء على الفقه في الدين علم الدين في الفقه على وجه الاسماء

٢٨

الزيت على السكابا فاذ به فربا حب ايشا وفض من ذلك سكابا جنة وقيته
وقد اعيان هذه المسألة بالفتح له وقت شق في المسألة لاجلها جنة
لعل راق الفراغ من حلها في المسألة من رضى
الحمد لله رب العالمين

والحمد لله رب العالمين

١٢٨١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

هذه مسأله قدمت على السيد الاجل الميرزا محمد الهادي في اشهر من ذلك
المسألة الأولى في قوله من الفطام وهو من عند الامامية على
غيره لا يعلو في سقي الجراب احكم ان الفطام هو من عند الامامية
شأنه بعد شرب الفطام من دمهم في الباسد والقرع من الفطام والدم
الواضح على ذلك اجماع الامامية لا يهتم لا يختلفون فيما ذكرنا من الاحتكام
على الشرب البهيم ولا في شرب الحام فيجب لذلك الفطام من دمهم الفطام
والباسد فان قيل كيف يكون الفطام حراما وهو لا يسكر علنا الجواب هو في
على المكراوات ان الدم دائم الغشيرة لا يسكران وهو امران وكذلك طلب
لا يسكر وهو غير فان قالوا فيل للقرع من الفطام الذي يسكر كثيره وليس كذلك
الفطام واما الدم فلم الغشيرة على ان حمله الاثر في الفطام حرم فلا يشرب الا
لاجل حبه لا سكا في الغشيرة لما في سلم لكم ان حله لا يشرب في الشيعه من دم
على ان حله من السكر وعلى القرع من الغشيرة على الحله والله تعالى اعلم
ومعهم الله تعالى الدم وهو ما شرب هذا شراب على وجوب الفطام له
يكون فيه سكا لا سكا ولا يسكره فان التكرار ان يكون من الفطام وكذلك يمكن
بما في حقه من الفطام ومن دمهم الاحتكام الذي يكرهه الله تعالى

في السؤال عن
حقبة الروح
جوابه
في الزيادة على
في السؤال عن
الارباب

اجابهم وليتأمل الله ان يكون في وقت خلقه والواجب وكان مستحقا
لذلك المسئلة الثاني عشر الوترع ما فعل السيد في الجوارح الصبيح عند ان يفتح
مبارك عن الهمة المزهدة في مخادق الحق الذي لا يثبت كونهما الامع وقد
ولهذا لا يثبت ما ترد في مخادق الجوارح دعوا فالروح جسم طيع هذا الهامد
المسئلة الثالث عشر ما هو السيد في اوقات جل ما هنا يعلم بعد ان
طفقوا من جوارحهم لا يلبسها ما اذا كانت ذات جوارح اخله انما كانت
منه ذات جوارح لم يربحها بعد الهامد فيها المسئلة الرابع عشر ما هو السيد
في الاربعة الجوارح هو الذين الصبيح عند اهل الانا يصفها طيعا عندنا في
ومغاب وجهه ان يلبس بالبدن في الدنيا ويحضر من الذوق فان فضل ذلك
شرايب الغيرة ثم اهل الفناء فان فضل ما عطفها باستطاعتهم ومكان
والثامب الدائم لات المؤمن حتى يمايزه هذه الثواب الدائم فان وقع منه
شئ من الذوق عطف بذلك ثم يرد الى الجحيم من الثواب والامان ولا ي
المعصية من طيع عليهم بالثواب الدائم فان كان ملهم من ذوقه بقاء بعض
ويشبع فيها الشاؤون السجية والاشه عليه لا يترك ولا يمنع بما يستحقها بما يترك
الدائم وهذه المسئلة مستقصا مع ما اهل العمل في كتاب الله والتمسك
التمسك من العبد يدخل الجنة هو كما ان يستقل الله بياضه فعلى الجواب
العبد يدخل باسحقا في الجنة طاعة الله في الجوارح والحمد لله رب
عالمين على من عرفه محمد واليا جميعين وعشرين شهرا في الاول سنة

في ان العبد يخل
في ان العبد يخل
في ان العبد يخل

في ان العبد يخل
في ان العبد يخل
في ان العبد يخل
في ان العبد يخل
في ان العبد يخل
في ان العبد يخل
في ان العبد يخل
في ان العبد يخل
في ان العبد يخل
في ان العبد يخل

بسم اهل الرحمن الرحيم

مسئلة الثانية في علم الحكما اية القاسم علي بن الحسين الوكيل قدس سره رحمه الله
 سألني الرئيس اجل مجد احد من السبب في تكلم غير المؤمنين عليه لابنته فلا نأو
 كيف يصح ذلك مع اعتقاد الشيعة الامامية انه كان على حال لا يجوز معه التكلم وان كان
 من الكلام في ذلك جلة كافيه بنسب مع بالا للاع عليها وليعلم ان الزيدية القائلين بالنسخ على
 اهل المؤمنين عليه السلام بالامامة بعد الرسول صلى الله عليه واله بنسب فصل هذه المسئلة من هذا
 المسئلة وامثالها لانهم يذهبون الى قطع النسخ فلو كان ذاك كافيه يستحق به ما عرفت
 في ما جهنم وليس يكفر والناس استمرزوا ككاهن والكلمة اليه وليس كذا الكافر ويحكي الكلام
 مع الامامية الذين يذهبون لان دفع النسخ كثر وسيكون على ذلك ما نأمنه انما
 النبي صلى الله عليه واله فلا نأمنه واحدة بعد اخرى وان ذلك على القول بكفره وجملة
 النسخ على اهل المؤمنين المؤمنين في غير جائز وليس لكم ان تقولوا اهل النسخ ان كان بعد ذلك
 اليه صلى الله عليه واله وهو في غير مؤثر ولا يقع فيما يكون في حياته لان دفع النسخ كان
 كذا والكافر عندكم لا يجوز ان يقع من ايمان مقدم بالاستمرز من طاعتكم ان من همز
 عين لا يجوز ان يكفر بعد ما بان على هذا المذهب ان كل من كفر بدفع النسخ لا يجوز ان يكون
 له حال ايمان متقدما وان ظهر الايمان فهو مبطن بخلافه والمسئلة لانه مع هذا
 النسخ من مسائلنا على هذه الذاهل ان خلافة انا كانت بقا لله لا يعلم من
 طوبى من كثر من و بدفعها ايضا ما سمعوا كانت اخرى غير كثر لها فاعلموا ما كانت عليه
 طوبى من كثر من كذا الكفر على طاعتكم لا يجوز ان تكون الايمان في حال متقدما من كثر من

الفعل لبعض الاغراض ان يكون للولاة ذلك الغرض لافضل و اقدم عليه فان
 بازان يكون فيه اغراض اخرى ليس هذه اسكنها فان كان هذا المتولى و القوة
 الولاية بالاغراض الالهية و زالت عنها الاغراض الدنيوية كان يتولاها
 فيدخل فيها و لو انفردت عن اغراض الدين باغراض الدنيا لم يقدم عليها فهذا
 دليل على ان غرضه فيها هو ما يرجع الى الدين و ان بازان يجمع اليه غيره لما
 لا يكون هو المقصود و ان كان الامر بالعكس من هذا فالغرض الى الغرض
 هو الرجوع الى الدنيا فيمنع تحقيق الولاية فان قيل فما الوجه فيما يروى عن
 الصادق ع من قوله كفارة العزل مع السلطان قضاء حاجات الاخوان و
 ليس هذا يرجع الى العزل من قبله معصيته و ذنب حتى يحتاج الى الكفارة
 عنها و قد علم انها تكون في بعض الاخوان حسنة و واجبة فلما يجوز ان يكون
 عليه السلم اراد بذلك ان قضاء حاجات الاخوان يخرج الولاية من قبح الى
 الحسن و يقتضي تعريفا من جهة اللوم كما ان الكفارة ترفع اللوم عن
 مرتكب ما يقتضيها فاراد عليه السلم ان يقول ان قضاء حاجات الاخوان
 يدخلها في الحسن فقال لا تكون كفارة لها تشبيها و يمكن ايضا ان يريد بذلك
 من تولى السلطان الظالم و هو لا يقصد بهذه الولاية التكميل من اقامة الحق
 و دفع الباطل ثم قضى بعد ذلك حاجات الاخوان على وجه يحسن و يستحق الثواب
 و الشكر فهذه الولاية وقعت في الاصل قبليته و يجوز ان يسقط عقابها
 و يتحصن من ثاقلها بان يفعل طاعة قصدها و تكون تلك الطاعة هي
 قضاء حاجات الاخوان المؤمنين و هذا واضح و الحمه قد رتب العالمين
 و صلواته و سلامه على محمد و آل الطيبين الطاهرين ثم تكملها في ليلة الاثنين

لم ينفذها وطعن فمخى واشغل واختل واخرمه بران بطعن حتى يبع كما لنظام والنسلي الطعن على الجمة
والخلوة الطعن بنيت وليقة قال الشاعر بطعنهم سلكي مخدج كركلا بين على نابل باب يقال قدفت
الشاة اخذتني هذا اذا اعلنتها بصوف خللات صوفها وعدفت خلاهاجي وشراذ او سته باب
اقام الله لك سوانج ونور قران يمد وصل سوا الهنا بيا طعها وما حبها بمسقبلها وذاهبها بلزنا
ومسقطها بوايتها وذا لها بمطرقنا وقد بها في شيا وموتلها بموتنضا وتواد بها بتوايدها ويريد
برادها باعجازها وسوا بغها بلواحقها وبادها بتالها تم الكثر بتبا الحمو ولا الكارم والجرى
نرحم عبدالرحمن العنان فقلنا من الشئ المطبوعة في هويت فقلنا من

احدى النسخ الثلاث التي كانت وظفرت بها عنده

هو عبدالرحمن بن عيسى بن حماد الهذلي كاتب بركن عبدالرزق بن الوائلي كان شيخا صالحا متقيا من
اهل البيوت القديمة ووجدت في محم الادب ما نصه كان الشيخ اما في اللغة والنحو فامد به من وكان كاتب
سيدنا شعر فاضلا كاتب ابن ابي ذؤيب الجوى له صفات قليلة لكنها كثيرة الفائدة منها كتاب الالفاظ الكثرية
وهو صغير الحجم لا يستغنى عنه طالع الكتاب قال الصاحب بن عباد لو ادركت عبدالرحمن بن عيسى صنف كتاب
الالفاظ لامت بقطع يده فمثل من الحسب فقال جمع شذوذ العربية الجزلة في اوراق ليرة فاصاعا في
اقواله صبيان المكاتب ورفق عن المتأدبين فقبل المدرس والحفظ الكثير والمطالعة الكثيرة الدائمة وكانت
وفاء الهذلي سنة عشرين وثلاثمائة بعد الهجرة (٩٣٠) وقيل غيره لكنداه اعلم ولهذا الكتاب نسخ مختلفة
في زيادة والنقص والتزيب كما اشار الى ذلك في النسق المطبوعة وكان زائع العبد الاثم من نسخة غير
يتم الاربعة والسبع عشر من صنف الخيزر من عام الثالث خالاربعين والثلاثمائة بعد

الالف من الهجرة احمد الحسيني احسن الهذلي وغفر الله له والديه

والحمد لله رب العالمين وصل على محمد وآله

الاديين قبل الفاضل الامام الفاضل عبد

الرحيم ثم سمكت فاضلا قال لحفظ كلام الرحمن وكنت ب عبدالرحمن يعني هذا الكتاب الذي هو من الازهار
الغنية الوجه يجمع اليكل من اشتغل بفنون الادب غيره فاعظم قدره وشوق ذكره وارفع رتبته

نسهر الله للرحم المسائل المسئلة
 قال سدا الاصل المرفوع علم المرفوع قد مر الله وجهه وقفت على الفقه
 الاستناد المسائل وسأل بيان اجوبتها ووجه ما وضع به من مسائل له
 على كنهه ووضع شبهة وانا اجبت عن المسائل معتمد للاختصار وغير
 اخلال بها ببيان وجهه اودع شبهة فلهذا نقول الاستدلال المعقود والبعيد
 المسئلة الاولى ما المانع من كون الجور جورا للفاعل مما لا يتبين كونه جورا
وان كان الفاعل فاعلا قال لو كان الجور جورا ما كان الفاعل ليعلم ان جعله
 الفاعل جورا واسوذا لانه اذا وقع من ذلك فخرضا ولا ما جرى مجراه واذا وقع
 ذلك وطرا البياضا لا يخلو من ان يقع في السواد او لا ينفيه فان يغناه لم يخل
 من حيث كان جورا ان ينفى في السواد او لا ينفى وقد علمنا انه لا بد من في السواد
 البياض الاستحالة اجتماع الصفتين ولا يجوز في البياض الجور فيكون ذلك
 ذلك الى كون هذه الثلاث معدومة فهو موجود عطف يمكن ان يقال ان جعله الجور
 جورا اسوادا مستحيلا لانه اذا جعله جورا فهو متجبر واذا جعله اسوادا
 فهو غير متجبر فيكون الى كون هذا ان التوليد متجبر غير متجبر في حال
 واحدة وهذا جرى مجرى التضاد وقد يمكن هذا القائل ان يقول لكانت عندكم ان
 كون الفعل حسنا وفيما بالفاعل مع ذلك فلا يمكن كون الفعل الواضحا حسنا
 فيجاء ولا تضاد هناك ولا ما جرى مجراه وكذلك ايضا الحسن والافرا لما كانا متجبرا
 او افرا بالارادة ولا تضاد بين الارادة ولا ما جرى مجراه ومع ذلك لا يمكن جعل
 المصنعة الواضحة متجبرا او افرا في حال واحد على انه ان يقول الجور مستحيل
 جورا اسوادا فنعلم انه لا يمكن جعله لانه اذا واحدة ولا يتبين معناه ان جعله

المراد خبر الجواز ان ثور لا زاد ان هذا الثور يبيع بكذا لانه قال عيان ذلك الجمع الجواز
اعلم ان الصحيح ان الثور في كون الخبر خبرا واما ما يروى من الخطاب انما هو كون
المكلمين بما روي ان لا نه لو زاد كون الخبر خبرا او الخطاب خطا لما روي بعينه
من غير ان كون ذلك لنفسه لم يتغير التامير الذي ذكرناه فاعلم ان التامير لكونه من هذا
والما يجوز والمقود ان علقوا ذلك بالاركان انما هي اجابة للمثوري الخففة وهو كونه مردها
واذا كانت كذلك في مواضع كثيرة على ان الخبر لما كان خبرا لطيفه والوجود والخلق
ولا يوجب عنه وصوته وقيما انه لا بد من وجه يعنى كونه من الضمة وان ذلك ليس الا كون
المخاطب به مردها فنيا حاجة الى النظر كيف يتحرك مردها الى الخبر معلوم انه لا يجد
لثور خبره ولا علقه بعينه وعينه من خصا حجة او ما جرى مجراها وكثير من خبر ان صاحب
مره الجمع خبرا لان هذا الوجه يعنى في كل خبر من خبر الخبر ان يكون خبرا باطلاق
فان كونه مردها انما يتعلق بالصدق الى كونه خبرا والخبر الواحد لا يكون في الحقيقة ولا يجوز ان
يفتاد كونه مردها الخبر اخر خبرا من خبره لان ما وقع من الاجاز او فقد وقع في ذلك
خبرا ولا من جملة المصنوع ان خبر عن ذلك بما صاحب هذا الخبر الا خبر فلم يبق الا ان
يصحبه كونه مردها الاخبار والجزء من اجزاء الخبر ويؤثر في الجمع لخلق الخبر لغيره
وليس هو هذا الا ان يجتمع السببية المذكورة في السؤال وهو ان يقال ان الاركان
او كون المسرد من هذا الخبر من اجزاء الخبر والذى يقصد ذلك انه لا يعلم ان يكون خبر
احمال المتانة لكل خبر من اجزاء الخبر خبرا وقد علمنا فساد ذلك وان كان الثاني في بطلان
بانه لم يبق موثر في كون الخبر على الحقيقة خبرا الا كل خبر من اجزاء الخبر الذي خبرا
وكانت الاركان ارجل المسرد المقترنة به لا يتناول كونه خبرا وانما يتناول كونه جملة
الخبر فالمثوري في كون الخبر بكامله خبرا وهو المقصود واسمها هنا اشارة الى ان كان ولا
حال يتعلق بهذا الوجه بعينه فقد عرفت ان الخبر خبرا من مؤثره ومعينه له وبعد
فليس لكل خبر من اجزاء الخبر صفة ولا حكم كونه من جملة الخبر الخبر فكيف علق ذلك
بغيره ويؤثر به كونه خبرا صفة ولا بد من مؤثره فيها واذا اطلقنا كل ما يتناول له
من المعونات الا في المسرد بما يجب ان يتخلل من كون الخبر خبرا الا يكون الخبر

فانما هو كون
الما يجوز والمقود
ان علقوا ذلك
بالاركان انما
هي اجابة للمثوري
الخففة وهو كونه
مردها
واذا كانت
كذلك في مواضع
كثيرة على ان
الخبر لما كان
خبراً لطيفه
والوجود والخلق
ولا يوجب عنه
وصوته وقيما
انه لا بد من
وجه يعنى كونه
من الضمة وان
ذلك ليس الا
كون المخاطب
به مردها فنيا
حاجة الى
النظر كيف
يتحرك مردها
الى الخبر
معلوم انه لا
يجد لثور خبره
ولا علقه
بعينه وعينه
من خصا حجة
او ما جرى
مجراها
وكثير من
خبر ان
صاحب مره
الجمع خبرا
لان هذا
الوجه يعنى
في كل خبر
من خبر
الخبر ان
يكون خبرا
باطلاق
فان كونه
مردها
انما
يتعلق
بالصدق
الى كونه
خبراً
والخبر
الواحد
لا يكون
في الحقيقة
ولا يجوز
ان يفتاد
كونه
مردها
الخبر
اخر خبرا
من خبره
لان ما
وقع من
الاجاز
او فقد
وقع في
ذلك
بما
صاحب
هذا
الخبر
الا خبر
فلم يبق
الا ان
يصحبه
كونه
مردها
الاخبار
والجزء
من اجزاء
الخبر
ويؤثر
في الجمع
لخلق
الخبر
لغيره
وليس
هو هذا
الا ان
يجتمع
السببية
المذكورة
في
السؤال
وهو ان
يقال ان
الاركان
او كون
المسرد
من هذا
الخبر
من
اجزاء
الخبر
والذى
يقصد
ذلك
انه
لا
يعلم
ان
يكون
خبر
احمال
المتانة
لكل
خبر
من
اجزاء
الخبر
خبراً
وقد
علمنا
فساد
ذلك
وان
كان
الثاني
في
بطلان
بانه
لم
يبق
موثر
في
كون
الخبر
على
الحقيقة
خبراً
الا
كل
خبر
من
اجزاء
الخبر
الذي
خبراً
وكانت
الاركان
ارجل
المسرد
المقترنة
به
لا
يتناول
كونه
خبراً
وانما
يتناول
كونه
جملة
الخبر
فالمثوري
في
كون
الخبر
بكامله
خبراً
وهو
المقصود
واسمها
هنا
اشارة
الى
ان
كان
ولا
حال
يتعلق
بهذا
الوجه
بعينه
فقد
عرفنا
ان
الخبر
خبراً
من
مؤثره
ومعينه
له
وبعد
فليس
لكل
خبر
من
اجزاء
الخبر
صفة
ولا
حكم
كونه
من
جملة
الخبر
الخبر
فكيف
علق
ذلك
بغيره
ويؤثر
به
كونه
خبراً
صفة
ولا
بد
من
مؤثره
فيها
واذا
اطلقنا
كل
ما
يتناول
له
من
المعونات
الا
في
المسرد
بما
يجب
ان
يتخلل
من
كون
الخبر
خبراً
الا
يكون
الخبر

جَوَانِبُ الْمَسْأَلِ السَّلَاسِيَةِ
 تَأليفُ مَسْبُودِ الْعَلَمِ الْعَالِمِ
 الْبَارِعِ الْعَدْلِيِّ الْمُحَقِّقِ السَّيِّدِ
 الرَّزْفِيِّ الْمُرْتَضَى عِلْمِ الْهُدَى دِي الْمَجْدِ
 أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ قُدْسِ
 الْقُدْرَةِ وَوَحْدِهِ

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال شيخنا الشريف الميرزا محمد باقر
 الاوحد المرتضى خواجه الميرزا علي الهادي نقلاً عن آية الله العظمى
 وفقته علي ما انفذه الاستاذ ادام الله عزه من المسائل وقال
 بيان جوابها ووجوبه ادام الله تاييده ما وضع يده من تشايله
 الاعلى نكتة وهو جمع شبهة فلما احببت المسائل معتدلاً
 الاختصار والاحتياط من غير اخلال بمهما يبين حجة او دفع
 شبهة ومن الله استهدانا للمعونة والتوفيق والتشديد
ابتداء المسائل وان قال اما نعم الله تعالى
 على الخلق بدوام بقاء شيخنا الشريف السيد الاجل المرتضى علم
 الهدى طال السبقاه وادام علوه وشموه وسعته وكبره
 وحسنه ولا لئن تقصر عن ادائها شكرها والمتر تضعف عن
 تعالي شربها فلا زال الله عنا وعن الاسلام ظله جليل يامر
 الغدير وبعد من كان له شيل الى القاماي عرض له في علم في صدره
 من الشبه الى الخاطر الشريف استمراد الهدي من جهة فلا معنى
 لا قام على علمها والغاية اقتباس نور الله سبحانه ليقف على
 الطريق النجى والشيل الواضحة والصراط المستقيم والحادم وان
 كان متحكما من ايراد ذلك في المجلس الاشراف واخذ الحق بعينه على
 ما جرت به عادة فانه شيل الانعام بالوقوف على هذه المسائل
 وايضا ما اشكل منها يجمع النفع بها فيحصل بذلك البتة بحجة
 من الوقوف على الحق وعموم النفع للمؤمنين كافة والتنويه باسم الحادم
 ولما يبيننا التوفيق السيد المرتضى علم الهدى ادام الله قدسه في كل ما نفع

للمفترقة به لا يتناول كونه خبراً أو يلتفتا أول كونه من جملة الخبر
فما الموتر في كون الخبر بكم له خبراً وهو المقصود وليس هاهنا اسداء
إلى إذا لا حال تتعلق بهذا الوجه بعينه فقد عري كون الخبر
خبراً من موثريه ومقتضيه وبعد فليس لكل جزء من أجزاء الخبر
صفة ولا حكم بكونه من جملة أجزاء الخبر فكيف تعلق ذلك بمقتضى
و موثرو له بكونه خبراً صفة ولا أحد من موثريه وإذا اطلب
كلما أشار إليه من الموترات ألا تكون مبرداً فيجب أن تتعلق هذه الحال
بكون الخبر خبراً لا بكون الجزء الذي يقارنه من جملة أجزاء الخبر وإذا
تعلقت بكونه خبراً فإولى ما يقال في كيفية الاختصاص حتى يوظفها
فلناه من المقارنة لأول خبر من أجزائه ٥

تمت الشايل ولجوتها وافق الفراغ عن تليقها بالثالث
من لم يجد منه شيئاً فليكن ما في العلام والمواضع
الطرايع والمهم من العلم حاشا صفاً للملك

نقص كلام بعض من نصر العلم بالعدد في الشهور
تأليف سيدنا الهمام العلامة الحاج
المحقق المحقق السيد الشريف المرتضى عله
ذي المجد إلى القاسم علي بن الحسين الموسوي
قدس الله روحه ونور ضيقه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قال سيدنا الشريف السيد الأجل الأوصد الميرغوثي والجديد علم الهدى
 تَعَالَى اللهُ بِرُحْنِهِ وَفَقَسَتْ عَلَى الْقَلْبِ الْأَسَدَادِ أَدَامَ اللهُ خِرْمَهُ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْأَسْئَلِ
 بَيَانِ جَوَاهِرِهَا وَوَجِدَةِ أَدَامَ اللهُ تَأْيِيدَهُ مَا وَضَعَ يَدَهُ مِنْ مَسَائِلَ عَلَى كِتَابَةِ وَمَوْضِعِ
 وَأَنَا أَجِبُ الْمَسَائِلَ بِمَعْتَدِ الْأَخْصَارِ وَالْإِجَازِ مِنْ فَيْلِهَا لِكَيْ يَسِيرَ بَيَانُ حُجَّتِهِ وَأَوْفَى
 شَيْئِهِ وَمِنْ أَهْلِ اسْتِغْنَاءِ الْعَوْنِ وَالْتَوَكُّلِ وَالْمُسْتَدِينِ أَيْدِ الْمَسَائِلِ بَانَ قَالَ أَسْأَلُكُمْ
 اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْخَلْقِ بِدَوَامِ بَقَاءِ سَيِّدِنَا الشَّرِيفِ السَّيِّدِ الْأَجَلِ الْمُرْتَضَى عِلْمِ الْهَدْيِ الطَّالِبِ الْفَقِيرِ
 وَأَدَامَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَسْطُهُ وَكَبَتْ أَعْيَادُهُ وَحُدُودُهُ وَالْأَسْئَلُ يَقْصُرُ عَنْ أَدَاءِ شُكْرِهِ وَالْحَمْدُ
 تَضَعُفُ عَنْ كِفَايَةِ فَتَحْرِهَا فَكَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَلْزَمَ ذَلِكَ وَجَرَّ إِلَيْهِ مِنَ الْعُيُوبِ
 وَجَعَلَ لِي كَأَنَّ لِي سَبِيلَ الْقِيَامَةِ بِمَعْرُوفِكَ وَبِتَجَلِّيهِ فِي صَدْرِهِ مِنَ الشُّبْهِ إِلَى الْقِيَامَةِ
 الشَّرِيفِ وَاسْتَعْدَادِ الْهَدْيِ مِنْ جِهَتِهِ فَلَا مَعْنَى لِقَائِهِ عَلَى غُلْبَةٍ وَالْفَائِزَةُ أَقْبَسَتْ مِنْ رَأْسِهِ
 لِيَقْفَى عَلَى الطَّرِيقِ النُّجْمَ وَالنَّبِيلَ الرَّاحِمَةَ وَالصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ وَالْحَادِمَ وَكَانَ حَكْمًا مِنْ
 إِيَادِ ذَلِكَ فِي الْجُلُوسِ وَفِي اخْتِارِ الْجَوَابِ عَلَيْهِ عَلَى جَرَّتِ عَادَتُهُ فَاذْكُرْ سَائِلَ الْأَنْعَامِ بِالْفَقْرِ
 عَلَى هَذِهِ السَّائِلِ وَأَيْضًا صَاحِبِ الْأَشْكَالِ لِيَمْلَأَ الْبَغْمَ بِهَا فَيَحْمِلَ بِذَلِكَ الْمُسْتَقْبَلِ بِمَجْمُوعِهِ مِنَ الْبَقْرِ
 عَلَى الْخَلْقِ وَعَوْنِ الْمَنْعِ الْوُثْنِ كَافَةً وَالْتَوَكُّلِ بِإِسْمِ الْخَادِمِ وَلِلْوَسِيَّةِ الشَّرِيفِ السَّيِّدِ الْفَقِيرِ
 عِلْمِ الْهَدْيِ أَدَامَ اللهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ الْمُسْأَلَةُ الْأُولَى مَا لِلْمَنْعِ
 كَوْنُ الْجَوْهَرِ جَوْهَرًا بِالْفَاعِلِ جَوَانِ بَيْنُونَتِهِ مَتَابِنُ مَعْنَى كَوْنِ جَوْهَرٍ إِنْ كَانَ بِالْفَاعِلِ
 فَإِنْ قِيلَ كَانَ جَوْهَرًا بِالْفَاعِلِ الصَّحَّ أَنْ يَجْعَلَ الْفَاعِلُ جَوْهَرًا سَوَاءً الْأَيُّ لِلْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ

عَفْوُهُ

لا يكن ذلك فيه ولا يجوز ان يقارن كونه جزءا للجزء من اجزاءه التي ما وقع
 الاجزاء وتقدم وجوده ولا يكن جزءا ولا من جملة الجزء لا يجوز ان يتغير عن ذلك بما
 يحس هذا الجزء الاخير فلم يبق الا ان يصاحبه من ذلك اجزاء اول جزئي من اجزاء الجزء
 ويوثق الجميع لتعلق الجزء ببعضه ببعض ولم يبق بعد هذا الا ان يجنب في الشبهة المذكورة
 في السؤال وهي ان تقارن الارادة او كون المراد مريدا كل جزئي من اجزاء الجزء والذي
 يفسد ذلك انه لا يخلو من ان تكون هذه الحال المقارنة لكل جزئي من اجزاء الجزء متساوية
 بل على ما قارنته جزءا او من جملة الجزء فان كان القسم الاول وجبا يكون كل جزئي من
 الجزء جزءا وقد علمنا خلاف ذلك وان كان الثاني فيبطل بان الله لم يشر في كون الجزء
 على الحقيقة جزءا لان كل جزئي من اجزاء الجزء اذا لم يكن جزءا وكانت الارادة واحدا للمر
 المقنن به لا تشا الى كونه جزءا وانما تشا الى كونه من جملة الجزء في الموضع في كون الجزء
 بكلا جزءا وهو المقصود وليس هنا اشارة الى ارادة ولا حل يتعلق بهذا الوجه ^{فقد} جسيمة
 عرك للجزء جزءا من موثقه ومقتضيه وبعد فليس كل جزئي من اجزاء الجزء حقيقة
 ولا حكمه يكون من جملة اجزاء الجزء فكيف تعلق ذلك بمقتضى موثقه ولما كان جزءا حقيقا
 ولا بد من موثقه فيها واذا ابلغنا كل ما اشار اليه من الميزات الاكون المراد مريدا
 فيجب ان نتعلق من الحال يكون الجزء جزءا لا يكون الجزء الذي يقارن به جزءا
 اجزاء الجزء وانما تعلق بكونه جزءا فاولى ليقال في كيفة
 الاختصاص حتى يوثق ما علمنا من المقارنة الاولى



جزئي من اجزائه تحت
 المسائل واجوبتها

بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا الشريف السيد الاجل الاوجدا المرتفع والهدى على الصدق
 اقد برئوا وقتت علىنا الله الاصنا وادام الله قديم من السابا سال
 بيان جوابها ووجدة ادام الله ما يدنا وضع به من ساطة الاله
 نكنه وموضع شبهه وانا الجبيل المسامحة عند الاختصاص والاحتيا
 من غير اخلال به ما يبين ان محبة او دفع شبهه وبلغ عند المعونة و
 التوفيق والقدرة ابتداء المسائل ان قال اما نعم الله نعم على الخلق
 بقا سيد الشريف السيد الاجل المرتضى عليه السلام طال الله بقاءه وادام
 طوؤه وسعوه وسلطته وكتب اماماه وحسنة لا لا سقم من اداء
 شكرها والمنة تضعف من نفاط في زمانها ان الله عنا وعرضها
 ظله وحرم ما يمد من الخير وبعده من كل له سبيل الى انما يبرئ
 ويعتق في صده من الشبهة الى الخاطا الشريف استمداد المدعى محنة
 فلا سقولا فاسد على ظاهرها وانما يفتا من نداءه شجها اليقظ على
 المنهج والسبيل الى صحة والطرا المستقيم والحادام وان كان يتكلم من
 ايراد ذلك في الجلس لا يرون اخل بالاحتياط منه طلع اجرت بر فاده
 فانه سال الانعام بالوقوف على هذه المسائل واضاح ما استلزمها
 ليعلم النعم ما يحصل انك المنفق محسوب من الوقوف على الحق ومعلوم النعم
 للوئيل انزوا الثوب باسم الحادام ولواى سيدنا الشريف السيد المرتضى
 على الهدى امام الله فله وفرت طوؤه اننا الله المسئلة المحلها المانع

ومقتضاه وتهد فليس كل جزء من أجزاء الخبر صفة ولا حكم بكونه من
 أجزاء الخبر فكيف تعلو ذلك بمقتضى ومؤثر وله بكونه خبراً صفة ولا حكم
 مؤثراً فيها وإذا بطلنا كل ما ينادى إليه من اليونان لا يكون المراد به
 فخران تعلو هذه الحال كون الخبر خبراً لا يكون الخبر الذي ينادى به من خبر
 الخبر وإذا تعلقت بكونه خبراً فاول ما يقال في كونه لا حتماً
 حتى يؤثر ما قلناه من انذاره لا اول جزء من أجزاء خبره
 فتمت الرسالة والحمد لله رب العالمين
 والحمد لله رب العالمين

الخبر فان كان القسم الاول وجبت يكون كل جزء من اجزاء الخبر وقد علمنا ذلك وان كان الثاني منطلي
 بانه لم يبق مؤثر فيكون الخبر على الحقيقة خبرا لان كل جزء من اجزاء الخبر اذا لم يكن خبرا كانت الادلة
 وحال المريد المقتضية به لا تتناول كونه خبرا وانما تتناول كونه من جملة الخبر فاما المؤثر فيكون الخبر كالمجموع
 وهو المقصود وليس حينها اشارة الى اداة ولا حال تتعلق بهذا الوجه بضميمة فقد عرر كون الخبر خبرا من
 مؤثر فيه ومقتض له وبعد ليس لكل جزء من اجزاء الخبر صفة ولا حكم يكون من جملة اجزاء الخبر فكيف
 تتعلق ذلك بمحقق ومؤثر وله بكونه خبرا صفة ولا بد من مؤثر فيها واذا اطلنا كل ما يشاء رايه
 من المؤثرات الا ان المريد يريد ان يجعله ان يتحقق يتحقق هذه الحال يكون الخبر خبرا لا يكون الخبر
 اللغوي بقا من جملة اجزاء الخبر واذا تعلقت بكونه خبرا فاول ما يقال في كيفية الاحتصاص حتى
 يؤثر ما علمناه من المقارنة لاول جزء من اجزاء خبره متمم للكل

ولمجاب بعبارة الملك الوهاب سيد الادب عليه

ان مجموع الخبر ودلالتهم على الخبر

في الفريغيم المجلد ١٣

والله اعلم

٢

اجود بلا - انلى - لآرینه

لشريف الرضى رضى الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

اذا بعد حمد الله رب العالمين والصلوة على نبيه وآله الطاهرين فقد وقفت
على ما انفذه الاستاذ ادام الله عزه من المسائل وسألني عن بيان جوابها
فوجدت ادام الله قايده ما وضع يده من مسائله لا على نكتة وموضع شبهة
وانا اجيب عن المسائل معدة الاختصار والابحار من غير اخلاصها ببيان حجة
او دفع شبهة ومن الله سعة المعونة والتوفيق والسديد ابتداء المسائل
قال انا نعم الله على الخلق بدارام بقاء سيده الشرفى الاجل الرضى علم الهدى
اطال الله بقاءه ودارام علوه وسموه ولبهته وكبت اعدائه وحسنه قال الحسن
نعم عن اهل شكرها والحق تضمنت عن قاطب نشرها فلما زال الله عنها وفي الكلام
ظلمة وحس ابانة من الخيرة وبعد فمن كان له سبيل الى القادر ما يبرهن في اوديج
في صدره من الشبهة الى الخاطم الشريف واستمداد الحق من جهة فلا معنى لاقامة علم
قلها والغاية اقتباس نور الله سبحانه لتيقظ على الطريق النجى والسبيل الزهية
والهلال المستقيم والحادى وان كان ملكنا من ابراد ذلك في المجلس الاشرف واخذ
الجواب عن على ما جرت به عادة فانه سائل الانعام بالوقوف على هذه المسائل
والصاح ما اشكل منها تبليغ النفع لها فيحصل بذلك المبتغى محبوب من الوقوف
على الحق ودعم النفع للمؤمنين كافة والتنويه باسم الخادم والى سيد الشرف
السيد الرضى علم الهدى ادام الله قدره في ذلك علوه ان شاء الله تعالى
المسئلة الاولى ما المانع من كون الجوهراً بالفاعل وجواز بنيته من
بان منه بكونه جوهراً وان كان بالفاعل فان قيل كان جوهراً بالفاعل ليعلم
ان يجعله الفاعل جوهراً اسود الاند لا مانع من ذلك من تضاد ولا ما جرى مجراه
وقد

زلت آفة لا يجوز من ان تكون هذه اقسام الفاعلة لكل جزء من اجزاء الخبر فتاونه بحمل ما
 قارنه خبر اؤمن جملة الخبر فان كان القسم الاول يجب ان يكون كل جزء من اجزاء الخبر
 وفد علمنا ذلك بان كان الثاني فيضبط بان لم يبق موثر في كون الخبر على الحقيقة خبر لان
 كل جزء من اجزاء الخبر اذا لم تكن خبرا وكانت الارادة وحال المراد المقترنة به لا تتناول
 كونه خبرا او فاعلا او كونه من جملة الخبر فالوثر في كون الخبر بالارادة هو المقصود
 ولغيره من الاشارة الى ارادة ولا حال متعلق بهذا الوجه بعينه فقد عرى كون الخبر
 خبرا من موثر فيه ومقتضى له وبجسد قلبه لكل جزء من اجزاء الخبر صفة ولا يمكن
 بكونه من جملة اجزاء الخبر فكيف نعلق ذلك بمقتضى وموثر وله بكونه خبرا صفة
 ولا بد من موثر فيها واذا اطلبنا لكل ما يشار اليه من المورثات الا ان يكون المراد مراد
 يتجيب ان نعلق هذه الحال بكون الخبر خبرا لا بكون الجزء الذي يفارقه من جملة
 اجزاء الخبر واذا نعلق بكونه خبرا فاول ما يقال في كيفية الاختصاص حتى يؤثر
 ما علمناه من المتعارفة الاول جزء من اجزاء هذا ما حصره الخبر انه على الاثر الصلح على ما

فت اجوبه المسائل السالفة للشيخ الشريف المرتضى ع

بسم اهل العباد محمد بن الشيخ طاهي

الساوي في ١٢ رجب ١٢٤٤

حاجه عليا

جل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. آمِينَ

سيدنا الشريف السيد الاجل الامجد المصطفى ذو الجلال والإكرام

نصه الله برضاؤه واقتت على ما انقذه الاستاد ادم الله من المسائل واليه ارجع

ومعجزة ادم الله تاييد ما وضع بك من سائر الامل بكتبة وموضع شهيته العلية

من المسائل معتمدا الاختصار ولا يجاز من غير اخلال بها بياض حجة او دفع شبهة

ومن الله سبحانه المعونة والموفق والشد يد بيد الله المسائل بان قال اما نصير

الله تعالى على الخلق بدولم بقاء سيدنا الشريف السيد الاجل المصطفى علم الهدى

الحال الله بقاء وادم علو وسوء وبطله وكتب اعلاه وحسنه فالله تعالى تقص

عن اداء شكرها والحق تقص عن تعالى نشرها فلا اذن الله عنا وعن السلام عليه

ومن ايا من الغير يحصل من كان له سبيل الى التماسه من له ويصل في صدق

من الشبه الى التماس الشريف واستمداد الله من جفته فلا معنى له فاستد على ظلمها

والخيار اقتباس من الله سبحانه يقف على الطريق الخ والسبيل الى الله والحق

المستقيم والقادم وان كان متمسكا من اراد ذلك في الجاهل الشريف واخذ الجواب

على ما جرت به عادة فانه سائل الانعام بالوقوف على هذه المسائل وايضا ما اشكرها

ليعلم النفع بها فيحصل بذلك المبتغى مجموع من الوقوف على الحق وعموم النفع

للمؤمنين كانه في التنوير باسم القادم ولله سيدنا الشريف السيد المصطفى علم الهدى

ادم الله فله في ذلك كله انشاء الله المستنير ويجب ما المانع من كونه الجواب

المعقولة ترجع الى الجملية دونها اجزا بل هي فرع ودم والى ان يعلم هو
 انه مدرك واحد ومريد واحد اذا اعتبرت ذلك وحده الى منافقته الى
 منتهى يكون بجيا وعلقت الزيادة لا توجب له هذا الحكم الا من خارجا
 فان احتمال حلول الجملية الواحدة في جميع الاجزاء احتمال اديها الى
 الحمل بسلبيات لا تقدم ذكره فلم يبق في تعليق الجملية بالجملية والى الجملية الجملية
 ذبنا السبب من حلول اجزائها والى الجملية الجملية ولا وجدنا في نسخ ومكة
 جيا همد نقص بينه بعض هذا الجبب علم ان في بقية الى بينه وانما
 لا يقف على تفصيل ذلك في تحديده وليس يتبع ان يعلم وليس يتر
 الى وليس في تلك الصفة تفصيل الصفة التي كانت كل واحد منها
 الا تتر ان قد يعلم ليس محج ولا خارج للعادة الى ليس ذلك في نسخ
 وخارج للعادة وليس محكم من الافعال لاننا لم نكن نعلم الى ليس ذلك
 فيصير بالاجماع دلالة على العلم وليس محكم الى ليس محكم في جميعها وليس
 بمحرك مثل وجود الحركة فاذا وجدت الحركة فيه وهو انما في محركها
 وميكث بهم ايضا قولهم لو كانت الحركة القادرة على الجملية بالمشقة في نسخ
 جواز دخول الزيادة والنقصان والتمتع والذهول على ذهاب الجملية كان يجب
 ان يعلم ان السبب ان في اليوم ان الى القادر في قبل اذا نادت افعاله او
 نقصت ولاحوا ان لم السمين على ما وقع في حال هذا والى الزهول على ما
 من في حال حتم والى السبب من في المشقة على ذلك انما ان العلم الى
 القادر انما يتعلق بالمفخص بهذه الصفة من الجملية التي لا تحيق في نفسها بالزيادة
 والنقصان وتكون على حده واحدة كونه حالة فادرة العلم والى الزهول
 ليس العلم الى القادر في شغلها بالاجزاء التي يدخلها الزيادة والنقصان
 يتعلق بالجملية



مكتبة
 دار
 الفنون
 القاهرة
 ١٩٩٩

الاتصال ولا العلى كونه عاليا الى الميرك ذلك فيضه بالاجتماع دلاله على العز
 وما ليس بحتم فيصير حيا والمحل للشيء مثل وجود الحركة قادا وجدت
 المحرك فيه وهي ايضا غير متحرك صار متحركا ومن شئهم ايضا فيلهم لو كان
 المحي القادر هو الجمله المشاهده ونحن نعلم جواز دخول الزيادة والنقصا
 والجمع والفرز على هذه الجمله فكان يجب لا يعلم الانسان منا اليوم انه المحي
 القادر من قبل اذ ارادت اجزاءه او نقصت على ما صح ان ينده البمين على ما
 وضع في حال هزاله والفرز على ما كان منه في حال نموه والجلوب عن هذه
 السببه على ركاكها ان العلم بالمحي القادر متعلقا بالاجزاء التي يتصلها
 الزيادة والنقصان وانما متعلق بالجمله
 بفتح حاء ميم

العدم كإزالة الصلاة أفضل ثانياً من كثير من الأفعال والجلاب الآخرة هو
 أن لا يكون المراد بلفظة خير في قولنا خير العمل معنى أصل الفروع والمبالغة وإنما يريد على
 خير العمل الذي هو خير من غير العمل وهو من هذا النوع لا التفضل والمبالغة وقد
 نعم من المذهبين في قولنا من جاء بالحسنة فله فيها عاشر أمثالها وهذا المعنى دون المبالغة وإن
 تعالى إلى أصل الحسنة من مجملها غير يقع كل هذا وهذا واضح المسألة الخامسة عشرة
 ما يقال الخاطئ على أن سابق المرءين عليه السلام ومعه من خارج عن الإسلام ولا يزال عنه
 باسمه وحكمه بالفعل المرءين عليه السلام من بقية الأزارقة من الخارج وتركهم كما قلنا من
 يات منهم بالحجارة ونوريت بعضهم بعضاً وأجر الأحكام والسم عليهم والنجح هذا أمر
 عاروا ما برئ من قول النبي صلى الله عليه وآله من سب علياً فقد سبني ومن سبني فقد
 سب الله الخ **الجواب** في بطلان التوفيق أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن
 في أيام مباشرة تدبر الامتداد على اختياره ويمكن أن يشاره وكان في بقية هذه
 الأعداء وطالبين منته ولذا قال بعضنا وقد سألوه بما يقتضون فقال عليه السلام اقتضوا
 كنتم تعقون حتى يكون الناس جماعة أو موت ولو كان هذا الحال لما اقر عليه السلام كثير
 من الأحكام التي كان يرعى خلقاً وقد بينا ذلك في الكتاب الثاني في الامامة ونشرناه
 وإنما لم يشر في الخارج بما يؤجر كفرهم وعزهم عن الملة للنفية والاستصلاح كالدرر
 في محاربة من أهل الجبل وصفين بالسيرة التي سجعوها للعدو التي ذكرناها من أوتشني
 تمكن عليه السلام في أيام ولايته وما كان الاستغناء مقتضاه من حاله في أمر الخارج
 والسيرة فيهم الأكث من الامور التي يمكن عليه السلام من إقامة للنفية منها على حالها
 وذلك في نهج القدر وقد افكت **مسألة** في الإنسان
 الأولى في هذه المسألة من بين كتابنا وجب لنا ما يطلع على أصولها وطريقها في
 وأن من ضبط ما فيه من تفصيل كلام الخالفين في هذه المسألة على ما ذكرناه من معرفة

١
 فيكون ربه وسعه ان يخلق ما يشاء الذي خلق الله في الانسان حتى ذهب الغم
 ذلك وقد مضى خبر سبيل ان ترجع الصفة الواحدة الى الجمل من الاجزاء وان يتم
 من غير ان ينفذ في نفسه وهذا ان كان لا يدخل تحت العلم القوي ولا يترجم
 في ذلك فليس ينفذ في ذاته وكان لا يمكن ان يكون في الابدال فينا العجز عن قول
 لا بد من عجز ورجوع الصفة الواحدة الى الجمل اجزاء من الجمل في العلق فارجع الى الجمل
 في علمه الدليل وجب تباعه وذلك في الجمل كرجوع الصفة الكثيرة الى الذات الواحدة في
 قد رجع ان يفي هذه الجملة دون بعضها لان الاحكام المعقولة ترجع الى الجمل وفي اجزاء
 من مخرج ودمه ولانسان يعلم ضرورة الله من ملك واحد ومن واحد اذا اعتبرنا ذلك
 وحده الحي لا ينفذ الى معنى يكون حيا وعيانا ان الحياة لا توجد في هذا العلم بل مع غاية الا
 به دون احتمال الحياة الواحدة في جميع الاجزاء احتمال ايضا ان يكون لكل واحد ما
 تقدم ذكره في مرتبة نقل الحياة الى الجمل واجزاءها الى الابدان ذهبت اليه من حلول بعضها
 واجزاء العلم لها وما وجدنا الذي يخرج من كونها عند تفكيره في بعض هذا الجسم علمنا
 ان لا ينفذ الى حقيقة وانما لا يقف على تفسير ذلك وتعديه وليس يتبع ان يتم بالشيء
 صفة الى البرهنة تلك الصفة تفصل الصفة التي ما كانت لكل واحد منهما الا ان قد
 يتم بالبرهان في الآخرة للعادة الى البرهان في الدنيا فيصير مجزأ ومفارقة للعادة وليس
 بحكم من الافعال لا دل على كونه عالما الا بالبرهان في الدنيا فيصير الاجتماع ولا دخل العلم وليس
 بحكم الى البرهان فيصير جملة العلم فيكون له ما وجد في البرهان فانا وجدنا البرهان في
 ايضا من غير ان يتحرك ومن شربهم ايضا فظهر لو كان الحي القادر من الجملة المشاهدة
 ونحن نعلم ان دخولنا في الزيادة والنقصان والتميز والمزج على هذه الجملة فكان على العلم
 بالانسان في اليوم ان الله الحي القادر من قبل ان زادنا اجزاؤه او نقصت ما سمع ان قدم
 علما وقع في العزلة والتميز على ما كان منه في حال سته والجوارب على هذه الشبهة
 على ما كتبنا انما ياتي القادر انما يتعلق بالحق في هذه الصفة من الجملة التي لا تتغير في نفسها
 بالزيادة والنقصان وتكون على حدة واحدة وكذا عالمة قادر على التميز والتميز وليس
 العلم بالحي القادر متعلقا بالاجزاء التي يدخلها الزيادة والنقصان وانما يتعلق بالجملة

وقال قوم من المعتز في قوله نعم مننا بالحنس طريد مننا انراوا هذا
 قول البنا لغو كانه قد قال فينا بالحنس من منها خيرة مع كل هذا وهذا
 وانح اسلمنا الخامسة عشر ما بان في الرابع من ان ساطع الميزان وكثر
 في خارج على السلام ولا ذيل منه واسمه وحكيه ما فعله الميزان
 عليه السلام من بقاء الاثار في الخارج وتركه قدام كائن من انية منهم
 بالحادوث وقودت بعضهم بعضا واخرا احكام الاسلام والجمع هذا
 عماد واه ابو مسعود في الحق والحق عليه من طلبا فبذلك حتى من
 ستنج في ذلك فمع الجواب بقية التوفيق ان الميزان في اليد الميزان
 في ايام ما اثر له بالامه من مراه خادوم ومثلا ما يراه في كل
 وقت وعلما له لا ماله وعلم عمل له في الفناء وعلما له في
 بقى فقال ما اتصوا بما لكم ففوضوا فيكم في الامور ما واثقوا
 ولولا هذه الحال لما اقر عليه السلام احكام التي كان يرى هذا
 وقد بينا ذلك في الكتاب الثاني في الاصله وشرحه في العلم
 في الخارج ما يوجب كرمه وخرجه من الملة فتمت الاستدلال على
 في محله من اجل العمل وصغير السيرة التي في سقوطها هذا في كذا
 ومن عني في محله السلام في ايام ولا يشوبها كان لا يفتضا ففتضا
 وهذا ما سألنا في الخارج واليه في ايامه لا كبره في ذلك
 لم يكن في السلام من ان في الميزان في كذا في الميزان في كذا
 التعدد وهذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

زعمنا فليبين ما ليس بمجول لا خادق لعادة الرضا ليس كذلك فيجب بيان
 لعادة وما ليس بكم من الاضار ولا لادان بل كونه ما كما ان الرضا ليس كذلك
 فيسببا لاجتماع دلالة على العلم وما ليس بكم من الرضا ليس بكم فيسببا
 والمحل ليس بكم بل وجود الحركة فانا وجدنا في قوله وهو انه غير متحرك كما
 متحركا ومنه انهم ايضا قولهم لو كان المحل الفاعل هو الجملة المتشابهة ونحو
 جواز دخول الزيادة وكسفا والنحو الفاعل على هذه الجملة كان في الجملة
 منها اليوم المحل الفاعل على قول الفاعل اجزاء او بنفسه ولا مع ان تقدم
 السبب على ما وقع في حاله والجزء على ما كان منه في حاله والجزء
 عن هذه التسمية على ما كنا في العلم بالحق الفاعل انما يتعلق بالمتعلق
 الصفه من الجملة التي لا تتغير في نفسها بالزيادة والنقصان وتكون بل واحد
 واحد في كونها عالمه فاعده مع السبب والجزء ليس بكم المحل الفاعل متعلقا
 بالاجزاء التي يدخلها الزيادة والنقصان وتما يتعلق بالجملة

ابن مسعود عن قول النبي صلى الله عليه وآله من سب عليا فقد سبني ومن سبني
فقد سب الله تعالى ان امير المؤمنين عليه السلام لو يكن
في ايلم مباشرة لتدبر الامة متصرفا على اختيار ومحاكمات ايات وكان في قلبه
وعظارة لا عداية وطالب عزلة ولهذا قال القضاة وقد سألوه بما يقصده فقالوا
عليه السلام افضوا بما كنتم تنقصون حتى يكون الناس جماعة او اسوت ولولا هذه
لقال لما اقر عليه السلام كثير من الحكماء اني كان بري خلافا وقد بينا ذلك في
الكتاب الثاني في الاساسه وشيخنا وان سألوه يسر في الخراج بما يوجب كفرهم
وجروجه عن الملوك للنفقة والاستصلاح كما لو يسر في حاربين من اهل الجمل
ومعين بالسير التي يخسر فيها للملوك اني ذكرنا ما من اي محمدي يمكن عليه السلام
في ايام ولايته وما كان الاختصاص خصوصا وعل ساسا من فخر الخراج والغير
فيهم الاكثير من الامور التي لو يمكن عليه السلام من اقامة الحق فيها وتركها
على حالها وذلك من ضماح التذرع عندنا القكن

١. في هذه المسئلة ان بين كلاما وجيلا فيما يطالع به على اسرها وطريق الكلام فيها صا
وان من ضبط ما فهمه تكن من نقص كلام الغائبين في هذه المسئلة على افتراقهم
وتكن من معرفة فساد ما اردوا به على النبي صلى الله عليه وآله في كتابه في الاضلال فذلك
اوله من التناقل بنقص ذلك الكتاب لقلة اعادة وكثرة التاخير فيما فهمه ونقصه
وقد اختلف الناس في اهل الفعالي صرحه في الجملة التي لا تنطبق على الحكماء من اس
وتعدو مدح ودم ويسى على التي النصال اذ اكان سنيا من هذه التنيق وقد
لكن النصال من الملايكة والذين باسما من منوعة لذلك الجنس والافلاسة

من الانفعال والادال على كونه علما الى ما ليس كذلك فيصور يا متبحر ودلالة على
 العلم وما ليس بحسم الى ما ليس بحسم فيصير حسا والحل ليس بغير مثل وجهه
 فاذا وجدت الحركة فيه وهي ايضا غير متحركة ما يتحركا ومن شيئا ايضا في علم
 لو كان العلم القادر من الجملة المشاهدة ضمن جواز دخول الزيادة والنقصان
 والسن والحرز الى على هذه الجملة لكان يجب العلم الانسان منا اليوم انه على
 القادر من قبل اذا زادت اجزائه او نقصت ولما صرح ان ندم السنين على ما وقع
 في حال من الزمان بل على ما كان سنة في حال سنده والجواب عن هذه الشبهة
 على كما كنا اذا العلم بالحق القادر وانما يتعلق بالخص من هذه الصفة من الجملة التي
 لا تتغير في نفسها بالزيادة والنقصان وتكون على حد واحد في كونها عالمية
 قادرة مع السن والحرز الى وليس العلم بالحق القادر متعلقا بالاجزاء التي
 يدخلها الزيادة والنقصان وانما يتعلق بالجملة

قال المرحوم **صلى الله عليه وسلم** من خالفني في ميراث الأنبياء
 علمهم السلام لم يستكمل لهم لا يؤمنون بطريقه قياسيه وانما كان
 سؤالهم قد بطل على السمع والخبر هذا وقد علمنا ان النبيهم لو كان يورث المال
 فطرقت من اهلهم وورثته ان يترسوا على المادة لاجارية بذلك ومتى
 سوت على انهم كثر فتره الله تع بنيه هم واهلهم من مثل هذه الحال
الجواب يا زيدا **السلام** اذ يصل تعالى ميراث النبي
 صدقة فقد عوض جميع فقراء المسلمين بل جميع الأمة لما ذكرتم منه
 متى موته لانه لا أحد من الأمة الا يؤمنون وان كان غنيا ان يفتقر فيكون
 من اهل ميراث النبيهم فان كان منع من هذا المال فهو قصده من اهل هو
 اكثر من هذا هو ضاعفا واضاعفا وان كان نزهدهم من ان يمتنع
 يوم باعيانهم موته فقد عوضه لان يمتنع جميع الأمة سوت بل يصل ميراثه
 صدقة فاذا قالوا لما يجعل الميراث لهم لم يمتنع موته هم ولا لهم من
 ذلك منتهون وعليه يتعاقبون قلت **كذلك يقول في اهل**
 لانهم قد جردوا عن ممتنع موته ومتى فعلوا كانوا عظماء من ممتنع
 وعاد الصبر فيه اليهم واليهم ولا يهيب ذلك على النبيهم ولا يمتنع منهم
 فقال **السلام** قد عرض الله تع ونبيه النبي صلى الله عليه وآله
 بان حكم ان ميراثهم ومنعهم بالتبوي الوضوء من ممتنع من ممتنع لان من
 التكليف دفعه جليله يستحق جليله التولية بل بالقبض منهم هذا ذلك

ص

٦

لِعَسَانَا إِلَهُمْ وَفَقْرٌ عَلَيْهِمْ كَيْفَ يَنْزَعُونَ وَيُجْلِبُونَ مِنْ مَاهُو فَايَهُ
 وَلَا نَفْسًا عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَلِيلٌ قَدْرُهُ وَبُذْرُ النَّجْمِ عَلَى ضَرْبٍ لَكِنَّهُ وَشَرُّ
 لِلْعَالَمِيِّ وَأَنْوَاعِ الْكِبَارِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ لَكِنَّهُ مِنْ لَدُنْ الْعَبَاجِ وَلَا
 وَجَبَانٍ يَنْزَعُهُمْ مِنْ هَذِهِ عَالِي الْأَكْثَرِ مِنَ الشَّهِيدِ وَالْأَجْرُ قَائِي هُوَ
 يَنْزِلُ ذَلِكَ لَجَمْعٍ وَيَسِّرُ مَا ذَكَرُوا وَكَيْفَ يَنْزَعُهُمْ أَكْثَرُ مِنْهَا وَأَكْبَرُ
 وَأَيْضًا ذَكَرُوا فِي ذَلِكَ قِيلَ لَهُمْ لِمَ يَمَاطُ لِقَوْلِهِمْ تَمَاطُ لِقَوْلِهِمْ وَهُدَاهُ
 وَهَذَا وَمَعْلُومٌ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْغَيْبِ مِنْ شَيْءٍ وَهُوَ
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا وَجْهًا قَطْلًا مِنْ أَوَّلِ الْطَبَقِ
 وَالْأَحْوَلُ وَالْأَقْوَى إِنْ أَرَادَ اللَّهُ الْعَالَمِ الْعَظِيمِ
 فَمَقْهًا الشَّيْخَ خَيْرَةً مُتَوَلِيًا مَسْجِدَ التَّمِيمِ
 فِي الْحَمَلَةِ الْفَيْحَا أَحْرَسَهَا اللَّهُ
 مِنَ الْبَلَاءِ فِي سَنَةِ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ

بأصناف وأشباهه وسماهه بل هو في حكم الواقع لذكره ولجأه من فلي يزداد بالمخارج
 منذ الجاهلية إلا ما كان حاصله على قبحها وذكرنا صحتها عن تخليص هذه المواضع المتقدمة
 فيه وما مضى وما كانوا يجهلوا بهذا الأمر كما قد بين في النص ولا يستحقوا اعتدال
 المخاربه بولادته فإذ خرجوا به إلى الحرب وتكلموا بوجاهته الكبر والبلوغ واستحقاق
 الصواب بعد أن لم يكونوا عليه في الأول وكذلك إذا انطقوا أو انطقوا أو أعلنوا أو جحدوا
 أو الشريعة وطعنوا فيها مسوغا فحقوا أن كل ذلك كفر ما كانوا عليه ولا يستحقون عقابه
 فبان محذور الجواب أيضا صافيا إلى ما تقدم عليه وإجماعه وحسنه
 قال سيدنا الشريف المرتضى رضي الله عنه سألت أدام الله تعالى عن استعماله في النظر
 على أن الآية التي عند قولنا اختصاصهم ثم يادون أهل البيت كلهم النبي صلى الله عليه وآله
 قال في حقه من التعليل كتابه وعن أبي الحسن بن جليلين مردودين بسبيلهم وبين
 ما أن تكلم به من تصوراتها وجه واحد يات على حكم هذا العدد دون ما زاد عليه
 وهو ما من ذلك أن الذي يقع به أن هذا العدد المخصوص من المعتز من جماعة أهل
 البيت عليهم السلام هم الآية دون غيرها من طرق كثيرة أحدها الاعتبار بالاشتمال النص
 من الروايات صريحة وأخرى على هذا العدد دون ما زاد عليه ونقص وإننا ذكرنا ذلك
 هاتين الطريقين وأقبحها تلك التي أتت جميع ذلك بطريقين يخرج عن الغرض من فهم
 فإما طريقة الاعتبار فهو ما ظهر من اعتبار الذين عنناهم وبينناهم من العلم من
 تفرق الناس واجتمع سائرهم عليهم السلام فمن ذلك ما ظهر عن أبي الحسن عليه السلام
 من علم الذين ملأوا هذه العقول والأذهان حتى اقتصر إليه كافة أهل عصره من غير أن يترك
 ونزع إليه العقول ما في علم الأحكام والاحكام والاحكام واحدا المشكوك فيه أنه التوحيد من معنى
 الفطرية والحكمة وحسنها طابوا قلوبهم وآمنوا بالله وآمنوا بالرسول وآمنوا بالحق وآمنوا
 بالعروة وثقل عن معتق الفات وقال في الطب ما استناد ابن زعمه فيه واعتدوا

٥

وعن ذلك حديث الحنفى عليه السلام وسؤال أمير المؤمنين عليه السلام
 عن المسائل فامر الحسين عليه السلام باجابتها فاجابه فاعلم الحنفى
 عليه السلام بحق الجماعة الاقرار بمرجعهم بالربوبية ولحمد صلى الله عليه وآله
 بالنسبة ولا أمير المؤمنين عليه السلام بالامامة والحسين عليه السلام
 والشيعة فزول الحسين عليه السلام وذكرهم باسمائهم انصرف ولم
 يبق في القوم من هو فاجتمع أمير المؤمنين عليه السلام انه الحنفى والحديث
 مدق مشهور في كتب اصحابنا وله شرح لم اورد له للاختصار وحرر
 ذلك ايضا حديث اللوح الذي اصبه الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وآله
 فيه اسماء الائمة الاثني عشر ومواضع مشهورة عند الطائفة مضروب
 في حكاياتها والاحبار في هذا الكتاب كثير لا تحصى ولو قصدت الى
 اثباتها على جميع المتعاقبين وهذا الكافي في الغرض بحمد الله واما
 الجزء الذي اوردته من قول رسول الله صلى الله عليه وآله اني مختلف فيكم
 ما ان تمسكتم به ان تضلوا كتاب الله وعقبي في اهل بيتي فليس
 المراءية منهم من يهتدي بهديهم ومن اجتمع له الصفات التي
 يستحق بها الاتباع ويكون المسمى به هو صحيح وغيره فانه وهذا
 غير موجود الا في امتنا عليه السلام بدلالة ما بيناه واذا كان الامر
 كذلك قل على انهم هم المعنيون لذلك دون من سواهم على ما
 رتبناه وحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 الطيبين الطاهرين وسلم سلمنا كسير كسير العبد

واعتبار اذ ان كل واحد منهما كامل في صناعته ومستوف شرطه منزلة وان
كانت الصانعان في الغرض مختلفين ووجه آخر وهو ان ظاهر الكلام
يقضي المساواة في كل شئ من الثواب وغيره الا انه لما قام الدليل القاطع
على ان النبي صلى الله عليه وسلم اكثر ذوا اجر جبا الثواب بدليل
وتبعها عداه من ضرب العفتا نزل كالمعزة والعلم والحلم وغير ذلك
واسبق قدس الله سره وجاهه في جزائه وسره في جزاءه مسئلة اسئل بها

المسئلة

ما معنى قولكم عند الزيارة ان هذا ثمثكم عليهم السلام اشهد انك تسمع
كل شيء وترد جوابه وكيف يتصور في الميت سماع الكلام وفي المجرور
الجواب وهل هذا الاسهوم قائله وعقله من مودده والله الوفي

الجواب

السيرة الغفلة بالتمك بالاستعداد والعجب قبل الفكر والتامل البعد وب
اشبه فانه يجيب محال وحق عليه اقرب او بما في مناه فتقول

التمثل لكل من فلان سموع والتمثل في السلطان آيين سمع كلام فلان في
كلام فلان فتتبعون الوصف بالسمع لا يحصل فائدة ويترتبها دون فاعله
ذو الشأن كان الجميع مدركا بحاسة السمع معلوما وقارا الجواب فيستعمل في ذلك
بالكلام ويستعمل في مثل ما تضمنه السؤال كالتدبير وغيره فلا فيتم السؤل

وهو القدر فماذا افر بوجه ذلك والقدرة عليه قبل ان يات في انكسار
 يشق الله تعالى اولياده من الانبياء والائمة عليهم ويرغب اتباعهم رعايا
 في ان يزوروا مشاهدهم بالعقد بها والنفع اليها والتوسل بجمع
 المبدأ بان يحفظ محال كلامهم حتى يصل الى سمع من حضر الزائر مشهد فبجمعة
 وليال الله تعالى اجابة دعائه وقبوله عالم وهذا غاية ما استعمله الـ
 قد بان انه جازم يمكن غير محال ولا مستعذر ومن انكره فلا يحل من احد من
 اما في الجهل او العصبية الذين يعمسون الانبياء والحق والحق والادوار
 بالصانع وقدرته على ما قد مائة او مجد الصانع والاطال النبوة والتوصل
 بانكار ذلك الى انكسار الضمنا وتبين مذهب خص الناس من حول
 الله صلى الله عليه واله وسلم والتمسك بشريعة الانبياء لعقودنا الى الله
 تبارك وتعالى التوفيق لما يريد من علم وعلم لا يشاء والله ذو العزة

نزلت على النبي صاعدا المكنون سنة لتمامه وسند ما

المستخفي على النبي قد علم نطقه وقوله

فيها الضميمة اعدته الى الصواب

وانا الفتية الى الردود

الساوي

محمد بن النخعي طاهر السماوي

وكتب في الحنفية سنة

التي تليها سنة

وكتب في حنفية

مطبعة

مطبعة

الرسائل والمسائل

أ. الرسائل القرآنية

(١)

تفسيرُ الآياتِ المُتشابهةِ مِنَ الْقُرْآنِ

مقدمة التحقيق

لقد أولى المسلمون القرآن الكريم أهمية خاصة باعتباره معجزة رسول الله صلى الله عليه وآله الكبرى، ولأنه دستور الإسلام الخالد، فاهتموا بتفسيره و توضيح غامضه و الكشف عن معاني المُشكل من آياته. و من أهم الأبحاث التي لاقت اهتماماً خاصاً من قِبَل العلماء هي المتشابهات المذكورة في القرآن، و التي قد يتمسك بها بعض أعداء الإسلام و يعتبرها منقصة في هذا الكتاب العظيم، أو التي قد يؤدي اتباعها من دون تفسيرها تفسيراً صحيحاً - من خلال الرجوع إلى المحكمات - إلى حصول انحرافات خطيرة؛ و لذلك أولى العلماء المهتمون بالقرآن عناية خاصة بمسألة المتشابهات.

و العلوم التي تتعرض لمتشابه القرآن على نوعين:

أولاً: علم المتشابه، و هو العلم الذي يحاول تفسير و إيضاح الآيات التي يوجد في ألفاظها نوع من التشابه، كالتكرار و غيره من التشابهات التي قد تبدو بحسب النظرة الأولى غير مبررة.

ثانياً: علم المحكم و المتشابه، و هو العلم المختص بتفسير الاختلافات و الآيات التي قد تبدو للوهلة الأولى أنها تحتوي على نظريات أو أفكار غير صحيحة، فمن خلال الرجوع إلى الآيات المحكمة يمكن إعطاء تفسير صحيح لهذا النوع من الآيات.

فالأول ناظر إلى ألفاظ الآيات، بينما الثاني يركز على معناها^١.

و قد جاءت في كتب الفهارس أسماء متعددة لكتب ألفت حول مسألة متشابه القرآن، و الكثير منها مفقود؛ و لذلك لا يمكن التأكد من تعلق هذا الكتاب بأي واحد من العلمين المتقدمين من العلوم المتعلقة بمتشابه القرآن، لكن يمكن تخمين موضوع تلك الكتب من خلال دراسة اهتمامات المؤلف، و هل أنها كانت اهتمامات أدبية محضة فتتعلق بالنوع الأول، أم أنها اهتمامات كلامية و علمية فتتعلق بالنوع الثاني^٢.

و نذكر من تلك الكتب ما تم تأليفه إلى عصر الشريف المرتضى، و هي من العامة على قسمين:

١. ما ألفت بعنوان كتاب متشابه القرآن من قبل مجموعة من العلماء، منهم: مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ)، و نافع بن عبد الرحمن (ت ١٦٩هـ)، و علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ)، و خلف بن هشام البزاز (ت ٢٢٩هـ)، و أبو الهذيل العلاف (ت ٢٣٥هـ)، و بشر بن المعتمر المعتزلي (ت ٢١٠هـ)، و جعفر بن حرب المعتزلي (ت ٢٣٦هـ)، و الناشئ الكبير (ت ٢٩٣هـ)، و أبو علي الجبائي (ت ٣٠٣هـ)، و أبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، و أبو بكر القطيعي (ت ٣٦٨هـ)، و علي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥هـ)، و القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ).

٢. ما يحمل عناوين أخرى، مثل: كتاب الرد على الملحدين في متشابه القرآن، لمحمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦هـ)، و كتاب درة التنزيل و غرة التأويل، لمحمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي (ت ٤٣١هـ)^٣.

١. پژوهشی در محکم و متشابه (بالفارسیه)، ص ١١.

٢. المصدر.

٣. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٣٩؛ هداية الراتب (مقدمة التحقيق)، ص ٥-٧.

وأما علماء الإمامية، فقد اهتموا أيضاً ببحث متشابه القرآن، فقاموا بتأليف عدة كتب في هذا المجال، مثل: كتاب التزييه و ذكر متشابه القرآن، لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي (توفي بعد ٣٠٠هـ)^١، وكتاب حقائق التأويل في متشابه التنزيل، للشریف الرضي (ت ٤٠٦هـ)^٢ وكتاب متشابه القرآن و مختلفه، لابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ). و من الكتب التي تعرضت إلى بحث متشابه القرآن: الأمالي للشریف المرتضى، حيث تطرق فيه المؤلف إلى دراسة مجموعة كبيرة من الآيات القرآنية التي تحمل نوعاً من الإيهام، فقام بتأويلها و حاول العثور على معنى ملائم لها.

التعريف بالرسالة

و من المؤلفات التي يجب أن تضاف إلى قائمة المؤلفات في مجال المحكم و المتشابه، هي الرسالة التي بين أيدينا؛ إذ لم نجد ممن قام بإعداد فهرس للكتب و الرسائل المكتوبة حول موضوع المحكم و المتشابه من يشير إلى هذه الرسالة^٣، و لعلّه يعود إلى صغر حجمها، و عدم استيعابها لجميع آيات القرآن، و ضياعها بين رسائل الشریف المرتضى الكثيرة، حيث لا يتنبّه إلى وجودها إلا القلة النادرة من الباحثين.

و هذه الرسالة هي في الحقيقة مشروع تفسير للقرآن الكريم الذي لم يكتب له الكمال، تطرق فيه الشریف المرتضى إلى دراسة الآيات المتشابهة و بيان الوجه الصحيح فيها، و لم يكتفِ بالآيات المتشابهة التي تمسك المشبهة و المجبرة بظاهرها

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٦٤.

٢. هذا الكتاب يعتبر من أهم كتب الإمامية في المحكم و المتشابه، و هو مكوّن من عشرة أجزاء إلا أنّ الموجود و المطبوع منها هو الجزء الخامس فقط. راجع: يزوهشي در محكم و متشابه، ص ١٧.

٣. أنظر على سبيل المثال: البرهان في علوم القرآن (هامش المحقق)، ج ٢، ص ١٩٧ - ١٩٩؛ هداية المرتاب (مقدمة المحقق)، ص ٥ - ١٠.

لإثبات آرائهم، بل قام بالردّ على مختلف الشُّبُه التي يمكن أن تردّ على الآيات، كال تكرار وغيره ممّا يمكن أن يتمسك به البعض للطعن في القرآن الكريم، وهذا الأمر يمكن أن نشاهده جلياً في قسم سورة الحمد من هذا التفسير.

وقام الشريف المرتضى في البداية بدراسة متشابهة سورة الحمد كلّها، ما عدا قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، ولعلّه لا يوجد في هذا الجزء من الآية الأخيرة من الحمد شبهة كي يردّ عليها. كما سقط من نسخ هذا التفسير جزء من بحث: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وبداية ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.

وقد ألمح في نهاية بحث ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وفي خلال بحث: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ إلى رأيه حول حقيقة التأكيد، وهو لزوم أن يفيد التأكيد غير ما يفيد المؤكّد، وإلا كان عبثاً. ويمكن اعتبار هذا شاهداً ظنياً على تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى.

وفي القسم الثاني من التفسير قام بالبحث عن متشابهة سورة البقرة، ولكن الذي وصل إلينا هو بحث عن ﴿الْم﴾ فقط. وقد تعرّض في البداية إلى جواب إشكالات مبنية على اعتبار الحروف المقطعة أسماء للصور القرآنية، وهو الرأي الذي سوف يختاره الشريف المرتضى حول حقيقة هذه الحروف، حيث قام بعد ذلك مباشرة بطرح بحث مفصل حول حقيقة هذه الحروف، وذكر تسعة أقوال حول ذلك، وتبنّى هو القول الأوّل المبني على أنّ هذه الحروف هي أسماء للصور وشعار لها، ثم ناقش سبعة أقوال وردّها، وبعد ذلك ذكر قولاً أخيراً، وهو أنّ معنى هذه الحروف أنّ الله تعالى أقسم بها لعظمتها وجلالتها، وأنّها مباني أسمائه تعالى، وعليها تدور اللغات، وحذف جواب القسم، فكأنّه قال: «و حروف المعجم، لقد بيّن لكم السبل وأنهج الدلالة». وقد اعتبر الشريف المرتضى هذا الوجه أقرب إلى السداد، ويمكن أن يكون تالياً للقول الأوّل المختار.

ثم إنَّ تفصيل الأقوال حول الحروف المقطّعة بهذه الصورة يدلّ على أنّه كان في نية الشريف المرتضى تفصيل الكلام في هذا التفسير و عدم الاختصار، فلو كان قد تمّ له ما أراد لكان قد بلغ حجم التفسير إلى عدّة مجلّدات.

و قد كان في نيّته إكمال التفسير، فقد أشار في نهاية القول الرابع من الأقوال المتقدّمة حول الحروف المقطّعة إلى إيكال بقيّة البحث عند التعرّض إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَظُنُّمْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرّٰسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ من سورة آل عمران، و هو يدلّ على إرادته إكمال التفسير ولكن يبدو أنّ ظروفًا حالت دون ذلك.

و قد ذكر البصروي (ت ٤٤٣هـ) تفسيراً للشريف المرتضى، سمّاه: تفسير سورة الحمد و مائة و خمس و عشرين آية من سورة البقرة^١.

و ذكره النجاشي و سمّاه: تفسير سورة الحمد، و قطعة من سورة البقرة^٢. و لعلّهما يشيران بهذا التفسير إلى محلّ البحث. فإن كان الأمر كذلك، و كان التفسير الذي أشار إليه البصروي هو نفس هذا التفسير، فهو يعني أنّ تفسير ١٢٤ آية من سورة البقرة قد سقط منه، و صار في عداد تراثنا المفقود.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٨٥.

مخطوطات الرسالة

تقدّم سابقاً في ضمن المقدّمة العامّة للرسائل - في قسم «المجاميع الخطيّة الشاملة لرسائل الشريف المرتضى» - تعريفٌ مفصّلٌ بالمجاميع الخطيّة المحتوية على عدد من رسائل المؤلّف؛ فعلى هذا الأساس، نحن لم نقم بالتعريف بمواصفات مخطوطات كلّ رسالة بالتفصيل، إلّا إذا لم تكن مخطوطاتها موجودة في ضمن تلك

١. راجع: مجلّة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٧٩.

٢. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٧٠.

- المجاميع، و نكتفي في الرسائل التي كانت موجودة في المجاميع الخطية بذكر اسم المكتبة و رقم المخطوطة و محل وقوعها في ضمن مجموعتها فقط، و ذلك كما يلي:
١. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (٢٦٢ - ٢٦٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
 ٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٢٧٣ - ٣٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
 ٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٩٩ - ٣٠٦) منها، و رمزنا لها بـ «س».
 ٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٢٠٤ - ٢٠٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».

[تفسيرُ الآياتِ الْمُتَشَابِهَةِ مِنَ الْقُرْآنِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِهِ نَسْتَعِينُ^١

مَسَائِلُ عَنْ الْأَجَلِ الْمُرْتَضَى فِي آيٍ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ^٢:

سَأَلْتُمْ - أَيْدَكُمُ اللَّهُ وَأَحْسَنَ تَوْفِيقَكُمْ - إِمْلَاءَ كِتَابٍ فِي مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ، وَالكَلَامِ عَلَى شُبِّهِ سَائِرِ الْمُبْطِلِينَ الَّذِينَ تَعَلَّقُوا بِآيَاتِهِ؛ كَالْمُجْبِرَةِ، وَ الْمُشْبَّهِةِ، وَ الْمُلْحَدَةِ، وَ مَنْ عَدَاهُمْ مِنَ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ الطَّاعِنِينَ فِيهِ.

و ذُكِرَ أَنَّ مَا صُنِّفَ مِنَ الْكُتُبِ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يُحِيطُ بِهِ الْمَعْنَى^٣ أَجْمَعٌ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَى الْمُتَشَابِهِ^٤ إِنَّمَا تَشَاغَلَ بِالْمُجْبِرَةِ وَ الْمُشْبَّهِةِ، وَ لَمْ يَعْرِضْ لِمَنْ عَدَاهُمْ.

وَ التَّفَاسِيرُ الْكَامِلَةُ رُبَّمَا لَمْ يَسْتَوْفِ مُصَنِّفُهَا الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْأَغْرَاضِ، وَ مَنْ اسْتَوْفَى شَيْئًا مِنْهَا فَهُوَ فِي^٥ خِلَالِ كَلَامٍ طَوِيلٍ، وَ قَعِرَ^٦ بَحْرٍ عَمِيقٍ، يَتَعَذَّرُ عَلَى

١. فِي «س»: «و صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ الْمُعْصُومِينَ» بِدَل «و بِهِ نَسْتَعِينُ». وَ فِي

«ع» وَ الْمُطْبُوعُ: - «و بِهِ نَسْتَعِينُ».

٢. فِي الْمُطْبُوعُ: - «عَنِ الْأَجَلِ الْمُرْتَضَى فِي آيٍ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ».

٣. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ، وَ الصَّحِيحُ: «لَا يُحِيطُ بِالْمَعْنَى».

٤. فِي الْمُطْبُوعُ: «مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ» بِدَل «الْمُتَشَابِهِ».

٥. فِي «س، ع» وَ الْمُطْبُوعُ: «مَنْ».

٦. فِي «س، ع»: - «قَعِرَ».

المُسْتَفِيدِ إِدْرَاكُهُ، وَيَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ إِصَابَتُهُ.

وَأَنَا أُجِيبُ إِلَى مَا التَّمَسَّطُمُوهُ، مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى، وَ مُسْتَمِدًّا مِنْهُ تَوْفِيقَهُ
و تَأْيِيدَهُ، وَهُوَ حَسْبِي، وَنِعَمَ الْوَكِيلُ.

مُتَشَابِهُ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ

[«اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»]

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: مَا الْوَجْهُ فِي تَكَرُّرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»^١،
وَكِلَاهُمَا يُفِيدُ مَعْنَى وَاحِدًا^٢، وَاشْتِقَاقُهُمَا مِنْ «الرَّحْمَةِ»، وَقَدْ كَانَ فِي ذِكْرِ أَحَدِهِمَا
كِفَايَةٌ عَنِ الْآخَرِ؟

الْجَوَابُ: قُلْنَا: فِي ذَلِكَ وَجْهٌ:

أُولَاهُ: أَنْ قَوْلَنَا: «الرَّحْمَنُ» أَبْلَغُ فِي الْمَعْنَى وَأَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَوْلِنَا: «الرَّحِيمُ»، وَهَذَا
الْمِثَالُ مِمَّا وَضَعَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ لِلْمُبَالَغَةِ وَالْقُوَّةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «سَكْرَانٌ»
و «غَضَبَانٌ» وَ «عَطْشَانٌ» وَ «جَوْعَانٌ»^٣ لِمَنْ امْتَلَأَ سُكْرًا وَ غَضَبًا وَ عَطْشًا وَ اشْتَدَّ
جَوْعُهُ^٤؟ وَ هَذَا الْوَجْهُ ذَكَرَهُ الْمُبَرِّدُ^٥.

١. الفاتحة (١): ٣.

٢. فِي «س، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَاحِدٌ».

٣. فِي «د، س، ع»: - «وَ جَوْعَانٌ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَضَعَتْ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

٤. فِي «د، ع»: - «وَ عَطْشًا».

٥. فِي «د، ع»: «جَزَعُهُ»، وَ هُوَ مِنْ سَهْوِ النَّسَاجِ.

٦. أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْأَكْبَرِ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، إِمَامُ الْعَرَبِيَّةِ فِي زَمَانِهِ بِبَغْدَادَ، أَخَذَ
عَنِ الْمَازَنِی، وَ أَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِي. وَ رَوَى عَنْ إِسْمَاعِيلِ الصَّقَّارِ، وَ الصُّوْلِيِّ. مِنْ مَصْنُفَاتِهِ:

وثانيها: أَنَّ «الرحمنَ» يُفِيدُ عمومَ الرحمةِ بالعبادِ في الدُّنيا، و «الرحيمَ» يَخْتَصُّ بالمؤمنينَ في الآخرةِ. يُقَوِّي هذا الوجهُ^١ قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾^٢. فإذا كَانَ بَيْنَهُمَا هذا الفَرْقُ فذَكَرَهُمَا واجبٌ.

و ثالثها: أَنَّ قولَنَا: «رَحْمَنُ» تَشْتَرِكُ فِيهِ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ وَالْعِبْرَانِيَّةُ وَالسُّرْيَانِيَّةُ، وقولُنَا: «رَحِيمُ» يَخْتَصُّ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَأَرَادَ تَعَالَى أَنْ يَصِفَ نَفْسَهُ^٣ بِالرَّحْمَةِ بِالْوَصْفِ الْخَاصِّ وَالْمُشْتَرَكِ؛ حَتَّى لَا تَبْقَى شُبْهَةٌ.

ورابعها: أَنَّ «الرحمنَ» مِنَ الْأَوْصَافِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا الْقَدِيمُ تَعَالَى، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى بِهَا غَيْرُهُ، وَ «الرحيمَ» يَخْتَصُّ بِهِ وَ بغيرِهِ، [و] يَشْتَرِكُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ غَيْرِهِ، فَأَرَادَ تَعَالَى أَنْ يَصِفَ نَفْسَهُ بِمَا يَخْتَصُّهُ^٤ وَ يُشَارِكُ فِيهِ مِنَ أَوْصَافِ الرَّحْمَةِ. وَ هَذَا يَرْجِعُ مَعْنَاهُ إِلَى الْجَوَابِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اخْتَصَّ «الرحمنُ» بِهِ تَعَالَى لِقَوْتِهِ وَ مُبَالَغَتِهِ. وَ خَامِسُهَا: أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى وَ إِنْ كَانَ وَاحِدًا، فَالْمُرَادُ بِهِ التَّوَكُّدُ. وَ الشَّيْءُ قَدْ يُوَكَّدُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعَرَبِ بِأَنْ يُعَادَ لَفْظُهُ بَعَيْنِهِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَا سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنَ
مَدَّةً إِذْ تَوَلَّوْا: أَيْنَ؟ أَيْنَا؟^٥

﴿الكامل، و الروضة، و المقتضب، و معاني القرآن. مات في سنة ٢٨٥ هـ. و قيل: ٢٨٦ هـ. و دفن في مقبرة باب الكوفة في داره. راجع: تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٢٨٠؛ بغية الوعاة، ص ١١٦؛ العبر، ج ١، ص ٤١٠؛ الفهرست لابن النديم، ص ٦٤؛ شذرات الذهب، ج ٢، ص ١٩٠؛ معجم الأدباء، ج ٧، ص ١٣٧.

١. في «س، ع» و المطبوع: «في».

٢. الأحزاب (٣٣): ٤٣.

٣. في «س» و المطبوع: «فَعَبَر». و في «ع»: «فَفَسَّر». كلاهما بدل «نَفْسِهِ».

٤. في «س، ع» و المطبوع: «يَخْتَصُّ بِهِ» بدل «يَخْتَصُّهُ».

٥. البيت ورد في ديوان قُصَيَّة، ص ٢٧ و ٢٨، و نسبهُ أَبُو الفَرَج الْأَصْفَهَانِي فِي الْأَغْنَانِي، ج ٢٢،

و قد يُوكَّد^١ أيضاً بأن يُخَالَفَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ وإن كَانَ المعنى واحداً، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
[أَلَا حَبْذَا هِنْدٌ وَ أَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ] وَ هِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَ الْبُعْدُ^٢
وَ هَذَا التَّأَكُّدُ الْمُخْتَلِفُ اللَّفْظِ أَحْسَنُ عِنْدَهُمْ، وَ نَظَائِرُهُ وَ شَوَاهِدُهُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ
تُحْصَى، وَ التَّأَكُّدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أَحْسَنُ وَ جَهَيَّ التَّأَكُّدِ
وَ أْبْلَغُهُمَا.

وَ هَذَا الْجَوَابُ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ التَّأَكُّدَ لَا يُفِيدُ إِلَّا مَعْنَى الْمُؤَكَّدِ. وَ فِي
هَذَا خِلَافٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ.^٣

[﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا الْوَجْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؟
وَ هَذَا الْكَلَامُ^٥ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ خَبِراً وَ تَحْمِيداً مِنْهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ، أَوْ أَمْراً؛ فَإِنْ
كَانَ خَبِراً، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي أَنْ يَحْمَدَ هُوَ تَعَالَى نَفْسَهُ^٦ وَ يَشْكُرَهَا؟ وَ إِنْ كَانَ أَمْراً،
فَلَيْسَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ.

-
- « ص ٣٢٦ إلى عُبيد بن الأبرص؛ و السمرقندي في تفسيره، ج ٢، ص ٤٢١ نسبه إلى لبيد. و راجع
أيضاً: التبيان، ج ١، ص ١٥؛ مجمع البيان، ج ١٠، ص ٤٦٤؛ إعجاز القرآن للباقلائي، ص ١٠٦.
١. في «د، س» و المطبوع: «تؤكد».
٢. البيت للخطيئة، من قصيدة يمدح بها بني سعد. راجع: ديوان الخطيئة، ص ١٩. و راجع أيضاً:
الموشح، ص ١١٩؛ الصناعتين، ص ١٠٨؛ مجمع البيان، ج ٣، ص ٢١١.
٣. ذهب المصنف رحمه الله إلى أن التأکید إذا أفاد ما يفيد المؤكد من غير زيادة عليه كان عبثاً
و لغواً. راجع: الذريعة، ج ١، ص ١٠٢، ١٢٦، و راجع أيضاً: مسألة في حكم الباء، القادمة.
٤. في «س، ع» و المطبوع: «هذا» بدون واو العطف.
٥. من قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين...» إلى هنا ساقط من «ب».
٦. في «س، ع» و المطبوع: «لنفسه».

الجواب: قلنا: قد قيل في ذلك: إنه أمر، وإن المعنى فيه: «قولوا: الحمد لله»^١.
و روي: أن جبرئيل عليه السلام لما نزل على النبي صلى الله عليه وآله بهذه
السورة، قال له: قل - يا محمد! - وأمر أمتك بأن يقولوا: الحمد لله رب العالمين.
وحذف القول^٢.

وفي القرآن واللغة أمثاله كثيرة؛ قال الله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ
كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْهِمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾^٣، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ
أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^٤. والمعنى: أنهم قالوا كذلك.

وقال الشاعر:

وَقَفْتُ يَوْمًا بِهِ أَسْأَلُهُ - وَالدَّمْعُ مِنِّي^٥ الْحَيْنِ يَسْتَبِقُ^٦
بَارِعَ، أَنْ تَقُولَ هُمْ^٧ سَلَكُوا أَمْ أَيْ وَجْهِ تَرَى هُمْ أَنْصَفَقُوا^٨
وَإِنَّمَا أَرَادَ: «أقول: بارِع»، فحذف.

وجواب آخر: وهو أن يكون الكلام مستقلاً بنفسه لا حذف فيه، والغرض به أن

١. راجع: التبيان، ج ١، ص ٣٣؛ تفسير السمعاني، ج ١، ص ٣٥؛ أحكام القرآن لابن العربي، ج ١،

ص ٩؛ المحرر الوجيز، ج ١، ص ٦٨؛ زاد المسير، ج ١، ص ٨.

٢. راجع: المصادر السالفة.

٣. الرعد (١٣): ٢٣ - ٢٤.

٤. الزمر (٣٩): ٣.

٥. في «س، ع» والمطبوع: «ملي».

٦. في جميع النسخ والمطبوع: «الحبيب تستبق». والصحيح ما أثبتناه: أي أن دمعِي يَسْتَبِقُ
حَنِينِي.

٧. في «س» والمطبوع: «تقول لهم». ومعنى «أن تقول»: أُنِّي تقول؛ أي: مهما تحكي وترسم من
طريقي.

٨. لم نعر على البيتين في مصدر آخر.

يُخْبِرُنَا أَنَّ الْحَمْدَ كُلَّهُ لَهُ، وَأَنَّهُ يُسْتَحَقُّ لَهُ بِكُلِّ نِعْمَةٍ تَنَالُنَا^١ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ؛ أَلَا تَرَى
أَنَّ كُلَّ نِعْمَةٍ وَصَلَتْ إِلَيْنَا مِنْ قِبَلِ الْعِبَادِ فَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَيْهِ، وَوَاصِلَةٌ مِنْ جِهَتِهِ؛ لِأَنَّهُ
تَعَالَى جَعَلَنَا عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي لَوْ لَمْ يَجْعَلْنَا عَلَيْهَا لَمَا انْتَفَعْنَا بِتِلْكَ النِّعْمَةِ؛ كَالْحَيَاةِ،
وَالشَّهْوَةِ، وَضُرُوبِ الْآلَاتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَلَوْ لَمْ يَجْعَلْ لَنَا أَيْضاً تِلْكَ الْأَجْسَامَ الَّتِي تَتَنَاوَلُهَا^٢ وَتَنْتَفِعُ^٣ بِهَا عَلَى مَا هِيَ
عَلَيْهِ مِنَ الطُّعُومِ وَالصِّفَاتِ لَمَا كَانَتْ نِعْمَةً، فَقَالَ: إِنَّ الْمَرْجِعَ بِالنَّعْمِ كُلِّهَا إِلَيْهِ،
وَالْحَمْدَ كُلَّهُ يَسْتَحِقُّهُ تَعَالَى.

[«الْحَمْدُ لِلَّهِ»]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قَالَ: فَمَا الْوَجْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»، وَلَمْ يَقُلْ: «الْحَمْدُ لِي»،
وَهُوَ أَخْصَرُّ وَأَقْرَبُ وَأَوْلَى فِي الْاِخْتِصَاصِ؟
الْجَوَابُ: قُلْنَا: لِلْخِطَابِ مَوَاقِعُ^٤ تَتَّفَقُ^٥ فِي الْمَعْنَى، وَتَخْتَلِفُ^٦ فِي الْفَخَامَةِ^٧
وَالْتَعْظِيمِ وَالْجَلَالَةِ وَالنَّبَاهَةِ^٨، فَيَكُونُ الْعُدُولُ إِلَى مَا اقْتَضَى التَّفْخِيمُ أَوْلَى، وَإِنْ

١. فِي «د، س، ع»: «تَنَالُهَا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «يَنَالُهَا».

٢. فِي «د، س» وَالْمَطْبُوعِ: «تَتَنَاوَلُهَا».

٣. فِي «ب، د، س» وَالْمَطْبُوعِ: «وَنَنْتَفِعُ».

٤. فِي «د، س، ع» وَالْمَطْبُوعِ: «مَوَاقِفُ».

٥. فِي «د، س، ع» وَالْمَطْبُوعِ: «يَتَّفَقُ».

٦. فِي «س، ع» وَالْمَطْبُوعِ: «وَيَخْتَلِفُ».

٧. «فُخْمُ الرَّجُلِ - بِالضَّمِّ - فَخَامَةٌ» أَي: ضَخْمٌ، وَعَظْمٌ قَدْرُهُ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٤٤٩ (فخم).

٨. «النَّبَاهَةُ»: ضِدُّ الْخُمُولِ، وَالشَّرَافَةِ. رَاجِعُ: النِّهَايَةِ، ج ٥، ص ١١؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ٥٤٧ (نبه).

كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا. وَ وَجَدْنَاهُمْ^١ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ خِطَابِ الْوَالِدِ لِابْنِهِ وَ الرَّئِيسِ لِرَعِيَّتِهِ وَ بَيْنَ خِطَابِ النَّظِيرَيْنِ، فَيَقُولُ الْوَالِدُ لِابْنِهِ: يَجِبُ أَنْ تُطِيعَ أَبَاكَ؛ فَلَأَبِيكَ عَلَيْكَ الْحَقُّ. وَ يَكُونُ هَذَا أَوْلَى فِي خِطَابِهِ الدَّالُّ عَلَى تَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ، مِنْ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَجِبُ أَنْ تُطِيعَنِي وَ لَا تَعْصِيَنِي.

وَ يَكْتُبُ الْخَلِيفَةُ فِي الْكُتُبِ النَّافِذَةِ عَنْهُ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يَقُولُ كَذَا وَ كَذَا، وَ يَأْمُرُ بِكُتُبٍ^٢ كَذَا وَ كَذَا، وَ رُبَّمَا شَافَهُهُ بِمِثْلِ هَذَا الْخِطَابِ. وَ كُلُّ هَذَا يَقْتَضِي جَلَالَهَ هَذِهِ الصُّورَةُ^٣ وَ فَخَامَةَ مَوْضِعِهَا. وَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فَالْعُدُولُ عَنِ الْقَوْلِ الَّذِي ذَكَرُوهُ أَوْلَى، وَ مَا اخْتَارَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ هُوَ الْوَاجِبُ.

[«مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ»]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْوَجْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ»، وَ هُوَ تَعَالَى مَالِكُ لِيَوْمِ الدِّينِ وَ لَغَيْرِ يَوْمِ الدِّينِ، وَ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْمَمْلُوكَاتِ؟ وَ مَا السَّبَبُ فِي هَذَا الْاِخْتِصَاصِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقْتَضِي الْعُمُومَ وَ الشُّمُولَ؟

الْجَوَابُ: أَحَدُ مَا قِيلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: أَنَّ وَجْهَ اِخْتِصَاصِ الْمُلْكِ بِيَوْمِ^٤ الدِّينِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الشُّبُهَاتُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ زَائِلَةً عَنْ تَفَرُّدِهِ بِالْمُلْكِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ الْمُلْكَ فِي الدُّنْيَا لَغَيْرِهِ، وَ يَدَّعُو مِنْ دُونِهِ أَضْدَادًا وَ أَنْدَادًا، تَزُولُ هُنَاكَ شُبُهَتُهُ،

١. فِي «س،ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ وَجَدْنَاهُمْ» بِدُونِ «وَ الْوَاحِدِ».

٢. فِي «س،ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ مَا يَرْتَكِبُ» بِدَلِّ «وَ يَأْمُرُ بِكُتُبِ».

٣. فِي «د،س،ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «السُّورَةُ».

٤. فِي «س،ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «لِيَوْمِ».

و تَحْصُلُ معرفته، على وجه لا يَدْخُلُهُ الشكُّ، ولا يَعْتَرِضُهُ الرِّيبُ، فكأنه أضاف
 المُلْكَ إلى يَوْمِ الدينِ لِزَوَالِ الرِّيبِ فيه، وانحسارِ^١ الشُّبُهَاتِ عنه.
 ووجه آخر، وهو: أن يَوْمَ الدينِ إذا كانَ أعْظَمَ المملوكاتِ وأَجْلَهَا خَطراً وقَدْراً،
 فالإقتصارُ^٢ عليه يُغني عن ذِكْرِ غيره؛ لأنَّ مُلْكَ العظيمِ الجليلِ بِمُلْكِ^٣ الحَقِيرِ
 الصغيرِ أَوْلَى، و من عادةِ العَرَبِ إذا أرادوا التعظيمَ والمُبَالَغَةَ أن يُعْلَقُوا الكلامَ
 بأعْظَمِ الأُمُورِ وأَظْهَرِها، وَ يَكْتَفُونَ بِذَلِكَ عن ذِكْرِ شُمُولِهِ وَعُمُومِهِ^٤؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ
 إذا أرادوا أن يَصِفُوا رَجُلًا بِالْجُودِ وَيُبَالِغُوا فِي ذَلِكَ، قالوا: هو وَاهِبُ الأُلُوفِ
 وَ القَنَاطِيرِ^٥. وَلَمْ يَفْتَقِرُوا إِلَى^٦ أَنْ يَقُولُوا: هو وَاهِبُ الدَّوَانِقِ وَ القَرَارِيطِ؛ لِلإِسْتِغْنَاءِ
 عنه، وَلِدَلَالَةِ الكلامِ عليه.

ووجه آخر، وهو: أن يَكُونَ فِي الكلامِ حَذْفٌ، وَ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ: مَالِكِ يَوْمِ الدينِ
 وَ غيره. كما قَالَ تَعَالَى: ﴿سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾^٧، وَ أَرَادَ الْحَرَّ^٨ وَ البَرْدَ، فَحَذَفَ
 اختصاراً.

١. في «س،ع»: «وانحصار»، وهو سهو. و«الانحسار»: الانكشاف. راجع: تاج العروس، ج ٦، ص ٢٧٣ (حسر).

٢. في «ب،د،س،ص» و المطبوع: «فالاختصار».

٣. في «ب،س،ع» و المطبوع: «يملك».

٤. في «س» و المطبوع: «غيره شمولاً أو عمومه» بدل «شموله وعمومه». و في «ع»: «شمولاً أو عمومه» بدلها.

٥. في «ب،د»: «و القناطر».

٦. في «س» و المطبوع: - «إلى».

٧. النحل (١٦): ٨١.

٨. في «س،ع» و المطبوع: - «و أَرَادَ الْحَرَّ».

و هذا الجوابُ يَضَعُفُ - وإن كَانَ قَوْمٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ قد اعْتَمَدُوهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ - ؛ لِأَنَّ الْحَذَفَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَ تَعَذُّرِ التَّائَوِيلِ، فَأَمَّا مَعَ إِمْكَانِهِ وَ تَسَهُّلِهِ^٢ فَلَا وَجْهَ لِذِكْرِ الْحَذَفِ.

و المِثَالُ الَّذِي مَثَّلُوا بِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ أَيْضاً^٣؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ لَمْ يُرَدْ «و البَرْدَ»، ثُمَّ حَذَفَهُ؛ بَلِ الْوَجْهُ فِيهِ: أَنَّهُ خَاطَبَ قَوْمًا لَا يَمَسُّهُمْ إِلَّا الْحَرُّ، وَ لَا مَجَالَ لِلْبَرْدِ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ بِلَادَهُمْ تَقْتَضِي^٥ ذَلِكَ، فَتَقَى الْأَذَى الَّذِي يَعْتَادُونَهُ.

و يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ إِرَادَتُهُ نَفْيَ الْأَمْرَيْنِ، فَذَلَّ عَلَى نَفْيِ أضعفهما، كَمَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ.

[﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْوَجْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾؟ وَ مَا الْفَائِدَةُ فِي هَذَا التَّكَرُّارِ، وَ يُغْنِي أَنْ يَقُولَ: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ نَسْتَعِينُ»؟

الجوابُ: قُلْنَا: قد قِيلَ فِي ذَلِكَ: إِنَّ الْكِنَايَةَ^٦ لَوْ تَأَخَّرَتْ عَنِ الْعَامِلِ^٧ فِيهَا لَتَكَرَّرَتْ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ إِذَا تَقَدَّمَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «نَعْبُدُكَ وَ نَسْتَعِينُكَ» لَكَانَ

١. فِي «س» وَ الْمُطْبُوعِ: «بَتَعَذَّرَ». وَ فِي «ع»: «فَتَعَذَّرَ».

٢. فِي «س، ع» وَ الْمُطْبُوعِ: «و تَسَبَّه». وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمُطْبُوعِ كَوْنَهُ: «و تَسِيرُهُ»، وَ هُوَ خَطَأٌ مَطْبَعِيٌّ، يَرِيدُ: «و تَيْسَرُهُ».

٣. فِي الْمُطْبُوعِ: - «أَيْضاً».

٤. فِي «س، ع» وَ الْمُطْبُوعِ: «مَا». وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمُطْبُوعِ: «مَا أَرَادَ» بِدَلِّ «مَا يَرَدُ».

٥. فِي «د، س، ع» وَ الْمُطْبُوعِ: «يَقْتَضِي».

٦. أَيِ: الضَّمِيرِ.

٧. فِي «س، ع» وَ الْمُطْبُوعِ: «الْقَائِلُ».

يَجِبُ مِنْ تَكَرُّرِ الْكِنَايَةِ مَا يَجِبُ مِثْلُهُ إِذَا تَقَدَّمَتْ؟

وهذا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: «نَعْبُدُكَ وَنَسْتَعِينُ»، وَيَقُولَ: «أَمَّا زَيْدٌ فَإِنِّي أُحِبُّهُ وَأُكْرِمُهُ»؛ فَلَا تَكَرَّرُ الْكِنَايَةُ. فَسَقَطَ هَذَا الْوَجْهُ.

وقيل أيضاً في جواب هذه الشبهة: إِنَّ الْفَائِدَةَ فِي تَكَرُّرِ لَفْظِ «إِيَّاكَ» التَّأْكِيدُ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى وَاحِداً.

وهذا الجواب إِنَّمَا يَتِمُّ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ بِالتَّأْكِيدِ، وَأَنْ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْمُؤَكَّدِ فِي اللَّغَةِ.

وَأَصَحُّ مَا أُجِيبَ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ: أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ قَالَ: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَنَسْتَعِينُ» لَكَانَ الْكَلَامُ مُوْهِماً لِأَنَّ الْإِسْتِعَانَةَ تَكُونُ لغيره؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُعْلَقْهَا فِي الْكَلَامِ بِهِ تَعْلِيقاً يَمْنَعُ مِنْ هَذَا التَّوْهْمِ وَالْإِحْتِمَالِ، فَإِذَا قَالَ: «وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» زَالَ الْإِحْتِمَالُ وَتَخَصَّصَ الْكَلَامُ.

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ لَنَا بِأَنْ نَعْبُدَ دليلاً عَلَى أَنَّهُ مَا فَعَلَ الْمَعُونَةَ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَفْعَلَهَا، وَمُنْبَهًا^١ عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ مَعَ الْفِعْلِ، حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يَدْعُوهُ^٢ بِأَنْ يُجَدِّدَهَا فِي كُلِّ حَالٍ؟

الجواب: قُلْنَا: لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا تَوَهَّمُوهُ فِي مَعْنَى الْآيَةِ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَعَانَنَا...^٤.

١. في «س، ع» والمطبوع: «و منها».

٢. كذا في جميع النسخ والمطبوع، والصحيح: «نَدْعُوهُ».

٣. في «د، س، ع» والمطبوع: «بأن».

٤. في «د، س، ع» والمطبوع يوجد هنا سقط بمقدار صفحة أو ورقة على الظاهر. ومن هنا إلى آخر الرسالة ساقط من «ب».

[«إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ»]

... و رابعها: أن يَكُون الصِّرَاطُ هَاهُنَا معنا «الطريقُ إِلَى الْجَنَّةِ»؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي

تسمية الصِّرَاطِ بِأَنَّهُ صِرَاطٌ^١ هُوَ الطَّرِيقُ؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى صِرَاطٍ إِذَا اعْوَجَّ الْمَوَارِدُ مُسْتَقِيمٌ^٢

فَكَأَنَّا^٣ دَعَوْنَاهُ تَعَالَى بِأَنْ يُدْخِلَنَا الْجَنَّةَ، وَأَنْ^٤ يَهْدِيَنَا إِلَى طَرِيقِ الثَّوَابِ، وَهَذَا أَمْرٌ مَرْجُوٌّ مُسْتَقْبَلٌ مَا تَقَدَّمَ مِثْلُهُ وَ [لَا]^٥ يَكُونُ التَّمَاثُهِ بِاطِلًا، وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى الْإِيصَالَ إِلَى الثَّوَابِ وَإِلَى الْعِقَابِ بِأَنَّهُ هِدَايَةٌ إِلَيْهِمَا، فَقَالَ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ * سَيَهْدِيهِمْ وَ يُضِلُّعُ بِهِمْ * وَ يُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا لَهُمْ»^٦، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْهِدَايَةَ الَّتِي تَكُونُ فِي الْآخِرَةِ وَ بَعْدَ^٧ انْقِطَاعِ التَّكْلِيفِ لَا تَلِيْقُ^٨ إِلَّا بِالثَّوَابِ وَ طَرِيقِهِ دُونَ غَيْرِهِ.

و قَالَ تَعَالَى: «فَإِهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ»^٩.

١. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِأَنَّ الصِّرَاطَ» بَدَلَ «بِأَنَّهُ صِرَاطٌ». وَ فِي «ع»: «بِأَنَّ صِرَاطَ» بَدَلَهَا.
٢. الْقَائِلُ هُوَ جَرِيرُ بْنُ عَطِيَّةَ بْنِ الْخَطَفِيِّ. رَاجِعْ: دِيوَانُ جَرِيرٍ، ص ٥٠٧؛ التَّبْيَانُ، ج ١، ص ٤١؛ مَجْمَعُ الْبَيَانِ، ج ١، ص ٦٥؛ مَجَازُ الْقُرْآنِ لِأَبِي عُبَيْدَةَ، ج ١، ص ٢٤. وَ الْمَوَارِدُ: الطَّرِيقُ إِلَى الْمَاءِ، وَاحِدَتُهَا: مَوْرِدَةٌ. رَاجِعْ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ٣١٣ (سُرْط).
٣. فِي «س، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَكَانَ».
٤. فِي «س، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَنْ» بِدُونِ وَاوِ الْعُطْفِ.
٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ.
٦. مُحَمَّدٌ (٤٧): ٤ - ٦.
٧. فِي «س، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «بَعْدَ» بِدُونِ وَاوِ الْعُطْفِ.
٨. فِي «د، س، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَا يَلِيْقُ».
٩. الصَّافَّاتُ (٣٧): ٢٣.

و قَالَ - عَزَّ مِنْ قَائِلٍ - فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقاً * إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾^١.

و هذا كُلُّهُ يُوَضِّحُ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ مِنْ أَنَّ الْهِدَايَةَ قَدْ تَكُونُ إِلَى الثَّوَابِ وَإِلَى الْعِقَابِ. فَسَقَطَتِ الشُّبْهَةُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

[﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْوَجْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، وَهُوَ يَعْنِي الْمُؤْمِنِينَ لَا مُحَالَةً، وَ لَيْسَ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُنْعِماً عَلَيْهِمْ [إِلَّا] بِالْإِيمَانِ وَ الدِّينِ؟

لأنَّه لَوْ أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ لَمَا كَانَ فِيهِ تَخْصِصٌ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْكَافِرِينَ الضَّالِّينَ؛ لِأَنَّ نِعَمَ الدُّنْيَا تَشْتَمِلُ الْجَمِيعَ، وَكَذَلِكَ النِّعْمَةُ بِالتَّكْلِيفِ وَ التَّعْرِيزِ^٢ شَامِلَةٌ لِلْجَمِيعِ، فَلَمْ يَبْقَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ إِلَّا الْإِيمَانُ، وَ إِذَا كَانَ مُنْعِماً بِالْإِيمَانِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْمُنْعِمَ لَا يَكُونُ مُنْعِماً إِلَّا بِمَا يَفْعَلُهُ.

الْجَوَابُ: قُلْنَا: غَيْرُ مُسْلَمٍ لَكُمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِنْعَامِ هَاهُنَا الْإِيمَانُ وَ الدِّينَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ يُنْعِمُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بِأَشْيَاءَ يَخْصُّهُمْ - دُونَ الْكَافِرِ - بِالْخَوَاطِرِ وَ الْبَوَاطِثِ السَّهْلَةِ الشَّارِحَةِ لِلصُّدُورِ، وَ لِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾^٣، فَبَيَّنَ أَنَّهُ قَدْ خَصَّهُمْ - لِمَكَانِ هُدَاهُمْ وَ إِيْمَانِهِمْ - بِمَا لَمْ يَنْعَمْ بِهِ الْكَافِرِينَ.

ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِالنِّعْمَةِ هَاهُنَا الثَّوَابُ؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ مِنْ فِعْلِهِ، وَ إِذَا كَانَ إِنَّمَا

١. النساء (٤): ١٦٨ - ١٦٩.

٢. أي التعريض للثواب.

٣. محمد (٤٧): ١٧.

اسْتَحَقَّ بتعريضه و تكليفه كان نعمةً منه تعالى و منسوباً إلى تفضُّله و رحمته.
 ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ: «الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ بِالْإِيمَانِ» - حَسَبَ مَا
 اقْتَرَحُوا - لَمْ تَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ مِنْ فَعْلِهِ عَزَّ اسْمُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بتعريضه
 و تكليفه و توفيقه و الطَّافِهِ و مَعُونَتِهِ، فَهُوَ نِعْمَةٌ مِنْهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدَنَا إِذَا دَفَعَ إِلَى
 غَيْرِهِ مَالاً عَظِيماً تَفَضُّلاً عَلَيْهِ، فَصَرَفَهُ ذَلِكَ الْغَيْرُ فِي ضُرُوبِ الْمَنَافِعِ و ابْتِياعِ الْعَبِيدِ
 و الصُّيَاعِ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ مِنْ أَنْ يَنْسِبَ تِلْكَ الصُّيَاعَ أَنَّهَا نِعْمَةٌ مِنْ دَافِعِ الْمَالِ، مِنْ
 حَيْثُ وَصَلَ إِلَيْهَا بِنِعْمَتِهِ و مَعُونَتِهِ؟ وَ هَذَا وَاضِحٌ لَا شُبْهَةَ فِيهِ.^١

١. لم يتعرض المصنّف رحمه الله إلى تأويل قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَ لَا الضَّالِّينَ﴾، و لعلّه لم يجد فيه شبهة كي يجيب عليها.

[مُتَشَابِهٌ] سُورَةُ الْبَقَرَةِ

[بحث حول أسماء السور]

فإن قيل: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُسَمِّيَ^١ - تَعَالَى - السُّورَ بهذه الأسماء، و لَمْ تَجِرْ عَادَةُ الْعَرَبِ أَنْ يُسَمَّوْا بِمِثْلِهَا، وَالْقُرْآنُ مُنْزَلٌ^٢ بَلَّغْتَهُمْ؟
قُلْنَا: لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ حِطَّةٌ^٣، وَلَا يَجِبُ فِيهِ^٤ الْإِتْبَاعُ وَالِإِقْتِدَاءُ، وَلِهَذَا جَازَ أَنْ يُحَدِّثَ أَهْلُ كُلِّ صِنَاعَةٍ لِمَا عَرَفُوهُ مِنَ الْأَلَاتِ وَالْأَدْوَاتِ أَسْمَاءً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْأَسْمَاءُ فِي اللُّغَةِ أَسْمَاءً لِتِلْكَ الْمُسَمَّيَاتِ. وَقد يَجُوزُ أَنْ يُسَمِّيَ أَحَدُنَا وَلَدَهُ بِاسْمٍ^٥ لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ، وَلَا يَكُونَ بِذَلِكَ مَعِيًّا.
فإن قيل: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحُرُوفُ^٦ أَسْمَاءً لِلْسُّورِ، مَعَ اشْتِرَاكِ جَمَاعَةٍ

١. في «س» و المطبوع: + «اللَّهُ». وَ كَأَنَّهُ قَدْ شُطِبَ عَلَيْهَا فِي «س».

٢. في المطبوع: - «منزل».

٣. «الْحَطُّ» فِي الْأَصْلِ: الْوَضْعُ. وَ «الْحَطُّ»: وَضْعُ الْأَحْمَالِ عَنِ الدَّوَابِّ. وَ حَطَّ الْجَمَلُ عَنِ الْبَعِيرِ يَحْطُهُ حَطًّا: أَنْزَلَهُ. وَ كُلُّ مَا أَنْزَلَهُ عَنْ ظَهْرٍ، فَقَدْ حَطَّهُ. وَ حَطَّةٌ: حَدَرَهُ. وَ الْحَطُّ: الْحَدَرُ مِنْ غُلُوٍّ. وَ الْحِطَّةُ: نَقْصَانُ الْمَرْتَبَةِ. وَ الْحِطَّةُ أَيْضًا: نَقْصٌ فِي الْمَقَامِ. رَاجِعٌ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ٢٧٣ - ٢٧٥؛ تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٠، ص ٢١٩ (حطط).

٤. كَذَا فِي النسخ و المطبوع، و الصحيح: «فِيهَا».

٥. فِي «س» و المطبوع: «مَا» بِدَلِّ «بِاسْمٍ». وَ فِي «ع»: - «بِاسْمٍ».

٦. مِثْلُ «طه» وَ «ص» وَ «ق».

مِن السُّورِ فِي بَعْضِهَا^١ وَخُلُوْ كَثِيْرٍ مِّنَ السُّورِ مِنْ شَيْءٍ مِنْهَا^٢؟
 قُلْنَا: أَمَّا الْاِشْتِرَاكُ، فَغَيْرُ مُتَمَيِّعٍ فِي^٣ أَسْمَاءِ الْأَلْقَابِ^٤ - وَإِنْ كَانَ حَقُّ^٥ الْأَلْقَابِ فِي
 الْأَصْلِ إِذَا كَانَتْ لِلتَّمْيِيزِ أَنْ لَا يَقَعُ فِيهَا الْاِشْتِرَاكُ - ثُمَّ عِنْدَ وَقْعِ الْاِشْتِرَاكِ فِيهَا فَرِعُوا
 إِلَى الصِّفَاتِ، وَلِهَذَا قَالُوا: «زَيْدُ الطَّوِيلُ الْعَاقِلُ»، وَالْحَقْوَا الصِّفَةُ لَمَّا وَقَعَ الْاِشْتِرَاكُ
 فِي الْإِسْمِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَالَمِ إِلَّا زَيْدٌ وَاحِدٌ لَمَّا احتاجوا إِلَى الصِّفَةِ.
 وَهَكَذَا السُّورُ، لَمَّا وَقَعَ الْاِشْتِرَاكُ فِي أَسْمَائِهَا الْحَقْوَا بِهَا مَا بَيَّنَّه عَلَى التَّمْيِيزِ^٦،
 فَقَالُوا: «حَمَّ^٧ الدُّخَانُ»، وَ«الزُّخْرُفُ»، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَحْتَاجُوا إِلَى ذَلِكَ فِيمَا
 يَنْفَرِدُ بِلَقَبِهِ، كـ«صَادُّ» وَ«قَافٍ»^٨ وَ«طه» وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُنَّ.
 فَاَمَّا خُلُوْ بَعْضِ السُّورِ مِنْ اِسْمٍ^٩؛ لِأَنَّ وَضَعَ الْأَسْمَاءِ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاجِبٍ،
 وَإِذَا كَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ^{١٠} جَازَ أَنْ يَخْتَصَّ مُسَمًّى دُونَ غَيْرِهِ.

١. مثل «حَمَّ» المشتركة بين سورتي الدخان والزخرف.
٢. أي من الحروف، فإن أكثر السور خالية من الحروف المقطعة.
٣. في المطبوع: - «في».
٤. الأسماء على قسمين: أحدهما: ما يفيد في المسمى فائدة مخصوصة، مثل: ضارب، وقائم، وهي الصفات. والآخر: ما يفيد لكن المقصد به التعريف، مثل: زيد، وعمرو، وهي الألقاب. راجع: الذخيرة، ص ٥٧٢.
٥. في المطبوع: - «حق».
٦. في «س، ع» والمطبوع: «التمييز».
٧. في «س، ع» والمطبوع: - «حَمَّ».
٨. كذا، والصحيح: «ص» و«ق».
٩. يريد بالاسم هنا الحروف المقطعة، فسوف يأتي بعد قليل أن هذه الحروف هي في الحقيقة أسماء للسور وشعار لها. وبناءً عليه تكون السور الخالية بدايتها من هذه الحروف لا اسم لها بهذا المعنى.
١٠. في «س، ع» والمطبوع: - «غير واجب».

[تفسير ﴿آلَمْ﴾، وبحث حول الحروف المقطعة]

فإن قيل: فما الوجه فيما افتتح به^١ هذه السورة من قوله: ﴿آلَمْ﴾ وهو كلام لا يُعرف معناه، ولا يُعلم فحواه؟ وكيف يجوز أن يُخاطبهم بما لا يعرفونه ولا يألّفونه؟^٢
الجواب: قلنا: قد ذكرَ الناس في معنى هذه^٣ الحروفِ المُقطّعة التي افتتحت بها السُورُ وجوهاً كثيرة؛ فبعضها صحيح، وبعضها فاسدٌ، ونحن نذكرُ الصحيح الذي نختاره، وننبّه على ما فيه اختلافٌ وفسادٌ.

[القول الأول، وهو المختار]

فمن أصح ما ذُكر في ذلك وأبعده من الفساد: أن تكون هذه الحروفُ أسماءً للسُورِ وشعاراً لها، والأسماءُ إذن كانت على سبيلِ التلقين^٥ - الذي ذكرناه - والتمييز؛ لأن الألقابَ جارية مَجْرَى الإشارة، ولا يُفيد^٦ في المُلقَبِ^٧ أكثر من الإشارة إليه، وإمكان الإخبار عنه عند الغيبة باللقب، كما أمكنت الإشارة مع الحضور؛ ألا ترى أن قولنا: «زيدٌ» و«عمرو» لا يُفيدان أكثر من التلقين^٨ الذي ذكرناه، ولا يجريانِ مَجْرَى «طويل» و«قصير» وما أشبههما^٩ من الصفات؟

١. في المطبوع: - «به».

٢. في المطبوع: «يقولونه».

٣. في «س، ع» والمطبوع: - «هذه».

٤. نسبه الشيخ الطوسي رحمه الله إلى زيد بن أسلم، والحسن. راجع: التبيان، ج ١، ص ٤٧.

٥. في «ع» و«هامش «س»»: «التغليب».

٦. في «د، س، ع» والمطبوع: «ولا يفيد».

٧. في «س، ع» والمطبوع: «اللقب».

٨. في «س» والمطبوع: «التلقب». وفي «ع»: «التغلب».

٩. في المطبوع: «أشبهها».

و من أمارَةِ كَوْنِ الإِسْمِ لَقَباً أَنْ يَجُوزَ تَبْدِيلُهُ وَ تَغْيِيرُهُ وَ اللَّغَةُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ،
وَ الإِسْمُ الْمُفِيدُ^١ لَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ إِلَّا بِتَغْيِيرِ اللَّغَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَا^٢ لَوْ سَمَّيْنَا رَجُلًا
بِ«زَيْدٍ»، ثُمَّ بَدَأْنَا فِي ذَلِكَ، فَسَمَّيْنَاهُ بِ«عَمْرٍو»، لَسَاغَ ذَلِكَ، وَ اللَّغَةُ عَلَى مَا كَانَتْ
عَلَيْهِ؛ وَ إِذَا وَصَفْنَاهُ بِأَنَّهُ «طَوِيلٌ» لَمْ يَجُزْ أَنْ نَصِفَهُ بِالْقَصِيرِ وَ نَرْجِعَ عَنْ وَصْفِهِ
بِالطَوِيلِ إِلَّا مَعَ تَغْيِيرِ اللَّغَةِ وَ انْقِلَابِهَا؟

وَ هَذَا الْوَجْهَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي هَذِهِ الْقَوَاتِحِ قَدْ رُويَ عَنِ الشُّيُوخِ الثَّقَاتِ الَّذِينَ لَا
أَرْيَابَ لَهُمْ.

وَ مَا لَا اسْمَ لَهُ مِنَ السُّورِ قَدْ يُعْرَفُ وَ يُمَيَّزُ بِمَا يَقُومُ مَقَامَ الإِسْمِ مِنَ الصِّفَاتِ؛
كَ«سُورَةِ النَّسَاءِ» وَ «سُورَةِ الْمَائِدَةِ» وَ مَا أَشَبَّهُهُمَا.

وَ قَدْ طَعَنَ أَبُو مُسْلِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ الْأَصْبَهَانِيُّ^٣ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ، وَ ضَعَّفَهُ،
وَ أَوْرَدَ عَلَيْهِ كَلَاماً طَوِيلاً، جُمِلَتْهُ أَنْ قَالَ:

إِنَّ الإِسْمَ غَيْرَ الْمُسَمَّى، فَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْقَوَاتِحُ أَسْمَاءً لِلْسُّورِ، لَوَجَبَ أَنْ
يَكُونَ^٤ غَيْرَهَا، وَ لَا يَكُونُ^٥ مِنْهَا. وَ قَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ - قُرَاؤُهُمْ وَ غَيْرُ

١. يعني الصفة.

٢. في «س، ع» و المطبوع: «أنه».

٣. ذكر في بعض كتب التراجم أن كنيته: أبو سلمة. و الرجل من رؤوس المعتزلة و وجيه عندهم،
كاتب أديب شاعر، كان الوزير أبو الحسن علي بن عيسى بن داود بن الجراح يشناقه و يصفه، له
مصنفات أشهرها تفسيره المسمى بـ«جامع التأويل»، و أيضاً: كتاب في النحو، و الناسخ
و المنسوخ، و غيرهما. توفي سنة ٣٢٢ هـ. و قيل: ٣٧٢ هـ. راجع: لسان الميزان، ج ٥، ص ٨٩،
الرقم ٢٩٢؛ الوافي بالوفيات، ج ٢، ص ١٧٥؛ معجم الأدباء، ج ١٨، ص ٣٥، الرقم ١٥؛ معجم
المؤلفين، ج ٩، ص ٩٧.

٤. كذا في جميع النسخ التي بين أيدينا. و في المطبوع: «تكون».

٥. في «د»: «و قد يكون»، و في المطبوع: «و لا تكون».

قُرَّانِهِمْ - عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْقَوَائِحَ مِنَ السُّورِ، وَمَعْدُودَةٌ فِي جُمْلَةٍ آيَهَا، وَهَذَا^١
يُوجِبُ مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِسْمَ^٢ غَيْرَ الْمُسَمَّى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لَيْسَتْ غَيْرَ السُّورِ، وَهِيَ مِنْهَا عَلَى وَجْهِ،
وَإِنْ كَانَتْ خَارِجَةً مِنْ جُمْلَتِهَا عَلَى وَجْهِ آخَرَ، فَهِيَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ أَسْمَاءً لَهَا وَ
الْقَابِ أَعْلَاهَا خَارِجَةً عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْإِسْمَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ الْغَيْرِ لِلْمُسَمَّى^٣، وَ
هِيَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ قُرْآنًا مُنْزَلًا مُتَعَبِّدًا بِتِلَاوَتِهِ مِنْ جُمْلَةِ السُّورِ؛ لِأَنَّا أَمَرْنَا أَنْ نَتْلُوَهَا
فِي جُمْلَتِهَا، وَنَبْتَدِئَ بِهَا، ثُمَّ تُتْبَعُهَا بِالسُّورَةِ. وَلَا يَمْتَنِعُ فِي الْإِسْمِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَ
بَيْنَ الْمُسَمَّى مُشَارَكَةٌ مِنْ وَجْهِ، وَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَنْهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ
قَوْلَنَا: «زَيْدٌ» هُوَ غَيْرُ الشَّخْصِ الَّذِي تُلَقَّبُهُ بِهَذَا اللَّقَبِ وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِي جُمْلَتِهِ^٤، وَإِنْ
كَانَ يَدْخُلُ مَعَهُ فِي جُمْلَتِهِ [مِنْ] جِهَةٍ أُخْرَى^٥؟

أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا الْإِسْمَ مُحَدَّثٌ وَفِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَمَوْجُودٌ وَمُدْرَكٌ، وَكُلُّ هَذَا
قَائِمٌ فِي الْمُسَمَّى؟

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: قَدْ جَعَلْتُمُ الْإِسْمَ^٦ دَاخِلًا مَعَ الْمُسَمَّى وَغَيْرَ مُتَمَيِّزٍ مِنْهُ.
لَأَنَّا لَمْ نَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ اسْمًا، وَإِنَّمَا جَمَعْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسَمَّى مِنْ

١. أي وهذا الجواب الذي تبناه المصنف رحمه الله، و رد عليه أبو مسلم.

٢. في «س،ع» والمطبوع: «بالاسم» بدل «بأن الاسم».

٣. في «س،ع» والمطبوع: «المسمى».

٤. من قوله: «وإن كان خارجاً عنه...»، إلى هنا ساقط من المطبوع.

٥. في «د»: «في الجملة أخرى»، وفي «ع»: «في جملة أخرى»، وفي «س» والمطبوع: «في
جهة أخرى» بدل «في جملة [من] جهة أخرى».

٦. في «س،ع» والمطبوع: - «الاسم».

وجه لم يكن فيه اسماً للمسمى، فكذلك القول في هذه الفوايح.

[القول الثاني]

و من عجيب أمر أبي مسلم أنه أعرض عن هذا الجواب، و تغلغل^١ فيه إلى ما حكيناه عنه، و رد أيضاً غيره من الأجوبة المردودة - لعمري - في أنفسها، ثم اختار جواباً ظاهر الضعف بين الفساد، و نحن نبتدئ بالكلام عليه قبل غيره مما يريد أن يبين^٢ فساده:

قال أبو مسلم - بعد أن اعترض أجوبة غيره في معنى هذه الحروف -:
والذي عندنا في هذه الحروف أن حروف المعجم لما كانت أصل كلام العرب الذي منه^٣ يبنى و يؤلف، افتتح الله تعالى السور^٤ بهذه الحروف المقطعة الذي هو^٥ حروف العرب المبنية منها كلامه، و ردها^٦ في أوائلها؛ تبكيتاً^٧ للعرب بما لزمهم من الحجة و ظهر منهم من العجز، كأنهم

١. قال ابن منظور في لسان العرب، ج ١١، ص ٥٠١ - ٥٠٣ (غلل): «غل في الشيء يغل غلواً و انغل و تغل و تغلل: دخل فيه، يكون ذلك في الجواهر و الأعراض... و تغلل الماء في الشجر: تحللها... و تغلل: تغلف... و الغلغلة: إدخال الشيء في الشيء حتى يلتبس به و يصير من جملته... و الغلغلة: سرعة السير، و قد تغلل».

٢. كذا في النسخ. و في المطبوع: «نريد أن نبين»، و هو الصحيح.

٣. كذا في النسخ. و في المطبوع: «منها»، و هو الصحيح.

٤. في «س، ع» و المطبوع: «السورة».

٥. كذا في النسخ. و في المطبوع: «التي هي»، و هو الصحيح.

٦. كذا في النسخ. و في المطبوع: «أوردها».

٧. في «ع»: «تسكيناً». و في المطبوع: «تسكيناً». «و التبكيت»: التفرع، و التعنيف، و التوبيخ.

راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٤٤ (بكت).

خوِطِبُوا فَقِيلَ لَهُمْ: يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ، هَذَا الَّذِي زَعَمْتُمْ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^١ ... [نَسَبَهُ إِلَى]^٢ اللَّهُ كَلَامٌ مَبْنِيٌّ^٣ مِنْ حُرُوفِكُمْ وَكِتَابِكُمْ وَبَلُغَتِكُمْ الْمُتَدَاوِلَةَ بَيْنَكُمْ لَا [مِنْ حُرُوفٍ وَكُتِبَ وَلُغَاتٍ غَيْرِ مَأْلُوفَةٍ بَيْنَكُمْ]^٤، وَمَعَانِيهِ وَطُرُقُهُ وَمَبَانِيهِ^٥ مَعَانِي كَلَامِكُمْ وَطَرَاتِقُكُمْ وَمَذَاهِبُكُمْ، قَدْ دُعِيتُمْ إِلَى الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ وَبِمِثْلِ^٦ أَقَلِّ سُورَةٍ مِنْهُ فَعَجَزْتُمْ، فَلَوْ كَانَ كَمَا تَزْعُمُونَ لَكُنْتُمْ قَادِرِينَ عَلَى مِثْلِهِ.

وَأُطْنَبَ فِي هَذَا الْكَلَامِ وَأُسَهَبَ وَذَهَبَ كُلُّ مَذْهَبٍ.

وَهَذَا الْوَجْهُ غَيْرُ سَدِيدٍ وَلَا مَرْضِيٍّ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا يَعْرِفُونَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَبْنِيٌّ مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ وَمُرَكَّبٌ مِنْهَا ضَرُورَةً عِنْدَ سَمَاعِهِ وَإِدْرَاكِهِ، وَلَا يَحْتَاجُونَ إِلَى أَنْ يُقَدَّمَ لَهُمْ فِي أَوَائِلِ السُّورِ حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي وَلِيَهَا^٧ مَبْنِيٌّ مِنْهَا. فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِتَقْدِيمِ هَذِهِ الْحُرُوفِ الدَّلَالَةَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ مُرَكَّبٌ مِنْهَا، فَذَلِكَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَإِنْ كَانَ لِلتَّبْكِيَةِ^٨ وَالتَّقْرِيعِ مِنْ حَيْثُ عَجَزُوا عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ وَهُوَ مُرَكَّبٌ مِنْهُ، فَهَذَا التَّقْرِيعُ أَيْضًا يَتِمُّ^٩ مَعَ الْإِغَاءِ تَقْدِيمِ^{١٠} هَذِهِ الْحُرُوفِ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ الَّذِي لَا

١. فِي النسخ يوجد هنا فراغ بمقدار عدّة كلمات.

٢. أُثْبِتْنَاهُ قِيَاسًا بِمَقْتَضَى السِّيَاقِ.

٣. فِي «س، ع» وَالمطبوع: «بُنِي».

٤. فِي «س، ع» وَالمطبوع يوجد هنا فراغ بمقدار عدّة كلمات، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

٥. فِي «س، ع» وَالمطبوع: «وَبَيَانِهِ».

٦. فِي «س، ع» وَالمطبوع: «وَمِثْل».

٧. فِي «س» وَالمطبوع: «أُنْزِلَهَا». وَ فِي «ع»: «دَلَّتْهَا».

٨. تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ أَنْفَاءً.

٩. فِي «س، ع» وَالمطبوع: «لَيْتَمَ».

١٠. فِي «س» وَالمطبوع: «إِلْغَاء» بَدَلَ «إِلْغَاءِ تَقْدِيمِ».

إشكال فيه أن القرآن من هذه الحروف مُركَّب، وأنهم إذا عَجَزُوا عن مُعَارَضَتِهِ
و مُقَابَلَتِهِ، فَقَدْ عَجَزُوا عن تَجَانُّسِ كَلَامِهِمْ.
و لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَمِدَ^١ هذا الجواب مَن طَعَنَ عَلَى الجوابِ^٢ الذي ذَكَرْنَاهُ
مُسْتَضْعَفًا لَهُ.

[القول الثالث]

و مِمَّا قِيلَ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ: أَنَّهَا مُنْبِئَةٌ عَنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَ صِفَاتِهِ^٣، فَقَالُوا:
﴿أَلَمْ﴾ أَنَا اللَّهُ، وَ فِي ﴿أَلْر﴾ أَنَا الْبَارِي، وَ فِي ﴿أَلْقَص﴾ أَنَا اللَّهُ الصَّادِقُ، وَ فِي
﴿كَهَيْقَص﴾ الْكَافُ مِنْ كَرِيم، وَ الْعَيْنُ مِنْ عَلِيم، وَ الصَّادُ مِنْ صَادِقٍ، وَ الْهَاءُ مِنْ
هَادِي. وَ هَذَا حُكْيٌ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ.^٤
وَ هُوَ وَجْهٌ بَاطِلٌ لَا خَفَاءَ فِي بُطْلَانِهِ؛ لِأَنَّهُ رَمَزَ وَ الْغَازُ لَا يَدُلُّ ظَاهِرُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ،
وَ لَوْ أَنَّ أَحَدَنَا نَطَقَ بِحَرْفٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَ أَرَادَ الْإِشَارَةَ بِهِ إِلَى [أَسْمَاءٍ أَوْ لَهَا
هذه]^٥ الْحُرُوفُ، لَعُدَّ رَامِزًا مُلْغِزًا^٦، وَ لَكَانَ مَذْمُومًا.
وَ بَعْدُ، فَلَيْسَ النَّاسِبُ^٧ لِلْحَرْفِ^٨ الْمَخْصُوصِ إِلَى كَلِمَةٍ مَخْصُوصَةٍ تَشْتَمِلُ
عَلَيْهِ وَ عَلَى غَيْرِهِ بِأَوَّلِي مَمَّنْ نَسَبَهُ إِلَى غَيْرِ تِلْكَ الْكَلِمَةِ مِمَّا يَشْتَمِلُ عَلَى تِلْكَ

١. فِي «س، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: + «عَلَى».

٢. فِي «س، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: - «مَنْ طَعَنَ عَلَى الْجَوَابِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَ صِفَاتِهِ».

٤. نَسَبَهُ الشَّيْخُ الطُّوسِي رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى السُّدِّيِّ وَ الشَّعْبِيِّ. رَاجِعِ: التَّبْيَانُ، ج ١، ص ٤٧.

٥. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ يَوْجَدُ هُنَا فُرَاقٌ بِمَقْدَارِ عِدَّةِ كَلِمَاتٍ، وَ مَا أَضْفَيْنَاهُ يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

٦. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَعُدَّ أَمْرٌ مُلْغِزٌ»، وَ فِي «ع»: «لَعُدَّ أَمْرٌ لَمَغْنٌ» بَدَلَ «لَعُدَّ رَامِزٌ مُلْغِزٌ».

٧. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْمُنَاسِبُ»؛ وَ مَا أَثْبَتْنَاهَا هُوَ الصَّحِيحُ.

٨. فِي «س، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «لِلْحُرُوفِ».

الحروف، و هذا يقتضي أن لا يستقر لهذه الحروف معنى من المعاني معقول، والله تعالى يجل من أن يتكلم بما لا معنى له.

[القول الرابع]

و مما قيل في ذلك أيضاً: أن هذه الحروف تقطع لإسم الله تعالى^١. وهذا أيضاً باطل؛ لأنه لا يخرج عن أن يكون خطاباً بما لا يعقل ولا يفهم معانيه. فأما المشابهة، فعندنا أن الله تعالى وإن علم تأويله والعلماء أيضاً يعلمون مثل ذلك، والآية التي تتعلق^٢ بها في هذا الباب من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَظْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾^٣، فنحن نبيّن تأويلها عند البلوغ إليها، ونذكر أن المراد بخلاف ما ظنوه، بإذن الله تعالى^٤.

[القول الخامس]

و مما قيل في ذلك أيضاً: أن المشركين كانوا تواصوا بأن لا يصغوا إلى القرآن، وأن يلفوا فيه، ويعرضوا عنه، فافتتح كلامه - جل وعز - بهذه الحروف المقطعة^٥؛ ليسمعوها، فيصغوا إليها، مستدعين لها، متعجبين من ورودها، فيرد عليهم بعدها من الكلام ما يحتاجون إلى استماعه وفهم معانيه، حتى يصير ما قدمه داعياً إلى الاستماع والإصغاء، ويصير الاستماع والإصغاء^٦ داعيين إلى الفهم والقبول^٧.

١. راجع: التبيان، ج ١، ص ٤٧.

٢. في «س، ع»: «تعلق».

٣. آل عمران (٣): ٧.

٤. مما يؤسف له أن تأليف هذا التفسير قد انقطع، ولم يصل إلى هذا الموضع، ولكن راجع

البحث عن هذه الآية في أمالي المرتضى، ج ١، ص ٤١٨، المجلس ٣٣.

٥. في «س، ع» والمطبوع: «المنضمة».

٦. في «س، ع» والمطبوع: - «و يصير الاستماع والإصغاء».

٧. راجع: التبيان، ج ١، ص ٤٨.

و هذا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لَأَنَّ الْخِطَابَ وَ الْكَلَامَ مِمَّا لَا يَحْسُنُ إِلَّا لِلْفَائِدَةِ الَّتِي لَا يُفْهَمُ^١ إِلَّا بِهِ. وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ فِيهِ الْأَغْرَاضُ الْمُخْتَلِفَةُ مَقَامَ الْإِفَادَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخَاطَبَهُمْ بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، حَتَّى يَحْتَنِمَ ذَلِكَ إِلَى اسْتِمَاعِ الْكَلَامِ الْمَفْهُومِ؛ لَأَنَّ الْكَلَامَ مِمَّا لَا يُفِيدُ وَجْهًا [لَا شَيْءَ]^٢ فِي قُبْحِهِ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَهُ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ مِمَّا فِيهِ مِنَ الْوُجُوهِ الْمُسْتَحْسَنَةِ.

عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانُوا إِنَّمَا يَلْعَوْنَ فِي كَلَامِهِ وَ يُعْرِضُونَ عَنْ بَيَانِهِ عِنَادًا وَ عَصْبِيَّةً^٣، فَلَيْسَ بِنَافِعٍ أَنْ يُقَدَّمَ^٤ أَمَامَ كَلَامِهِ هَذِهِ الْحُرُوفُ؛ لِأَنَّهُ^٥ إِذَا أُوْرِدَ عَلَيْهِمْ بَعْدَهَا الْكَلَامُ الْمُتَضَمِّنُ لِلْأَمْرِ وَ النَّهْيِ وَ الْإِخْبَارِ، عَدَلُوا عَنْ اسْتِمَاعِهِ، وَ لَعَوْا فِيهِ، وَ صَارَ مَا أُوْرِدَهُ مِنَ الْمُقَدَّمَةِ عَارًا وَ نَقْصًا^٦ لَا يَجُزُّ نَفْعًا، وَ يَجْعَلُوهُ^٧ مِنْ أَوْكَدِ الْحُجَجِ^٨ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ الْكِتَابَ الَّذِي جِئْتَ بِهِ بِلِسَانِنَا وَ بُلْغَتِنَا^٩، وَ قَدْ قَدَّمْتَ فِيهِ مَا لَا نَعْرِفُهُ، وَ لَا نَأْلَفُهُ^{١٠}، وَ لَا تَخَاطَبُ بِمِثْلِهِ.

[القول السادس]

وَ قَدْ قِيلَ أَيْضًا: إِنَّ مَعْنَى تَقْدِيمِ هَذِهِ الْحُرُوفِ لِإِفْتِتَاحِ الْكَلَامِ وَ ابْتِدَائِهِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ مُبْتَدَأًا: «أَلَا إِنَّكَ^{١١} ذَاهِبٌ»^{١٢}، وَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ

١. كَذَا فِي النسخ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا تُفْهَمُ»، وَ هُوَ الصَّحِيحُ.

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ أَضْفَاءُ لِقِضَاءِ السِّيَاقِ. ٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَصْبِيَّةٌ» بِدُونِ وَائِ الْعُطْفِ.

٤. فِي «س، ع» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَقُومَ». ٥. فِي «س، ع» وَ الْمَطْبُوعِ: «- لِأَنَّهُ».

٦. فِي «س، ع» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَوْ نَقْصًا».

٧. كَذَا فِي النسخ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ يَجْعَلُونَهُ»، وَ هُوَ الصَّحِيحُ.

٨. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْحُجَّةُ». ٩. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ لُغَتِنَا».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا نَعْرِفُ تَأْلَفَهُ» بِدَلِّ «لَا نَعْرِفُهُ، وَ لَا نَأْلَفُهُ».

١١. فِي «س، ع» وَ الْمَطْبُوعِ: «- إِنَّكَ».

١٢. فِي «د، س» وَ الْمَطْبُوعِ: «ذَهَبٌ».

الأُمُور»^١، وكَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾^٢، وقوله تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾^٣. فـ«ألا» زائدة بلا إشكال؛ لأنها لو حُذِفَتْ مِنَ الْكَلَامِ لَمْ يَتَغَيَّرْ فائدته. وقد قال الشاعر:

أَلَا زَعَمْتَ بِسَبَاسَةِ^٤ الْيَوْمِ^٥ أَنَّنِي كَبُرْتُ وَ أَلَا يَشْهَدُ اللَّهُ^٦ أَمْثَالِي^٧
و نظائر ذلك كثيرة.

و هذا أيضاً^٨ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ «ألا» معروفة في لُغَةِ الْعَرَبِ، وَ أَنَّهَا^٩ موضوعة في هذه المَوَاضِعِ لِلإِفْتِتَاحِ، وَ لَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنْهُمْ افْتَتَحَ كَلَامَهُ^{١٠} بِالْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوَجُوهِ.

فَكَانَ هَذَا الْقَائِلُ يَقُولُ: إِذَا كَانَتْ لَفْظَةُ «ألا» - وَ هِيَ كَلِمَةٌ مَبْنِيَّةٌ مُؤَلَّفَةٌ عَلَى بِنَاءِ سَائِرِ الْكَلَامِ - مِمَّا^{١١} جَعَلُوهُ لِلإِفْتِتَاحِ، فَأَلَّا جَازَ أَنْ يُجْعَلَ الْحُرُوفُ الْمُقْطَعَةُ الَّتِي لَيْسَتْ بِهَيْئَتِهِ^{١٢} مَوْضُوعَةً هَذَا الْمَوْضِعِ؟ وَ لَا شُبْهَةٌ فِي فُسَادِ هَذَا الضَرْبِ مِنْ

١. الشورى (٤٢): ٥٣. ٢. فصلت (٤١): ٥٤.

٣. هود (١١): ٥. وراجع: التبيان، ج ١، ص ٤٨.

٤. «بَسْبَاسَةً»: اسم امرأة من بني أسد. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٩؛ تاج العروس، ج ٨، ص ٢٠٦ (بسس).

٥. في «س» و المطبوع: «بسياسة القوم» بدل «بسياسة اليوم».

٦. في المصادر: «السر».

٧. قائله امرؤ القيس بن حجر الكندي. راجع: ديوان امرؤ القيس، ص ١٥٩؛ التبيان، ج ٢، ص ٢٦٧؛ مجمع البيان، ج ٢، ص ١١٩؛ الكشف و البيان، ج ٢، ص ١٨٧.

٨. في «س» و المطبوع: - «أيضاً».

٩. في «س» و المطبوع: «و إنما هي» بدل «و أنها». و في «ع»: «و إنما» بدلها.

١٠. في المطبوع: «كلاماً».

١١. في «س، ع» و المطبوع: «بما».

١٢. في «س، ع» و المطبوع: «بهئية».

القياس في اللّغة، و أنّه تَعَجَّرُفٌ^١ فيها، و خُرُوجٌ عن حَدِّها.

[القول السابع]

و ممّا قِيلَ في ذلكَ أيضاً: أنّ الافتتاحَ بهذه الحُرُوفِ يَجْري مَجْرى المَروِيّ
عن^٢ العَرَبِ مِن قولهم:

جاريةٌ قد^٣ وَعَدْتَنِي أنْ تَأْ
تَدَهْنُ^٥ رَأْسِي و تُقْلِنِي^٦ وَا^٧
و تَمْسَحُ^٨ القَفَاءَ^٩ حَتَّى تَنْتَأ^{١٠}

١. في «س، ع» و المطبوع: «لا يعرف» بدل «تعجرف». و «التعجرف»: الجفوة في الكلام، و الخرق في العمل، و السرعة في المشي. راجع: أساس البلاغة، ص ٤٠٩؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٣٥ (عجرف).

٢. في «س» و المطبوع: «من».

٣. في «س، ع» و المطبوع: «قد».

٤. في المطبوع: «تا».

٥. في «د، س، ع» و المطبوع: «يدهن». و ما أثبتناه من المصادر.

٦. في «س، ع» و المطبوع: «و يعلى».

٧. في «د»: «أونا». و في «س، ع» و المطبوع: «أو ما».

٨. في النسخ و المطبوع: «و يمسح». و ما أثبتناه من المصادر.

٩. في «د»: «الفتقاء». و في «س، ع» و المطبوع: «العنقا».

١٠. في «س، ع» و المطبوع: «بيناً».

و قوله: «تُقْلِنِي» من فلا رأسه و فلاه: بحث فيه عن القمّل و «القَفَاء»: الكمرة. و «تنتأ»: أي: تنتأ و تبدو، فأبدل الهمزة إيدالاً صحيحاً. و قال ابن منظور بعد ذكر البيت: «فإنّه أراد: حَتَّى تنتأ. فإمّا أن يكون خَفَّفَ تخفيفاً قياسياً - على ما ذهب إليه أبو عثمان في هذا النحو - و إمّا أن يكون أبدل إيدالاً صحيحاً، على ما ذهب إليه الأخفش. و كلّ ذلك ليوافق قوله: «تا» من قوله: «وعدتني أم عمرو أن تا» و «وا» من قوله: «تمسح رأسي و تقْلِنِي وا». و لو جعلها بين بين لكانت الهمزة الخفيفة في نيّة المحقّقة، حَتَّى كأنّه قال: تَنْتَأُ، فكان يكون تا تَنْتَأُ مستفعلن. و قوله: رن أن تا: مفعولن، و لينبي وا: مفعولن. و مفعولن لا يجي مع مستفعلن. و قد أكفأ هذا الشاعر بين التاء و الواو، و أراد أن تَمْسَحَ و تُقْلِنِي و تَمْسَحَ. و هذا من أقبح ما جاء في الإكفاء...».

و كَقَوْلِ الْآخِرِ:

قُلْنَا لَهَا: قَفِي لَنَا^١، قَالَتْ: قَافٍ لَا تَحْسَبِي^٢ أَنَا نَسِينَا الْإِيْجَافَ^٣

و كَقَوْلِ الْآخِرِ:

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ، وَ إِنْ شَرَّأَ فَاءُ وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَاهُ
و هَذَا أَيْضاً لَيْسَ بِشَيْءٍ.

«و الرجز لحكيم بن مُعَيَّة الرُّبَعي التميمي. راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ٣٣٤؛ لسان العرب، ج ١، ص ١٦٤ و ١٦٥ (فلا) و (تأ)؛ الخصائص، ج ١، ص ٢٩١؛ همع الهوامع، ج ٦، ص ٢١٩؛ المدخل لعلم تفسير كتاب الله المنزل، ص ١١٩، الهامش ٧٦.

١. في النسخ و المطبوع: - «لنا». و ما أثبتناه من المصادر.

٢. في «س، ع» و المطبوع: «لا يحيى».

٣. في «د، س، ع» و المطبوع: «الإيخاف»، و ما أثبتناه من المصادر. و «الإيخاف»: سرعة السير. و البيت للوليد بن عُقبة بن أبي مُعيط أخي عثمان بن عفان لأمته، و كان يتولى الكوفة فأنهم شرب الخمر، فكتب إليه الخليفة يأمره بالشخص إلىه، فخرج في جماعة، و نزل الوليد يسوق بهم، فقال: قلت لها: قفي، فقالت [لي]: قاف
و النشوات من معتق صاف و عرفت قينات علينا عزاف.

راجع: كتاب العين، ج ٦، ص ١٩٠ (وجف)؛ مجمع البيان، ج ١، ص ٧٧؛ تفسير السمرقندي، ج ١، ص ٤٦؛ الكشف و البيان، ج ١، ص ١٣٨؛ سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٤١٢، الرقم ٦٧؛ تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ١٢٥، الرقم ٢٤٠.

٤. أي: و إن شرأ فشرأ. و في «س» و المطبوع: «و انشرفا» بدل «و إن شرأ فاه».

٥. أي: إلا أن تشاء. و في «د»: «إلا أن ثا»، و في «س، ع» و المطبوع: «إرثا» بدل «إلا أن تا». و القائل هو نُعيم بن أوس، أو القَيم بن أوس، أجاب بها امرأته، و ربما نسب إلى حكيم بن مُعَيَّة الرُّبَعي التميمي، و نسبه الثعلبي إلى الزَّجاج، و ابن عطية الأندلسي إلى زهير بن أبي سلمى. راجع: كتاب سيبويه، ج ٣، ص ٣٢١؛ شرح شافية ابن الحاجب، ج ٢، ص ٣٢٣؛ و ج ٤، ص ٢٦٢ و ٢٦٣؛ التبيان، ج ١، ص ٤٩؛ الكشف و البيان، ج ١، ص ١٣٨؛ المحرر الوجيز، ج ١، ص ٨٣؛ تفسير القرطبي، ج ١، ص ١٥٥.

و الذي ذكره من العَرَبِ إنما هو على سبيل الإيجازِ و الاختصارِ و الحذفِ، الذي يُغني فيه عن تمام الكلامِ معرفةُ القصدِ^١ و الإشارةُ إليه، و ليسَ هذا مما كُنّا فيه بسبيلٍ؛ لأنّ قولَ القائلِ: «وَعَدْتَنِي أَنْ تَأْتِيَنِي» أي: تَمَسِّحَ رَأْسِي؛ و أمّا قوله: «قَالَتَ: قَافٌ» فمعناه: وَقَفْتُ. و كذلك^٢ قوله: «وإن شَرّاً فإني» أي: فَشَرّاً^٣. و قوله: «إلا أن تأتيني» أي: إلا أن تَشَاءَ^٤، فحذفَ بعضُ الكلامِ لدلالة الباقي عليه و عِلْمُ المُخاطَبِ به، و كُلُّ هذا غيرُ موجودٍ في الحُرُوفِ الْمُقَطَّعةِ؛ فكيف تُجَعَّلُ شاهداً عليها؟

[القول الثامن]

و ممّا قيلَ في ذلك أيضاً: أن الله تعالى عَلِمَ أن سَيَكُونُ في هذه الأُمَّةِ مُبْتَدِعُونَ يَذْهَبُونَ في القرآنِ المسموعِ المقروءِ^٥ أنه لَيْسَ بكلامِ الله تعالى، و أن كلامه على الحقيقةِ غيرُه، فأرادَ تعالى بِذِكْرِ هذه الحُرُوفِ التنبيهَ على أن كلامه هذه الحُرُوفُ، و أن ما ذَهَبُوا إليه مِن أن كلامه تعالى غيرُ هذا المسموعِ باطلٌ مُضْمَلٌ^٦. و هذا أيضاً لَيْسَ بشيءٍ؛ لأنّ مَنْ^٧ ذَهَبَ إلى أن كلامه تعالى لَيْسَ حقيقته^٨ في

١. في «د»: «معرفة للقصد». و في المطبوع: «معرفة القصد».

٢. في «د»: «أن تأتيني». و في «س، ع» و المطبوع: «إرثاً بدل «أن تأتيني».

٣. في المطبوع: «كذلك» بدون واو العطف. ٤. في «س، ع» و المطبوع: «و انشرافاً».

٥. في «س، ع» و المطبوع: «فتيراً».

٦. في «د»: «نأ». و في «س، ع» و المطبوع: «شاء».

٧. في «س، ع» و المطبوع: «أي: إلا أن تَشَاءَ».

٨. في «س، ع» و المطبوع: «المقتر». ٩. في «س، ع» و المطبوع: «فإنه».

١٠. راجع: التبيان، ج ١، ص ٤٧ - ٤٩.

١١. في النسخ و المطبوع: «ما»، و الصحيح ما أثبتناه.

١٢. في «د»: «صفة». و في «س» و المطبوع: «حقيقة». و في «ع»: «حقه».

ذاته مما^١ يُسمعُ ويُقرأ، وجعلَ هذا القرآنَ عبارةً وعلّةً وحكايةً - على اختلافِ عباراتهم - لا يحجّجه^٢ و يُبطلُ قوله أن يوردَ عليه هذه الحُرُوفُ المُقطّعة؛ فإنه إذا جازَ أن يقولَ في المُركَّبِ مِن هذه الحُرُوفِ أنه غيرُ المسموعِ وأنه في النفسِ، جازَ أن يقولَ في المُفردِ مثلَ ذلك؛ فإنَّ الشُّبهةَ في الأمرينِ قائمةٌ، وإنَّما يُزالُ إذا أُزيلتْ بغيرِ هذه الطريقةِ.

[القول التاسع]

ومما^٣ قيلَ في ذلك: إنَّ اللهَ تعالى أقسمَ بهذه الحُرُوفِ لِعَظَمَتِها و جِلالَتِها وكثرةِ الانتفاعِ^٤ بها، وأنها مَباني أَسْماءه الحُسنى، وبها أنزلَ تحيته على أنبيائه عليهم السلام، و عليها تدورُ اللُّغاتُ على اختلافِها. فكأنه تعالى قال: «و حروفِ المُعْجَمِ، لقد^٥ بيّنَ لكم السُّبُلَ وأنهَجَ الدَّلالةَ»، فحذَفَ جوابَ القَسَمِ؛ لِعلمِ المُخاطَبينَ به، ولأنَّ قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^٦ يَدُلُّ على الجوابِ و يكفي منه^٧.
و يجري هذا^٨ مجرى قوله تعالى: ﴿و النَّازِعَاتِ غَزَاً﴾^٩ - في أن جوابَ القَسَمِ

١. في «د»: «لا». و في «س، ع» و المطبوع: «بما».

٢. في «د، س، ع» و المطبوع: «لا بحجة».

٣. في «س، ع» و المطبوع: - «مما».

٤. في «ع» و هامش «س»: «الانقطاع».

٥. في «س، ع» و المطبوع: «فقد».

٦. البقرة (٢): ٢.

٧. راجع: التبيان، ج ١، ص ٤٨.

٨. في «س» و المطبوع: - «هذا».

٩. النازعات (٧٩): ١.

محذوف، و التأويل: «و النازعاتِ غرقاً، لَتَبْعُنَّ^١ أَوْ لَتَعْرَضُنَّ عَلَى اللَّهِ»، فَحَذَفَ الجواب؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً﴾^٢ يَدُلُّ عَلَيْهِ - و قوله تَعَالَى: ﴿و السَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾^٣ و ﴿و الشَّمْسِ وَ صُحَاهَا﴾^٤، فَحَذَفَ الجواب إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَالٌّ سَانِعٌ فِي اللُّغَةِ.

و إِنْ كَانَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ قَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ جَوَابَ ﴿و السَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾^٥: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾^٦؛ مَعْنَاهُ التَّقْدِيمُ، وَ هُوَ الْجَوَابُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَ التَّقْدِيرُ^٧: «قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، وَ السَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ».

و قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى^٨: لَا يَجُوزُ إِضْمَارُ اللَّامِ فِي الْجَوَابِ الْمُتَأَخِّرِ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «و اللَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ»، لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: «و اللَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ»، [بِإِضْمَارِ] اللَّامِ^٩؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا.

و هَذَا الْجَوَابُ أَقْرَبُ إِلَى السَّدَادِ مِنَ الْأُجُوبَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَ أَشْبَهُ بِأَنْ يَكُونَ وَجْهًا تَالِيًا لِلْوَجْهِ الَّذِي اخْتَرْنَاهُ قَبْلُ^{١٠}.

و صَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ^{١١} مُحَمَّدٍ وَآلِهِ.

١. في «د» و هامش «س»: «لَتَحَاسَبُنَّ».

٢. النازعات (٧٩): ١١.

٣. البروج (٨٥): ١.

٤. الشمس (٩١): ١.

٥. البروج (٨٥): ١.

٦. البروج (٨٥): ٤.

٧. في المطبوع: «و القدير»، و هو سهو واضح.

٨. هو النحوي المعروف بثعلب، و سوف تأتي ترجمة الرجل في رسالة المصنّف رحمه الله

المسمّاة بـ«مسألة في استلام الحجر».

٩. في «س، ع» و المطبوع يوجد هنا فراغ بمقدار عدّة كلمات، و أضفنا اللفظ لضرورة السياق.

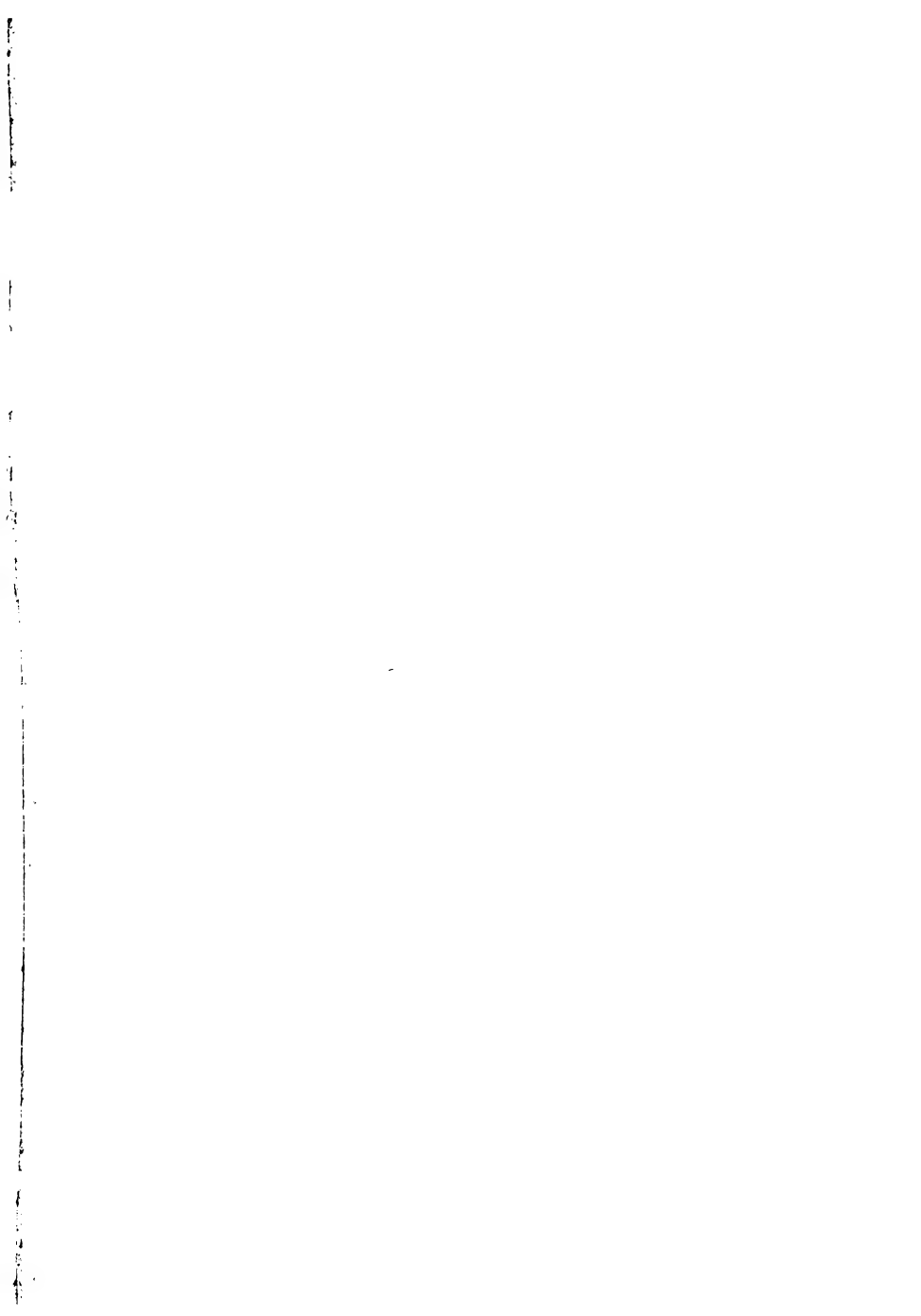
١٠. و هو القول الأول.

١١. في «س، ع» و المطبوع: - «النبي».

(٢)

مسألة في قوله تعالى:

﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾



مقدمة التحقيق

وَجَّه سؤالان إلى الشريف المرتضى حول هذه الآية، وهما:

الأول: سؤال عن مرجع اسم الإشارة والضمائر في قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ...﴾^١، وقوله تعالى: ﴿يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾^٢، فإلى مَنْ رجعت هذه الهاءات؟ والسبب في السؤال عن ذلك هو أنه إذا كان هذا الحوار قد حصل قبل خلق الخلق، فإلى مَنْ ترجع هذه الهاءات؟

والثاني: وهو سؤال عن معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾^٣، فإنه قد دلّ على أن هناك أشخاصاً معروضين ومُشار إليهم؛ فمن هؤلاء؟
وقد أجاب الشريف المرتضى على السؤالين، ثم أضاف سؤالين آخرين يمكن أن يُوجَّها إلى الآية.

إذن تنقسم بحوث هذه الرسالة إلى قسمين: أحدهما جواب عن السؤالين المطروحين من قِبَل السائل، والآخر إضافة سؤالين آخرين، والإجابة عنهما، وذلك كما يلي:

القسم الأول: أجاب الشريف المرتضى عن السؤال الأول باستعراض أقوال

١. البقرة (٢): ٣١.

٢. البقرة (٢): ٣٣.

٣. البقرة (٢): ٣١.

المفسرين حول مرجع اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿أُنَبِّئُوكُنِيَ بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ واختار القول القائل بأن الإشارة ناظرة إلى جميع الأجناس من العقلاء وغيرهم، لا خصوص أسماء الملائكة، ولا خصوص أسماء ذرية آدم عليهم السلام، ويشهد للقول المختار ظاهرُ قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ فهو يدل على أنه علّمه كلّ الأسماء من دون استثناء لجنس دون آخر. وبذلك اتضح الجواب على السؤال عن مرجع الهاءات في قوله تعالى: ﴿يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾.

وأما جوابه عن السؤال الثاني فهو أنّ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ لا يليق إلا بالمسمّيات دون الأسماء، فإنّ هذه التعابير لا تتناسب مع الأسماء، وإنما تتناسب مع العقلاء من أصحاب الأسماء، أو العقلاء إذا انضم إليهم غيرهم من غير العقلاء على نحو التغليب لما يعقل. وهذا العرض والخطاب لم يحصل قبل خلق جميع الخلق كما أشير إليه في السؤال الأوّل، فإنّ الملائكة كانوا على الأقلّ مخلوقين في ذلك الوقت. ويمكن أن يكون الله تعالى قد خلق أصول جميع الأجناس في ذلك الوقت وقام بعرضهم على الملائكة، حتّى يليق بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾.

ومخلص الكلام أنّ الشريف المرتضى قد ركز في الجواب عن السؤالين على أمرين:

أحدهما: أنّ مرجع اسم الإشارة والضمائر إلى المسمّيات دون الأسماء، وهم العقلاء، أو هم مع ما ينضم إليهم من غير العقلاء، وإنما جيء بضمير العاقل لأجل التغليب.

والآخر: أنّ هذا الحوار لم يحصل قبل خلق الخلق، وإنّما كانت هناك مخلوقات في ذلك الوقت.

القسم الثاني: ويبدو أنَّ الشريف المرتضى لم يرقه منذ البداية السؤال الموجَّه إليه في هذه المسألة، فقام بطرح أسئلة متعلَّقة بالآية المسؤول عنها، وقال إنَّ هذه الأسئلة هي الأجدر بالتدقيق والتأمل.

والجدير بالذكر أنَّ هذا القسم الثاني من المسألة والأسئلة الجديدة المطروحة فيه موجودة كلّها في أمالي المرتضى^١، حيث تعرَّض هناك إلى آية الإنباء، و طرح ثلاثة أسئلة على الأقلَّ حولها، وأجاب عنها، وقد اكتفى هنا بطرح سؤالين منها، وهما:

الأول: كيف يأمر الله تعالى أن يُخبروا بما لا يعلمون؟ أليس هذا من التكليف بما لا يطاق، أو شبيه به؟

الثاني: كيف علمت الملائكة صحَّة قول آدم عليه السلام عندما أخبرهم بالأسماء؟ فكيف علموا بمطابقة تلك الأسماء للمسمَّيات، وبالتالي صحَّة ما قاله آدم عليه السلام، مع أنَّ الملائكة لم يكونوا عالمين بالأسماء؛ فإنَّهم لو كانوا عالمين بها لأخبروا بها من البداية؟

والجدير بالذكر: أنَّ الشريف المرتضى قد ذكر في الأمالي عند تعرُّضه لهذا السؤال: أنَّ هذا سؤال لم نجد أحداً ممَّن تكلم في تفسير القرآن ولا في مُشابهه و مُشكِله تعرَّض له، وهو من مهمِّ ما يُسأل عنه^٢.

إذن لقد وجد الشريف المرتضى هذين السؤالين أجدر بالبحث والتأمل؛ فإنَّهما سؤالان دقيقان، ويتناسبان مع عبقريته وذكائه.

وقد أجاب عن السؤال الأوَّل بجوابين:

أولاً: إن كان قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ أمراً، فهو معلق على شرط، و

١. الأمالي للمرتضى، ج ٢، ص ٦٢.

٢. المصدر، ص ٦٨.

هو كونهم صادقين وعالمين بأنهم إذا أخبروا عن ذلك صدقوا، فكأنه تعالى قال لهم: «أخبروا بذلك إذا علمتموه»، ومتى رجعوا إلى أنفسهم فلم يعلموا، فلا تكليف عليهم، وهذا بمنزلة أن يقول القائل لغيره: «خبرني بكذا وكذا إن كنت تعلمه، أو إن كنت تعلم أنك صادق فيما تخبر به»^١، والتكليف بهذه الطريقة المشروطة صحيح وحسن، وليس تكليفاً بما لا يطاق.

ثانياً: يحتمل أن لا يكون الأمر في الآية أمراً على الحقيقة، بل له صورة الأمر، فيكون بمعنى التنبيه على أن الملائكة وإن كانوا أهل عبادة كثيرة وطاعة بلامعصية، ولكن يمكن أن يكون هناك صنف من المخلوقات يكون أولى منهم بالاستخلاف في الأرض، وذلك لاختصاصه بعلوم تجهلها الملائكة، فنبتهم تعالى على ذلك من خلال أمرهم الظاهري بالإخبار عن الأسماء، ولا إشكال في هذا أيضاً.

ثم أجاب عن السؤال الثاني بجوابين أيضاً:

أولاً: من الممكن أن الله تعالى أوجد علماً ضرورياً للملائكة بمطابقة الأسماء للمسميات.

وبما أن معرفة الأسماء التي اختص بها آدم عليه السلام أمرٌ خارق للعادة بالنسبة للملائكة الذين أعلنوا جهلهم بها، لذلك قد يقال: عندما أوجد الله تعالى العلم الضروري المتقدم فيهم، فهذا يعني أنهم قد علموا نبوة آدم عليه السلام أيضاً على نحو الضرورة، وهو يتنافى مع تكليفهم بالإيمان بنبوته، فقال الشريف المرتضى: إن هذا لا يؤدي إلى أن يكونوا عالمين بنبوة آدم عليه السلام علماً ضرورياً، فإن العلم بأن آدم عليه السلام صادق في كلامه بصورة خارقة للعادة لا يعني أنه نبي، بل إثبات نبوته بحاجة إلى ترتيب مقدمات وصياغة دليل للوصول إلى ذلك.

ثانياً: وهناك احتمال آخر، وهو أن يكون للملائكة لغات متعددة، وكل صنف من الملائكة يعلم معاني أسماء ما في لغته الخاصة فقط، أما آدم عليه السلام فقد كان يعلم جميع الأسماء في جميع اللغات وهو أمر خارق لعادة الملائكة، فلما أخبرهم عليم كل صنف من الملائكة صحة قوله في لغته، كما علم صحة قوله في باقي اللغات من خلال إخبار الملائكة الذين يتحدثون بتلك اللغات.

وبهذا يكون الشريف المرتضى قد أجاب في هذه الرسالة عن أربعة أسئلة وجّهت إلى الآية محل البحث.

نسبة الرسالة إلى المؤلف

لقد تقدّم أنّه قد تعرّض الشريف المرتضى إلى هذه الآية في أماليه، و أشار فيها إلى أكثر مطالب القسم الثاني من هذه الرسالة، بحيث نجد هناك مطابقة كبيرة بين المطالب والكثير من العبارات، وهذا في حدّ ذاته قد يدلّ على تصحيح نسبة الرسالة التي بين أيدينا إليه، وأنّ مطالب هذه الرسالة والمطالب المذكورة في الأمالي حول الآية قد صدرت من قلم واحد، حتّى يمكن الاستعانة بمطالب الأمالي عند تحقيق الرسالة.

و تنبغي الإشارة هنا إلى أنّ هذه الرسالة ليست مستقلة؛ بل الظاهر أنّها تشكّل في الحقيقة المسألة الرابعة من المسائل المحمّدية، وهي مسائل وجّهها الشريف أبو محمد الحسن بن محمد العلويّ المحمّدي إلى الشريف المرتضى، ويدلّ على ذلك فهرس المسائل المحمّدية الذي ذكره البُصروي (ت ٤٤٣هـ) في فهرسه الخاص بمصنّفات الشريف المرتضى، حيث جاء فيه أنّ المسألة الرابعة من المحمّدية هي قوله تعالى: ﴿أُنَبِّئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ...﴾ الآية؛ وهذا قد يعتبر قرينة أخرى على تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى.

إبداعات الشريف المرتضى

أشرنا قبل قليل إلى أن الشريف المرتضى وصف السؤال الأخير في أماليه بأنه لم يذكره أحد، وهذا يعني أنه من إبداعاته وبنات أفكاره. وفي الحقيقة ليست هذه المرة الوحيدة التي يقوم فيها الشريف المرتضى بإبداع أفكار جديدة، بل هناك موارد أخرى أبدع فيها نظريات و آراء لم يُسبق إليها، وقد أحببنا بهذه المناسبة أن نشير إلى ما وقعنا عليه منها، وهي:

١. كلامه حول المنامات، فقد قال حول ذلك: «و هذا الذي رتبناه في المنامات و قسّمناه أسدّ تحقيقاً من كلّ شيء قيل في أسباب المنامات، و ما سطر في ذلك معروف غير محصّل ولا محقّق»^١.

٢. رأي خاص له حول حصول المعارف لبعض الكفّار، حيث قال: «و قد ذكرنا في جواب المسألة الرابعة من هذه المسائل في هذا المعنى وجهاً غريباً ما تقدّمنا أحد إليه»^٢.

٣. رأي حول سبب تقدّم بحث (النظر) في الكتب الكلاميّة، حيث قال: «و لمّا فكرتُ في جهة العذر في ذلك، لم أجد إلّا ما أنا ذاكرُهُ»^٣.

٤. جواب على إشكال حول تقدّم القدرة على الفعل، حيث قال: «و هذا السؤال على الترتيب الذي رتبناه لا يوجد جواب عنه في كتب الشيوخ المسطورة كلّها على التعيين»^٤.

٥. كلام حول إعجاز القرآن، حيث قال: «و قد كنّا ذكرنا في كتابنا الموضح عن إعجاز القرآن جواباً سديداً عن هذا السؤال يمكن أن نجيب من ذهب في القرآن إلى

٢. المصدر، ص ٣٩١.

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٣.

٣. المصدر، ج ٤، ص ٣٣٩.

٤. الذخيرة، ص ٩٤.

خرق العادة بفصاحته، وإن كنا ما قرأناه لهم في كتاب، ولا سمعناه في مناظرة ولا مذاكرة، وإنما أخرجناه فكرة^١.

٦. كلام حول عدم الحاجة إلى معرفة سبب غيبة الإمام عليه السلام بالتفصيل بعد ثبوت عصمته، حيث قال: «ثم استأنفنا في المقنع طريقة غريبة لم تُسبق إليها، و دللنا على أنه لا يجب علينا بيان السبب في غيبته على التعيين»^٢.

٧. تأويل بعض الروايات، حيث قال: «و يمكن أن يكون في الخبر وجهٌ رابع خطر لنا»^٣.

٨. أنشد المرتضى قصيدة ذكر فيها بيتين لم يسبقه أحد إلى معناهما، حيث قال:
إِنِّي لَمَّا كُنْتُ قَلْتُ فِي جُمْلَةِ قَصِيدَةٍ:

و عهدي بتمويه عين المُحِبِّ تنمّ على قلبه الطائر
فلما التقينا برغم الرقا دموه قلبي على ناظري

و ذلك على ما أظنّ في سنة نيّف و ثمانين و ثلاثمائة، تداول أهل الأدب إنشاد هذه الأبيات، واستغربوا هذا المعنى، وشهدوا بأنه غير مسبوق إليه، ولا معترض له. و سمع أخي (رضي الله عنه) هذه الأبيات... فشهد لهذا المعنى بأنه مبتكر مخترع، وأنه مستحسن مستعذب^٤.

فهذا بعض ما تمكّنا من العثور عليه في ثنايا كلمات الشريف المرتضى حول ما أبدعه من أفكار، و نظريات علميّة و غيرها.

١. المصدر، ص ٣٩٥.

٢. المقنع في الغيبة (قسم الزيادة)، ص ٧٣ - ٧٤.

٣. الأمالي للمرتضى، ج ١، ص ٦٠.

٤. طيف الخيال، ص ٨٠.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١١١ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع الرسالة في الصفحات (٢٩٤ - ٢٩٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع الرسالة في الصفحات (١١٤ - ١١٩) منها، و رمزنا لها بـ«ل».

[مسألة في قوله تعالى:

﴿أُنَبِّئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة عن^١ معنى قوله تعالى للملائكة: ﴿أُنَبِّئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^٢، وقوله: ﴿يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾^٣؛ أن هذه الهاءات راجعة إلى مَنْ؟ و مَنْ الذين رَجَعَتِ الهاءاتُ إليهم، وهذا قَبْلَ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى الْخَلْقَ؟

و ما معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضْهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾^٤؟ فَقَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ هُنَاكَ قَوْمٌ مَعْرُوضُونَ^٥ مُشَارًا إِلَيْهِمْ، وَ هُمْ غَيْرُ الْمَلَائِكَةِ؛ فَمَنْ هَؤُلَاءِ الْمَبْعُوثُونَ^٦؟

الجواب:

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُنَبِّئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ فَعِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَصْحَابِ التَّفْسِيرِ أَنَّ الْإِشَارَةَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ الْأَجْنَاسِ؛ مِنَ الْعَقْلَاءِ وَ غَيْرِهِمْ.

٢. البقرة (٢): ٣١.

١. في المطبوع: «ما» بدل «عن».

٤. البقرة (٢): ٣١.

٣. البقرة (٢): ٣٣.

٥. في «س، ل» و المطبوع: «معروضون»؛ و الصحيح ما أثبتناه.

٦. كذا، و لعلَّ الصحيح: «المعروضون». و استظهر في هامش المطبوع أَنَّ الصحيح: «المعنيون».

و قَالَ قَوْمٌ: أَرَادَ أَسْمَاءَ الْمَلَائِكَةِ خَاصَّةً.

و قَالَ آخَرُونَ: أَرَادَ أَسْمَاءَ ذُرِّيَّتِهِ^١.

و الصوابُ القولُ الأوَّلُ، الذي عليه إجماعُ أهلِ التفسيرِ^٢، و الظاهرُ يشهدُ به؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾.

فأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾، فلا يليقُ إلا بالمُسَمَّياتِ دونَ الأسماءِ؛ لأنَّ هذه الكُنَيَاتِ لا تليقُ^٣ بالأسماءِ، وإنَّما تليقُ^٤ بالعقلاءِ من أصحابِ الأسماءِ، أو العقلاءِ إذا انضَمَّ إليهم غيرُهم ممَّا لا يَعْقِلُ على سبيلِ التغليبِ لما يَعْقِلُ، كما يُغَلَّبُ المُذَكَّرُ على المؤنَّثِ إذا اجتمعوا في الكناية، كما يقولُ القائلُ: «أصحابُك و إماؤك جاءوني»، و لا يقولُ^٥: «جنَّني».

و ممَّا يشهدُ للتغليبِ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾^٦.

و قد رُوِيَ في قِرَاءَةِ أُبَيٍّ: «ثُمَّ عَرَضَهَا». و في قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: «ثُمَّ عَرَضَهُنَّ»^٨. فهاتانِ القِرَاءَتَانِ تليقانِ^٩ بالكناية عن الأسماءِ دونَ المُسَمَّياتِ.

١. راجع في الأقوال: التبيان، ج ١، ص ١٣٨ - ١٤٠؛ جوامع الجامع، ج ١، ص ٩٢؛ مجمع البيان،

ج ١، ص ١٥٣ - ١٥٩؛ زاد المسير، ج ١، ص ٤٩ و ٥٠؛ تفسير ابن كثير، ج ١، ص ٧٧ - ٨٠.

٢. راجع المصادر السالفة. ٣. في «س، ل»: «لا يليق».

٤. في «س، ل»: «يليق». ٥. في «س» و المطبوع: «و لا يقال».

٦. في «ل» و المطبوع: «جنَّني». ٧. النور (٢٤): ٤٥.

٨. راجع: مجمع البيان، ج ١، ص ١٥٣؛ روض الجنان، ج ١، ص ٢٠٣؛ تفسير السمرقندي، ج ١،

ص ٦٨؛ تفسير السمعي، ج ١، ص ٦٥؛ البحر المحيط، ج ١، ص ٢٩٦.

٩. في «س» و المطبوع: «يليقان».

و لَيْسَ هَذَا الْعَرَضُ وَالْخِطَابُ قَبْلَ خَلْقِهِ تَعَالَى جَمِيعَ الْخَلْقِ - عَلَى مَا تَضَمَّنَهُ السُّؤَالُ -: لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ بِإِلَاسْكَ قَدْ كَانَتْ مَخْلُوقَةً، وَالْخِطَابُ مَعَهَا كَانَ فِي عَرَضِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ. وَغَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى خَلَقَ أَصُولَ جَمِيعِ الْأَجْنَاسِ فِي تِلْكَ الْحَالِ، حَتَّى يَلِيقَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾.

وَالَّذِي يَشْتَبِهُ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ وَيَجِبُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَالتَّنْقِيرُ^١ عَنْهُ وَالْإِشَارَةُ إِلَى الصَّحِيحِ مِنْهُ مَوْضِعَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ يَأْمُرُ الْمَلَائِكَةَ وَيُكَلِّفُهُمْ أَنْ يُخْبِرُوا بِمَا لَا يَعْلَمُونَ، وَهَذَا عِنْدَكُمْ هُوَ^٢ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ بِعَيْنِهِ، أَوْ جَارٍ مَجْرَاهُ فِي الْقُبْحِ؟

وَالْمَوْضِعُ الْآخَرُ أَنْ يُقَالَ: مِنْ أَيْنَ عَلِمَتِ الْمَلَائِكَةُ لَمَّا أَخْبَرَهَا آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتِلْكَ الْأَسْمَاءِ صَحَّةَ قَوْلِهِ وَمُطَابَقَةَ الْأَسْمَاءِ الْمُسَمَّيَاتِ، وَلَمْ تَكُنْ عَالِمَةً مِنْ قَبْلُ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ عَالِمَةً لَأَخْبَرَتْ بِالْأَسْمَاءِ، وَلَمْ تَعْتَرِفْ بِفَقْدِ الْعِلْمِ؟

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَتُنَبِّئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ إِنْ كَانَ أَمْرًا، فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِشَرْطٍ؛ وَهُوَ كَوْنُهُمْ صَادِقِينَ وَعَالِمِينَ بِأَنَّهُمْ إِذَا أَخْبَرُوا عَنْ ذَلِكَ صَدَقُوا، وَكَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ لَهُمْ: أَخْبِرُوا بِذَلِكَ إِنْ عَلِمْتُمُوهُ.^٣ وَالتَّكْلِيفُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الشَّرْطِ صَحِيحٌ حَسَنٌ.

وَيُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَتُنَبِّئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ لَيْسَ بِأَمْرٍ^٤ عَلَى

١. «التَّنْقِيرُ» عَنِ الْأَمْرِ: التَّفْتِيشُ وَالْبَحْثُ عَنْهُ وَالتَّعَرُّفُ. رَاجِعُ: النِّهَايَةُ، ج ٥، ص ١٠٥؛ لِسَانُ

الْعَرَبِ، ج ٥، ص ٢٣٠؛ تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ٧، ص ٥٥٣ (نَقَر).

٢. فِي «س»: «عَنْ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٣. فَإِذَا رَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ وَوَجَدُوا أَنَّهُمْ غَيْرُ عَالِمِينَ، فَلَا تَكْلِيفَ عَلَيْهِمْ.

٤. فِي «س» وَالْمَطْبُوعِ: «لَا يَأْمُر» بِدَلِ «لَيْسَ بِأَمْرٍ».

الحقيقة، وإن كان له صورة الأمر، ويكون المعنى فيه التقرير والتنبية على الحجة. ويكون تلخيص هذا الكلام^١: أن الله تعالى لما قال للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^٢، أي: مُطْلِعٌ عَلَى مَا لَا تَطْلَعُونَ عَلَيْهِ.

ثم أراد التنبية على أنه لا يمتنع أن يكون غير الملائكة - مع أنها تُسَبِّحُ وَتُقَدِّسُ وَتُطِيعُ وَلَا تَعْصِي - أولى بالاستخلاف في الأرض، وإن كان في ذريته من يفسد ويسفك الدماء، فعلم تعالى آدم أسماء جميع^٣ الأجناس أو أكثرها.

ثم قال للملائكة: ﴿أَتُبَيِّنُ لَكُمْ بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ؛ مُقَرَّرًا لَهُمْ، وَمُنْبَهًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَدَلَالًا عَلَى اخْتِصَاصِ آدَمَ^٥ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا لَمْ يُخَصَّصُوا^٦ بِهِ، فَلَمَّا أَجَابُوا بِالاعْتِرَافِ وَتَسْلِيمِ عِلْمِ الْغَيْبِ إِلَيْهِ قَالَ: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ الْغَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾^٧، مَوْظِعًا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى الْمُنْفَرِدُ بِعِلْمِهِ^٨ الْمَصَالِحِ فِي الدِّينِ، وَ^٩ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَنْ^{١٠} يُسَلِّمَ لِأَمْرِهِ، وَيَعْلَمَ

١. أي جوابه الأخير الذي ذكره عند قوله: «ويمكن أيضاً أن يكون...».

٢. البقرة (٢): ٣٠.

٣. في «س» و«المطبوع»: - «جميع».

٤. في «س» و«المطبوع»: «فيها» بدل «ومنبهًا».

٥. في «س» و«المطبوع»: - «آدم».

٦. في «س» و«المطبوع»: «لم يختصوا».

٧. البقرة (٢): ٣٣.

٨. في «س» و«المطبوع»: «يعلم».

٩. في «س» و«المطبوع»: - «و».

١٠. في «س» و«المطبوع»: «أنه».

أنه لا يختار لعباده إلا ما هو أصلح لهم في دينهم؛ علموا وجه ذلك، أم جهلوه.
فأما^١ الجواب عن الشبهة الثانية التي ذكرناها، فهو: أنه غير مُمتنع أن يكون الله تعالى فعل في الملائكة في الحال العلم الضروري بمطابقة الأسماء للمسميات، فعلموا بذلك صحته بعد أن كانوا غير عالمين به.

وهذا لا يؤدي إلى أن يكون الملائكة عالمين بنبوة آدم ضرورة، على وجه ينافي التكليف؛ وذلك أنه ليس في علمهم بصحة ما أخبر به في مطابقة الأسماء للمسميات على سبيل الاضطرار ما يقتضي علمهم بنبوته ضرورة^٢، بل لا بد بعد ذلك من مراتب في الاستدلال تقتضي^٣ إلى العلم بالنبوة؛ ويجري ذلك مجرى أن يخبر أحدنا^٤ [نبي]^٥ بما فعله مستسراً به على سبيل التفصيل على وجه يخرق العادة، فهو وإن كان عالمًا بصدق خبره ضرورة، فليس بعالم أنه نبي، ولا يستغني عن الاستدلال^٦ بعد ذلك على نبوته^٧.

وجه آخر، وهو: أنه غير مُمتنع أن يكون للملائكة عليهم السلام لغات مختلفة، وكل قبيل منها يعرف أسماء الأجناس في لغته دون لغة غيره، ويكون إحاطة عالم واحد بأسماء الأجناس^٨ في جميع لغاتهم خارقة للعادة. فلما أراد الله

١. في «س» والمطبوع: «وأما».

٢. من قوله: «على وجه ينافي التكليف...» إلى هنا ساقط من «س» والمطبوع.

٣. في «س» والمطبوع: «يفضي».

٤. في «س» والمطبوع: «بأحدنا».

٥. ما بين المعقوفين استفدناه من الأمالي للشريف المرتضى، ج ٢، ص ٦٨.

٦. في «س» والمطبوع: «+ ليعد ذلك».

٧. أي أن العلم بالصدق لا يساوي العلم بالنبوة، بل لابد من ترتيب المقدمات والدليل لإثبات النبوة.

٨. من قوله: «في لغته دون...» إلى هنا ساقط من «س» والمطبوع.

تَعَالَى تَنْبِيهِهِمْ^١ عَلَى ثُبُورِ آدَمَ، عَلَّمَهُ جَمِيعَ تِلْكَ الْأَسْمَاءِ. فَلَمَّا أَخْبَرَهُمْ بِهَا عَلِمَ كُلُّ فَرِيقٍ مُطَابَقَةً مَا خُبِّرَ بِهِ^٢ مِنَ الْأَسْمَاءِ لِلْغَتِّهِ^٣. وَ هَذَا لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الرَّجُوعِ إِلَى غَيْرِهِ -، وَ عَلِمَ مُطَابَقَةً ذَلِكَ لِبَاقِي^٤ اللُّغَاتِ بِخَبَرِ كُلِّ قَبِيلٍ؛ لِأَنَّ^٥ كُلَّ قَبِيلٍ إِذَا كَانَ كَثَرَةً عَلِمَ بِخَبَرِهِمْ صَحَّةَ مَا يُجِيبُونَ بِهِ.

وَ هَذَا الْجَوَابُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتُنَبِّئُوكَ بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ أَيْ^٦: لِيُخْبِرَنِي كُلُّ قَبِيلٍ مِنْكُمْ بِمَعَانِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي أَمَرَدَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ آدَمَ وَ مَيَّزَهُ بِهِ مِنْهُمْ^٧. وَ هَذَا بَيِّنٌ لِمَنْ^٨ أَنْعَمَ تَأَمَّلَهُ. وَ السَّلَامُ.

١. فِي «س»: «نَبَّأَهُمْ نَبِيَّهُمْ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «نَبَّأَهُمْ».

٢. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَهُ».

٣. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «اللُّغَوِيَّة».

٤. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْبَاقِي».

٥. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِأَنَّ».

٦. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: - «أَي».

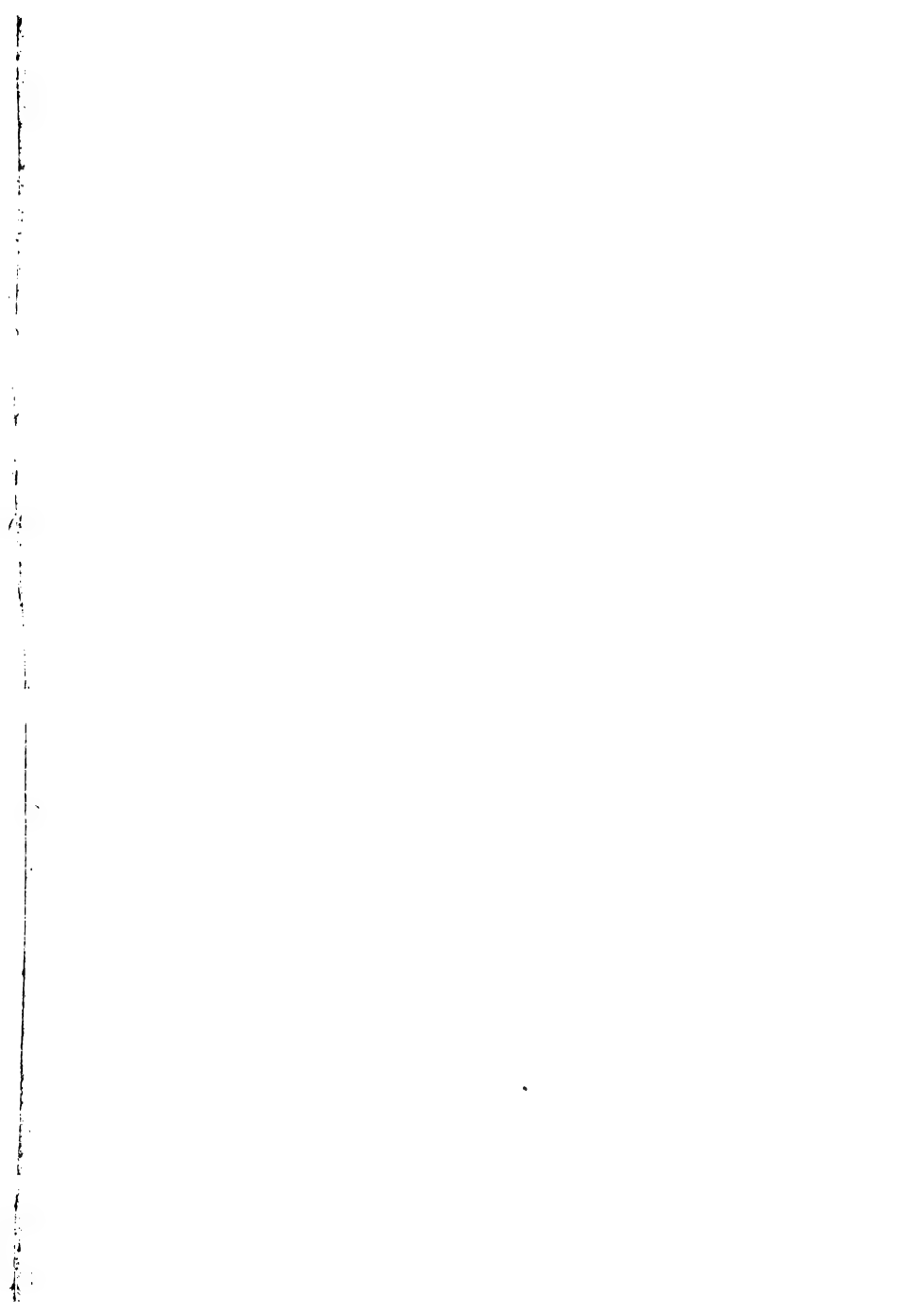
٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنْهُمْ».

٨. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: - «لِمَنْ».

(٣)

مسألة في قوله تعالى:

﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾



مقدمة التحقيق

تتعلق هذه الرسالة بتفسير معنى الآية المذكورة في العنوان، وقد تعرّض الشريف المرتضى إلى ذلك، وفسّر كلمات الآية ومقاطعها كما يلي:

١. التلقّي: قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى﴾، والتلقّي هنا بمعنى القبول والتناول على وجه الطاعة، فإنه ليس كلّ مَنْ سمع من غيره كلاماً يُعتبر متلقياً له، بل ينبغي أن يكون ذلك على وجه الطاعة.

وقد أشارت الآية إلى أنّ الله تعالى تاب على آدم عليه السلام بعد تلقّيه للكلمات، ولم تشر إلى أنّ آدم عليه السلام قد توسّل بهذه الكلمات، وسأل الله تعالى بها أن يتوب عليه، وذلك لأنّ قوله: «فتلقّى» يدلّ على ذلك.

وقد أشار الشريف المرتضى إلى وجود قراءة بنصب «آدم» ورفع «الكلمات»، وعليها لا يكون معنى التلقّي هو القبول؛ بل يكون بمعنى أنّ الكلمات قد تداركت آدم عليه السلام بالنجاة والرحمة.

٢. الكلمات: ذكر الشريف المرتضى عدّة أقوال حول الكلمات التي قالها آدم عليه السلام من دون أن يرجح قولاً على آخر، إلا أنه ذكر في آخر الأقوال قولاً مروياً من طرق أهل البيت عليهم السلام، وهو أنّ آدم عليه السلام رأى أسماء معظمة مكتوبة على العرش، فسأل عنها، ف قيل له: «إنّها أسماء أجل الخلق» وهم أهل البيت الخمسة عليهم السلام، فحينئذ سأل آدم عليه السلام الله تعالى بهم أن يتوب عليه.

و بعد أن ذكر هذا القول طرح إشكالاً قد يورد عليه، و هو أن آدم عليه السلام لم يرَ إلا أسماء مكتوبة، فكيف تلقاها؟ وكيف تسمى تلك الكتابات كلمات؟

فأجاب بأن الكلمات قد تطلق على الكتابة بشيء من التوسع و التجوز، كما يمكن أنه عند ما رأى تلك الكتابة سأل عنها، فقال له تعالى: «هذه أسماء من أكرمته، و عظّمته، و أجلّته، و رفعت منزلته، و من لا أسأل به إلا أعطيت». فكانت هذه هي الكلمات التي تلقاها آدم عليه السلام، و قالها، و انتفع بها.

٣. التوبة: قد يقال: أن توبة آدم عليه السلام و قبول الله تعالى لتوبته يخالف عصمة الأنبياء عليهم السلام. و لم يتعرّض الشريف المرتضى للإجابة عن هذه الشبهة، و إنما أحال القارئ على كتابه تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام.^١

نسبة الرسالة إلى المؤلف

إن إحالة الشريف المرتضى على كتابه تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام يدل في نفسه دلالة واضحة على صحّة نسبة الرسالة إليه.

و الجدير بالذكر أن هذه المسألة هي في الحقيقة إحدى المسائل المحمّدية التي وجّهها الشريف أبو محمّد الحسن بن محمّد العلويّ المحمّدي إلى الشريف المرتضى، و قد ذكر البُصروي (ت ٤٤٣هـ) في فهرسه قائمة المسائل المحمّدية، فكانت هذه المسألة تشكل المسألة الخامسة منها^٢، و هذا أيضاً يدل على تصحيح نسبة الرسالة إليه.

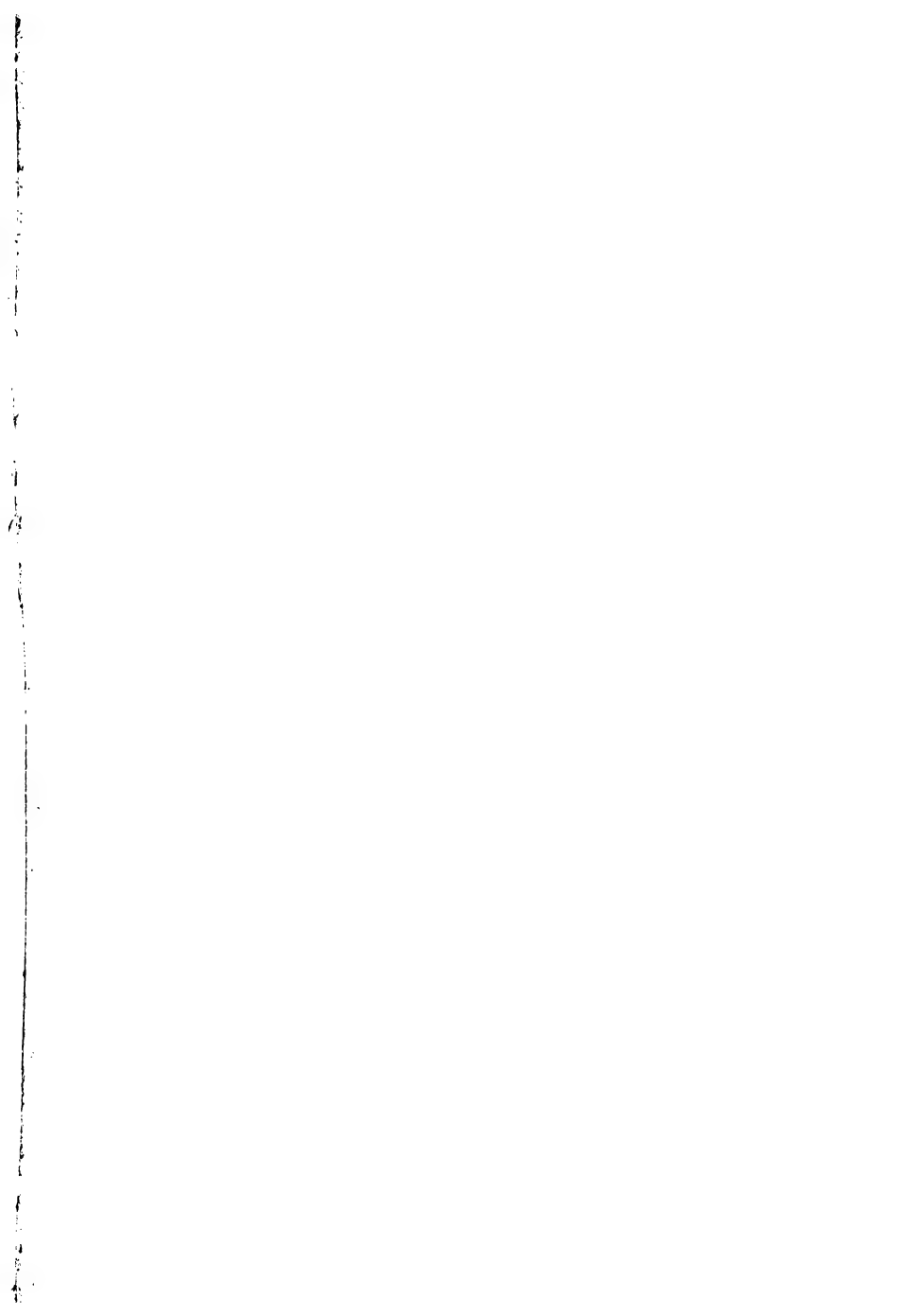
و كانت هذه المسألة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١١٥ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

١. راجع: تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ٣٥.

٢. راجع: مجلّة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٧٩.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٩٥- ٢٩٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (١١٩- ١٢٢) منها، و رمزنا لها بـ«ل».



[مسألة في قوله تعالى:

﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة عن^١ معنى قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾^٢.

الجواب:

أما قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾، فالتلقي هاهنا هو القبول والنأول على سبيل الطاعة، وليس كل ما سمعه واحد من غيره يكون له متلقياً، حتى يكون متقبلاً فيوصف بهذه السمة^٣.

وأغنى قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى﴾ عن أن يقول: «فَزَعْتُ» إلى الله بهن^٤، أو «سألته بحققهن»^٥؛ لأن معنى التلقي يفيد ذلك، و يُنبئ عما حُذِفَ من الكلام اختصاراً،

١. في المطبوع: «ما» بدل «عن».

٢. البقرة (٢): ٣٧.

٣. «السمة»: العلامة. راجع: المصباح المنير، ص ٦٦٠ (وسم).

٤. في المطبوع: «فرغت».

٥. في «س» و المطبوع: «لهن». و الضمير راجع إلى «الكلمات».

٦. في «س» و المطبوع: «عقبهن».

ولهذا قال تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾، ولا يتوب عليه إلا بأن سأل و رَغِبَ و تَضَرَّعَ^١ بتلك الكلمات.

وقد قرأ ابن كثير وأهل مكة وابن عباس ومجاهد: «فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ» بالنَّصْبِ مِنْ رَبِّهِ^٢ و بَرَفِعِ «كَلِمَاتٍ»^٣، وعلى هذه القراءة لا يكون معنى «التَّلَقَّى» القبول؛ بل يكون المعنى: أن الكلمات تداركته بالنجاة والرحمة. فأما الكلمات، فقد قيل: إنها «رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَ تَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ»^٤.

وقيل: بل هي «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»^٥. وقيل: بل الكلمات أن آدم عليه السلام قال: يا رَبِّ، أَرَأَيْتَ إِنْ تُبْتُ وَأَصْلَحْتُ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَنْ أَرْجِعْكَ إِلَى الْجَنَّةِ^٦.

وقيل - وهذه رواية تختص أهل البيت -: أن آدم رأى مكتوباً على العرش أسماءً معظمةً مُكْرَمَةً، فسأل عنها، فقيل له: «هذه أسماءُ أَجَلِ الْخَلْقِ مَنَزَلَةٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَكْنَهُمْ مَكَانَةً، وَابْتَغِ^٧ ذَلِكَ بِأَعْظَمِ الثَّنَاءِ وَالتَّفْخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ»، الأسماءُ: مُحَمَّدٌ، وَعَلِيٌّ، وَفَاطِمَةٌ، وَالحَسَنُ، وَالحُسَيْنُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ. فحِينَئِذٍ سَأَلَ

١. في «س» و المطبوع: «و يفرع».

٢. كذا في النسخ و المطبوع؛ و الصحيح: «يَنْصَبُ آدَمَ» بدل «بالنصب من ربه».

٣. راجع: التبيان، ج ١، ص ١٦٦؛ مجمع البيان، ج ١، ص ١٧٣؛ تفسير السمرقندي، ج ١، ص ١٧٢؛ تفسير البغوي، ص ٦٥.

٤. الأعراف (٧): ٢٣. و راجع: التبيان، ج ١، ص ١٦٩؛ مجمع البيان، ج ١، ص ١٧٥؛ جامع البيان، ج ١، ص ٣٤٧.

٥. راجع المصادر السابقة.

٦. راجع: التبيان، ج ١، ص ١٦٩؛ المحيط الأعظم، ج ٢، ص ٢٧٧.

٧. في «س» و المطبوع: - «و ابتغ»؛ و الأصحُّ الأَفْصَحُ أن يقال: «فابتغ».

آدَمُ عليه السلام رَبَّهُ تَعَالَى، وَجَعَلَهُمُ الْوَسِيلَةَ فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِ وَرَفَعَ مَنَزِلَتَهُ.^١
فَإِنْ قِيلَ: عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْأَخِيرِ كَيْفَ يُطَابِقُ هَذَا الْوَجْهَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾؟ وَمَا الَّذِي تَلَقَّاهُ؟ وَكَيْفَ يُسَمَّى مَنْ ذَكَرْتَهُمْ بِأَنْهَا^٢ «كَلِمَاتٍ»؟
وَهَذَا^٣ إِنَّمَا يَتِمُّ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ ذِكْرَ كَلِمَاتٍ وَالْفَاعِلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.
قُلْنَا: قَدْ يُسَمَّى الْكِتَابَةُ «كَلِمَاتٍ» عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّوَسُّعِ وَالتَّجَوُّزِ، وَإِذَا كُنَّا قَدْ
ذَكَرْنَا أَنَّ آدَمَ رَأَى كِتَابًا يَتَضَمَّنُ أَسْمَاءَ قَوْمٍ، فَجَانِزٌ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا «كَلِمَاتٌ» تَلَقَّاهَا
وَرَغِبَ إِلَى اللَّهِ بِهَا.

وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ آدَمُ لَمَّا رَأَى تِلْكَ الْكِتَابَةَ [و] سَأَلَ عَنْهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
«هَذِهِ أَسْمَاءُ مَنْ أَكْرَمْتَهُ وَعَظَّمْتَهُ وَأَجَلَلْتَهُ وَرَفَعْتَ مَنَزِلَتَهُ، وَمَنْ لَا أَسْأَلُ بِهِ إِلَّا
أَعْطَيْتُ»، وَكَانَتْ هَذِهِ هِيَ^٤ الْكَلِمَاتُ الَّتِي تَلَقَّاهَا وَانْتَفَعَ بِهَا.

فَأَمَّا التَّوْبَةُ مِنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَبُولُ اللَّهِ تَعَالَى تَوْبَتَهُ، وَهُوَ عَلَى مَذْهَبِنَا الصَّحِيحِ
لَمْ يَوْقِعْ ذَنْبًا، وَلَا قَارَفَ قَبِيحًا، وَلَا عَصَى بِأَنْ خَالَفَ وَاجِبًا؛ بَلْ بَانَ تَرَكَ مَدْوَبًا،
فَقَدْ بَيَّنَّا مَعْنَاهَا مُسْتَقْصَى مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٥،
وَأَزَلْنَا الشُّبُهَةَ^٦ الْمُعْتَرِضَةَ فِي^٧ هَذَا الْمَعْنَى، فَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ أَخَذَ مِنْ مَوْضِعِهِ.

١. مجمع البيان، ج ١، ص ١٧٥؛ تأويل الآيات، ج ١، ص ٤٦.

٢. في المطبوع: «بأنها».

٣. في «س» والمطبوع: «وهذه».

٤. في «س» والمطبوع: «هي».

٥. راجع: تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام، ص ٢٤ - ٣٤.

٦. في «س» والمطبوع: «الشبهة».

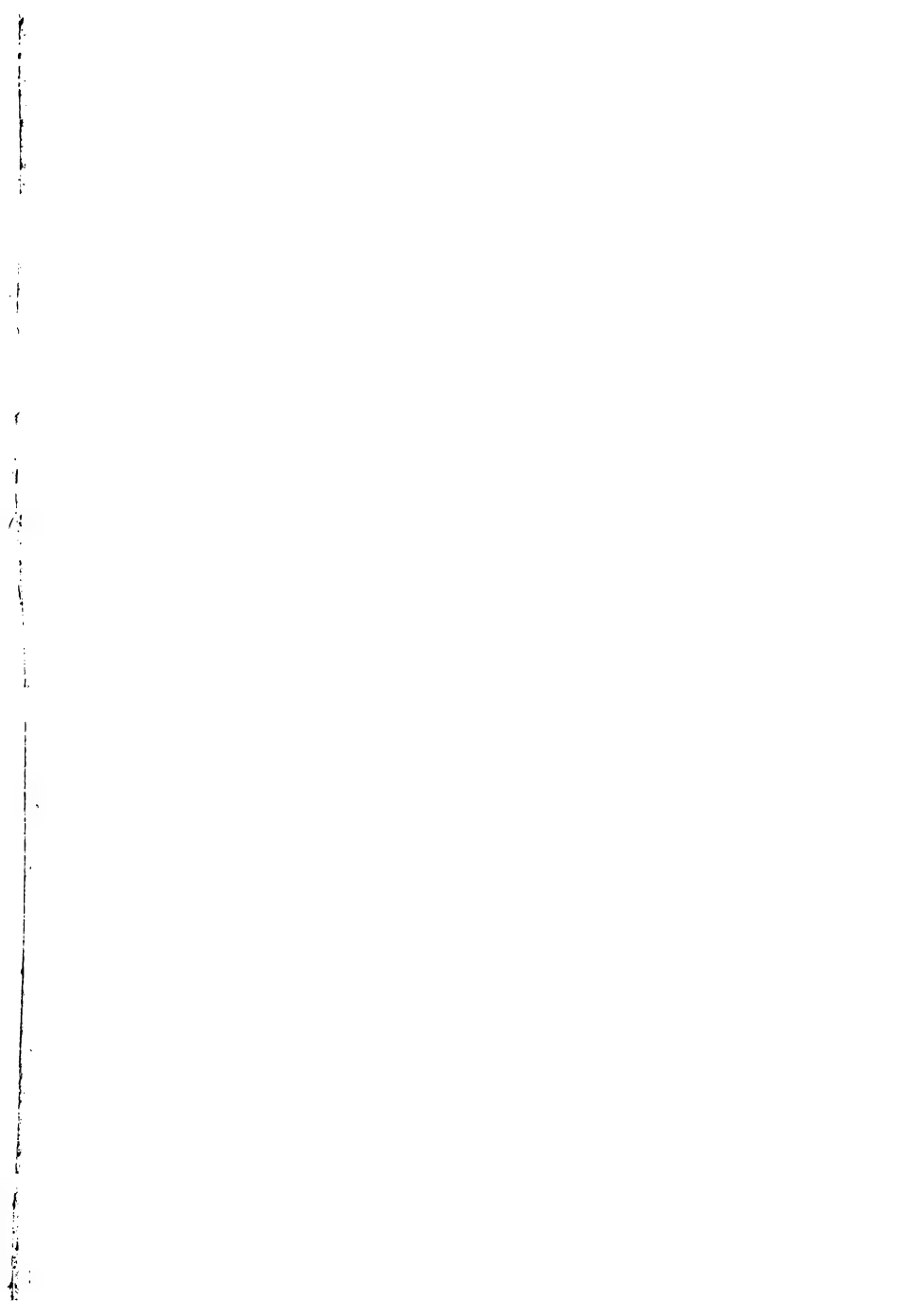
٧. في «س» والمطبوع: «عن». والأفصح أن يقال: «وَأَزَلْنَا الشُّبُهَةَ الْمُعْتَرِضَةَ فِي طَرِيقِ هَذَا الْمَعْنَى».

وَمِنَ اللَّهِ نَسْتَمِدُّ الْمَعُونَةَ وَالتَّوْفِيقَ، وَإِيَّاهُ نَسْتَهِدِي سَبِيلَ الرَّشَادِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(٤)

مسألة في حكم الباء

في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾



مقدمة التحقيق

تعرّض الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى معنى الباء في الأمر بالمسح بالرؤوس الوارد في آية الوضوء، حيث ذكر أنه حتّى لو لم تدلّ الباء في أصل اللغة على التبويض، إلّا أنّها تدلّ عليه في هذه الآية؛ وذلك لأنّها لو لم تدلّ عليه فيها لكان دخولها عبثاً، وجودها كعدمها؛ فهي لم تدخل لتعدية الفعل «امسحوا»؛ لأنّه فعل متعدّ بنفسه، فلم يبق إلّا أن تكون للتبويض.

ثمّ طرح إشكالاً على ذلك، وهو أنّه يمكن أن تكون للباء هنا فائدة أخرى غير التبويض، مثل أن تكون للتأكيد.

وأجاب على ذلك من خلال طرح بحث حول حقيقة التأكيد، حيث أشار إلى ما ذهب إليه في أكثر من موضع من أنّ اللفظ المؤكّد ينبغي أن لا يكون مجرد تكرار حرفي للفظ المؤكّد؛ لأنّه عبث، بل يجب أن يفيد فائدة زائدة على ما في المؤكّد، حتّى في مثل: «جاء زيد نفسه».

ثمّ أورد على كلامه إشكالاً من خلال ذكر أمثلة وردت فيها الباء - و غيرها من الحروف كاللام - للتأكيد من دون أن تفيد فائدة أخرى، مثل: «تزوّجت بامرأة»، و «ما زيد بقائم»، و «إنّ في الدار لزيداً».

فأجاب بالنسبة إلى المثال الأوّل بأنّ «تزوّجت» قد تعدّى إلى المفعول بواسطة الباء، و أمّا قولهم: «تزوّجت امرأة» فهو للاختصار. إذن صار للباء هنا فائدة، و هي تعدية الفعل إلى المفعول.

و أمّا بالنسبة إلى المثال الثاني ففائدة دخول الباء فيه هي الدلالة على اليقين أو قوّة الظنّ بمضمون الخبر، بخلاف ما لو لم تدخل.

و استشهد على كلامه هذا بقول أهل اللغة على نحو الاستنباط من كلامهم، فإنّهم وإن لم يصرّحوا بأنّ الباء في مثل هذا المثال تدلّ على اليقين أو قوّة الظنّ، لكنّهم قالوا بأنّها تدلّ على التأكيد و القوّة. فإن سألناهم: ما معنى هذا التأكيد و القوّة التي تكون مع وجود الباء و تزول بزوالها، مع أنّ في كلا الحالتين يوجد نفى لقيام زيد على نحو الإخبار و التبيين؟ لم يجدوا إلّا أن يفسّروا ذلك باليقين أو قوّة الظنّ. و بما أنّ العلم و اليقين أقوى من الظنّ، و الظنّ على مراتب فالقوي منه أقوى من الضعيف، لم يمتنع أن يكون معنى القوّة التي ذكرها أهل اللغة هو ما تقدّم من اليقين أو الظنّ القوي.

و أمّا بالنسبة إلى المثال الثالث، فجوابه مشابه للثاني، فقد ذكر أهل اللغة أيضاً أنّ الجملة مع اللام أقوى منها إذا كانت خالية منها، ولا نجد معنى لهذه القوّة إلّا ما تقدّم. و بعد نهاية الجواب عن الأمثلة الثلاثة أضاف الشريف المرتضى أنّ العرب قد زادوا حروفاً طلباً للفصاحة، و إن لم تدلّ على معنى زائد، مثل: «لأمرٍ ما كان كذا»، بل تجاوزوا هذا القدر و زادوا حروفاً توهم بظاهاها معنى غير المعنى المراد، ولا يتّضح أنّها زائدة إلّا بعد التأمل، مثل قوله تعالى: «ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ»^١، فإن «ألا» هي في الحقيقة: «أن لا»، و «لا» هنا زائدة، لكنّها توهم قبل التأمل معنى مغايراً للمراد الحقيقي، و هو: «ما الذي منعك من عدم السجود؟»، مع أنّ المراد الحقيقي: «ما الذي منعك من السجود؟».

فإذا كان من الفصاحة أن تُزاد حروف توهم معنى مخالف للظاهر، فمن الأولى أن تُزاد حروف لا توهم ذلك، و تكون زيادتها للفصاحة.

وبعد ذلك استطرد الشريف المرتضى بالبحث، وأشار إلى وجه غريب في معنى الآية الكريمة، يجعل «لا» فيها غير زائدة و مفيدة لمعنى، وهو أنه يمكن أن يكون معناها: «ما الذي دعاك إلى أن لا تسجد؟»، فإن الذي دعا إبليس إلى عدم السجود هو الذي منعه من السجود، أي الداعي منع من السجود، فيكون المنع لازماً للداعي و متفرعاً عليه. و الآية جاءت بلفظ «المنع» لكن أريد منها «الداعي»، أي جيء بلفظ اللزوم و أريد الملزوم، فكان إدخال «لا» بلحاظ المراد الحقيقي و هو الداعي لا بلحاظ لفظ المنع، فصار المقصود: «ما الذي دعاك إلى أن لا تسجد»، وإن جاء اللفظ بصورة: «ما الذي منعك من أن لا تسجد»، أي كان المقصود هو الدعاء و إن جاء اللفظ بصورة المنع. و على هذا لا تكون «لا» زائدة.

وبعد ذلك ذكر أمثلة أخرى من كلام العرب مما هو محمول على المعنى.

نسبة الرسالة إلى المؤلف

لم ينسب أحد من أصحاب الفهارس القديمة رسالة للشريف المرتضى بهذا العنوان؛ و لكن هناك قرينة داخلية تدل على صحة نسبتها إليه، و هي متعلقة بما تقدم قبل قليل من أنه قد ذكر وجهاً غريباً حول معنى قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ...﴾^١، حيث قال في الرسالة محلّ البحث:

وأظنُّ أنّي قد أملت في بعض كلامي وجهاً غريباً في زيادة «لا» في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ...﴾، و هو أن يكون المعنى: ما حملك على أن لا تسجد، و دعاك إلى أن لا تسجد؟

و هو يشير بهذا الكلام إلى إملائه لإحدى رسائله المعلوم نسبتها إليه، و عنوانها:

تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ...﴾^١، فهي من رسائل تكملة الأُمالي، ولا شك في نسبة التكملة إليه، فقد جاء في تلك الرسالة:
 قلنا: قد أنكر كثير من أهل العربية زيادة «لا» في مثل هذا الموضع، و ضعفوه و حملوا قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ على أنه خارج على المعنى، و المراد به: ما دعاك إلى ألا تسجد، و من أمرك بألا تسجد؟^٢.

و هذا يعنى صحّة نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى. و أمّا تاريخ تأليفها فغير معروف، لكنّ المحقّق الطهراني ذكر أنّ الشريف المرتضى كتبها بعد ما جرى البحث حولها في مجلس الوزير المغربي في جمادى الأولى سنة ٤١٥ هـ^٣ و لا ندرى فلعلّه شاهد ذلك في إحدى المخطوطات، كما يمكن أن يكون قد حصل خلط بين هذه الرسالة و رسالة العمل مع السلطان التي كتبها الشريف المرتضى بعد بحث في مجلس الوزير المغربي في جمادى الآخرة سنة ٤١٥.

و قد طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٦٥، و مسائل المرتضى، ص ٣٣٦.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٣٤٥ - ٣٤٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (٧٠ - ٧٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ر».

١. الأنعام (٦): ١٥١.

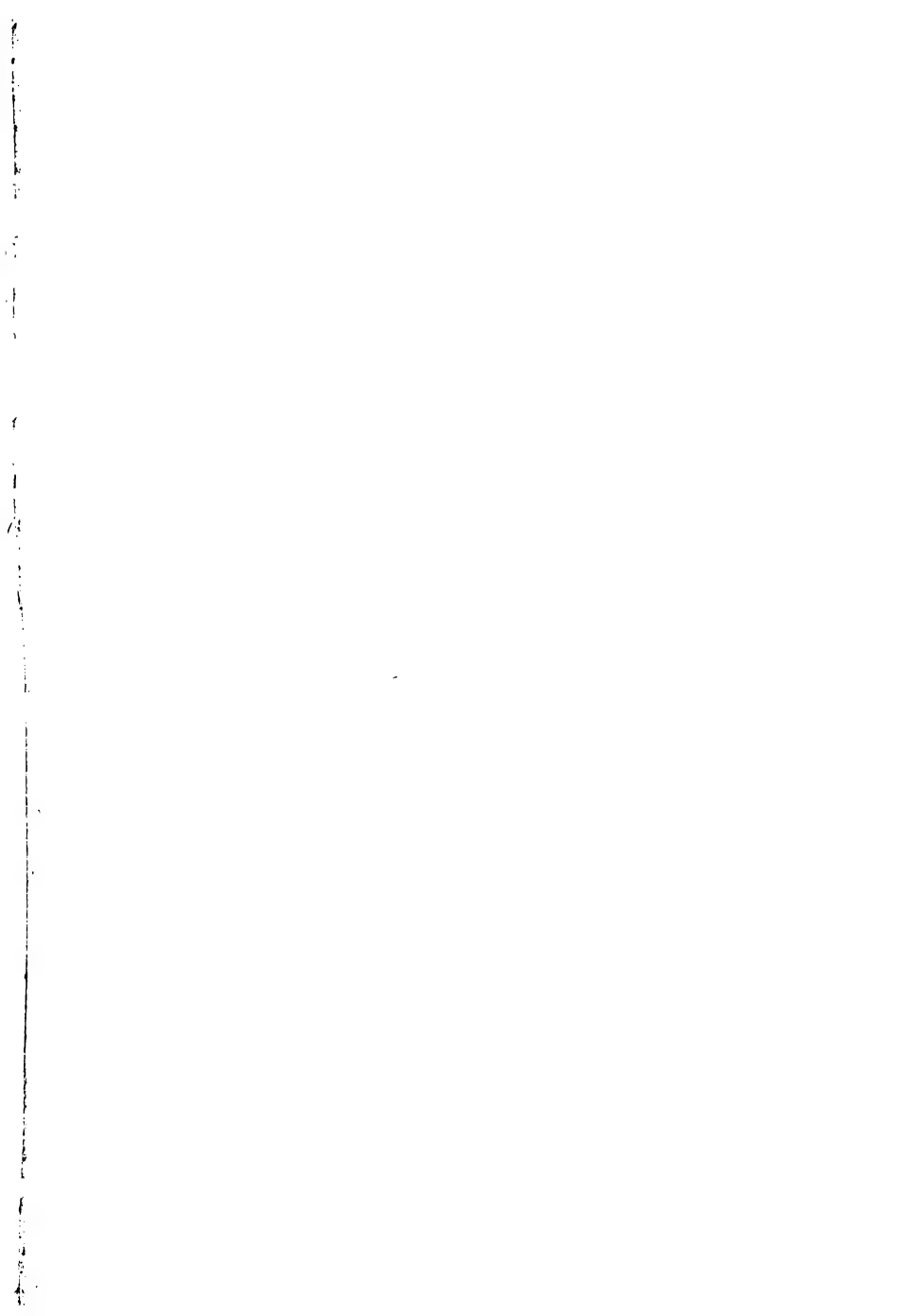
٢. الأُمالي للمرتضى، ج ٢، ص ٢٩٩.

٣. الذريعة، ج ٢٠، ص ٣٩٤.

٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (١٥٨ - ١٦١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ع».
٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩٠٩؛ تقع في الصفحات (٢٠ - ٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ف».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٧٠ - ٧٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«خ».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٢٦٧ - ٢٦٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٣٨٥ - ٣٨٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٥٠ - ١٥٣) من المجموعة.
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٤٩ - ١٥٠) من المجموعة.
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، ميكروفيلم المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢١٩ - ٢٢٠) من المجموعة.
٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٨؛ تقع في الصفحات (١٦ - ١٩) من المجموعة.



مسألة في حكم الباء

في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

لَيْسَ يَمْتَنِعُ الْقَوْلُ مِنْ دُخُولِ الْبَاءِ، وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِ^١ التَّبْعِيضُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ،^٢
وَأَنَّهَا^٣ إِذَا دَخَلَتْ لَغَيْرِ أَنْ يُعَدَّى الْفِعْلُ بِهَا، وَعَرِيَتْ مِنْ فَائِدَةٍ مَتَى^٤ لَمْ تُحْمَلْ^٥
عَلَى إِفَادَةِ التَّبْعِيضِ، أَنْ تُحْمَلَ عَلَيْهِ، فَيُقَالُ^٦:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^٧، مَعْلُومٌ أَنَّ الْبَاءَ مَا دَخَلَتْ هَاهُنَا لِتَعْدِيَةِ
الْفِعْلِ إِلَى الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ، وَ مُحَالٌّ أَنْ يَكُونَ وَجُودُهَا كَعَدَمِهَا، فَيَجِبُ
حَمْلُهَا عَلَى إِفَادَةِ التَّبْعِيضِ، وَإِلَّا كَانَ^٨ دُخُولُهَا عَبَثًا.

١. في «ص، ل» و المطبوع: «لم يقتض».

٢. أي ليس يمتنع القول بدخول الباء للتبعيض، وإن لم تقتضه في أصل اللغة.

٣. في «خ، ص» و المطبوع: «وإنما».

٤. في المطبوع: «من».

٥. في «ص، ع، ل» و المطبوع: «لم يحمل».

٦. في المطبوع: «+ في».

٧. المائدة (٥): ٦.

٨. في «ص» و المطبوع: «لكن».

[بحث حول التأكيد]

فإن قيل: ألا دَخَلَتْ للتأكيد؟

قلنا: قد بينّا - في غير موضعٍ من كلامنا المُتفرِّق في مواضع - أنَّ التأكيد^١ إذا أُريدَ به أنه يُفيدُ ما أفاده المؤكِّدُ من غير زيادةٍ عليه كانَ عَتَبًا^٢، وَ تَكَلَّمْنَا^٣ على ما يُعْتَرَضُ به^٤ من قولهم: «جاءَ زيدٌ نفسه»^٥، وَ «ضَرَبْتُ زيداً نفسه»، وَ ما شاكَلَ ذلكَ مِنَ الألفاظِ التي يُدَّعى أنها على سَبِيلِ التأكيدِ، وَ بينّا أنَّ في ذلكَ أَجْمَعَ فوائدَ زائدةً على ما في المؤكِّدِ^٦.

فإن قيل: ألا كانَ دخولُ الباءِ هاهُنَا كدُخولِها في^٧ «تَزَوَّجْتُ بِامرأةٍ» - عُدولاً عن «تَزَوَّجْتُ المَرأةَ» - وَ «ما زيدٌ بِقائِمٍ» وَ «ليسَ عَمْرُو بِخارجٍ»؟ وَ ليسَ يُمكنُ ادِّعاءَ فائدةٍ زائدةٍ في دخولِ الباءِ هاهُنَا، مِنْ تَبْعِيضٍ وَ لا غَيْرِهِ.

وَ كما زادوا الباءَ تأكيداً، فَقَدْ زادوا حُرُوفاً أُخَرَ على سَبِيلِ التأكيدِ، فقالوا: «إِنَّ في الدارِ لزيداً» - وَ ما دخولُ هذه اللامِ الأَكْثَرُ وَجْهاً في إفادةٍ معنَى زائدٍ، وَ ما هي إِلاَّ للتأكيدِ - وَ غَيْرَ ذلكَ ممَّا لا^٨ يُحصي مِنَ الأمثلةِ.

الجوابُ: قلنا: أمَّا لفظُ «تَزَوَّجْتُ»، فلا يَتَعَدَّى إِلَى المفعولِ إِلاَّ بالباءِ، وَ إِنَّمَا

١. من قوله: «قلنا: قد بينّا...» إلى هنا ساقط من «خ، ص، ع، ل» و المطبوع.

٢. الذريعة، ج ١، ص ١٠٢، ١٢٦. ٣. في «ص، ف» و المطبوع: «و يكلمنا».

٤. في «ف»: «نعترض به». و في المطبوع: «يغن ضربه».

٥. في «ع، ل»: «بنفسه».

٦. أَلَف المصنّف رحمه الله مسألة في التأكيد، وَ هي مفقودة، وَ قد ذكرها البُصروي. المتبقي من التراث المفقود للشريف المرتضى، ص ٣١٢.

٧. في المطبوع: «من». نعم، استظهر في هامشه كونه «في».

٨. في «خ، ص»: «لا». وَ في المطبوع وَضِعَتْ بين معقوفين.

حَذَفُوهَا فِي قَوْلِهِمْ: «تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً» تَخْفِيفًا، كَمَا حَذَفُوهَا فِي قَوْلِهِمْ: «مَرَرْتُه»، وَالْأَصْلُ: «مَرَرْتُ بِهِ». وَمِثْلُ «تَزَوَّجْتُ» «تَمَتَّعْتُ»^١ فِي أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَلَا بَدَّ مِنَ الْبَاءِ، إِلَّا إِذَا أَرَدْتَ التَّخْفِيفَ فَحَذَفْتَ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ» وَ«لَيْسَ عَمْرُوهُ بِخَارِجٍ»، فَدُخُولُ الْبَاءِ هَاهُنَا يَقْتَضِي التَّيَقُّنَ وَالتَّحَقُّقَ^٢ لِمَا خَبَّرَ بِهِ^٣ أَوْ قُوَّةَ الظَّنِّ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا أَسْقَطَ الْبَاءَ، فَكَأَنَّهُ مَعَ إِسْقَاطِ الْبَاءِ يُخْبِرُ عَنْ^٤ اعْتِقَادِهِ^٥، أَوْ عَنْ ظَنٍّ^٦ غَيْرِ قَوِيٍّ، وَإِذَا أَدْخَلَهَا أَخْبَرَ عَنْ عِلْمٍ أَوْ قُوَّةِ ظَنٍّ.

وَكَأَنِّي^٧ بَمَنْ يَسْمَعُ بِهَذَا^٨ الْكَلَامِ يَنْفِرُ مِنْهُ^٩ وَيَسْتَبْعِدُهُ وَيَقُولُ^{١٠}: مَنْ قَالَ هَذَا؟ وَمَنْ سَطَرَهُ؟ وَمَنْ أَشَارَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ الَّذِينَ هُمْ الْقُدُوءُ^{١١} فِي هَذَا الْبَابِ إِلَيْهِ؟ وَلَيْسَ يَجِبُ إِنْكَارُ شَيْءٍ وَلَا^{١٢} إِبْثَاتُهُ إِلَّا بِحُجَّةٍ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ كُلَّهُمْ يَقُولُونَ: قَوْلُنَا: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ» وَ«مَا عَمْرُوهُ بِخَارِجٍ» أَقْوَى مِنْ قَوْلِنَا: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا» وَ«مَا عَمْرُوهُ خَارِجًا»، وَأَنَّ دُخُولَ الْبَاءِ يَقْتَضِي التَّأَكِيدَ وَالْقُوَّةَ، وَلَا يَزِيدُونَ عَلَيْنَا هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي التَّفْسِيرِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «تَمَتَّعْتُ».

٢. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعِ: «وَالْتَحْقِيقَ».

٣. فِي «ع»: «خَوْتَهُ» بَدَلَ «خَبَرَهُ». وَفِي «ف»: «خَبَرْتَهُ». وَفِي «ل»: «خَيْرَتَهُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «غَيْرِ» بَدَلَ «عَنْ».

٥. أَيُّ اعْتِقَادٍ هُوَ غَيْرُ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ، فَإِنَّ الِاعْتِقَادَ فِي اصْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَعْمَ مِنَ الْعِلْمِ (الْيَقِينِ) وَالتَّقْلِيدِ وَالْجَهْلِ. رَاجِعُ: الْحُدُودُ، ص ٨٨ - ٩٠.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «غَرَضٌ» بَدَلَ «عَنْ ظَنٍّ».

٧. فِي «خ، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «وَكَأَنَّنِي».

٨. فِي «ع» وَالْمَطْبُوعِ: «هَذَا» بِدُونَ الْبَاءِ الْجَارَةِ.

٩. فِي «خ، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «عَنْهُ».

١٠. فِي «خ، ص»: «مَنْ يَقُولُ» بَدَلَ «وَيَقُولُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «يَقُولُ» بِدُونَ وَاوِ الْعُطْفِ.

١١. «الْقُدُوءُ»: مَا يَقْتَدِي بِهِ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٥، ص ١٧١ (قُدُو).

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالَا» بَدَلَ «وَلَا».

و لَوْ قِيلَ لَهُمْ: أَيُّ قُوَّةٍ أَرَدْتُمْ؟ أَوْ لَيْسَ مَن نَفَى قِيَامَ زَيْدٍ بِغَيْرِ بَاءٍ مُّخْبِراً وَ مُبَيِّناً^١ كما هو كذلك مع إدخال الباء؟ لَمَا قَدَرُوا أَنْ يُفَسِّرُوا الْقُوَّةَ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ إِنْ اهْتَدَوْا إليه، وَ إِلَّا كَانُوا مُّحِيلِينَ^٢ عَلَى سَرَابٍ^٣، وَ تَعَذَّرُوا عَلَيْهِمْ أَنْ يُشِيرُوا^٤ إِلَى قُوَّةٍ لَّمْ تُسْتَبَعَدْ^٥ مَعَ إِسْقَاطِ^٦ الْبَاءِ.

وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْعِلْمَ أَقْوَى مِنَ الظَّنِّ، وَ الظَّنُّ أَقْوَى مِنَ الْاِعْتِقَادِ، وَ الظَّنُّ بَعْضُهُ أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْقُوَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ.
وَ بِمِثْلِ هَذَا نُجِيبُ عَنْ قَوْلِهِمْ: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا»، وَ «إِنَّكَ لَقَائِمٌ»؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: هَذَا أَقْوَى، وَ مَا الْمُرَادُ بِالْقُوَّةِ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ، وَ إِلَّا فَمَا مَعْنَى لَهَا.

[أَمْثَلُهُ مِمَّا زَادَتْهُ الْعَرَبُ طَلَباً لِلْفَصَاحَةِ]

وَ رُبَّمَا زَادَتْ الْعَرَبُ حُرُوفاً؛ طَلَباً لِفَصَاحَةِ الْكَلِمَةِ وَ جَزَالَتِهَا، وَ إِنْ لَمْ تُفَدَّ^٨ مَعْنَى زَائِداً عَلَى ذَلِكَ؛ كَزِيَادَةِ «مَا» فِي قَوْلِ الزَّبَّاءِ^٩: «وَ اللَّهُ مَا ذَلِكَ لَعَدَمٍ

١. فِي غَيْرِ «خ، ص»: «و مُثَبِّتاً». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ مُنْبِئاً».

٢. فِي «ص»: «مُخْتَلِينَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مُخْتَلِفِينَ».

٣. فِي «خ»: «شَرَابٍ». وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «صَوَابٍ».

٤. فِي «ف»: «وَ يَعْذَرُوا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ يَعْذَرُوا».

٥. فِي «خ، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَسِيرُوا».

٦. فِي «ص»: «لَمْ يَسْتَفِدْ». وَ فِي «ع، ل»: «لَمْ يَسْتَعَدْ». وَ فِي «ف»: «لَمْ يَسْتَبَعَدْ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَتَعَدْ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِسْقَاطُهُ». ٨. فِي «ص، ف» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَفِدْ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْبَرْمَا». وَ الزَّبَّاءُ يُمَدُّ وَ يُقَصَّرُ، وَ هِيَ مَلِكَةُ الْجَزِيرَةِ، وَ تُعَدُّ مِنْ مَلُوكِ الطَّوَائِفِ، لُقِّبَتْ بِـ«الزَّبَّاءِ» لَكَثْرَةِ شَعْرِهَا؛ لِأَنَّهَا كَانَ لَهَا شَعْرٌ إِذَا أُرْسِلَتْهُ غَطَّى بِدَنِّهَا كُلَّهُ. وَ اخْتَلَفُوا فِي اسْمِهَا، فَقِيلَ: بَارِعَةٌ. وَقِيلَ: نَابِلَةٌ. وَقِيلَ: مَيْسُونُ. وَ هِيَ بِنْتُ عَمْرِو بْنِ الظَّرْبِ أَحَدِ أَشْرَافِ

مُؤَاسٍ^١، وَلَا قِلَّةَ أُوَاسٍ^٢، وَلَكِنَّهَا شَيْمَةٌ^٣ مَا أَنَاسٍ^٤ - وَإِنَّمَا أَرَادَتْ شَيْمَةٌ^٥ أَنَاسٍ - وَقَوْلُهَا: «لَأَمْرِ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ»^٦، وَقَوْلُهُمْ^٧: «لَأَمْرِ مَا كَانَ كَذَا»، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ: «لَأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ»^٨.

فَكَمَا حَذَفُوا لِلْفَصَاحَةِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ - فَإِنَّ «سَلِ الْقَرْيَةَ» أَفْصَحُ وَأَخْصَرُ مِنْ: «وَأَسْأَلُ أَهْلَ الْقَرْيَةِ»^٩ - وَكَذَلِكَ قَدْ زَادُوا لِلْفَصَاحَةِ، وَتَجَاوَزُوا هَذَا؛ بَأَن زَادُوا

«العرب و حكمائهم. توفيت سنة ٣٥٨ هـ. راجع: الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٣٤٥ - ٣٥٠؛ المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ٦٩ و ٧٠؛ تاريخ ابن خلدون، ج ١، ص ٢٥٩ - ٢٧٠؛ حياة الحيوان الكبرى، ج ٢، ص ١٧٩ - ١٨٤؛ تاريخ الطبري، ج ١، ص ٤٤٥؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٧٠.

١. في «ص» والمطبوع: «مراس».

٢. قال الفراهيدي: «الأسية: المعالجة والمداوية. والجمع: آسيات، وأواس». راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٣٣٣ (أسي)؛ أساس البلاغة، ص ١٧.

٣. في «ص» والمطبوع: «سمه».

٤. راجع: تاريخ الطبري، ج ١، ص ٤٤٥؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٧٠؛ الأغاني، ج ١، ص ٥٦؛ جمهرة الأمثال، ج ١، ص ٢٣٤؛ مجمع الأمثال، للميداني، ج ١، ص ٢٤٦.

٥. في «ص» والمطبوع: «شمه».

٦. راجع: مجمع الأمثال، ج ١، ص ٢٤٥؛ وج ٢، ص ١٤٥؛ معجم الأدباء، ج ١٦، ص ٢٩٨؛ شرح الرضي على الكافية، ج ٣، ص ٥٣؛ نهاية الأرب، ج ٢، ص ١١٢.

٧. في «خ»: «وقوله».

٨. في المطبوع: «لا يسود» بدل «لأمر ما يسود من يسود». ونسبه سيبويه إلى رجل من خثعم، والجوهري إلى أنس بن نهيك، ونسب أيضاً إلى أنس بن مدركة الخثعمي. راجع: كتاب سيبويه، ج ١، ص ٢٢٦؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٨٠؛ مجاز القرآن لأبي عبيدة، ج ٢، ص ٢٠١؛ البحر المحیط، ج ٢، ص ٢٣٩؛ البيان والتبيين، ص ٣٨٧؛ خزنة الأدب، ج ٣، ص ٨٦.

٩. في المطبوع: «أسئل».

١٠. في المطبوع: - «أفصح وأخصر من: وأسأل أهل القرية». وفي «ع، ل» - «أهل».

حُرُوفاً تُغَيَّرُ^١ بظَاهِرِهَا وَ قَبْلَ الْإِطْلَاحِ عَلَى الْمُرَادِ بِهَا الْمَعْنَى.

أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُمْ: «لَيْسَ كَمِثْلِ فَلَانٍ أَحَدٌ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»^٢ الْكَافُ فِيهِ زَائِدَةٌ، وَ هِيَ فِي الظَّاهِرِ مُغَيَّرَةٌ^٣ لِلْمَعْنَى؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي أَنَّهُ لَا مِثْلَ لِمِثْلِهِ، وَ إِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ: «لَا مِثْلَ لَهُ»؟ وَ كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ»^٤، وَ إِنَّمَا مَعْنَاهُ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ؟».

و قَوْلُ الشَّاعِرِ:

و لَا أَلُومُ^٥ الْبَيضَ أَلَّا تَسْخَرَا [لَمَّا رَأَيْنِ الشَّمْطَ^٦ الْفَقَنْدَرَا^٧]

و الْمَعْنَى: «أَنْ تَسْخَرَا»، فَ «أَلَّا»^٩ زَائِدَةٌ، وَ دَخُولُهَا مُغَيَّرٌ لِلْمَعْنَى قَبْلَ التَّأْمُلِ.

وَ إِنَّمَا^{١٠} حَمَلَهُمْ طَلَبُ التَّدْلِي^{١١} عَلَى الْفَصَاحَةِ عَلَى أَنْ يَزِيدُوا حُرُوفاً

١. فِي «ص»: «تَعْتَبِرُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَعْتَبِرُ». الشُّورَى (٤٢): ١١.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمُغَيَّرَةُ». ٤. الْأَعْرَافُ (٧): ١٢.

٥. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَ الْمَصَادِرِ، كَمَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و لَا أَلُومُ». نَعَمْ، نُقِلَ فِي هَامِشِهِ عَنْ «فَهْمِ اللُّغَةِ» مَا نَصَّه: «وَ قَالَ أَبُو النُّجُمِ: فَمَا أَلُومُ الْيَوْمِ أَنْ لَا تَسْخَرَا».

٦. «الشَّمْطُ»: بَيَاضُ شَعْرِ الرَّأْسِ يَخَالِطُ سَوَادَهُ. وَ «الشَّمْطُ» فِي الرَّجُلِ: شَيْبُ اللَّحْيَةِ، وَ هُوَ فِي الْمَرْأَةِ شَيْبُ الرَّأْسِ. رَاجِعْ: كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٦، ص ٢٤٠؛ تَهْذِيبُ اللُّغَةِ، ج ١١، ص ٢٨٩؛ الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١١٣٨.

٧. «الْفَقَنْدَرُ»: الْقَبِيحُ الْمَنْظَرُ. رَاجِعْ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٥، ص ١١؛ تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ٧، ص ٤١٢.

٨. قَائِلُ الْبَيْتِ هُوَ أَبُو النُّجُمِ. رَاجِعْ: التَّبْيَانُ، ج ١، ص ٤٥؛ مُجَازُ الْقُرْآنِ لِأَبِي عُبَيْدَةَ، ج ١، ص ٢٦؛ الْخَصَائِصُ، ج ٢، ص ٢٨٣.

٩. كَذَا فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ، وَ الصَّحِيحُ: «لَا» بَدَلُ «أَلَّا»؛ لِعَدَمِ زِيَادَتِهَا بِجُزْءِهَا، بَلِ الزَّائِدُ هُوَ «لَا» فَقَطْ. وَ مِمَّا يُؤَيِّدُ وَ يُوَكِّدُ هَذَا الْأَمْرَ قَوْلُ الْمَصْنُفِ - قَدَّسَ سِرَّهُ - بَعْدَ سَطْرَيْنِ: «وَ أَظُنُّ أَنِّي قَدْ أَمْلَيْتُ فِي بَعْضِ كَلَامِي وَجْهًا غَرِيبًا فِي زِيَادَةِ: لَا» وَ لَمْ يَقُلْ: «فِي زِيَادَةِ: أَلَّا» فَتَدَبَّرْ جَيِّدًا.

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ أَمَّا».

١١. فِي «خ»: «الْبَدَلُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «التَّدْلِي».

يُغَيِّرُ^١ ظاهرها المعنى، فأولى^٢ أن يفعلوا ذلك فيما لا يُغَيِّرُ بظاهر^٣ زيادته معنى.

[بيان وجه غريب في زيادة «لا» في بعض الأمثلة]

وأظنُّ أني قد أملتُ في بعض كلامي^٤ وجهاً غريباً في^٥ زيادة «لا» في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾، وهو أن يكون المعنى: ما حَمَلَكَ على أن لا تسجد، ودَعَاكَ إلى أن لا تسجد؟ لأن إبليس ما امتنع من السجود إلا بداعٍ إليه و حامِلٍ عليه، والداعي أو الحامل^٦ إلى أن لا يسجد مانع من السجود، فأوردَ لفظة «المنع»، وبَنَى^٧ الكلام على معناها، فأدخلَ لفظة «لا» بناءً على المعنى لا اللفظ. وهذا لطيف من التعلُّل.

ويمكن في قوله: «أَلَّا تَسْخَرَا» ما يقارب ذلك من الحمل على المعنى؛ لأن الغرض بالكلام: «أنني^٨ لا ألومن^٩ أن يسخرن^{١٠} مع مُشاهدة الشعر الأبيض»، فأدخلَ لفظة «لا».

و يجوز أن يكون سبب إدخالها أن معنى كلامه: «إنني لا ألوم البيض طالباً أن لا

١. في «ع، ل» و المطبوع: «حروفاً تغيّر». وفي «ف»: «حرفاً بغير». وفي «ص»: «حروفاً بغير».

٢. في المطبوع: «فالأولى».

٣. في «ع»: «بظاهرها». وفي المطبوع: «ظاهر».

٤. الأُمالي للمرتضى، ج ٢، ص ٢٩٩.

٥. في المطبوع: «ينافي» بدل «في».

٦. في «ص، ل» و المطبوع: «و الحامل».

٧. في المطبوع: «و بيني».

٨. في المطبوع: «أنّي».

٩. في المطبوع: «لا ألومن»، واستظهر في هامشه كونه: «لا ألومن». والصحيح كونه: «لا ألومهن».

١٠. في «خ، ص» و المطبوع: «أن تسخرن».

تَسْخَرًا، و يُرِيدُ^١ أَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ مَنْ تَبَرَّأَ^٢ مِنْ لَوْمِ الْبَيْضِ عَلَى أَنْ يَسْخَرْنَ، فَقَدْ تَبَرَّأَ^٣ مِنْ أَنْ يَلُومَهُنَّ طَالِبًا أَلَّا يَسْخَرْنَ، فَلَفْظَةُ «لَا» هَاهُنَا مُفِيدَةٌ غَيْرُ زَائِدَةٍ. وَ لَوْ تَعَاطَيْنَا ذِكْرَ مَا نُقَلِّ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْمَعْنَى، وَ مَا وَرَدَ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ ذَلِكَ، لَأُطْلِنَا.

و مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾^٤، وَ لَا يُقَالُ: بَوَّأْتُ لِفُلَانٍ مَنَزِلًا، وَ إِنَّمَا يُقَالُ: بَوَّأْتُهُ؛ لَكِنَّهُ أَرَادَ مَعْنَى^٥ «بَوَّأْتُ»، وَ هُوَ «جَعَلْتُ»؛ لِأَنَّ مَنْ بَوَّأَ فَقَدْ جَعَلَ.

و قولُ الشاعرِ:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلِ إِخْوَةٍ^٦ مَنظُورِ بْنِ سَيَّارٍ^٧
فَنَصَّبَ لَفْظَةَ «مِثْلٍ»، وَ لَمْ يَعْطِفْهَا بِالْجَرِّ عَلَى مَا عَمِلَتْ فِيهِ الْبَاءُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى «جِئْنِي»: «هَاتِي» وَ «احْضُرْنِي»، فَلَحَظَ مَعْنَى الْكَلَامِ دُونَ لَفْظِهِ، وَ بَنَى الْكَلَامَ عَلَيْهِ. وَ هَذَا الْجِنْسُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى.

وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ صَلَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأُرِيدُ». ٢. فِي «خ، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَبْرَأُ».

٣. فِي «خ، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَبْرَأُ». ٤. الْحَجَّ (٢٢): ٢٦.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِمَعْنَى». ٦. فِي الْمَصَادِرِ: «أُسْرَةٌ».

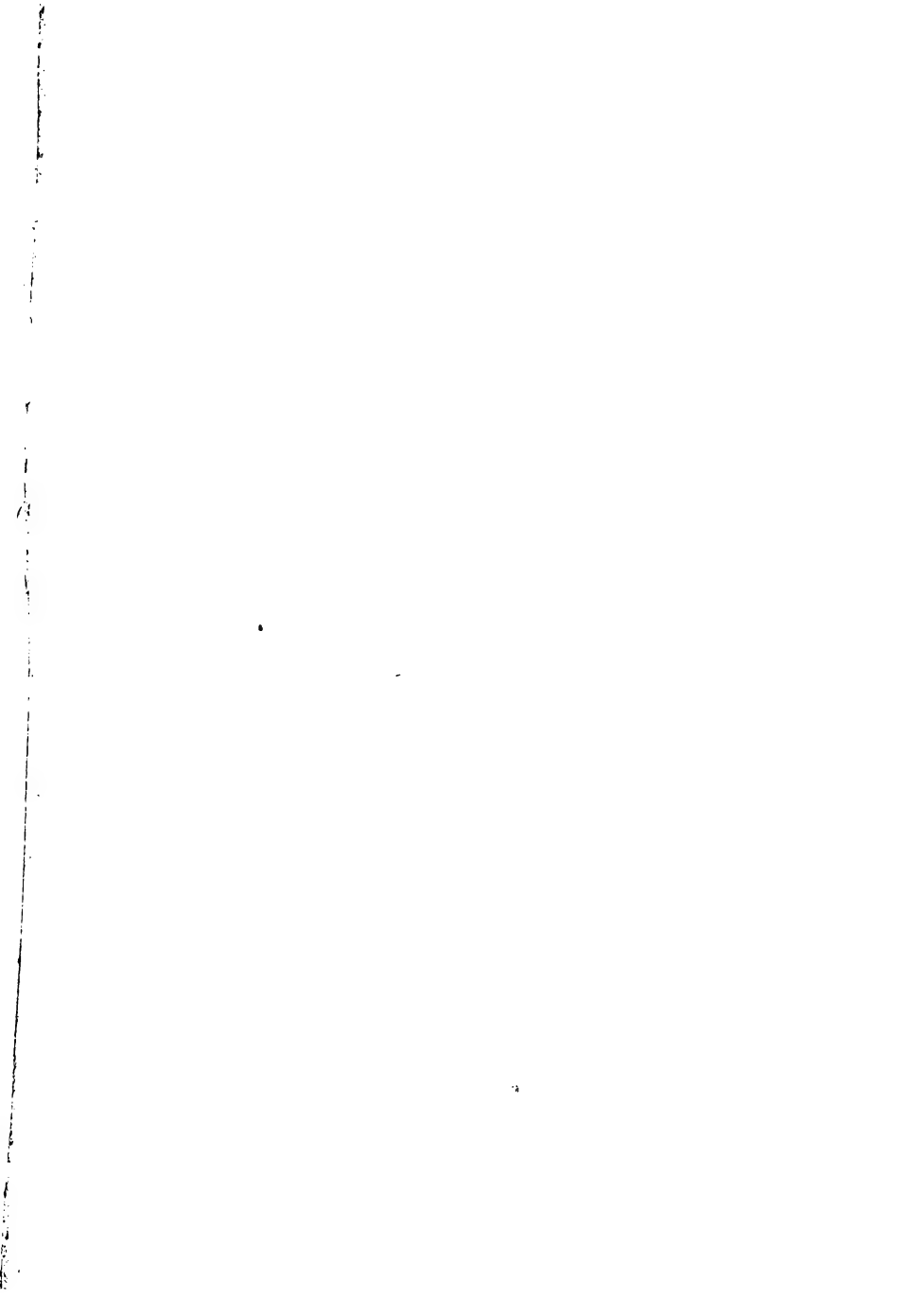
٧. هُوَ مَنظُورُ بْنُ زَبَانَ بْنِ سَيَّارِ بْنِ الْعُشْرَاءِ، مِنْ بَنِي فَزَارَةَ؛ شَاعِرٌ مُخْضَرَمٌ، مِنْ الصَّحَابَةِ. كَانَ سَيِّدَ قَوْمِهِ. تَزَوَّجَ الْإِمَامُ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنْتَهُ خَوْلَةَ فَوَلَدَتْ لَهُ الْحَسَنَ الْمَثْنَى. تُوُفِّيَ نَحْوَ سَنَةِ ٢٥هـ. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ٧، ص ٥٤٠ (نَظَر)؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٧، ص ٣٠٨؛ عَمْدَةُ الطَّالِبِ الصَّغَرِيُّ فِي نَسَبِ آلِ أَبِي طَالِبٍ، ص ٦٣.

وَ الْبَيْتُ لَجَرِيرِ بْنِ عَطِيَّةِ بْنِ الْخَطَفِيِّ، يَخَاطِبُ الْفَرَزْدَقَ، فَيَفْخَرُ عَلَيْهِ بِسَادَاتِ قَيْسٍ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْوَالُهُ. وَ بَنُو بَدْرِ مِنْ فَزَارَةَ، وَ فِيهِمْ شَرَفُ قَيْسِ عِيْلَانَ، وَ بَنُو سَيَّارِ مِنْ فَزَارَةَ مِنْ ذِيانٍ مِنْ قَيْسٍ. رَاجِعْ: كِتَابُ سَبْيُوهِ، ج ١، ص ٩٤؛ النِّقَاطُضُ، ص ٣٢٤؛ تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ، ج ١٢، ص ٤٣.

(٥)

مسألة في قوله تعالى:

﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّى بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾



مقدمة التحقيق

سُئل الشريف المرتضى عن معنى الآية المذكورة، فأجاب بذكر بعض الأقوال في الآية، ثم استحسن الأخير منها، والأقوال هي:

الأول: أن يُحشر الظالمون مع أوليائهم في النار و يُوالى بينهم في العذاب.

الثاني: أن يخلّى الفراعنة، و يولّهم على الظالمين.

الثالث: ما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^١، فيكون المعنى: أنَّ الكفار يتولّى بعضهم بعضاً و ينصره، و منع المؤمنين من ذلك، فكان حاكماً عدلاً من حيث حكم بذلك.

و أنهى كلامه بقوله: «والله تعالى أعلم» ممّا يدلّ على عدم جزمه بشيء من هذه الأقوال.

و هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٠١ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (١١٠ - ١١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٣١٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٥٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».

[مسألة في قوله تعالى:

﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بِغَضِ الظَّالِمِينَ بِغَضًا﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

و سئل - قدس الله روحه - عن تأويل قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بِغَضِ الظَّالِمِينَ بِغَضًا﴾^١.

فقال: قد^٢ قيل فيها أقوال:

منها: أن يحشَرَ الظالمونَ مع أوليائهم، فيدخلون النارَ، ويُوالى^٣ بينهم^٤ في العقابِ.
وقيل: يُخلَى القراعنة، ويُولىهم على الظالمين، ويُمكنهم^٥ منه^٦.

وقيل وجه آخر، وهو أحسن: وهو ما بيَّنه تعالى في موضع آخر بقوله تعالى:
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^٧.

١. الأنعام (٦): ١٢٩. وفي «س، ص» والمطبوع: «مسألة».

٢. في «س، ص» والمطبوع: «فقد».

٣. في «ج»: «فيوالى». وفي «س، ص» والمطبوع: «إلى».

٤. في «س» والمطبوع: «ببتهم».

٥. في «ب»: «ونمكنهم». وفي «ج»: «ولكنهم». وفي «ص»: «وتمكنهم».

٦. كذا، والأنسب: «منهم».

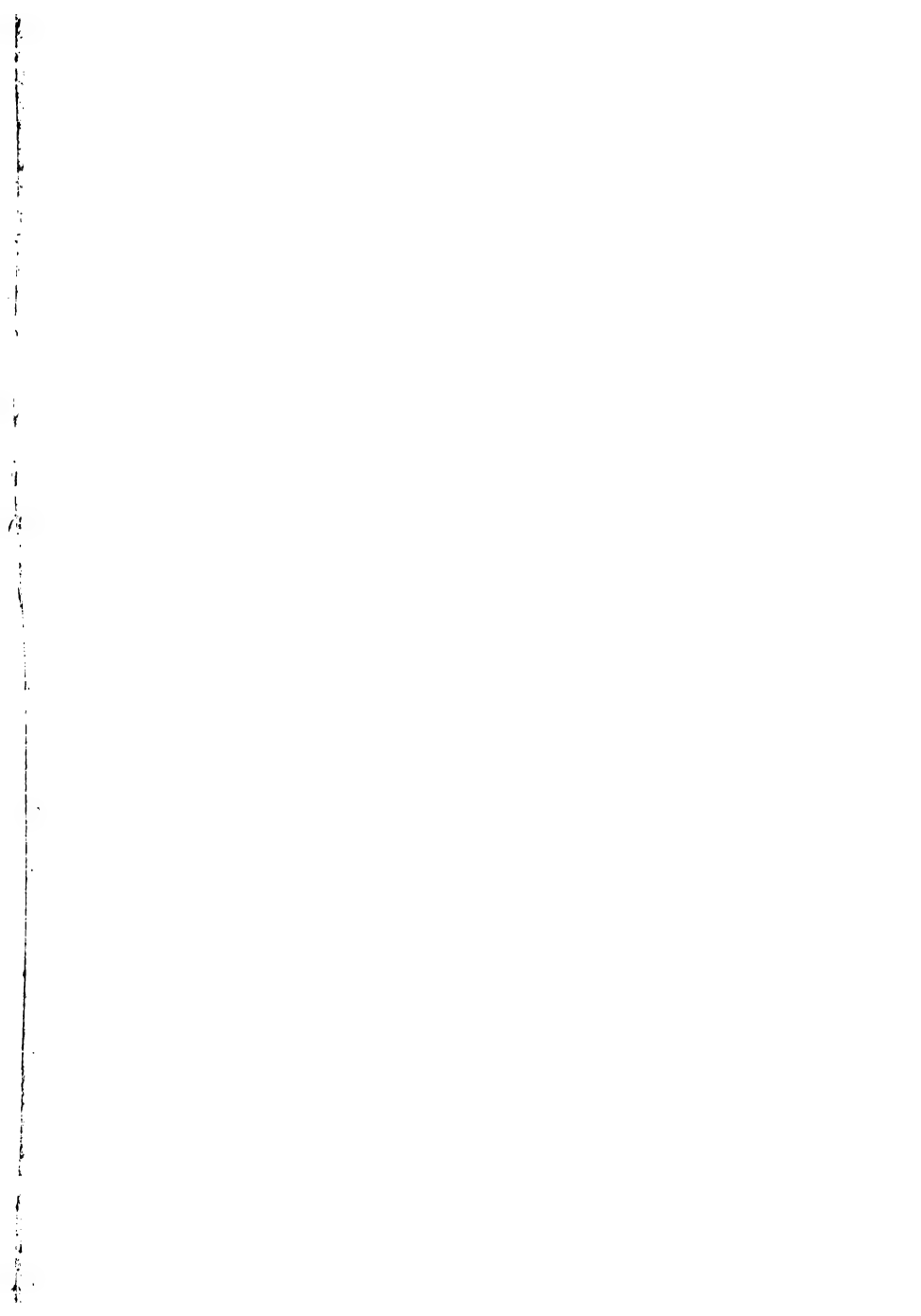
٧. المائدة (٥): ٥١.

فَحَكَمَ أَنَّ الْكُفَّارَ بَعْضُهُمْ يَتَوَلَّى بَعْضًا وَيَنْصُرُهُ، وَمَنْعَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ ذَلِكَ، فَكَانَ
حَاكِمًا عَادِلًا؛ مِنْ حَيْثُ حَكَمَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٦)

مسألة في الإشكالِ الواردِ في آية:

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ...﴾



مقدمة التحقيق

ورد في هذه الرسالة سؤال عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾، فإنَّ «ثمَّ» تدلُّ على الترتيب والتعقيب، وهذا يدلُّ على أنَّ الله تعالى خاطب في هذه الآية قوماً قد خلقهم وصورهم، ثمَّ أمر الملائكة بعد ذلك بالسجود لآدم عليه السلام؛ فمَنْ هؤلاء المخلوقون في ذلك الوقت، أي قبل الأمر بالسجود؟ هل هم ذرِّيَّة آدم عليه السلام؟ وهذا مستحيل؛ لأنَّهم لم يُخلقوا بعد؛ أو أنَّهم غيرهم؟ فما هو الدليل عليه؟

و أجاب الشريف المرتضى على هذا السؤال بثلاثة أجوبة:

الأول: أنَّ المخاطبين ليسوا من ذرِّيَّة آدم عليه السلام، بل هم من الجنِّ وغيرهم ممَّن خلق الله تعالى في ذلك الوقت.

الثاني: ليس معنى: «خلقناكم» الإيجاد والإحداث، بل معناه التقدير، فإنَّ أحد معاني الخلق هو التقدير، أي أنَّ الله تعالى قدَّر خلق بني آدم عليه السلام، وعلِّم كيفيتهم وأحوالهم قبل أن يوجدهم، وهذا التقدير يسمَّى خلقاً في اللغة.

والجدير بالذكر أنَّ الشريف المرتضى قد ذكر هذا المعنى للخلق واعتمده في المسألة الأولى من المسائل الطبرية، حيث اعتبر هناك أنَّ خلق الله تعالى لأفعال الإنسان الاختيارية يكون بمعنى التقدير لها، لا بمعنى إيجادها وإحداثها.

الثالث: ما ذكره جماعة، وهو أنَّ «ثمَّ» الواردة في الآية لم تأتِ للدلالة على ترتب

الأمر بالسجود على الخلق و التصوير للمخاطبين، بل يمكن أن يكون العكس.^١
 و لم يرضَ الشريف المرتضى بهذا الجواب؛ لأنه خلاف الظاهر.
 و أما ما قد يرد على الجواب الأول من أنه أيضاً خلاف الظاهر، فأجاب عليه بأنه
 لا يوجد في ظاهر قوله تعالى: ﴿خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ ما يدل على أن المخاطبين
 هم ذرية آدم عليه السلام دون غيرهم، بينما «ثم» ظاهرة في ترتيب الأمر بالسجود
 على الخلق و التصوير؛ فالأمر مختلف في الحالتين.
 و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٩٥ في
 ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٤٢١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٩٠ - ٩٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣١١ - ٣١٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٤٧ - ٢٤٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

١. يوجد في مخطوطات الرسالة سقط في هذا الموضع، مما أدى إلى حصول شيء من الغموض في معنى هذا الجواب.

[مسألة في الإشكالِ الواردِ في آية:

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ...﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: أجمع أهل العربية على أن «ثم» موجبة^١ في العطف الترتيب دالة على التعقيب. وإذا كان هذا كما وصفوا، فما معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾^٢، فيجىء من هذا - على قول النحويين - أنه تعالى أمر الملائكة [بقوله: ﴿اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾] بعد خلقه و تصويره قوماً خوطبوا بذلك؟ فإن كان هؤلاء المخاطبون من ذرية آدم، فهذا^٣ من الأمر المستحيل؛ وإن كانوا من غير ذرية آدم، فيحتاج إلى دليل.

الجواب:

أما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [فهو] لقوم ليسوا من نسل آدم عليه السلام؛ بل للجن وغيرهم من خلق الله تعالى. وعلى هذا الجواب تسقط الشبهة، ولا يبقى سؤال.

١. في «س»: «يوجب». وفي المطبوع: «توجب».

٢. الأعراف (٧): ١١.

٣. في «س، ص» و المطبوع: «فهنا».

٤. في المطبوع: «كان».

و الجواب^١ الآخر: أن يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَلَقْنَاكُمْ﴾ لَمْ يَرُدَّ بِهِ الْإِيجَادُ وَالْإِحْدَاثُ^٢، وَإِنْ كَانَ الْخِطَابُ بِهِ لِبَنِي آدَمَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ تَعَالَى «التَّغْدِيرَ».

و عَلَى هَذَا الْمَعْنَى حَمَلَ قَوْمٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^٣ بِمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى قَدَّرَهَا وَعَلِمَ كَيْفِيَّتَهَا وَأَحْوَالَهَا، وَسَبَقَ الْخَلْقُ الْإِيجَادَ وَالْإِحْدَاثَ؛ وَ قَدْ يُسَمَّى أَحَدُنَا بَأَنَّهُ خَالِقٌ لِلْأَدِيمِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْدِثًا وَلَا مُوجِدًا. فَالشُّبْهَةُ أَيْضًا سَاقِطَةٌ عَلَى^٥ هَذَا الْجَوَابِ.

و قَدْ أَجَابَ قَوْمٌ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ: بِأَنَّ لَفْظَةَ «ثُمَّ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾^٧ لَمْ يَأْتِ لِتَرْتِيبِ^٨ الْأَمْرِ بِالسُّجُودِ عَلَى الْخَلْقِ وَالتَّصْوِيرِ^٩، لَا الْأَمْرُ هُوَ الْمُرْتَّبُ عَلَيْهِمَا^{١٠}.

و هَذَا الْجَوَابُ وَإِنْ كَانَ مُسْقِطًا لِلشُّبْهَةِ، فَإِنَّهُ مُخَالِفٌ لِلظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنَّ الْأَمْرَ بِالسُّجُودِ هُوَ الْمُرْتَّبُ لَا الْإِعْلَامُ^{١١}؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ثُمَّ عَمَرًا» فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنْ كَلَامِهِ يَقْتَضِي أَنَّ ضَرْبَ عَمْرٍو هُوَ الْمُرْتَّبُ

١. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «الْجَوَابُ» بِدُونِ «وَ» وَالْعَطْفِ.

٢. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَالْإِصْلَاحَاتُ».

٣. الصَّافَاتُ (٣٧): ٩٦.

٤. فِي «ب، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَسَوْءٌ».

٥. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «عَنْ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «ثُمَّ».

٧. الْأَعْرَافُ (٧): ١١.

٨. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: + «الْجَوَابُ»، وَهُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ.

٩. فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عِبَارَةٌ أَوْ عِبَارَتَانِ سَاقِطَتَا مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

١٠. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «عَلَيْهَا».

١١. فِي «ب»: «لِلْإِعْلَامِ» بِدَلِ «لَا الْإِعْلَامِ». وَ فِي «ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «لَا لِلْإِعْلَامِ».

على ضرب زيد؟ وعلى هذا الجواب الذي حكيناه يجوز أن يكون ضرب عمرو متقدماً على ضرب زيد، وإنما أدخل لفظة «ثم» لإعلام ترتيب^١ الضرب على الضرب^٢، ومعلوم خلاف ذلك.

فإن قيل: فالجواب الذي ذكرتموه - المبنئ على أن قوله تعالى: ﴿خَلَقْنَاكُمْ﴾ لم يعن به البشر، وإنما عني^٣ غيرهم - مخالف أيضاً للظاهر. فإن قلتم: خالفنا الظاهر بدليل. قلنا: ونخالفه أيضاً بدليل.

والجواب عن السؤال: أنه ليس الظاهر من قوله تعالى: ﴿خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ ينبغي أن يكون متوجهاً إلى بني آدم دون غيرهم من العقلاء. والظاهر من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾ يقتضي ترتيب^٤ القول على الخلق والتصوير^٥.

١. في «ب»: «للإعلام لترتيب». في «ج»: «للإعلام ترتيب». وفي «ص»: «للإعلام ترتب».

٢. كذا في جميع النسخ التي بين أيدينا والمطبوع. والصحيح أن يقال: «لترتب إعلام ضرب عمرو على إعلام ضرب زيد».

٣. في «س» والمطبوع: «+ به».

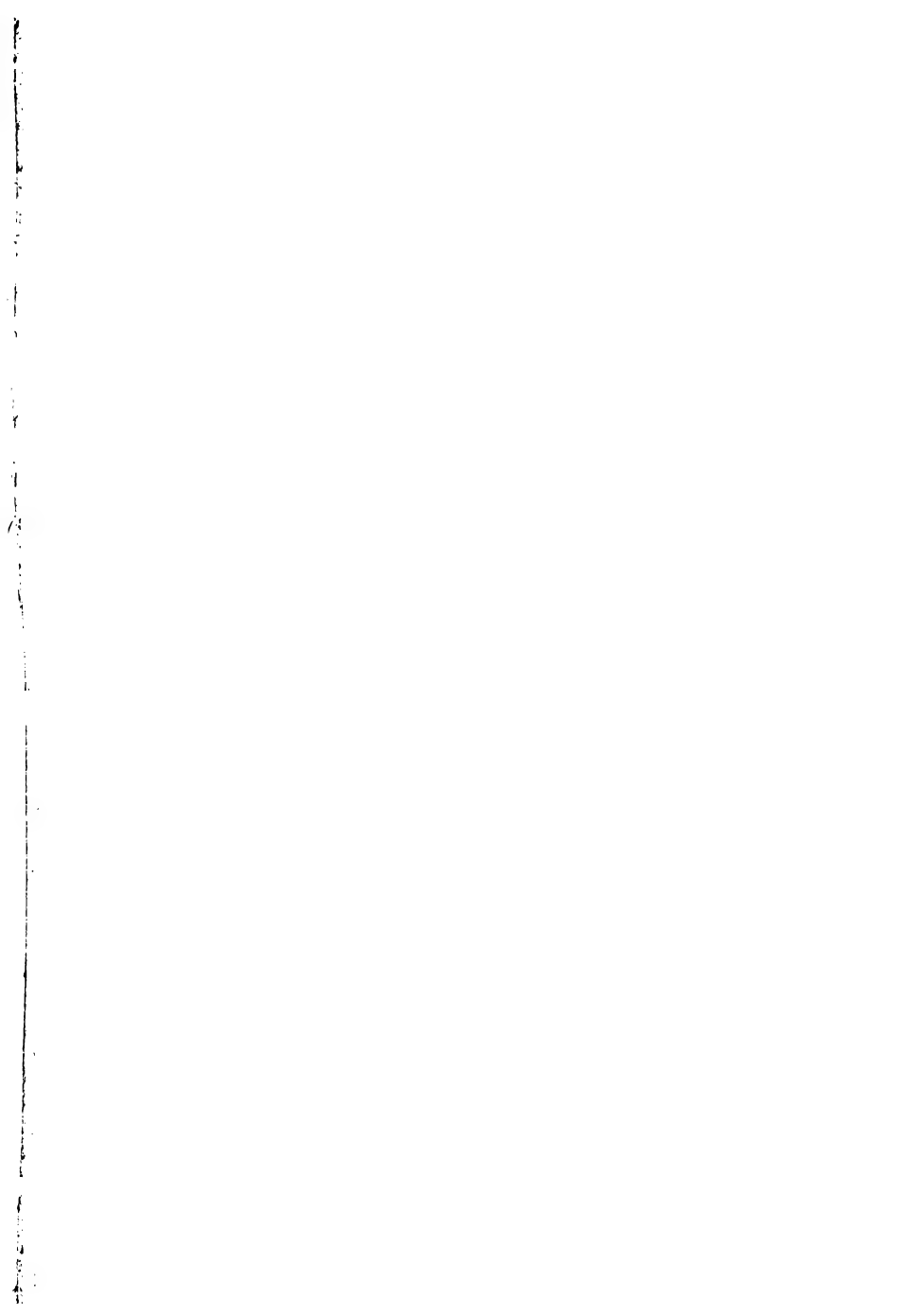
٤. في «ب، ج»: «ترتيب».

٥. قد وردت هنا في المطبوع مسألة حول قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام (٦): ١٥١] وجوابه رحمه الله عنها؛ لكن وردت هذه المسألة وجوابها بعينها في الأمالي للمصنف رحمه الله، ج ٢، ص ٣٥٤ - ٣٥٨ مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ؛ فعلى هذا لم نأت بتكرارها هنا.



(٧)

مسألة: في تفسير آية من كتاب الله تعالى
وهي قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ...﴾



مقدمة التحقيق

ورد في هذه الرسالة بحثان طرحهما المخالفون في الإمامة، و قام الشريف المرتضى ببيان وجهة نظره حولهما، و البحثان هما:

الأول: الاستدلال المعروف بقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَ رَضُوا عَنْهُ وَ أَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^١، حيث استدَلَّ المخالفون بهذه الآية على نزاهة الصحابة الذين أنكروا إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، باعتبار أنهم من السابقين الأولين.

الثاني: كيف يمكن تقبل ما يدّعيه الإمامية من أن كلَّ الصحابة قد ضلّوا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه و آله، على الرغم من كلِّ الوعود الحسنة لهم و الأقوال الجميلة في حقهم!!؟

و قام الشريف المرتضى ببيان رأيه حول البحثين، و ذلك كما يلي:

البحث الأول: أجاب على الاستدلال بالآية بعدة أجوبة، هي:

أولاً: أن لفظ: «السابقون» لا يدلُّ على خصوص السبق إلى الإسلام، بل يحتمل السبق إلى شيء آخر، مثل السبق إلى الطاعات، و قد جاء التعبير عن ذلك في القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَ

مِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَ مِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ^١، فالسابق هنا بمعنى السابق بالطاعات، فإذا ورد هذا الاحتمال في الآية محل البحث، فسوف يبطل استدلالكم.

و لو قالوا: إِنَّ أصحابهم سابقون إلى الطاعات أيضاً، فتشملهم الآية، فالجواب أَنَّ إثبات هذا الأمر بحاجة إلى دليل من خارج الآية، وهو غير موجود.

ثانياً: لو سلمنا أَنَّ المراد بالسبق سبق إلى الإسلام، فسوف يرد عليه:

١. أَنَّ الآية مشروطة بالإخلاص في الباطن، و أن يكون الباطن كالظاهر، وهذا أمر يَشترطه الجميع و يقبل به، فإذا كان كذلك فمن أين لهم أن يثبتوا أَنَّ أصحابهم كانوا بهذه الصفة؟

٢. ذهب المخالفون من المعتزلة مَمَّن ذهب إلى القول بالتحاطب إلى أَنَّ الوعد بالثواب مشروط بعدم الإتيان بمعصية تسقط ثواب الطاعة، وإذا كان كذلك، فمن أين لهم أن يثبتوا أَنَّ أصحابهم لم يأتوا بمعصية أدَّت إلى سقوط ثواب سبق إلى الإسلام. و أما أمير المؤمنين عليه السلام فلا يشمل هذا الإشكال؛ لأننا لا نستدل على فضله و تقدّمه بهذه الآية، و إنما هناك أدلة خاصة دلّت على ذلك، من أهمّها نصّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عليه بالإمامة التي تقتضي العصمة.

ثالثاً: يُحتمل في المراد بالسابق أمران: الذي لم يتقدّمه أحد، أو الذي سبق غيره و إن كان مسبوقاً في نفسه.

أما الاحتمال الأول: فالذين ينطبق عليهم هذا الوصف هم أمير المؤمنين عليه السلام و بعض الصحابة المعروفين، مثل حمزة، و جعفر، و خبّاب بن الأرت، و زيد بن حارثة، و عمار بن ياسر، و أما أبو بكر ففي تقدّم إسلامه خلاف معروف، و قد ذكر أهل النقل أَنَّ إسلام من ذكرناهم، كان متقدّماً على إسلامه، فلا يدخل أبو بكر في الاحتمال الأول.

وأما الاحتمال الثاني: فهو يشمل جميع المسلمين، سوى آخر مسلم في العالم، و الذي لا يكون سابقاً لأحد. وهذا الاحتمال معلوم البطلان.

وبذلك يبطل استدلال المخالفين بآية السبق على نزاهة أصحابهم.

و خلاصة الكلام: إن كان «السبق» بمعنى السبق إلى الطاعات، فهو عامّ و شامل لكلّ من كان كذلك، ولا يختصّ بمن يريد المخالفون تقديمه، وإن كان بمعنى السبق إلى الإسلام فهو شامل لكلّ سابق للإسلام ممّن باطنه كظاهره. و على هذا، إذا أراد المخالفون أن يثبتوا شمول الآية لشخص، فعليهم أن يثبتوا تقدّم إسلامه، وأن باطنه كظاهره، وأنه لم يأت بعد ذلك بشيء يُسقط ثوابه، و هو أمر متعذر متعسر.

البحث الثاني: نفى الشريف المرتضى أن يكون جميع الصحابة قد ضلّوا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله، فإنه لا بدّ في كلّ الأوقات من قائل بالحقّ، و ذاهب إليه، و مقيم عليه، و إنّما ضلّ عددٌ من الصحابة و اتبعهم جمّ غفير تقليداً لهم و من باب حسن الظنّ بهم، فيما وقف مجموعة كبيرة من الصحابة إلى جانب الحقّ، فدافعوا عن حقّ أمير المؤمنين عليه السلام، و هم جماعة بني هاشم، و جماعة من المهاجرين و الأنصار.

و الحدير بالذكر أنّ الشريف المرتضى قد تأثر في بحثه الأخير بابن قبة الرازي (ت قبل ٣١٧)، حيث ذكر هذا البيان في كتابه الإنصاف في الإمامة، كما أشار الشريف المرتضى إلى ذلك في الشافي^١.

و تعتبر النقطة التي أشير إليها آنفاً نقطة مهمّة ينبغي التأكيد عليها، و هي أنّ أحد كبار أعلام الإماميّة - و هو الشريف المرتضى - ما كان يذهب إلى ضلال جميع الصحابة، و هو يمثل بحكم مكانته العلميّة، و نفوذه بين الإماميّة شريحة واسعة من

علماء الإمامية، و هذا يُبطل ما قد يثيره البعض من أنَّ الإمامية يذهبون إلى ضلال جميع الصحابة.

و يدلّ على صحّة نسبة المسألة إلى الشريف المرتضى إحالته فيها إلى كتاب الشافي، و هذه قرينة مهمّة.

و قد طبعت هذه المسألة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٨٦ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية»، و عنوانها هناك: «مسألة [في تفسير آية: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ...﴾]».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقّق البروجردي رحمه الله، المرقّمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحات (٤٠٣ - ٤٠٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٥٩ - ٦٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٢٩٩ - ٣٠٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٤٢ - ٢٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٦٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

مسألة: في تفسير آية من كتاب الله تعالى^١

[وهي قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ...﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

سَأَلَ الْإِمَامِيَّةَ مُخَالَفَهُمْ^٢، فَقَالُوا: أَخْبِرُونَا: أَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^٣، مَعَ نَظَائِرِهَا؟ أَوْ لَيْسَ هَذَا إِخْبَارٌ صِدْقٍ يَقْطَعُ الْعُذْرَ وَضَوْحُهُ، وَيَنْفِي الشَّكَّ بَيَانُهُ، وَ يُسْقِطُ التَّأْوِيلَ^٤ عَلَيْهِ، وَ يَقُومُ بِنُصْرَةِ^٥ نَفْسِهِ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: بَلَى.

قُلْنَا: عَرَّفْنَا مَنْ هُوَ لَا؟ وَ مَيَّزُوهُمْ لَنَا مِنْ غَيْرِهِمْ؛ لِنُوَالِيَ وَ نُعَادِيَ^٦ عَلَى بَصِيرَةٍ

١. في المطبوع: - «من كتاب الله تعالى».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «مخالفونا».

٣. التوبة (٩): ١٠٠.

٤. في «س، ص» و المطبوع: «إن دَلَّ» بدل «التأول». و في «ج»: «التأويل».

٥. في «س، ص» و المطبوع: «تبصرة».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «من غير توالي و تعادي» بدل «من غيرهم؛ لنوالي و نعادي».

و تَثَبَّتْ، وَ تَكُونُ^١ عَلَى يَقِينٍ.

وَ إِنِ اعْتَرَضْتُمْ^٢ فِي هَذِهِ الْمَوْعُودَةِ^٣ الْجَمِيلَةِ بِأَمْرِ، لَزِمَكُمْ مِثْلُهُ فَيَمَنْ تَزْعُمُونَ أَنَّهُ وُعِدَ بِإِعْدَادِ الْجَنَّةِ وَ حُسْنِ الْمُتَقَلَّبِ فِي «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ»^٤ وَ نَظَائِرِهَا، تَتْلُونَهُ^٥ وَ تَنْسُبُونَ^٦ مَعْنَاهُ إِلَى مَنْ أَرَدْتُمْ، فَمَا الْفَصْلُ؟

وَ قَالُوا: قُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنْ كَذَا وَ كَذَا آلَافٍ صَحَابِيٍّ^٧؛ أَفَتَرَى هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ ضَلُّوا، وَ هَذِهِ الْوَعُودُ الْحَسَنَةُ وَ الْأَقْوَالُ الْجَمِيلَةُ لَهُمْ وَ فِيهِمْ؟! فَإِنْ كَانُوا ضَلُّوا، فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ تَابَعَهُمْ^٩ أَضَلُّ وَ أَضَلُّ، وَ مَنْ^{١٠} بَعْدَ أَوْلَئِكَ أَيْضاً إِلَى الْيَوْمِ بِالظُّلْمِ الْآنَ^{١١} وَ الْبَغْيِ وَ الرِّبَا وَ شَرْبِ^{١٢} الْخُمُورِ وَ الْمُتَنَكَّرَاتِ^{١٣} وَ الْفَوَاحِشِ. وَ الْجَنَّةُ الْمَنْعُوتَةُ أَلَّا^{١٤} (الْأُمَّمَ سُكَّانُهَا، وَ)^{١٥} مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ - مَعَ هَذِهِ

١. فِي «ج، ص»: «ثَبَّتَ وَ يَكُونُ» بَدَلَ «تَثَبَّتْ، وَ نَكُونُ». وَ فِي «أ، ب»: «نَثَبْتُ وَ نَكُونُ» بَدَلِهَا.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَثَبَّتْ وَ يَكُونُ» بَدَلِهَا. ٢. فِي «س، ص»: «افْتَرَضْتُمْ».

٣. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْمَدْعُوءَةُ». وَ الْأَنْسَبُ: «الْوَعُودُ».

٤. الْإِنْسَانِ (٧٦): ١.

٥. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «قَتَلُوا لَهُ» بَدَلَ «تَتْلُونَهُ».

٦. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ يَنْسُبُونَ».

٧. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

٨. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «الصَّحَابِيُّ» بَدَلَ «آلَافٍ صَحَابِيٍّ».

٩. فِي «أ، ب»: «بِأَيِّهِمْ».

١٠. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَنْ» بَدُونَ وَائِ الْعُطْفِ.

١١. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ؛ وَ لَا حَاجَةَ إِلَى كَلِمَةِ «الْآنَ»، وَ بَدُونَهُ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

١٢. فِي «أ، ب، ج، ص»: «شَرِبَ».

١٣. فِي «ج، س» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ الْمُنَاكَرَاتِ».

١٤. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «إِلَى».

١٥. مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ يَوْجَدُ فِي جَمِيعِ النُّسخِ؛ وَ لَكِنْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَ بَدُونَهُ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

الصفات القبيحة المطبوعة^١ - أهلها، فإن لم يكن الصدر الأول أولى^٢ فما نجدهم^٣.

الجواب - وبالله التوفيق -^٤:

قال الشريف الأجل المرتضى علم الهدى - قدس الله روحه -: قد بينا في كتابنا المعروف بـ «الشافى»^٥ الذي نقضنا به على صاحب الكتاب المعروف بـ «المغني» كلامه في الإمامة وتعلقه بهذه الآية؛ لأنه أوردنا في جملة ما احتج به، وحكاه عن أبي علي الجبائي^٦، واستقصينا الكلام فيها، ونورد^٧ هاهنا جملة كافية مقنعة.

[معنى «السبق» في الآية]

و أول ما نقوله: أن ظاهر هذه الآية لا يقتضي^٨ أن السبق المذكور فيها إنما هو السبق إلى إظهار الإيمان والإسلام و اتباع النبي صلى الله عليه وآله؛ لأن لفظ^٩

١. في «س، ص» و المطبوع: «المظنة».

٢. هكذا في جميع النسخ و المطبوع، و لعل الصحيح أن يقال: «أهلها» بدل «أولى».

٣. في «س، ص»: «و إلا ما عدّهم» بدل «فما نجدهم».

٤. في «س، ص» و المطبوع: - «وبالله التوفيق».

٥. الشافى في الإمامة، ج ٣، ص ١٦.

٦. أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن زيد الجبائي، رأس المعتزلة و من انتهت إليه رئاستهم. كان رأساً في الفلسفة و الكلام. له مصنّفات مشهورة، منها: كتاب التفسير، و الرد على أهل السنة، و غيرهما. أخذ عن أبي يوسف يعقوب الشحام البصري، و أخذ عنه أبو الحسن الأشعري. وُلد سنة ٢٣٥ هـ، و توفي سنة ٣٠٣ هـ. راجع: لسان الميزان، ج ٥، ص ٢٧١، الرقم ٩٣٠؛ طبقات المفسرين، ص ٨٨، الرقم ١٠٠.

٧. في «ب، ج، ص»: «و نورد».

٨. في «أ، ب» و المطبوع: «لا تقتضي».

٩. كذا في جميع النسخ و المطبوع، و لعل الأصح: «اللفة».

«السابقين» مُشْتَرَكَةٌ غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِالسَّبْقِ إِلَى شَيْءٍ بَعِيْنِهِ.

و قد يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا السَّبْقُ إِلَى فِعْلِ الْخَيْرَاتِ وَالْطَّاعَاتِ - فَقَدْ يُقَالُ لِمَنْ تَقَدَّمَ فِي الْفَضْلِ وَالْخَيْرِ: سَابِقٌ وَمُتَقَدِّمٌ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾^٢، وَإِنَّمَا^٣ أَرَادَ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾^٤ - وَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «الْأَوَّلُونَ» التَّأْكِيدَ لِلْسَّبْقِ وَالتَّقَدُّمِ وَالتَّقْرِيرِ^٥ فِيهِ؛ كَمَا يُقَالُ: «سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ أَوَّلٌ سَابِقٍ»^٦. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هَاهُنَا دَلَالَةٌ تَدُلُّ^٧ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّبْقِ فِي الْآيَةِ السَّبْقُ^٨ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَقَدْ بَطَلَ غَرَضُ الْمُخَالَفِينَ.

[نفي دخول مَنْ يَزِي المخالفون فضله و تقدّمه في الآية]

وَإِذَا ادَّعَا فِيمَنْ يَذْهَبُونَ إِلَى فَضْلِهِ وَتَقَدُّمِهِ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِذَا حَمَلْنَاهَا^٩ عَلَى السَّبْقِ فِي الْخَيْرِ وَالْدِينِ، احْتَاجُوا إِلَى دَلِيلٍ غَيْرِ ظَاهِرِ الْآيَةِ، وَأَتَى لَهُمْ بِذَلِكَ؟ ثُمَّ إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّبْقِ فِي الْآيَةِ السَّبْقُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ^{١٠} الْآيَةُ مُشْرُوطَةً بِالْإِخْلَاصِ، وَأَنْ يَكُونَ

١. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «فِعْلُ الْخَيْرَاتِ وَ». ٢. الْوَاقِعَةُ (٥٦): ١٠ وَ ١١.

٣. فِي «ج، س، ص»: «فَإِنَّمَا». ٤. فَاطِر (٣٥): ٣٢.

٥. فِي «ب، ج»: «وَالْتَبْذِيرَ». وَ فِي «س، ص»: «وَالْتَدْبِيرَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْتَدْبِيرَ».

٦. فِي «أ، ج»: «وَسَابِقٌ». وَ فِي «ب»: + «وَسَابِقٌ إِلَى الْإِسْلَامِ». وَ لَعَلَّ الصَّحِيحَ هُوَ: «وَأَنْتَ إِلَى الْخَيْرَاتِ أَوَّلٌ سَابِقٌ» كَمَا فِي كِتَابِ الْأَغْنَانِي، ج ١٤، ص ٤١٠.

٧. فِي «أ، ج»: - «تَدُلُّ». ٨. فِي «ب، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «السَّبْقُ».

٩. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «حَمَلْنَاهَا».

١٠. مَا اثْبَتَاهُ مِنْ «ج»، وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَكُونَ».

الظاهر كالباطن؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَعِدُّ بِالْجَنَّةِ وَالرَّضْوَانِ مَنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ وَأَبْطَنَ خِلَافَهُ. وَلَا خِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مُخَالَفِينَا فِي أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مُرَاعَى فِي الْآيَةِ، وَإِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاتِهِ، فَمِنْ أَيْنَ لِلْمُخَالَفِ أَنَّ الْقَوْمَ الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى تَعْظِيمِهِمْ وَتَفْضِيلِهِمْ مِمَّنْ أَظْهَرَ السَّبْقَ إِلَى الْإِسْلَامِ كَانَ بَاطِنُهُمْ كَظَاهِرِهِمْ حَتَّى يَسْتَحِقُّ الدَّخُولَ تَحْتَ الْوَعْدِ بِالْجَنَّةِ وَالرَّضَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؟

وَيَخْتَصُّ مُخَالَفُونَا بِشَرْطٍ آخَرَ يَذْكُرُونَهُ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ؛^١ وَهُوَ أَنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَفِي أَمْثَالِهَا مِنْ آيَاتِ الْوَعْدِ بِالثَّوَابِ عَلَى الطَّاعَاتِ، أَنْ لَا يَأْتِيَ هَذَا الْمُطِيعُ بِمَا يَسْقُطُ بِهِ ثَوَابٌ طَاعَتِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْقَبِيحَةِ. وَنَحْنُ لَا نَشْتَرِطُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِنْ مَذَاهِبِنَا^٢ أَنَّ الْمُؤْمِنَ عَلَى الْحَقِيقَةِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً لَا يَجُوزُ أَنْ يَكْفُرَ،^٣ وَلَا نَحْتَاجُ^٤ إِلَى هَذَا الشَّرْطِ، وَإِنْ شَرَطْنَا نَحْنُ وَهُمْ جَمِيعًا فِي آيَاتِ الْوَعْدِ بِالْعِقَابِ أَنْ لَا^٥ يَتَوَبَّ هَذَا الْعَاصِي؛ فَإِنَّ التَّوْبَةَ تُسْقِطُ^٦ عِنْدَنَا الْعِقَابَ تَفْضُّلاً، وَعِنْدَ مُخَالَفِينَا وَجُوباً،^٧ فَلَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِهَا فِي الْوَعْدِ بِالْعِقَابِ.

فَمِنْ أَيْنَ لِمُخَالَفِينَا - إِذَا ثَبَّتَ لَهُمْ دَخُولٌ مَنْ يُرِيدُونَ دَخُولَهُ فِي الْآيَةِ^٨، مُضَافاً إِلَى

١. وَهُوَ الْقَوْلُ بِالتَّحَابُطِ. وَالمقصود بالمخالفين هنا المعتزلة.

٢. فِي «س، ص» وَالمطبوع: - «م».

٣. أَي الْقَوْلُ بِالمَوَافَاةِ.

٤. الذَّخِيرَةُ، ص ٥٢١.

٥. فِي «س» وَالمطبوع: «وَلَا يُحْتَاجُ». وَالْأَنْسَبُ: «فَلَا نَحْتَاجُ».

٦. فِي «ج، ص» وَالمطبوع: «إِلَّا أَنْ» بَدَلُ «أَنْ لَا».

٧. فِي «ج، س، ص» وَالمطبوع: «يَسْقُطُ».

٨. الذَّخِيرَةُ، ص ٣١٧ - ٣٢٠.

٩. فِي «ب، ج» وَهَامِشُ «ص»: «الْإِثَابَةُ».

إيمانه باطناً و ظاهراً - أنه ما أتى طولَ عُمرِه بما أسقط^١ ثوابَ سَبِقِه إلى الإسلام؟

[بيان دخول أمير المؤمنين (عليه السلام) في الآية]

فإن قالوا: فمن أين تَعْلَمُونَ أنتم أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام - و هو معنيّ بهذه الآية عندكم - قد حصل فيه الشرط الذي ذكرتم أنه لا بد من اشتراطه؟

قلنا: نحن لا نَعْتَمِدُ في الدلالة على فضل أمير المؤمنين عليه السلام و تَقْدُومِه على الخَلْقِ في الثوابِ بعدَ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه و آلِه على هذه^٢ الآية؛ فَيَلْزَمُنَا أن نَذْكُرَ حصولَ شرطها فيه، بل نَعْتَمِدُ في ذلك على ما هو معروفٌ مسطورٌ في الكُتُبِ ممَّا لَيْسَ للمُخَالِفِ مثله، و إنما يَجِبُ على المُخَالِفِ إذا كَانَ مُعْتَمِداً في فضلٍ مَنْ يَذْهَبُ إلى تفضيله على هذه الآية^٣ أن يَدُلَّ على أن الشرطَ المُعْتَبَرِ في هذه الآية حاصلة^٤ فيه.

و بعدُ، قد ثَبَّتَ^٥ عِصْمَةُ أمير المؤمنين عليه السلام عندنا و طهارته من القَبَائِحِ كُلِّهَا، و أنه لا يَجُوزُ أن يُظْهَرَ مِنَ الطاعاتِ و الخِيَارِ خِلَافَ ما يُبَيَّنُّ. و آكَدَ ما دَلَّ على ذلك^٦: أن النبي صَلَّى اللهُ عليه و آلِه نَصَّ عليه بالإمامة

١. في «ج»: «أسقطه». و في «ص»: «سقط». و في «س» و المطبوع: «يسقط».

٢. في «ص»: «في هذه» بدل «على هذه». و في «س» و المطبوع: «بهذه» بدلها.

٣. في «س» و المطبوع: «الأئمة».

٤. كذا، و الأنسب: «حاصل».

٥. في «ب، ج»: «و قد». و في «س» و المطبوع: «بعد و قد» بدل «و بعد، قد».

٦. كذا، و الأنسب: «ثبتت».

٧. في «ج»: «+ «على». و في «س» و المطبوع: «+ أن أمير المؤمنين عليه السلام».

والاستخلاف بعده على أمته؛ بالأدلة التي ذكرناها في كتبنا وبسطناها، لا سيما في الكتاب «الشافي»^١. وإذا ثبت أنه الإمام المستخلف على الأمة، ثبت أنه معصوم؛ لأن العقول قد دلت على أن الإمام لا بد من أن يكون معصوماً لا يجوز عليه^٢ من الخطأ^٣ ما جاز على رعيته.

فهذه الدلالة ونظائرها نعلم أن باطن أمير المؤمنين عليه السلام كظاهره، وأنه لا يجوز أن يظهر من الخيرات والطاعات ما يجوز أن يبين خلافه، فنعلم بذلك دخوله قطعاً تحت الآية.

وهذا هو الجواب عن الاعتراض بحصول الشرائع^٤ فيمن عني بسورة «هل أتى». فإن ادعى مخالفتنا دخول غيره فيه، فيجب أن يدلوا على مثل ما دللنا عليه، وإلا كانوا حاصلين على الدعوى العارية من برهان.

[بيان آخر لتوضيح من هو داخل في الآية]

على أنا نقول لهم^٥: ليس يخلو المراد بالسابقين المذكورين في الآية هو السابق الذي لم يتقدمه غيره، أو يراد به^٦ من سبق سواه وإن كان مسبوقاً في نفسه بغيره. فإن كان المراد هو الأول، فالذين هم بهذه الصفة في السبق إلى الإسلام هم^٧.

١. الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٢٦٠؛ وج ٣، ص ٧ وما بعدها؛ الذخيرة، ص ٤٤٢ وما بعدها.

٢. في «س» والمطبوع: «تخطيه»، وهو من سهو النساخ.

٣. في «ج، س، ص»: «الخط»، وهو أيضاً من سهو النساخ.

٤. في «س، ص» والمطبوع: «التوابع».

٥. في «س، ص» والمطبوع: - «لهم».

٦. في «أ، ج»: - «به».

٧. في «ص» والمطبوع: «وإن».

٨. في «س» والمطبوع: - «هم».

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَحَمْرَةُ، وَجَعْفَرٌ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ -، وَخَبَّابُ بْنُ الْأَرْتِ^١، وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ^٢، وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ^٣ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ -؛ وَ مِنْ الْأَنْصَارِ: سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ،

١. أَبُو يَحْيَى خَبَّابُ بْنُ الْأَرْتِ بْنِ جَنْدَلَةَ التَّمِيمِي، وَقِيلَ: الْخَزَاعِي. وَهُوَ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، شَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ بَعْدَهَا. رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَرَوَى عَنْهُ: أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِي، وَمَسْرُوقٌ، وَأَبُو وَائِلٍ، وَابْنُهُ. تُوَفِّيَ سَنَةَ ٣٧ هـ بَعْدَ أَنْ شَهِدَ صَفِّينَ وَالنَّهْرَوَانَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَرَوَى أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَفَ عَلَى قَبْرِهِ وَقَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ خَبَّابًا، أَسْلَمَ رَاغِبًا، وَهَاجِرَ طَائِعًا، وَعَاشَ مُجَاهِدًا، وَابْتُلِيَ فِي جِسْمِهِ أَحْوَالًا، وَلَنْ يُضَيِّعَ اللَّهُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا». رَاجِعْ: تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٣، ص ١١٥، الرَّقْمُ ٢٥٤؛ تَنْقِيحُ الْمَقَالِ، ج ١، ص ٣٩٥.

٢. أَبُو سَلَمَةَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، وَأُمُّهُ سَعْدَى بِنْتُ ثَعْلَبَةَ مِنْ بَنِي مَعْنٍ مِنْ طَيْئِ، اشْتَرَاهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِمَالٍ خَدِيجَةٍ وَأَعْتَقَهُ وَقَالَ: «يَا مَعَاشِرَ قُرَيْشٍ، زَيْدُ ابْنِي وَأَنَا أَبُوهُ...»، وَاسْتَخْلَفَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ الْغَزَوَاتِ، وَقُتِلَ بِمَوْتَةٍ فِي سَنَةِ ثَمَانَ مِنَ الْهِجْرَةِ. رَاجِعْ: سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ١، ص ٢١٨ - ٢٢٠، الرَّقْمُ ٣٦؛ رِجَالُ ابْنِ دَاوُدَ، ص ٩٩، الرَّقْمُ ٦٥٨؛ مُسْتَدْرَكَاتُ عِلْمِ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٣، ص ٤٦٥، الرَّقْمُ ٥٩١١.

٣. أَبُو الْيَقْظَانَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، حَلِيفُ بَنِي مَخْزُومٍ، وَيُنْسَبُ إِلَى عَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَهُوَ مَذْحِجٌ بَنُ دُؤْدٍ. رَابِعُ الْأَرْكَانِ، رَوَى ابْنُ دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا تَقُولُ فِي عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ؟ فَقَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ عَمَّارًا - ثَلَاثًا -؛ قَاتَلَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقُتِلَ شَهِيدًا»، وَرَدَّتْ رَوَايَاتُ كَثِيرَةٍ أُخْرَى فِي مَدْحِهِ وَجَلَالَتِهِ وَاسْتِقَامَتِهِ فِي الدِّينِ. كَانَ هُوَ وَأَبُوَاهُ مِنَ السَّابِقِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ اسْتَشْهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. شَهِدَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُرُوبَهُ حَتَّى قُتِلَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِصَفِّينَ، وَ صَلَّى عَلَيْهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَدَفَنَهُ هُنَاكَ. رَاجِعْ: الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ، ج ٦، ص ٣٨٩، الرَّقْمُ ٢١٦٥؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ٢١، ص ٢١٥، الرَّقْمُ ٤١٧٤؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٧٠، الرَّقْمُ ٦٣٩؛ رِجَالُ ابْنِ دَاوُدَ، ص ١٤٣، الرَّقْمُ ١١٠٣.

٤. سَعْدُ بْنُ مُعَاذِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَشْهَلِيِّ الْأَوْسِيِّ، مِنْ أَجَلِّ الصَّحَابَةِ، أَسْلَمَ بِالْمَدِينَةِ بَيْنَ الْعَقَبَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، فَأَسْلَمَ بِإِسْلَامِهِ بَنُو عَبْدِ الْأَشْهَلِ، وَدَارَهُمْ أَوَّلُ دَارِ أَسْلَمَتِ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَيِّدَ الْأَنْصَارِ. شَهِدَ بَدْرًا وَأُحُدًا، وَثَبَّتَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَوْمَئِذٍ، وَرُمِيَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فِي أَكْحَلِهِ، وَلَمْ يَرَقَأْ الدَّمُ حَتَّى مَاتَ بَعْدَ شَهْرٍ، وَذَلِكَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ

و أبو الهيثم بن التيهان^١، و خزيمة بن ثابت^٢ ذو الشهادتين.
فأما أبو بكر، ففي تقدم إسلامه خلاف معروف، و قد ذكر أهل النقل أن
إسلام أمير المؤمنين عليه السلام و حمزة^٣ و جعفر و خباب و زيد كان متقدماً^٤
لإسلامه، و الأخيار بذلك في نقل أصحاب الحديث و أصحاب السير من العامة

« سنة خمس، و هو ابن سبع و ثلاثين سنة، و دفن بالقيع. و ذكر الصدوق رحمه الله في باب
التعزية من الفقيه أن رسول الله صلى الله عليه و آله وضع رداءه في جنازة سعد بن معاذ رحمه
الله، فسئل عن ذلك، فقال: «إني رأيت الملائكة قد وضعت أرديتها، فوضعت رداي». راجع:
الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٤٢٠-٤٣٦؛ تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٣٠٠، ح ٢٢٢٥؛ كتاب من لا
يحضره الفقيه، ج ١، ص ١١١، ح ٥١٢.

١. في «ص»: «أبو الهاشم بن البشار».

و «أبو الهيثم بن التيهان» اسمه مالك بن بلي بن عمرو بن الحاف بن قضاة، حليف لبني عبد
الأشهل، من الصحابة، و قد شهد العقبة مع السبعين من الأنصار، و أخى رسول الله صلى الله
عليه و آله بينه و عثمان بن مظعون، و شهد أيضاً بدرأ و أحداً و الخندق و سائر المشاهد مع
رسول الله صلى الله عليه و آله، و توفي في خلافة عمر بالمدينة. و قيل: إنه شهد صفين مع أمير
المؤمنين عليه السلام، و قتل يومئذ. راجع للمزيد: الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٤٤٩؛ الشقات،
ج ٣، ص ٣٧٦؛ الإصابة، ج ٧، ص ٣٦٥، ح ١٠٦٨٩.

٢. «خزيمة بن ثابت بن الفاكه الأنصاري» الملقب بذي الشهادتين؛ لأنه شهد للنبي صلى الله
عليه و آله على يهودي في دين قضاة عليه السلام، فقال: «كيف تشهد و لم تحضره و لم تعلمه؟»
قال: يا رسول الله، نحن نصدقك على الوحي من السماء، فكيف لا نصدقك على أنك قضيت؟
فأنفذ حينئذ شهادته و سمّاه «ذا الشهادتين»؛ لأنه صير شهادته شهادة رجلين. و هو الذي شهد
بدرأ و ما بعدها، و شهد صفين مع أمير المؤمنين عليه السلام، و قتل يومئذ بعد عمار. راجع:
رجال البرقي، ص ٦٣؛ رجال الكشي، ج ١، ص ١٨٢؛ رجال الطوسي، ص ٣٨، الرقم ٢٢٦؛
و ص ٦٢، الرقم ٥٤٨؛ رجال ابن داود، ص ١٤٠؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٢١٣؛ أسد الغابة، ج ٢،
ص ١١٤؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٤٤٨؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٠، ص ١٠٨.

٣. في «ج، س، ص» و المطبوع: «و عمر».

٤. في «ج، س، ص» و المطبوع: «مقدماً».

مشهورة معروفة.^١

فَعَلَى مَنْ ادَّعَى تَقَدُّمَ إِسْلَامِ أَبِي بَكْرٍ وَأَنَّهُ سَابِقٌ لَا مُتَقَدِّمَ لَهُ أَن يَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ، وَهِيَ هَاتِ أَنْ يَتِمَّكَنَّ مِنْ ذَلِكَ.

ثُمَّ إِذَا دُلَّ عَلَيْهِ، وَجَبَ عَلَيْهِ^٢ أَنْ يَدُلَّ عَلَى نَظَائِرِهِ فِي أَنْ ظَاهِرَهُ كِبَاطِنُهُ، وَأَنَّهُ^٣ لَمْ يَأْتِ فِي بَاقِي عُمُرِهِ مَا يَزُولُ مَعَهُ الثَّوَابُ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ بِإِيمَانِهِ وَإِسْلَامِهِ، وَدُونَ^٤ ذَلِكَ خَرَطُ الْقَتَادِ.

وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي الَّذِي قَسَمْنَاهُ فِي كَلَامِنَا، فَهُوَ مُؤَدٍّ إِلَى أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَابِقِينَ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا الْوَاحِدَ الَّذِي لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ إِسْلَامٌ مِنْ وَاحِدٍ، وَمَعْلُومٌ خِلَافُ ذَلِكَ.

فَقَدْ بَانَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ مَذْهَبُنَا فِي الْمَعْنَى بِهَذِهِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهَا السَّبْقُ إِلَى الْخَيْرَاتِ وَالطَّاعَاتِ، فَكُلُّ^٥ سَابِقٍ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ ظَاهِرُهُ كِبَاطِنُهُ دَاخِلٌ تَحْتَهَا^٦. وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ السَّبْقُ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَكُلُّ^٧ سَابِقٍ إِلَى الْإِسْلَامِ مِمَّنْ بَاطِنُهُ فِيهِ كُظَاهِرُهُ وَعَلَانِيَتُهُ كَسِرَّهُ دَاخِلٌ فِي الْآيَةِ. فِ [عَلَى] مَنْ ادَّعَى فِي بَعْضِ مَا^٨ اخْتَلَفَ

١. راجع بحثاً مفصلاً حول تقدم إسلام أمير المؤمنين عليه السلام في الفصول المختارة، ص ٢٥٤ وما بعدها.

٢. في «أ»: «على». وفي «ج، س» والمطبوع: «- عليه».

٣. في «س، ص» والمطبوع: «وأن».

٤. في «س، ص» والمطبوع: «دون» بدون واو العطف.

٥. في «أ، ب، ج، س، ص» والمطبوع: «وكل».

٦. في «س، ص» والمطبوع: «تحت».

٧. في «أ، ب، س، ص» والمطبوع: «وكل».

٨. كذا، والأنسب: «من».

في تَقْدُم^١ إسلامه «أَنْ إِسْلَامَهُ يَتَقَدَّمُ»^٢ الدليل على ذلك، ثُمَّ عليه بَعْدَ ذَلِكَ - إِذَا ثَبَّتَ له تَقْدُمُ إظهار الإسلام - أَنْ يَدُلَّ على أَنَّ الْبَاطِلَ كَالظَّاهِرِ، ثُمَّ على سَلَامَةِ ثَوَابِهِ. و معلومٌ تَعْدُرُ ذَلِكَ وَ تَعْسُرُهُ^٣ على مَنْ يَرُومُهُ^٤ مِنْ مُخَالِفِينَا، وَإِلَّا فَلْيَتَعَاطَوْهُ لِيَعْلَمُوا عَجَزَهُمْ^٥ عن ذلك.

[نفي ضلال جميع الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ]

فَأَمَّا مَا خَتَمَ بِهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قُبِضَ عَنْ كَذَا وَ كَذَا آلَافٍ^٦ صَحَابِيٍّ^٧؛ أَفَتَرَى هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ ضَلُّوا؟
فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ: ^٨مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَضِلَّ^٩ عَنِ الْحَقِّ جَمِيعُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، أَوْ يَعْدِلَ إِلَى الْقَوْلِ بِالْبَاطِلِ^{١٠} جَمِيعُ الْأُمَّةِ^{١١} فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ؛ بَلْ لَا بُدَّ لِلْحَقِّ فِي كُلِّ زَمَانٍ مِنْ قَائِلٍ بِهِ وَ ذَاهِبٍ إِلَيْهِ وَ مُقِيمٍ عَلَيْهِ، وَ إِنْ ضَلَّ عَنْهُ غَيْرُهُ.

و الَّذِينَ ضَلُّوا الضَّلَالَةَ الشَّدِيدَةَ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، مَنْ

١. في المطبوع: - «تقدم».

٢. في «س» و المطبوع: + «له».

٣. في «ب»: «و تعسر»؛ و هو من سهو القلم.

٤. في «ج»: «يرويه». و في «س، ص» و المطبوع: «يروم».

٥. في «س، ص» و المطبوع: «أعجزهم».

٦. في «س» و المطبوع: - «آلاف».

٧. في «س» و المطبوع: «الصحابي».

٨. في «س» و المطبوع: - «أن يقال».

٩. في المطبوع: «أن يفضل».

١٠. في «أ، ج، س، ص» و المطبوع: + «على». و في «ب»: + «على جميع الباطل على». و الصحيح

ما أثبتناه. ١١. في «س، ص» و المطبوع: «الأئمة».

[أبدى] ^١ بعد مخالفته فيمن نصبه للإمامة و ارتضاه للخلافة، و عدل بالأمر عنه، و صيره في غيره؛ افتناناً على الرسول، و تقدماً بين يديه، و خلافاً ^٢ ظاهراً عليه. ثم اتبع هؤلاء الجسم الغفير ^٣ و العدد الكبير؛ تقليداً لهم، و حسن ظن بهم، و عجزاً عن الاختبار و الاعتبار، فضّلوا ^٤ أيضاً دون ذلك الضلال.

و بقي ^٥ أهل الحق الذين علموا أن الإمامة في أمير المؤمنين عليه السلام بالنص و التوقيف ^٦، وأنه ^٧ أغلب على مقامه، و حيل بينه و بين حقه، فهو المستحق للإمامة.

و هؤلاء هم ^٨ جماعة بني هاشم، و من المهاجرين و الأنصار جماعة كثيرة معروفون؛ و هم الذين تأخروا عنبيعة أبي بكر، و اجتمعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام متحازين ^٩ إليه و معتمدين ^{١٠} ما يصرفهم عليه و يزيدهم

١. في النسخ و المطبوع بدل ما بين المعقوفين: «بعد».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «و خلاف».

٣. في «س، ص»: «الجسم» بدل «الجسم الغفير». و في المطبوع: - «الغفير».

٤. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «الكثير».

٥. في «ج، س، ص» و المطبوع: «الظن».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «فضلاً».

٧. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «و نفى».

٨. في «ج، س، ص» و المطبوع: «و التوقيت».

٩. في «ج، س، ص» و المطبوع: + «أو أن».

١٠. في المطبوع: - «هم».

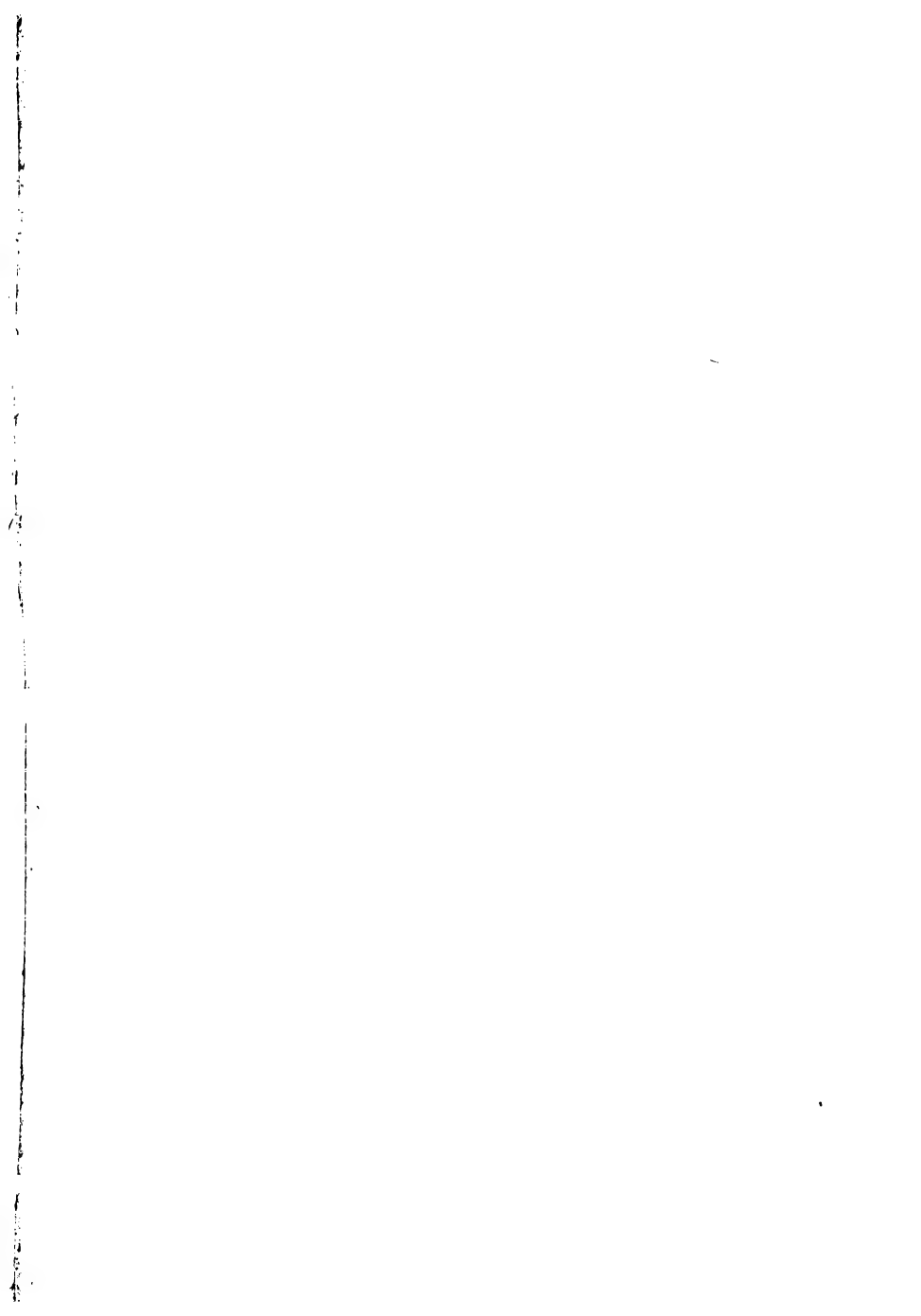
١١. في «ج»: «متحازين». و في «س، ص» و المطبوع: «متحاورين».

١٢. في «أ» و «معهم». و في «ج»: «و معتمدت». و في «س، ص»: «و تعمدت». و في المطبوع:

«و تعمدن».

به. فلَمَّا رَأَوْا إِحَالَةَ^١ عَنْ^٢ الاستمرارِ عَلَى المُنَازَعَةِ والمُجَادِبَةِ فِي^٣ هذا الأمرِ -
بَعْدَ أَنْ قَوَّيْتُ^٤ الشُّبُهَةَ فِيهِ، وَكَثُرَتِ الأعْوَاضُ عَلَيْهِ، وَ [زَادَ]^٥ عَدَدُ النُّصَارِ لِمَا تَمَّ
مِنَ الاختيارِ؛ عِلْمًا مِنْهُ^٦ بِمَا يَعْقُبُ المُخَارَجَةَ^٧ وَ تَوَرِثُ المُجَاهَرَةَ مِنَ الفَسَادِ
العَظِيمِ فِي الدِّينِ، وَ تَفَرِّقِ الشَّمْلِ، وَ تَشْعِبِ الحَبْلِ^٨ - اقْتَدَوْا^٩ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي
الإِمْسَاكِ وَ المُتَارَكَةِ^{١٠}، إِلَى أَنْ يَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا^{١١} كَانَ مَفْعُولًا.

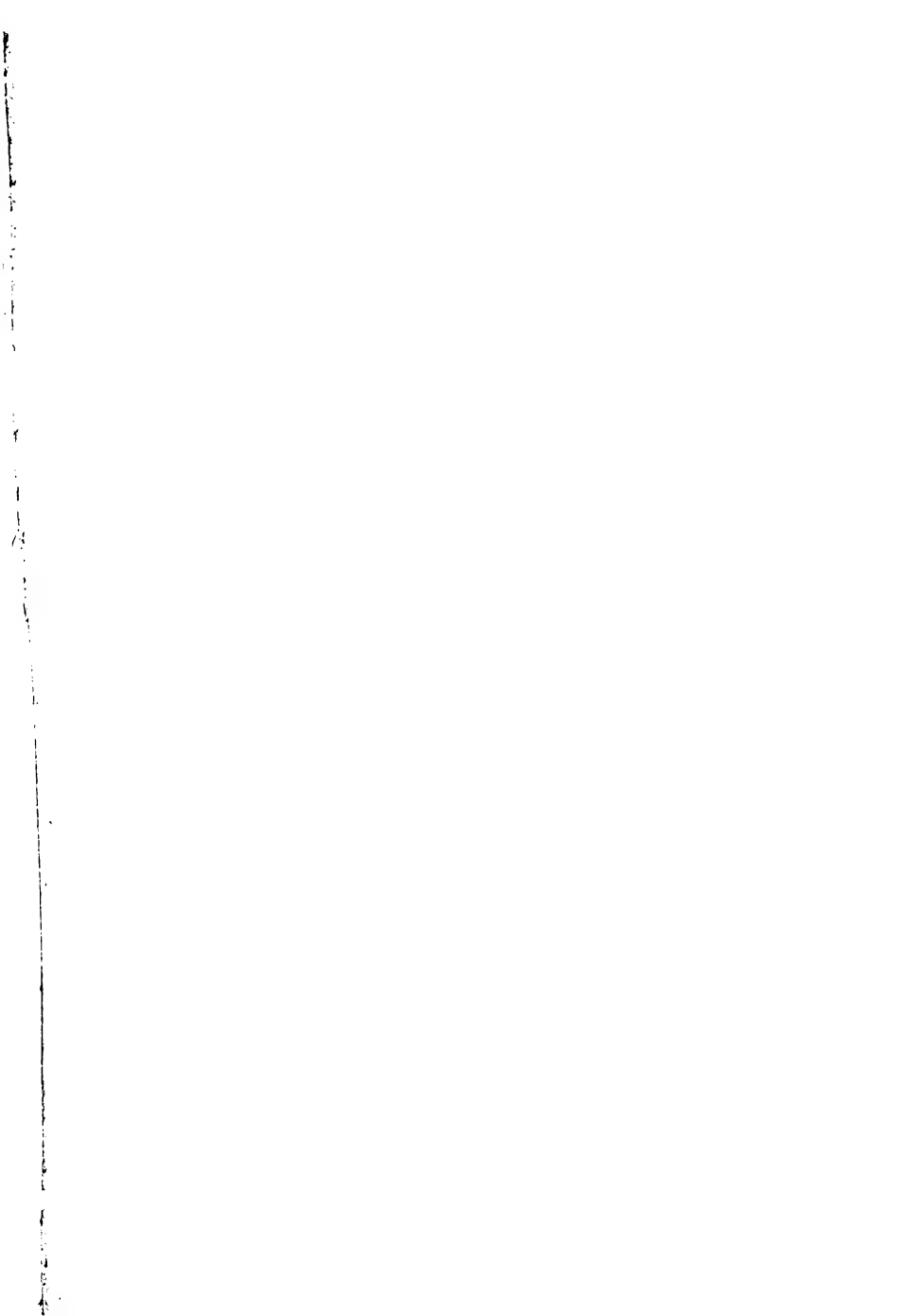
١. فِي «ج»: «إحالة». وَ فِي «س، ص» وَ المَطْبُوعُ: «حاله». وَ المَقْصُودُ أَنَّهُمْ وَجَدُوا مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنَعًا وَ دَفْعًا.
٢. فِي «س، ص» وَ المَطْبُوعُ: «على».
٣. فِي «ب»: «والمجادة في» بَدَلَ «والمجاذبة في». وَ فِي «س، ص» وَ المَطْبُوعُ: «والمجاذبة و» بَدَلُهَا.
٤. فِي «س، ص» وَ المَطْبُوعُ: «قريت».
٥. فِي «س، ص» وَ المَطْبُوعُ: «وإذا». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ: «وَإِذَا». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.
٦. أَي مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
٧. أَي الخُرُوجِ وَ الحَرْبِ.
٨. فِي «أ»: «و شعب الجهل». وَ فِي «ب»: «و تشعب الجبل»، وَ هُوَ مِنْ سَهْوِ القَلَمِ. وَ فِي «س، ص» وَ المَطْبُوعُ: «و تشعب الحبل».
٩. فِي «س، ص» وَ المَطْبُوعُ: «اقتداء».
١٠. فِي «أ»: «و المنازعة». وَ فِي «ب، س، ص» وَ المَطْبُوعُ: «و المشاركة».
١١. فِي «ب، ج»: «ما» بَدَلَ «أمرأ». وَ فِي «ص»: «- أمرأ».



(٨)

[مسألة في كيفية نجات هود عليه السلام]

[من الريح المهلكة]



مقدمة التحقيق

طرح في هذه الرسالة المختصرة سؤال عن كيفية نجاة هود عليه السلام و مَنْ معه من الريح المهلكة التي أبادت قومه، مع أنَّ الريح عندما تهبّ تشمل جميع الأماكن المحيطة بها، و تغطي نقطة كبيرة من الأرض؟

فأجاب الشريف المرتضى باحتمال تدخُّل القدرة الإلهية، التي أدّت إلى عدم هبوب الريح على المكان الذي كان فيه هود عليه السلام و مَنْ معه، كما أنَّ إبراهيم عليه السلام دخل في وسط النار، إلّا أنَّ الله تعالى كفّ عنه أذاها، وجعلها برداً و سلاماً.

و قد طبعت هذه الرسالة سابقاً في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٩٤ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٨٩ - ٩٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٣١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في

الصفحة (٢٤٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في

الصفحة (١٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

[مسألة في كيفية نجاة

هود عليه السلام من الريح المهلكة]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: إن سأل سائل فقال: إن الماء في عهد نوح لما عم^١ جميع الأرض لم ينجُ من الغرق إلا^٢ أصحاب السفينة، فالريح المسخرة^٣ به اعتصم^٤ منها هود عليه السلام ومن اتبعه من المؤمنين، مع علمنا أن كل ريح تهب من شمال أو جنوب أو صبا^٥ أو دبور^٥ فإنها تعم الأرض وأكثرها؟

١. في «س، ص» والمطبوع: «يم».

٢. في المطبوع: «لا».

٣. في «س، ص» والمطبوع: «أعظم»، ولم نجد له وجهاً.

٤. قال الراغب: «الصبا: الريح المستقبل للقبلة». وقال الفيومي: «الصبا - وزان العَصا -: الريح تهب من مطلع الشمس». راجع: المفردات، ص ٤٧٥؛ المصباح المنير، ص ٣٣٢ (صبو).

٥. قال الفراهيدي: «الدبور: ريح من قِبَل القبلة». وقال ابن منظور: «الدبور - بالفتح -: الريح التي تقابل الصبا والقبول، وهي ريح تهب من نحو المغرب. والصبا تقابلها من ناحية المشرق». وقال الفيومي: «الدبور - وزان رسول -: ريح تهب من جهة المغرب، تقابل الصبا. ويقال: تُعْبِل من جهة الجنوب ذاهبة نحو المشرق». راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ٣٢؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٢٧٢؛ المصباح المنير، ص ١٨٩ (دبر).

٦. في «س، ص» والمطبوع: «و أكثرنا».

و هذا السؤال و إن لم يكن داخلاً في علم^١ الكلام، فإن كثرة العلم و جودة الطبع توسع^٢ للمسؤول - إذا كانت هذه حالة المقال و يضرب له المثال - الجواب (عن الريح المهلكة لعاد المدمرة عليهم؛ ما الوجه في كيفية نجاة هود عليه السلام منها و^٣ نجاة من نجا بنجائه - من أهله و أصحابه - مع عموم الريح الأماكن كلها؟)^٤.

فالجواب عندي: أنه غير مُمتنع أن يكون هود عليه السلام و من كان في صحبته [في مكان] بحيث لم تهب فيه هذه الريح المهلكة. والله تعالى قادر على أن يخص بالريح أرضاً دون أرض، و يكف عن هود عليه السلام و من معه عند هبوبها [قوتها] و تأثير اعتمادها، فلا يلحقهم من الضرر بها - و إن هبت بينهم - كما لحق من هلك؛ كما أنه تعالى كف إحراق النار عن إبراهيم عليه السلام و بردها في جسمه، و إن كان حاصلاً فيها. و كل ذلك جائز واضح.

١. في «ب، ج، ص»: - «علم».

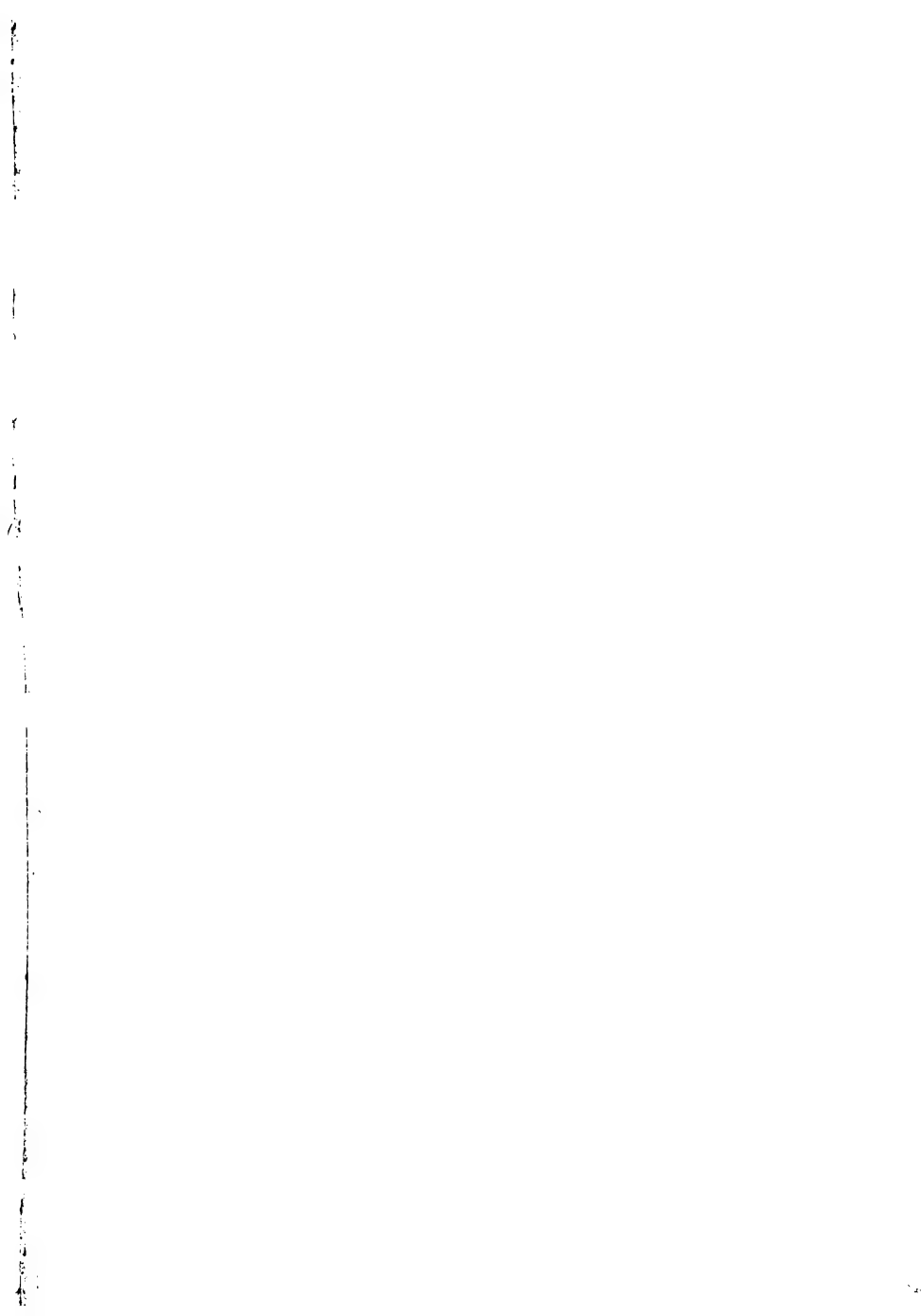
٢. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «يوسع».

٣. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: + «من».

٤. ما بين القوسين تكرار للسؤال السابق، ولعله سهو.

(٩)

مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه



مقدمة التحقيق

يدور السؤال في هذه الرسالة حول قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾^١.

فقد طرح السائل ثلاثة أسئلة، نذكرها هنا مع تقديم و تأخير السؤالين الأول والثاني، وذلك لأجل ترتيب الأسئلة بصورة أفضل، والأسئلة هي:

الأول: قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾^٢، فما هو وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبويه، وهما على الشرك؟

و لم يصرح السائل بأنهما على الشرك، لكنه هو المفهوم من كلامه، و من استشهاده بالآية.

الثاني: إن إبراهيم عليه السلام قد وعد أباه فقط بالاستغفار في آيات أخرى، منها قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾^٣، فكأن السائل وجد أن هناك تعارضاً بين أن يعد أباه فقط بالاستغفار، ثم يستغفر لأبيه وأمه معاً في قوله: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾، فالإشكال يتركز على قوله: «و لوالدي» في الآية محل السؤال، و لذلك اقترح السائل جواباً لهذا الإشكال، ذكره بصورة السؤال التالي:

١. إبراهيم (١٤): ٤١.

٢. التوبة (٩): ١١٣.

٣. الممتحنة (٦٠): ٤.

الثالث: هل يمكن أن نقرأ الآية بهذه الصورة: «رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ» بياء ساكنة غير مُشَدَّدة، فيكون الدعاء لأبيه فقط، وبذلك سوف يرتفع التعارض المذكور، و تكون الآية محلّ البحث متوافقة مع قوله: «وَ اغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ»^١.

و أجاب الشريف المرتضى على الأسئلة بما يلي:

أولاً: أحال القارئ للإجابة على السؤال الأول على كتابه تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، حيث ذكر في ذلك الكتاب أن استغفار إبراهيم عليه السلام لم يكن إلا بعد ما وعده أبوه بالإيمان كذباً و نفاقاً، حَتَّى ظَنَّ أَنَّهُ صَادِقٌ، فاستغفر له بناء على هذا الظنّ، فلمّا تبيّن له كذبه رجع عن استغفاره، فلا يكون حينئذٍ قد ارتكب ذنباً^٢، قال تعالى: «وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ»^٣.

ثانياً: و أجاب عن السؤال الثاني بأن استغفار إبراهيم عليه السلام لوالديه يحتمل وجهين:

أحدهما: و هو ما ذكره الشيعة الإمامية من أن ذلك الشخص لم يكن أباه حقيقة، بل هو جدّه لأُمّه، و أن أباه الذي استغفر له في ضمن قوله: «رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ» كان مؤمناً.

كما يجوز أن تكون أمّه مؤمنة أيضاً، و يمكن اعتبار دعاء إبراهيم عليه السلام دليلاً على إيمانها.

وبذلك يرتفع الإشكال، و يتّضح أنّه في الحقيقة لم يستغفر لأبوين مشركين، بل مؤمنين.

١. الشعراء (٢٦): ٨٦.

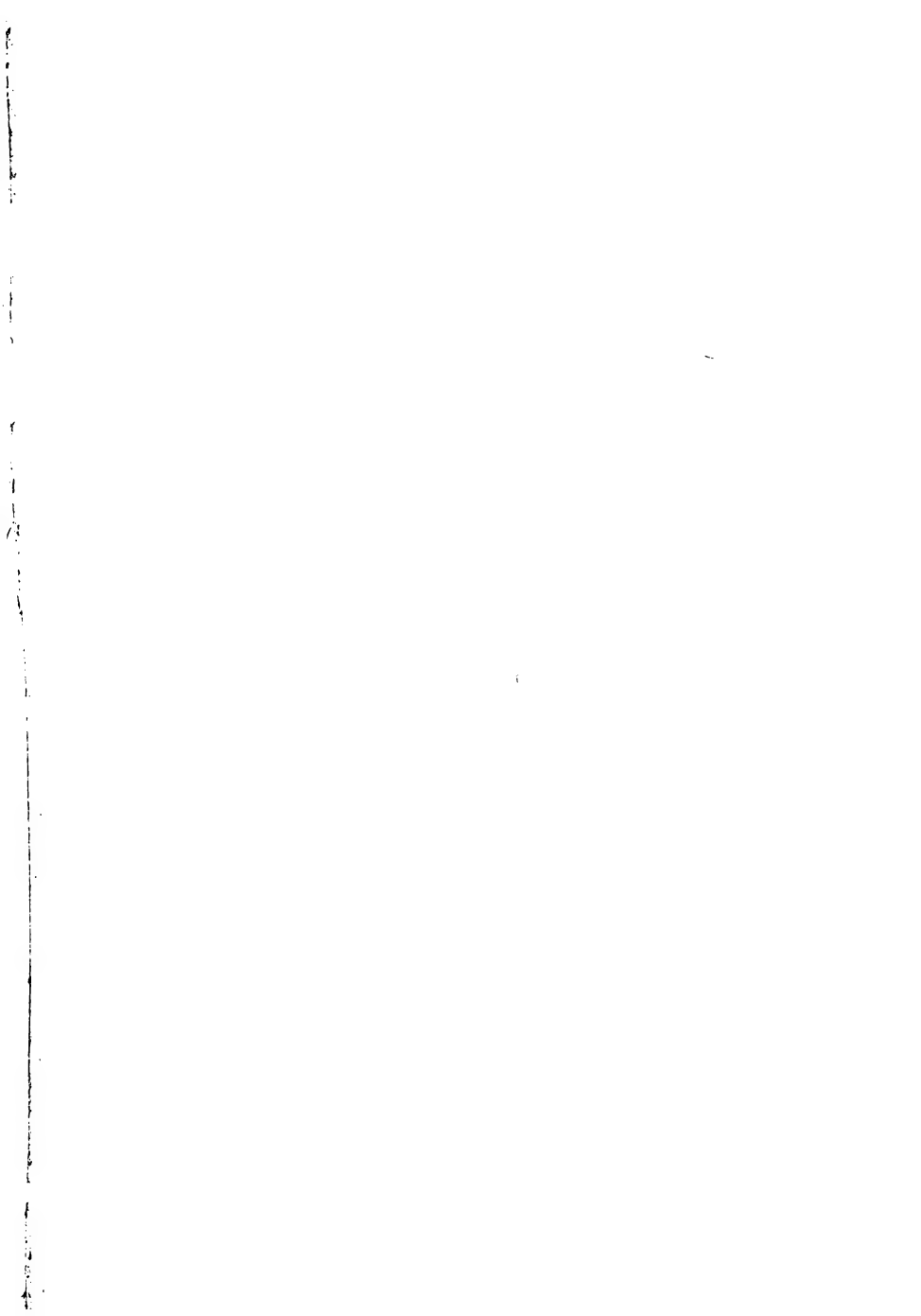
٢. راجع: تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ٦١.

٣. التوبة (٩): ١١٤.

و الآخر: وهذا الوجه أحسن من وجهة نظر الشريف المرتضى، وهو أن هذا الدعاء لم يكن حقيقياً، بل كان لأجل تعليمنا كيف ندعو لأنفسنا ولوالدينا المؤمنين. ثالثاً: وأجاب عن اقتراح السائل قراءة كلمة: «ولوالدي» بسكون الياء، بأن هذه القراءة إن كانت مروية فهي جائزة، وإلا فهي بدعة، والبدعة غير جائزة. وبهذا يكون الشريف المرتضى قد أجاب على الأسئلة الثلاثة بأجمعها. ويدل على صحة نسبة الرسالة إليه ما تقدم من إرجاعه فيها إلى كتابه المعروف تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام. وكانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٨٥ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٩: تقع في الصفحات (٣٧٢ - ٣٧٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧: تقع في الصفحات (١١ - ١٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
- ٣ و ٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥: و الرسالة تكررت فيها، فتارة وقعت في الصفحات (٢٨١ - ٢٨٢)، وأخرى في الصفحات (٣٩٢ - ٣٩١) من المجموعة؛ و رمزنا لها في الموضع الأول بـ «ج» و في الآخر بـ «د».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧: تقع في الصفحة (٢٣٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤: و الرسالة تكررت فيها أيضاً، فتارة وقعت في الصفحة (١٥٦) وأخرى في الصفحة (٢١٤) من المجموعة؛ و رمزنا لها في الموضع الأول بـ «ص»، و في الآخر بـ «ع».



[مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: قال الله تعالى مُحْيِرًا عن إبراهيم عليه السلام أنه قال: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾^١، والذي أَخْبَرَنَا اللهُ تعالى أنه وَعَدَ أباه بالاستغفارِ دونَ أمِّه، فقال: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾^٢، وقال: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾^٣، وقال: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾^٤؛ فما وجه استغفاره لوالديه؟ وهل لأحد أن يَقْرَأَ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ» بياء ساكنة غير مُشَدَّدة^٥، فَيَكُونُ ذَلِكَ موافقاً لقوله: ﴿وَ اغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ﴾^٦،

١. في «د، ع»: «و سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ» بدل «مسألة: قال الله».

٢. إبراهيم (١٤): ٤١.

٣. الممتحنة (٦٠): ٤.

٤. مريم (١٩): ٤٧.

٥. التوبة (٩): ١١٣.

٦. من قوله: فقال: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ...﴾ إلى هنا ليس في «د، ع».

٧. في «ب، ج، س، ص» والمطبوع: «مشدودة».

٨. الشعراء (٢٦): ٨٦. وفي «د، ع»: «فأجاب رضي الله عنه: أَنْ وَالِدَيْهِ الْمَذْكُورَيْنِ لَيْسَا مَوْعُودَيْنِ، وَ الْمَوْعُودُ بِالْإِسْتِغْفَارِ لَهُ كَانَ جَدَّهُ لِأُمِّهِ، لَا وَالِدَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ. وَ يَجُوزُ ذَلِكَ مِنْ

و مُحَقَّقًا لِمَا وَعَدَهُ بِهِ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ؟

الجواب:

إِعْلَمُ أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ ب: «تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَنْمَةِ»^١ الْقَوْلَ فِي اسْتِغْفَارِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِيهِ، وَ^٢ بَسْطَنَاهُ وَشَرَحْنَاهُ وَفَرَعْنَاهُ^٣، فَمَنْ أَرَادَ النَّهْيَةَ وَقَفَّ عَلَيْهِ مِنْ هُنَاكَ.

و فِي قَوْلِهِ: «رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَجَهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ عِنْدَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ أَنَّ الْأَبَ الْكَافِرَ الَّذِي وَعَدَهُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِسْتِغْفَارِ لِمَا وَعَدَهُ ذَلِكَ بِالْإِيمَانِ إِنَّمَا كَانَ جَدَّهُ أَبَا أُمِّهِ^٤، وَ لَمْ يَكُنْ وَالِدَهُ^٥ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّ وَالِدَهُ كَانَ مُؤْمِنًا.

و يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أُمُّهُ^٦ أَيْضًا مُؤْمِنَةً كَوَالِدِهِ، وَ يُجْعَلُ دُعَاءُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهَا بِالْمَغْفِرَةِ دَلِيلًا عَلَى إِيمَانِهَا.

﴿إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَعْلِيمًا لَنَا كَيْفَ نَدْعُو لِنَفُوسِنَا وَلِلْوَالِدَيْنِ الْمُؤْمِنِينَ، كَمَا تَعْبُدُ اللَّهُ نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِأَنْ يَقُولَ: «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، وَهُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَا يَخْطِئُ لِعَصْمَتِهِ؛ وَإِنَّمَا جَاءَ ذَلِكَ تَعْلِيمًا لَنَا. فَأَمَّا الْقِرَاءَةُ بِتَسْكِينِ الْبَاءِ، فَإِنْ كَانَتْ مَرْوِيَّةً وَ قَدْ قُرئَ بِهَا جَازَتْ بِالتَّخْفِيفِ، وَ إِلَّا فَالْإِدْبَاعُ غَيْرُ جَائِزٍ، وَ فِيهِ نَظَرٌ بَيْنَ «بَدَلٍ»^١ «إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ». وَ هُوَ تَكَرَّرَ لِمَا سَيَأْتِي.

١. تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ص ٥٥ - ٥٩.

٢. فِي «س، ص» - «و».

٣. مِنْ «أ» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَرَعْنَاهُ».

٤. فِي «س، ع، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «جَدَّهُ لِأُمِّهِ».

٥. فِي «أ»: «أَبَاهُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَكُونُ الْإِمَامُ» بَدَلُ «تَكُونُ أُمُّهُ».

و الوجهُ الأحسن^١: أَنَا لَا نَجْعَلُ ذَلِكَ مِنْ^٢ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دُعَاءَ لِنَفْسِهِ؛ بَلْ تَعْلِيمًا لَنَا كَيْفَ نَدْعُو لِنَفْسِنَا وَلِلْوَالِدَيْنِ الْمُؤْمِنِينَ مِنَّا، كَمَا تَعْبَدُ اللَّهُ تَبَيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِأَن يَقُولَ: «رَبُّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا»^٣، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُخْطِئُ لِلْعِصْمَةِ^٤، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ تَعْلِيمًا لَنَا.

فَأَمَّا الْقِرَاءَةُ بِتَسْكِينِ الْيَاءِ، فَإِنْ كَانَتْ مَرْوِيَّةً وَ قَدْ قُرِئَ بِهَا جَازَتْ الْقِرَاءَةُ بِالتَّخْفِيفِ^٥، وَإِلَّا فَالْإِبْدَاعُ غَيْرُ جَائِزٍ.

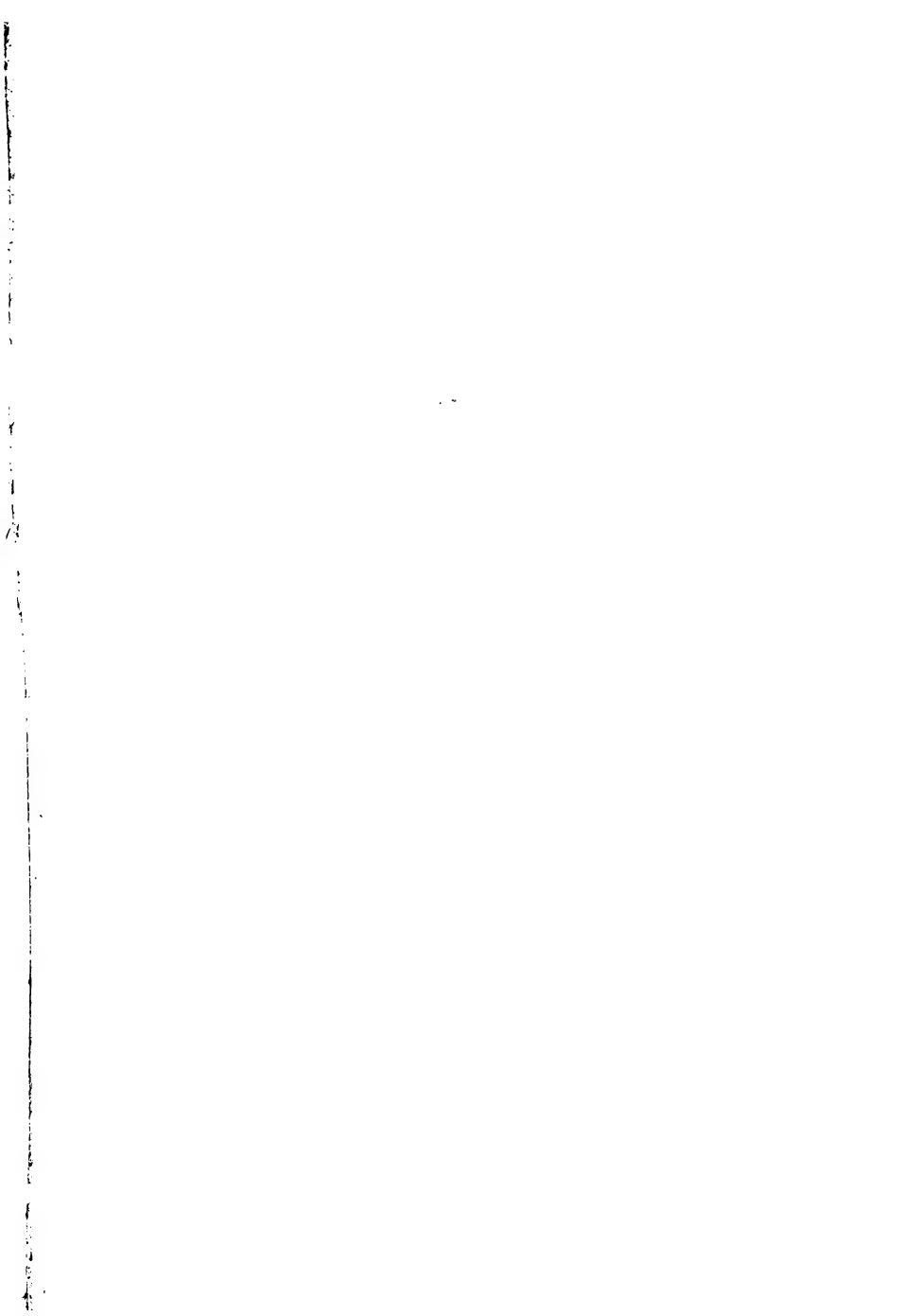
١. في «أ، ب»: «و الوجه الآخر».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «من».

٣. البقرة (٢): ٢٧٦.

٤. في «أ، ب، ج»: «لعصمته».

٥. في «أ، ب، ج، ص» و المطبوع: «و قد رُوِيَ بِهَا جَازَتْ» بدل «و قد قُرِئَ بِهَا جَازَتْ الْقِرَاءَةُ بِالتَّخْفِيفِ».



(١٠)

مسألة في تأويل آية قتل الخضر للغلام



مقدمة التحقيق

يدور البحث في هذه الرسالة حول إشكال يتعلّق بقصة موسى والخضر عليهما السلام، وبالأخص حول قصة قتل الخضر عليه السلام للغلام، ويبدو أنّ السؤال افتراضي؛ فإنّ الرسالة تبدأ بقوله: «إن سألت سائل...».

وقد عُثر على نسخة في ضمن النسخ الخطيّة التي جمعتها الأمانة العامّة لمؤتمر ألفتية الشريف المرتضى، تحتوي على أربعة مقاطع متنوّعة، وُضعت تحت عنوان: المسائل المقدّسات أو المقدّسيّات، وكان أحد هذه المقاطع عبارة عن الإشكال الثاني المطروح في هذه الرسالة التي بين يدينا، والذي سوف يأتي استعراضه خلال هذه المقدّمة، فهل يمكن اعتبار رسالة الحسن والقبح العقلي كلّها جزءاً من مجموعة مسائل لم تصلنا بالكامل، وتحمل عنوان: المسائل المقدّسات أو المقدّسيّات؟ الأمر غامض.

عنوان الرسالة

وقد كان عنوان هذه الرسالة في الطبعة السابقة: «مسألة في الحسن والقبح العقلي» وهذا العنوان غير دقيق؛ لأنّ الشريف المرتضى قد طرح في هذه الرسالة إشكالين رئيسيّين حول قصة موسى والخضر عليهما السلام:

الأول منهما يدور حول أنّ قتل الغلام عمل قبيح، فكيف يأمر الله تعالى به؟!

والثاني يدور حول سبب دخول الغاء في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقَيْنَا غُلَامًا

فَقَتَلَهُ^١، بينما لم تدخل في قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا^٢، و قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيْنَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا^٣.

فهذا هو محتوى الرسالة بصورة إجمالية، وبذلك يبدو أنَّ عنوان الرسالة في الطبعة السابقة غير دقيق تماماً؛ فإنَّ مَنْ يقرأ هذا العنوان يتوقَّع وجود بحث نظريٍّ حول مسألة الحسن و القبح العقليَّين، يقوم فيه المؤلَّف بذكر النظريَّات المختلفة حول الموضوع، ثمَّ يختار نظريَّة منها، و يجيب على إشكالاتها، ثمَّ يطرح إشكالات النظريَّات الأخرى. لكنَّنا لا نرى شيئاً من هذا في هذه الرسالة، و إنَّما هي تتعرَّض - كما تقدَّم - إلى إشكال حول آية قتل الخضر للغلام. نعم إنَّ أصل الإشكال يعتمد على فكرة الحسن و القبح العقليَّين؛ لكن هذا لا يكفي لتسمية الرسالة بذلك؛ لأنَّها إنَّما تتعرَّض إلى أحد تطبيقات نظريَّة الحسن و القبح العقليَّين فقط، لا إلى أصل النظريَّة؛ ولهذا يكون الأولى تسميتها: «تأويل آية قتل الخضر للغلام».

محتوى الرسالة

و تفصيل البحث حول الإشكاليين المطروحين في هذه الرسالة و اللذين يشكَّان أساس مطالب الرسالة، كما يلي:

الإشكال الأول: أنَّ ما كان في عقولنا حسناً أو قبيحاً، فهو عند الله تعالى حسن أو قبيح أيضاً، و قد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ^٤، لكنَّه أمر هنا بقتل غلام زكي بلا ذنب، و في الظاهر كان هذا الفعل قبيحاً عند موسى عليه

١. الكهف (١٨): ٧٤.

٢. الكهف (١٨): ٧١.

٣. الكهف (١٨): ٧٧.

٤. الأنعام (٦): ١٥١.

السلام، لكنّه عند الله تعالى حسن.

فإذا أُجيب بأنّ قتله كان يؤدّي إلى أمرين حسنين، ومصلحتين عظيمتين، وهما إيمان أبويه، وابتعادهما عن الكفر، ولذلك كان قتله حسناً.

أُجيب بأنّه إذا كان الأمر كذلك، فهو مع ذلك لا يوجب قتل الغلام، كما أنّ كفر أبويه لا يُعدّ ذنباً له؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾^١.

إضافة إلى أنّه يمكن للغلام أن يعترض يوم القيامة ويقول: «بأيّ ذنب قُتِلْتُ؟»، خاصّة وأنّه تعالى كان يمكنه أن يميتّه دون أن يقتله، فيكون قد مات بأجله، وبقضاء الله تعالى، وبما حتمه من الموت على عباده، ولا يصحّ للغلام يوم القيامة أن يعترض ويقول: «لِمَ يَا رَبِّ أُمِتْنِي؟».

أضف إلى ذلك، أنّه لو صحّ ذلك لأمكن للسلطان أن يقتل مَنْ لا يجب قتله إذا وُجِدَ في قتله مصلحة أو مصالح، أو يأخذ ماله إذا وُجِدَ أن بقاء المال عنده يوجب طغيانه، واستعلاءه على غيره.

وأجاب الشريف المرتضى على ذلك بأنّ الحسن والقبح لا يختلفان بين القديم تعالى والمُحدَث، وإنّما اعتبر موسى عليه السلام قتل الغلام قبيحاً لجهله بوجه حُسن قتله وقبح إيقانه، فإنّ وجه ذلك هو أنّ إيقانه كان سيؤدّي إلى أن يدعو أبويه إلى الكفر فيجيبانه، وهذه مفسدة، وهي وجه قبيح، فوجب القتل. فلو علم موسى عليه السلام بذلك لعلم حسن القتل. وليس كلّ وجوه وجوب القتل يجب أن تكون متقدّمة عليه، بل إذا علم الله تعالى أنّ التبقية قبيحة - لترتب مفسدة عليها - وجب القتل.

وأما ما ذكر من تفضيل الإمامة على القتل، فيمكن الإجابة عنه بوجهين:

أولاً: لقد كان في علم الله تعالى أن أبويه لا يثبتان على الإيمان إلا بقتل ولدهما، لا بموته بشكل طبيعي؛ فيكون هذا وجه وجوب القتل، دون الموت الطبيعي.

ثانياً: إذا كان الله تعالى مخيراً بين الإمامة والقتل، فيمكنه أن يختار القتل على الرغم من أن فيه ألماً يلحق المقتول؛ لأنه في المقابل سوف يحصل المقتول على أعواض توازي الألم الذي لحقه، بل تزيد عليه أضعافاً مضاعفة، فيصير كأنه لم يتألم. ويشير الشريف المرتضى هنا إلى بحث حول مسألة الأعواض، وهو أنه لو علم الله تعالى أن هذا الشخص يؤمن إذا فعل به ألماً، كما أنه يؤمن إذا فعل به ما لا ألم فيه، فهو برأي الشريف المرتضى مخير بين الأمرين؛ لأنه حتى في حالة وصول الألم إليه، فإنه سوف يعوّض عن ذلك الألم بما يزيد عليه من الأعواض^١، وإن كان قد ذهب بعض المتكلمين إلى أنه في هذه الحالة لا يختار تعالى إلا الشق الثاني، أي ما لا ألم فيه^٢. وأما إشكال السلطان فهو غير لازم؛ لأنّ البشر لا يعلمون المصالح والمفاسد بصورة قطعية، بينما الله تعالى يعلمها، إضافة إلى أن الله تعالى يعوّض المقتول، و يقدر على إيصال العوض إليه، بينما البشر لا يتمكنون من إيصال العوض إليه.

الإشكال الثاني: وقد أشرنا إلى هذا الإشكال في بداية هذه المقدمة، وهو أنه لماذا دخلت الفاء في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِينَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾، بينما لم تدخل في قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكِبْنَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقْنَاهَا﴾، وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيْنَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا﴾؟

وهذا الإشكال أو السؤال هو في الحقيقة مجرد سؤال لغوي، ولا تعلق له ببحث الحسن والقبح العقليين.

١. يمكن اعتبار هذا الرأي شاهداً على تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى؛ فإنه كان يذهب إلى ذلك في كتبه الأخرى، كما سوف يأتي في الهامش التالي.

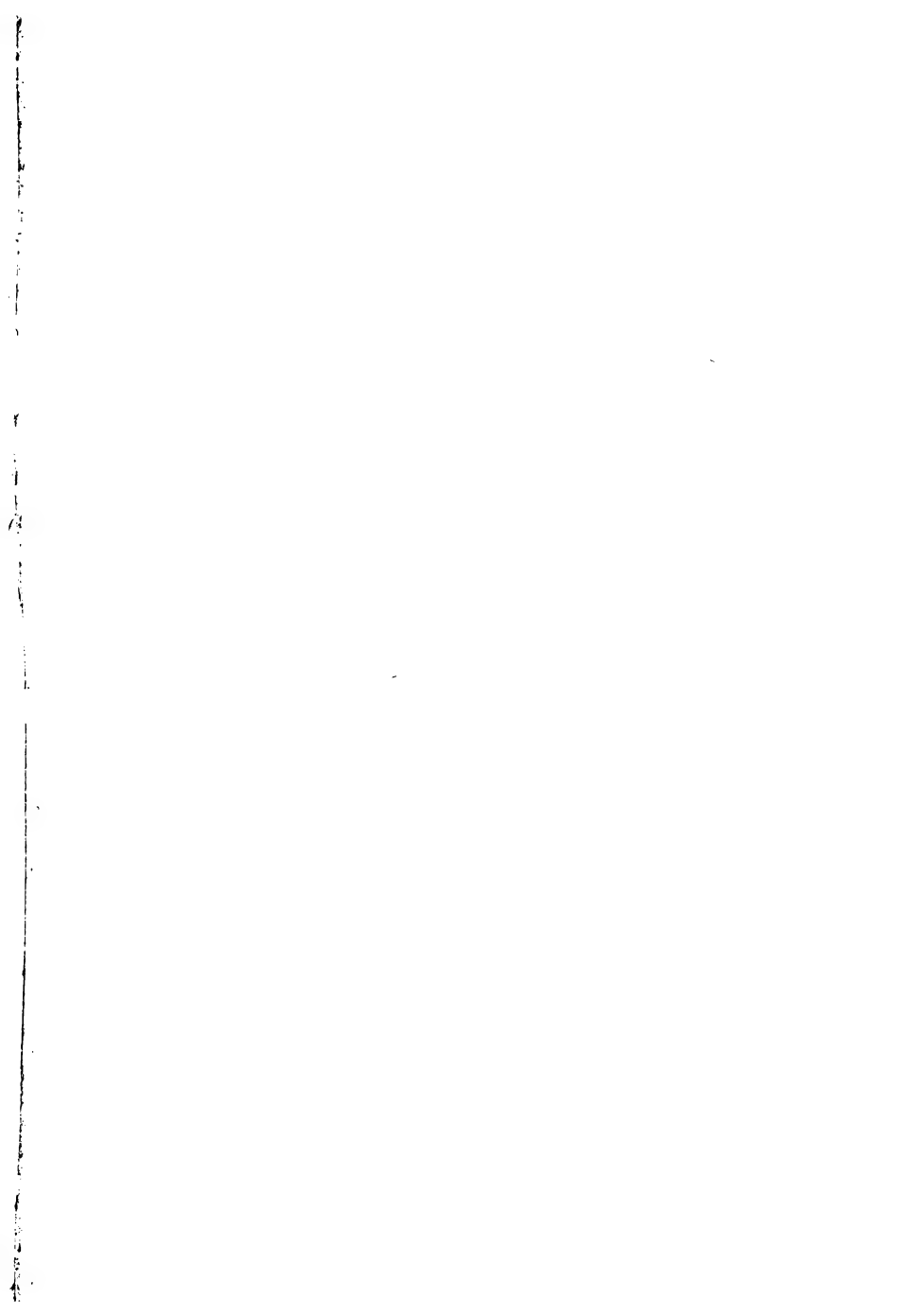
٢. الذخيرة، ص ٢٣١.

و قد أجاب الشريف المرتضى عليه بأن سبب دخول الفاء هو أنّ لقاء الغلام كان سبباً للقتل، بينما لم يكن ركوب السفينة سبباً للخرق، ولا إتيان القرية سبباً للاستطعام، ولهذا لم تدخل الفاء فيهما.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٧٥ تحت عنوان «مسألة في الحسن والقبح العقلي» كما تقدّم.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردى رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحات (٤١٧ - ٤٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ر».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٨٣ - ٨٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٠٨ - ٣١٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٩٠ - ٤٩٢) من المجموعة، و هي تحتوي على جزء من الرسالة المذكورة، و تحمل عنوان «المسائل المقدسات». كما تقدّم في بداية هذه المقدمة. و رمزنا لها بـ «ع».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٧٠ - ١٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٤٥ - ٢٤٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».



[مسألة في تأويل آية قتل الخضر للغلام]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: أَلَسْتُ تَزْعُمُونَ أَنَّ مَا كَانَ فِي عُقُولِنَا حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا كَانَ عِنْدَنَا قَبِيحًا فَهُوَ عِنْدَهُ^٢ تَعَالَى كَذَلِكَ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حُسْنُ شَيْءٍ هُوَ عِنْدَهُ بِضِدِّهِ^٣، وَلَا قُبْحُ أَمْرٍ هُوَ عِنْدَهُ بِخِلَافِهِ؟
قُلْنَا: الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

فَإِنْ قَالَ: أَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ قَالَ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^٤، وَقَالَ: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾^٥؟ وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يُقْتَلَ غُلَامٌ زَكِيٌّ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَنْ يُقْتَلَ، وَقِصَّتُهُ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ^٦، وَذَلِكَ الْفِعْلُ فِي الظَّاهِرِ كَانَ عِنْدَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَظِيحًا قَبِيحًا وَعِنْدَ اللَّهِ حَسَنًا!

١. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: - «عِنْدَنَا».

٢. فِي «ر، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «عِنْدَ اللَّهِ» بَدَلَ «عِنْدَهُ».

٣. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «يُفِيدُهُ».

٤. الْأَنْعَامُ (٦): ١٥١.

٥. الْمَائِدَةُ (٥): ٤٥.

٦. الْكَهْفُ (١٨): ٧٤.

فَيَقَالُ لَهُ: لَمَّا تَضَمَّنَ قَتْلَ هَذِهِ النَّفْسِ أَمْرَيْنِ حَسَنَيْنِ^١ وَ مَصْلَحَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ - [أعني] ثَبَاتَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَبَوَيْ الْغُلَامِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَ بُعْدَهُمَا مِنَ الْكُفْرِ وَ الطُّغْيَانِ - حَسَنَ قَتْلِهِ.

فَيَقُولُ هَذَا السَّائِلُ: وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُدْخِلِ الْغُلَامِ^٣ فِي وَجُوبِ قَتْلِهِ، وَ لَا كُفْرَ أَبَوَيْهِ بِمُزَلِمِهِ^٤ ذَنْباً^٥، وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^٦، وَ قَالَ: ﴿مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾^٧؛ أَلَا تَرَوْنَ هَذَا الْغُلَامَ إِذَا قَالَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: «بَائِي ذَنْبٍ قُتِلْتُ؟» لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ذَنْباً قَدْ اكْتَسَبَهُ؟

وَ قَدْ كَانَ اللَّهُ قَادِراً عَلَى إِمَاتَةِ^٨ الْغُلَامِ؛ فَيَكُونُ^٩ بِمَا قُضِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَنِيَّتِهِ دَاخِلاً فِيمَا حَتَمَهُ مِنَ الْمَوْتِ عَلَى بَرِيَّتِهِ^{١٠}، وَ يَصِيرَ الْمَوْتُ لِنَفْسِهِ مُرْهِقاً^{١١}، وَ لَا يَكُونُ بَقَاؤُهُ بِالْكَفْرِ لِأَبَوَيْهِ مُرْهِقاً. وَ لَيْسَ لَهُ بِالْإِمَاتَةِ أَنْ يَقُولَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَبِّ، لِمَ أُمْتُي؟ وَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي^{١٢} قُتِلْتُ وَ لَا ذَنْبَ لِي.

١. في «س، ص» و المطبوع: «حسنتين».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «تناسب».

٣. في «س» و المطبوع: «للغلام».

٤. في «ر، س، ص» و المطبوع: «يلزمه». و في «د، ص»: «ذنبها». و في «ل»: «+ ذنبهما».

٥. في «ر»: «ذنبهما».

٦. فاطر (٣٥): ١٨.

٧. الروم (٣٠): ٤٤.

٨. في «س» و المطبوع: «هذا».

٩. في «س، ص» و المطبوع: «ليكون الغلام بدل «فيكون». و في «ر»: «- فيكون».

١٠. في «س، ص» و المطبوع: «دينه».

١١. كذا، و لعل الصحيح: «مُرْهِقاً» بالزاي.

١٢. في «س» و المطبوع: «لم».

و يَجِيءُ مِنْ هَذَا: أَنَّ السُّلْطَانَ - إِذَا عَلِمَ أَنَّ فِي قَتْلِ مَنْ لَمْ يَجِبْ قَتْلُهُ مَصْلَحَةً، لَا بَلْ مَصَالِحَ كَثِيرَةً - أَنْ يَقْتُلَهُ، وَ إِذَا عَلِمَ أَيْضاً أَنَّ مَعَ الْإِنْسَانِ مَالاً يُرْهِقُهُ الطُّغْيَانُ وَ الْإِسْتِعْلَاءَ عَلَى مَنْ^١ هُوَ دُونَهُ وَ الْإِسْتِذْلَالَ لِلنَّاسِ أَنْ يَأْخُذَ مَالَهُ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ. وَ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَاعِلٌ مَا شَاءَ^٢ وَ أَرَادَ، وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: «لِمَ؟» وَ «لَا»^٣ وَ «كَيْفَ؟» وَ لَا يُعَارِضُ وَ لَا يَعْجَبُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا زَكَّيَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾^٥، وَ قَالَ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾^٦، وَ قَالَ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا﴾^٧، فَعَطَفَ الْقَتْلَ عَلَى لِقَاءِ الْغُلَامِ بِالْفَاءِ، وَ لَمْ يَدْخُلْ فِي خَرَقِ السَّفِينَةِ عَلَى الرُّكُوبِ حَرْفَ عَطْفٍ، وَ لَا فِي الْإِسْطِطْعَامِ عَلَى إِيْتَانِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ عَطْفاً؛ لِأَيِّ مَعْنَى دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ؟ فَلَا بُدَّ لَذَلِكَ مِنْ^٨ مَعْنَى يَخْصُهُ.

الْجَوَابُ: أَنَّ الْعِلْمَ بِحُسْنِ الْحَسَنِ وَ قُبْحِ الْقَبِيحِ^٩ لَا يَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْعَالَمِينَ، وَ لَا فَرْقَ فِي هَذَا الْعِلْمِ بَيْنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى وَ الْمُحَدَّثِ.

١. في «س، ص» و المطبوع: «ما».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «يشاء».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «لم لا؟» بدل «لم؟ ولا».

٤. جاءت قبل قوله: «قال» زيادة في «ع» و هي: «و من المسائل المقدسات».

٥. الكهف (١٨): ٧١.

٦. الكهف (١٨): ٧٤.

٧. الكهف (١٨): ٧٧.

٨. في «س، ص» و المطبوع: «في».

٩. في «س، ص» و المطبوع: «القيح».

فَأَمَّا مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّمَا اسْتَقْبَحَ^١ عَلَى الْبَدِيهِ قَتْلَ الْغُلَامِ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفِ
الْوَجْهَ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ حَسَنٌ قَتَلَهُ وَفُجِحَ تَبَقِيَّتُهُ، وَلَوْ عَلِمَ ذَلِكَ لَعَلِمَ حُسْنَ الْقَتْلِ
وَفُجِحَ التَّبَقِيَّةُ.

وَأِنَّمَا وَجِبَ قَتْلُ الْغُلَامِ لِأَنَّهُ فِي تَبَقِيَّتِهِ - عَلَى مَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ -
مَفْسَدَةٌ؛ مِنْ حَيْثُ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَدْعُو أَبَوَيْهِ إِلَى الْكُفْرِ فَيَسْتَجِيبَانِ^٢
لَهُ، وَالْمَفْسَدَةُ وَجْهٌ قُبْحٌ^٣. وَلَيْسَ كُلُّ وَجْهِ وَجُوبٍ الْقَتْلِ لِاسْتِحْقَاقِ بَجْنَايَةٍ
تَقَدَّمَتْ؛ بَلِ الْمَفْسَدَةُ وَجْهٌ مِنْ وَجْهِ الْقُبْحِ، وَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ فِي التَّبَقِيَّةِ
مَفْسَدَةً وَجِبَ الْقَتْلُ.

فَأَمَّا مَا مَضَى فِي السُّؤَالِ - مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى كَانَ قَادِرًا عَلَى إِزَالَةِ الْحَيَاةِ بِالْمَوْتِ مِنْ
غَيْرِ أَلَمٍ، فَتَزُولُ التَّبَقِيَّةُ الَّتِي هِيَ الْمَفْسَدَةُ مِنْ غَيْرِ إِدْخَالِ إِيْلَامٍ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ -
فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى عَلِيمًا أَنَّ أَبَوَيْهِ لَا يَنْتَبِئَانِ عَلَى الْإِيمَانِ وَيَعْدِلَانِ عَنِ
الْكُفْرِ إِلَّا بِأَنْ يُقْتَلَ هَذَا الْغُلَامُ؛ فَيَكُونُ هَذَا وَجْهٌ وَجُوبُ الْقَتْلِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِ.
وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ التَّبَقِيَّةَ إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمَفْسَدَةُ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُخَيَّرٌ فِي إِزَالَتِهَا
بِإِنْفَادِ^٥ الْحَيَاةِ بِالْمَوْتِ مِنْ غَيْرِ أَلَمٍ^٦ بِالْقَتْلِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ وَإِنْ كَانَ فِيهِ أَلَمٌ يَلْحَقُ

١. فِي «د، ص، ل»: «اسْتَفْتَحَ».

٢. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «فَيَجِيبَانِ».

٣. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «قُبْحٍ».

٤. كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: «فَاللَّهُ».

٥. فِي «د»: «بِإِنْفَاءٍ». وَفِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «بِإِنْفَادٍ».

٦. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «الْمَرَادُ» بَدَلُ «أَلَمٍ وَ».

المقتول، فبإزاء ذلك الألم^١ أعواض عظيمة يُوازي الانتفاع بها المَصْرَة بالقتل و يزيدُ عليه أضعافاً^٢ مضاعفة؛ فيصيرُ القتلُ بالأعواض المُستَحَقَّة عليه كأنه ليسَ بألم، بل هو نفعٌ وإحسانٌ.

و يجري ذلك مجرى مَنْ عَلِمَ اللهُ تعالى أنه يؤمنُ إن فعلَ به ألماً كما يؤمنُ إذا فعلَ به ما ليسَ بألم، فالمذهبُ الصحيح: أنه تعالى مُخَيَّرٌ في استصلاح هذا المُكَلَّفِ و فعلٍ ما هو لُطْفٌ له في الإيمان، بَيْنَ فعلِ الآلام، و فعلٍ ما ليسَ بألم. و إن كانَ قد ذَهَبَ قومٌ إلى أنه تعالى و الحالُ هذه لا يَفْعَلُ به إلا ما ليسَ بألم، و أخطؤوا؛ و قد بيَّنَّا الكلامَ في هذه المسألة، و استقصيناه في مواضعٍ من كُتُبِنَا.^٣ فأما الزامنا - أن يكونَ السُّلطانُ^٤ متى عَلِمَ أنَّ في قتلِ بعضِ الناسِ مَصْلَحَةً أن يَقْتُلَهُ، و كذلك في أخذِ المالِ - فغيرُ لازمٍ؛ لأنَّ أحداً منا لا يجوزُ أن يَعْلَمَ قطعاً المَصْلَحَةَ و المَفْسَدَةَ، و إنما يَظُنُّ ذلكَ، و اللهُ تعالى يَعْلَمُهُ. ثُمَّ إنَّ اللهُ تعالى إذا قَتَلَ مَنْ ذَكَّرنا حاله أو يَأْمُرُ^٥ بِقَتْلِهِ، لَصُمِنَ إِيصَالُهُ إِلَى الأعواضِ الزائدةِ النفعِ على ما دَخَلَ عليه مِنْ ضَرَرِ القتلِ؛ لأنه عالمٌ بذلك و قادرٌ على إِيصَالِهِ، و أحَدنا لا يَعْلَمُ ذلكَ و لا يَقْدِرُ أيضاً على إِيصَالِهِ؛ ففَارَقَتْ^٦ حالنا في هذه المسألة حالَ القَدِيمِ تعالى.

١. في غير «س» و المطبوع: «الآلام».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «أضعاف».

٣. راجع: الذخيرة، ص ٢٣١.

٤. كذا في النسخ و المطبوع. و الصحيح: «للسلطان».

٥. كذا، و الأنسب: «أَمَرَ».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «فصادفت».

وَأَمَّا دُخُولُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾ وَسُقُوطُهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾، وَمِنْ قَوْلِهِ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا﴾، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْوَجْهَ فِيهِ أَنَّ الْلِقَاءَ لَمَّا كَانَ سَبَبًا لِلْقَتْلِ أُدْخِلَتْ الْفَاءُ إِسْعَارًا^١ بِذَلِكَ^٢، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي السَّفِينَةِ الرُّكُوبُ سَبَبًا لِلْخَرَقِ، وَلَا إِتْيَانُ الْقَرْيَةِ سَبَبًا لِلْاسْتِطْعَامِ، لَمْ تُدْخَلِ^٣ الْفَاءُ. وَهَذَا وَجْهٌ صَحِيحٌ.

١. في «د، ر، ص، ل»: «اشتهاراً».

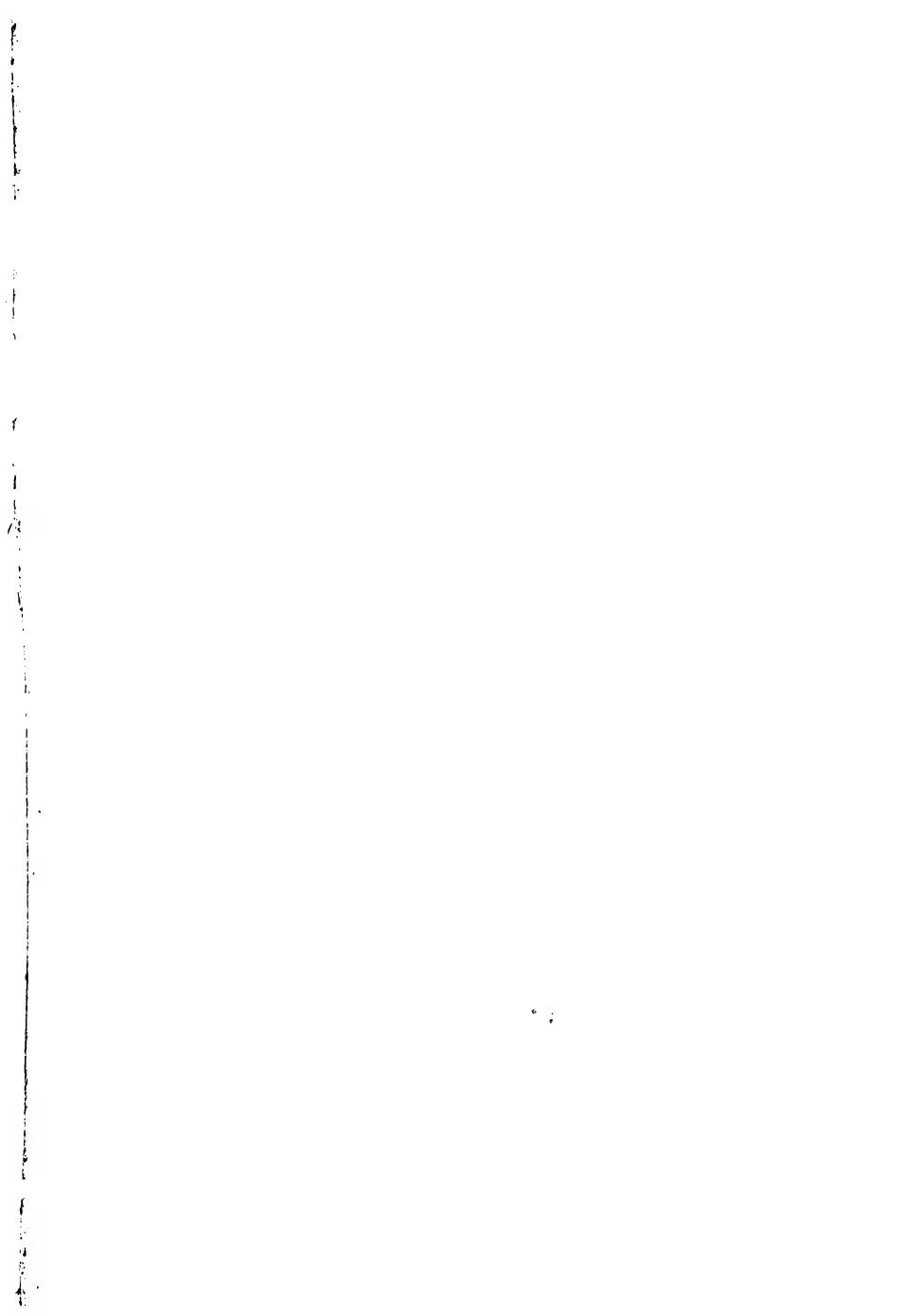
٢. في «د، ص»: «لك». وفي «ل»: - «بذلك».

٣. في «د، ر، س، ص، ل» والمطبوع: «لم يدخل».

(١١)

مسألة في قوله تعالى:

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا﴾



مقدمة التحقيق

سُئِلَ الشريف المرتضى في هذه الرسالة المختصرة عن تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزُلَمَاءَ﴾، فأجاب باختصار، وذكر أنَّ المراد أنه لولا ما أخبر به تعالى من الآجال التي يُبْقِي عباده لها، لوقع الهلاك الذي قد أوقعه الله تعالى في الأمم السابقة، والذي أشير إليه في الآية السابقة على هذه الآية. وكانت قد طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢٨ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٤) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٤) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٢) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣١) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «س».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

[مسألة في قوله تعالى:

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: ما معنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا﴾^١؟
الجواب: معنى هذه الآية أنه لولا ما أخبر الله تعالى به وضره^٢ من الآجال التي
تبقى عباده إليها، لكان^٣ الهلاك الذي قد تقدم ذكره وأن الله تعالى أوقعه بالأمم
السالفة.

يشهد لذلك قوله تعالى قبل هذه الآية: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ
الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى﴾^٤.
و يكون تقدير الآية: لولا الآجال المضروبة للتبعية واستمرار التكليف^٥، لكان
الهلاك مستقراً لازماً.

١. طه (٢٠): ١٢٩.

٢. في «أ، ب» و المطبوع: «و خبر به»، و في «د»: «و خبرته»، و في «ص»: «و خيرته» بدل «و ضربه».

٣. «كان» هنا تامة.

٤. طه (٢٠): ١٢٨.

٥. في المطبوع: «التكلف».

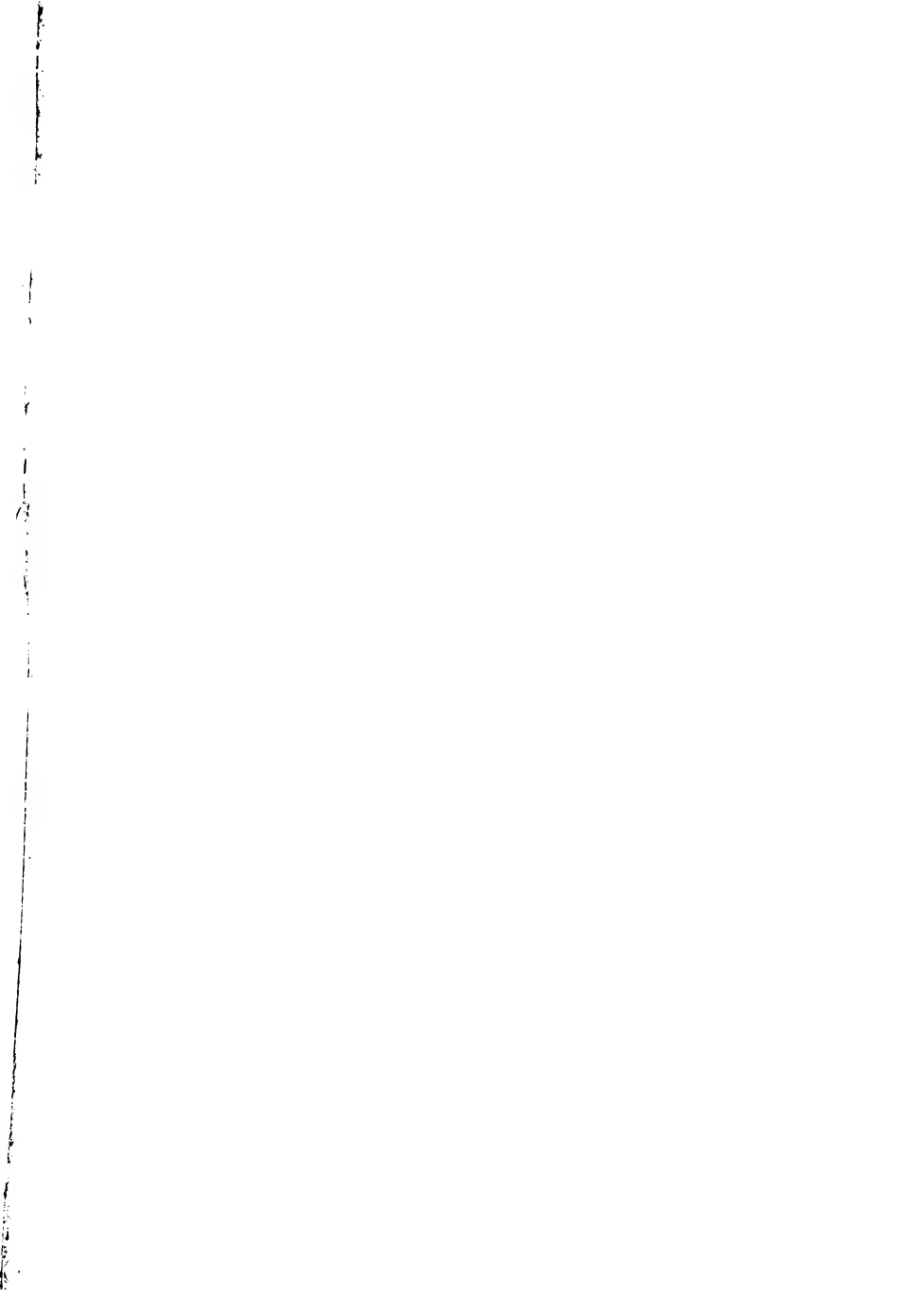
٦. في «أ، ب، د، ص»: «مستمراً».



(١٢)

[مَسْأَلَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾]



مقدمة التحقيق

وَجَّهَ الشريف أبو محمد الحسن بن محمد العلوي المحمدي - نسبة إلى محمد بن الحنفية - هذه المسألة إلى الشريف المرتضى، وطلب منه الإجابة عليها. وإذا راجعنا فهرس البُصروي (ت ٤٤٣هـ) وجدنا مجموعة مسائل تسمى بـ «المسائل المحمّدية»، وأن المسألة الأولى منها هي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾، وهي نفس هذه المسألة التي بين أيدينا، وهذا يعتبر قرينة مهمة على تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى.

السائل

هو أبو محمد الحسن بن أبي الحسن أحمد بن القاسم بن محمد العويد بن علي بن عبد الله رأس المذري بن جعفر الثاني بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن الحنفية^١، الشريف، النقيب، سيّد في هذه الطائفة. له كتب، منها: خصائص أمير المؤمنين عليه السلام من القرآن، وكتاب في فضل العتق، وكتاب في طرق الحديث المروي في الصحابي^٢. فهو من أحفاد محمد بن الحنفية، ولهذا لُقّب بالشريف المحمّدي. وهو من مشايخ الشيخ الطوسي، فقد جاء في مشيخة التهذيب في طريقه إلى الفضل بن شاذان: «أخبرنا الشريف أبو محمد الحسن بن أحمد بن القاسم العلوي المحمّدي»^٣.

١. مجلة تراثنا، العدد ٣٢، ص ١٠٥.

٢. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٦٥.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣٠، ص ١٤١.

محتوى الرسالة

سأل الشريف المحمّدي في هذه المسألة عن تفسير معنى الآية المذكورة آنفاً، ثم سأل عن نداء إبراهيم عليه السلام، هل شمل جميع الأمم، ومنها أمة النبي محمّد صلى الله عليه وآله، أو اختصّ ببعضها؟

و قد أجاب الشريف المرتضى بتفسير الآية كلّها، ثم أجاب في خلال ذلك عن سؤال الشريف المحمّدي، وذلك كما يلي:

١. قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾، معناه: جعلناه منزلاً وطناً ومهدناه لإبراهيم عليه السلام. وقيل: إنّ الكلمة مشتقة من الرجوع، أي: جعلناه منزلاً ومرجعاً لإبراهيم عليه السلام.

٢. قوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئاً﴾، قال البعض: معناه: وقلنا له: لا تشرك بي شيئاً. وقد أيد الشريف المرتضى وجود حذف في الآية بحاجة إلى تقدير، إلا أنّ تقدير كلمة: «و قلنا» يردّ عليه أنّ ظاهر الآية يدلّ على كونها ذات سياق واحد، وأنّ الكلام متعلّق ببعضه ببعض، فتقدير كلمة: «و قلنا» يقطع الكلام، فالأولى تقدير: «لأن نقول له»، وبذلك لا يحصل انقطاع في الكلام، ويكون التقدير: «و إذ بوّأنا لإبراهيم مكان البيت لأن نقول له: لا يشرك بي شيئاً».

٣. قوله تعالى: ﴿وَ طَهَّرَ بَيْتِي﴾، قيل: من عبادة الأوثان، وقيل: من ذبائح المشركين، وسائر الأذناس. وقد احتمل الشريف المرتضى كلا القولين، ولم يقطع بشيء منهما.

٤. قوله تعالى: ﴿وَ أَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾، وفي هذه النقطة أجاب الشريف المرتضى عن سؤال الشريف المحمّدي، فبيّن أنّ المراد بالأذان الإعلام، ثم ذكر قولين حول الشخص المأمور بالأذان بالحجّ:

الأول: أنّه إبراهيم عليه السلام، وأنّ نداءه موجه إلى كلّ من جاء بعده إلى يوم القيامة.

لكن رفض الشريف المرتضى هذا الوجه؛ لأن إبراهيم عليه السلام لم يكن مبعوثاً إلى جميع الأمم المستقبلية، و شريعته لا تلزمهم، فلا يمكن أن يوجّه النداء إليهم كلهم، وإنما هو متوجّه إلى أُمّته، و من تلزمهم شريعته فقط.

الثاني: أن المأمور بالأذان والإعلام بالحجّ هو النبيّ محمد صلى الله عليه وآله، لا إبراهيم عليه السلام، و جوّز الشريف المرتضى هذا الوجه، واعتبره محتملاً.

و قد يقال: إنّ هذا الأمر معطوف على الأوامر السابقة في الآية، وهي: ﴿أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئاً وَ طَهِّرْ بَيْتِيَ﴾، وهذه الأوامر كانت موجّهة إلى إبراهيم عليه السلام، فكيف يكون الأمر بالأذان موجّهاً إلى النبيّ صلى الله عليه وآله مع اتحاد السياق؟ و أجاب الشريف المرتضى بأنه أمر جائز، فمن الممكن أن يتوجّه الكلام و التكليف الأول إلى شخص، ثم يوجّه التكليف الثاني إلى شخص آخر، و لا إشكال في ذلك، و إن كان التكليفان متجاوزين و متقارنين.

٥. قوله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالاً﴾، أي على أرجلهم، في مقابل الراكب.

٦. قوله تعالى: ﴿عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾، أي على كلّ جمل ضامر، أو ناقة ضامرة.

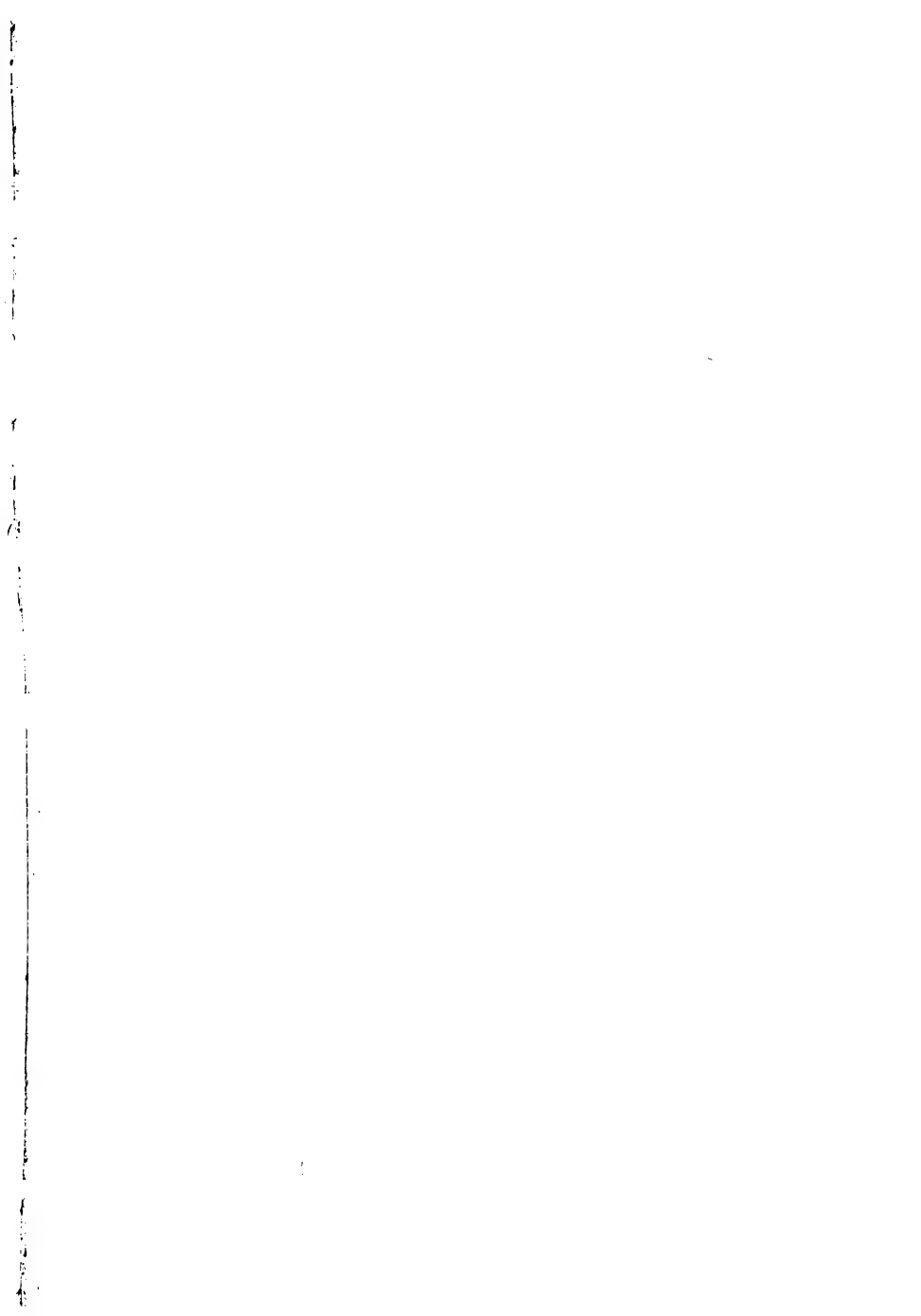
و كانت هذه المسألة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١١٧ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٩٨ - ٢٩٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (٢٠٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».

٣. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (١٣٣ - ١٣٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».



[مسألة في قوله تعالى:

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

سَأَلَ الشَّرِيفُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْقَاسِمِ
الْعَلَوِيُّ الْمُحَمَّدِيُّ النَّقِيبُ^١ السَّيِّدَ الْأَجَلَّ الْمُرْتَضَى، فَقَالَ:

إِنْ رَأَى - حَرَسَ اللَّهُ عُلُوَّهُ - أَنْ يَشْرَحَ لَنَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ
مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا وَ طَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَ الْقَائِمِينَ
وَ الرُّكْعِ السُّجُودِ * وَ أَدْنَى فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَ عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ
مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾^٢؛ هَلْ خَصَّ بِالْندَاءِ أُمَّةً دُونَ أُمَّةٍ، أَمْ عَمَّ الْأُمَمَ كُلَّهَا؟ وَ هَلْ بَلَّغَهُمْ
نِدَاؤُهُ وَ دَخَلَتْ فِيهِ أُمَّةٌ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؟ إِنْ رَأَى أَجَابَ بِشَرْحٍ وَ بَيَانٍ
مُنْعِمًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

الْجَوَابُ:

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾، فَمَعْنَاهُ: جَعَلْنَاهُ مَسْرُورًا،

١. انظر ترجمته في مقدّمة التحقيق.

٢. الحجّ (٢٢): ٢٦ - ٢٧.

وَوَطَّأَنَاهُ، وَمَهَّدَنَاهُ. و «المَبَاءَةُ»: المَنْزِلُ^١.

و قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ أَصْلَ اسْتِقَاقٍ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مِنَ الرِّجْوَعِ^٢، وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبَاؤُوا بِغَضَبِ اللَّهِ^٣ أَي رَجَعُوا، وَ مِنْهُ^٤ قَوْلُ الْحَارِثِ بْنِ عَبَّادٍ^٥: «يُؤْ بِشِيعِ نَعْلٍ^٦ كَلِيبٍ» أَي ارجِعْ بِذَلِكَ. فَلَمَّا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْبَيْتَ مَنَزِلًا وَ مَوَئِلًا^٧ وَ مَلَاذًا وَ مَرَجِعًا لِإِبْرَاهِيمَ، جَازَ أَنْ يَقُولَ: «يُؤْ أَنَاهُ»^٩.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾، قَالَ قَوْمٌ: مَعْنَاهُ: «وَقُلْنَا لَهُ: لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا». وَ أَجْرُوهُ^{١٠} مُجْرَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْهِمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ^{١١}﴾، وَ الْمَعْنَى: «قَائِلِينَ:

١. راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ٤١١؛ لسان العرب، ج ١، ص ٣٦ - ٣٩ (بوأ).

٢. راجع: المصباح المنير، ص ٦٦ (بوأ).

٣. البقرة (٢): ٦١.

٤. في «س، ص» و المطبوع: «منه و» بدل «ومنه».

٥. في «س، ص» و المطبوع: «جواد»، و هو من سهو النساخ. و الرجل هو الحارث بن عبّاد بن قيس بن ثعلبة البكري، من فحول شعراء العراق و حكمائها و شجعانها قبل الإسلام، و في أيامه كانت حرب «البسوس». و قيل: توفي سنة ٥٢ قبل الهجرة النبوية. و قيل: مات و له من السنين مائة و خمسون سنة. راجع: معجم المطبوعات العربية، ج ١، ص ٧٣٥؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١٥٦.

٦. في «س، ص» و المطبوع: «بوأ... فعل» بدل «يؤ بشيع نعل».

٧. راجع: تهذيب اللغة، ج ١٥، ص ٤٢٧؛ خزنة الأدب، ج ١، ص ٤٥٠؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٩، ص ٨٦؛ المحرر الوجيز، ج ١، ص ١٥٥. و نُسب في المصادر إلى المهلهل قاله لبيجير أو ليحيى بن الحارث بن عبّاد.

٨. في «س، ص» و المطبوع: «و مزيلًا». و في «ل»: «و مؤبلاً». و ما أثبتناه هو الموافق للسياق.

٩. في «س، ص» و المطبوع: «بوأه».

١٠. في «س، ص» و المطبوع: «و أجرى».

١١. الرعد (١٣): ٢٣ - ٢٤.

سَلَامٌ عَلَيْكُمْ». و الكلام مُفْتَقِرٌ بِلا شَكٍّ إلى محذوف.

وهذا الذي ذكرناه - من حذف لفظة «وَقُلْنَا» - يَضَعُفُ^١؛ مِنْ جِهَةِ أَنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ يَدُلُّ^٢ عَلَى تَعَلُّقِ الْكَلَامِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَأَنَّ الْغَرَضَ فِي تَبَوُّةِ إِبْرَاهِيمَ الْبَيْتِ أَنَّ لَا يُشْرِكُ وَأَنَّ يُطَهَّرَ الْبَيْتَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ الْمَعْنَى^٣، لَمْ يُطَابِقْهُ أَنْ يُقَدَّرَ لَفْظَةً «وَقُلْنَا» ثُمَّ يَحْذِفُهَا؛ لِأَنَّ هَذَا التَّقْدِيرَ يَقْطَعُ^٤ الْكَلَامَ الثَّانِيَّ عَنْ حُكْمِ الْأَوَّلِ، وَيَجْعَلُهُ أَجْنَبِيًّا مِنْهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ.

فَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: «وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ لِأَنَّ نَقُولَ لَهُ: لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا» فَيَصِحَّ مَعْنَى التَّعَلُّقِ وَمُطَابَقَةُ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ^٥، وَهُوَ تَبَوُّةُ الْبَيْتِ. فَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ طَهَّرَ بَيْتِي﴾، فَقِيلَ: إِنَّهُ أَرَادَ: مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ. وَقِيلَ: مِنْ ذَبَائِحِ الْمُشْرِكِينَ وَ سَائِرِ الْأُدْناسِ^٦. وَ الْكَلَامُ يَحْتَمِلُ لِكُلِّ ذَلِكَ.

فَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ أَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ فَمَعْنَاهُ: أَعْلِمُهُمْ وَأَشْعِرْهُمْ بِوُجُوبِهِ، وَ «أَعْلَمْتُ» وَ «أَذْنْتُ» هَاهُنَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَ الْأَذَانُ بِالصَّلَاةِ هُوَ الْإِعْلَامُ بِدُخُولِ وَقْتِهَا.

١. في «س، ص» و المطبوع: «من يضعف». نعم، وَضَعْتُ فِي الْمَطْبُوعِ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ، وَ اسْتَظْهَرْتُ فِي الْهَامِشِ زِيَادَتَهَا.

٢. في المطبوع: «تدل».

٣. في «س» و المطبوع: «المعنى هو» بدل «هو المعنى».

٤. في «س» و المطبوع: «يقع»، وَ اسْتَظْهَرْتُ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ كَوْنَهَا: «يرفع».

٥. فِي النسخ و المطبوع: «فيسخ معنى البيت و مطابقة البيت فيه». و الصواب مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٦. الْأَوَّلُ نُسِبَ إِلَى قَتَادَةَ. رَاجَعَ: التَّبْيَانُ، ج ٧، ص ٣٠٩؛ مَجْمَعُ الْبَيَانِ، ج ٧، ص ١٤٤؛ جَامِعُ الْبَيَانِ، ج ١٧، ص ١٨٧؛ تَفْسِيرُ السَّمَرْقَنْدِيِّ، ج ٢، ص ٤٥٦؛ تَفْسِيرُ ابْنِ زَمَنِينَ، ج ٣، ص ١٧٧.

و قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ أَذَانَ إِبْرَاهِيمَ هُوَ إِذْ وَقَفَ فِي الْمَقَامِ، فَنَادَى: «أَيُّهَا النَّاسُ، أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ، يَا عِبَادَ اللَّهِ، أَطِيعُوا اللَّهَ»، فَاسْتَمَعَ مَنْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَاجَابَهُ مَنْ فِي الْأَصْلَابِ؛ فَمَنْ كُتِبَ لَهُ الْحَجُّ وَكُلٌّ مِنْ حَجٍّ، فَهُوَ مِمَّنْ أَجَابَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.^٢ و قَالَ قَوْمٌ آخَرُونَ: إِنَّ الْمُخَاطَبَ وَالْمَأْمُورَ^٣ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ هُوَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.^٤

فَأَمَّا الْوَجْهَ الْأَوَّلُ، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَ إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ مَبْعُوثًا إِلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٥، وَلَمْ تَلْزَمْهُمْ شَرِيعَتُهُ^٦؛ فَكَيْفَ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْحَجِّ وَهُوَ غَيْرُ مُرْسَلٍ إِلَيْهِمْ؟

و أَخْبَارُ الْآحَادِ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرُ مُعْتَمَدَةٍ^٧، فَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي النَّاسِ﴾ عَلَى كُلِّ مَنْ يَأْتِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ^٨ مَبْعُوثًا إِلَى جَمِيعِ الْأُمَمِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، فَجَعَلْنَاهُ مُتَوَجِّهًا إِلَى أُمَّتِهِ وَ مَنْ تَلَزَمَتْهُمْ شَرِيعَتُهُ. فَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي الَّذِي حَكَيْنَاهُ - مِنْ تَوَجُّهِهِ تَكْلِيفِ الْأَذَانِ بِالْحَجِّ إِلَى نَبِيِّنَا صَلَّى

١. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «مَنْ».

٢. نُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعِطَاءُ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَ أَبِي مُسْلِمٍ وَ غَيْرِهِمْ. رَاجِعْ: مَجْمَعُ الْبَيَانِ، ج ٧، ص ١٤٥؛ زَادَ الْمَسِيرَ، ج ٥، ص ٢٩٠.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِهِ».

٤. نُسِبَ إِلَى الْحَسَنِ وَ الْجَبَّانِيِّ. رَاجِعْ: التَّبْيَانِ، ج ٧، ص ٣٠٩؛ تَفْسِيرُ الْبَغْوِيِّ، ج ٣، ص ٢٨٣؛ زَادَ الْمَسِيرَ، ج ٥، ص ٢٩٠.

٥. مِنْ قَوْلِهِ: «فَأَمَّا الْوَجْهَ الْأَوَّلُ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «س»، وَالْمَطْبُوعُ.

٦. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «شَرِيعَةً».

٧. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «غَيْرِ مُعْتَمَدَةٍ».

٨. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «كَانَ». وَ فِي «ص» - «لَمْ يَكُنْ».

اللَّهُ عليه و آله - فجائزاً غير مُمتنعٍ، ولا يُضَعِّفُهُ أَنَّهُ معطوفٌ عَلَى الأوامرِ الْمُتَوَجِّهَةِ إِلَى إبراهيمَ عليه السلام، مِنْ قوله: «أَلَا تُشْرِكُ بِي شَيْئاً وَ طَهَّرَ بَيْتِي»؛ لَأَنَّهُ غيرُ مُمتنعٍ أَنْ يَنْفَصَلَ هذا التَكْلِيفُ مِنَ الأولِ^٢ وَ إِنْ كَانَ لَهُ مُجَاوِراً وَ مُقَارِناً، وَ يَتَوَجَّهَ إِلَى غيرِ مَنْ تَوَجَّهَ التَكْلِيفُ الأولُ إِلَيْهِ.

فأما قوله تعالى: «يَأْتُوكَ رِجَالاً»، فمعناه: مُشاةً^٣ عَلَى أَرْجُلِهِمْ، وَ هُوَ فِي مُقَابَلَةِ مَنْ يَأْتِي رَاكِباً عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ.

و معنى «عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ» أَي: عَلَى كُلِّ جَمَلٍ ضَامِرٍ أَوْ نَاقَةٍ ضَامِرَةٍ^٤، وَ لِهَذَا قَالَ تَعَالَى: «يَأْتِينَ» وَ لَمْ يَقُلْ: «يَأْتُونَ»، كَنَيَاةٍ عَنِ الرُّكَابِ^٦ دُونَ الرُّكْبِ^٧. وَ قَدْ قُرِئَتْ: «يَأْتُونَ»^٨ عَلَى أَنَّهُ كَنَيَاةٌ عَنِ الرُّكْبَانِ.

وَ هَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي الْجَوَابِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ^٩.

١. فِي «ص، ل»: «مَجَاز».

٢. أَي مِنَ التَّكْلِيفِ الأولِ.

٣. فِي «س، ص» وَ الْمُطْبُوعُ: - «مُشَاةً».

٤. فِي «س، ص» وَ الْمُطْبُوعُ: - «عَلَى».

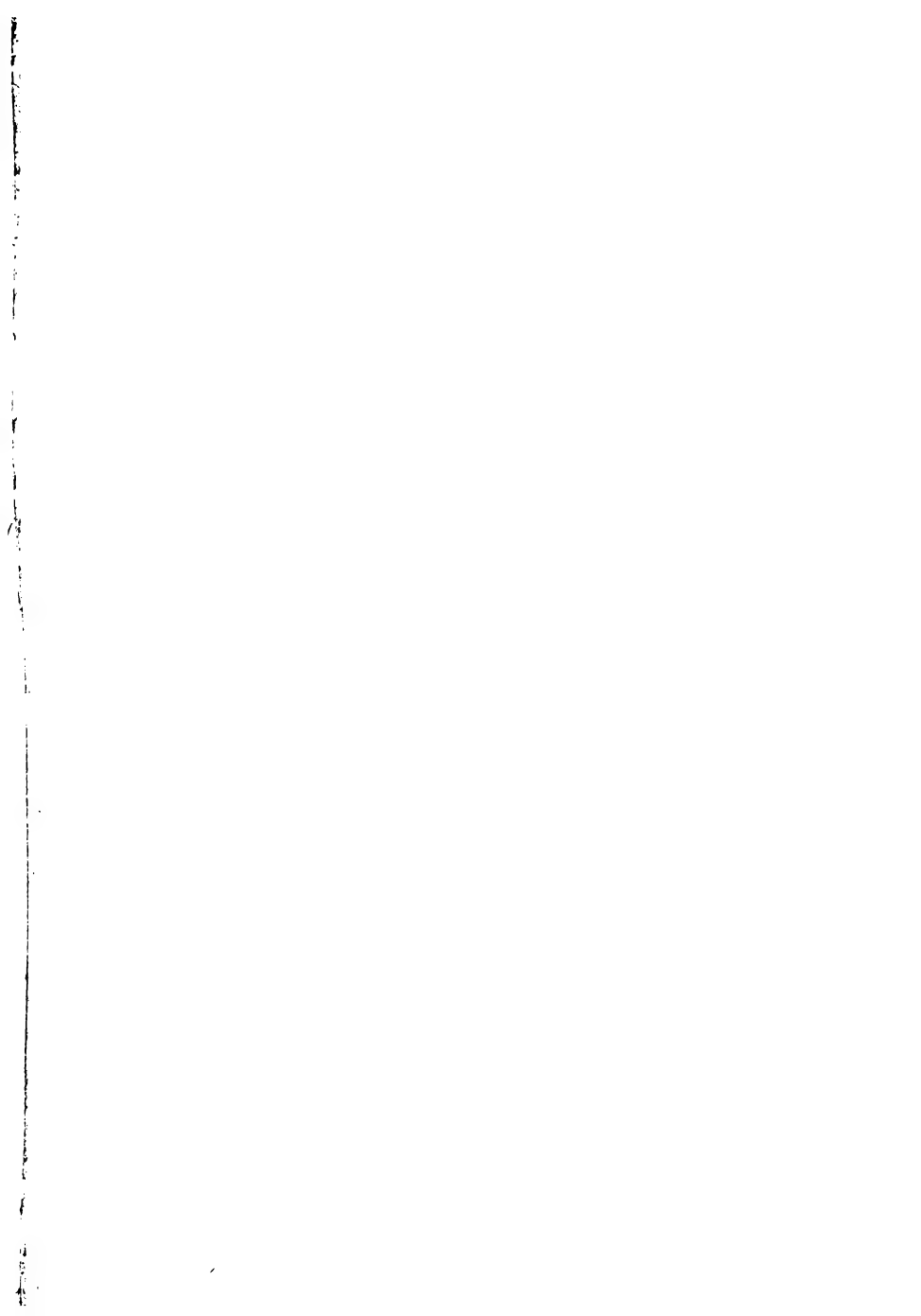
٥. قَالَ الطَّرِيحِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ، ج ٣، ص ٣٧٤ (ضَمَر): «الضَامِر: الْمَهْضَمُ الْبَطْنُ الْمَهْزُولُ الْجَسْمُ؛ يُقَالُ: نَاقَةٌ ضَامِرٌ وَ ضَامِرَاتٌ، وَ الْمَعْنَى: رُكْبَاناً عَلَى كُلِّ بَعِيرٍ ضَامِرٌ مَهْزُولٌ لِبَعْدِ السَّفَرِ... يُقَالُ: ضَمَرَ الْبَعِيرُ ضُموراً - مِنْ بَابِ قَعَدَ -: دَقَّ وَ قَلَّ لَحْمُهُ».

٦. «الرُّكَابُ»: الْمَطِيُّ؛ وَاحْدُهَا رَاكِلَةٌ. رَاجِعُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٢٣٦ (رُكْب).

٧. قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ، ج ٢، ص ٢٥٦ (رُكْب): «الرُّكْبُ: اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْجَمْعِ - كَنَفَرٍ وَ رَهْطٍ -؛ وَ لِهَذَا صَغَرَهُ عَلَى لَفْظِهِ. وَ قِيلَ: هُوَ جَمْعُ رَاكِبٍ - كَصَاحِبٍ وَ صَحْبٍ -. وَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ فِي تَصْغِيرِهِ: رُؤُوكِبُونَ، كَمَا يُقَالُ: صُويحِبُونَ».

٨. فِي «س، ص» وَ الْمُطْبُوعُ: «وَ يَأْتُونَ». وَ مِنْ قَوْلِهِ: «كَنَيَاةٌ عَنِ الرُّكَابِ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ل».

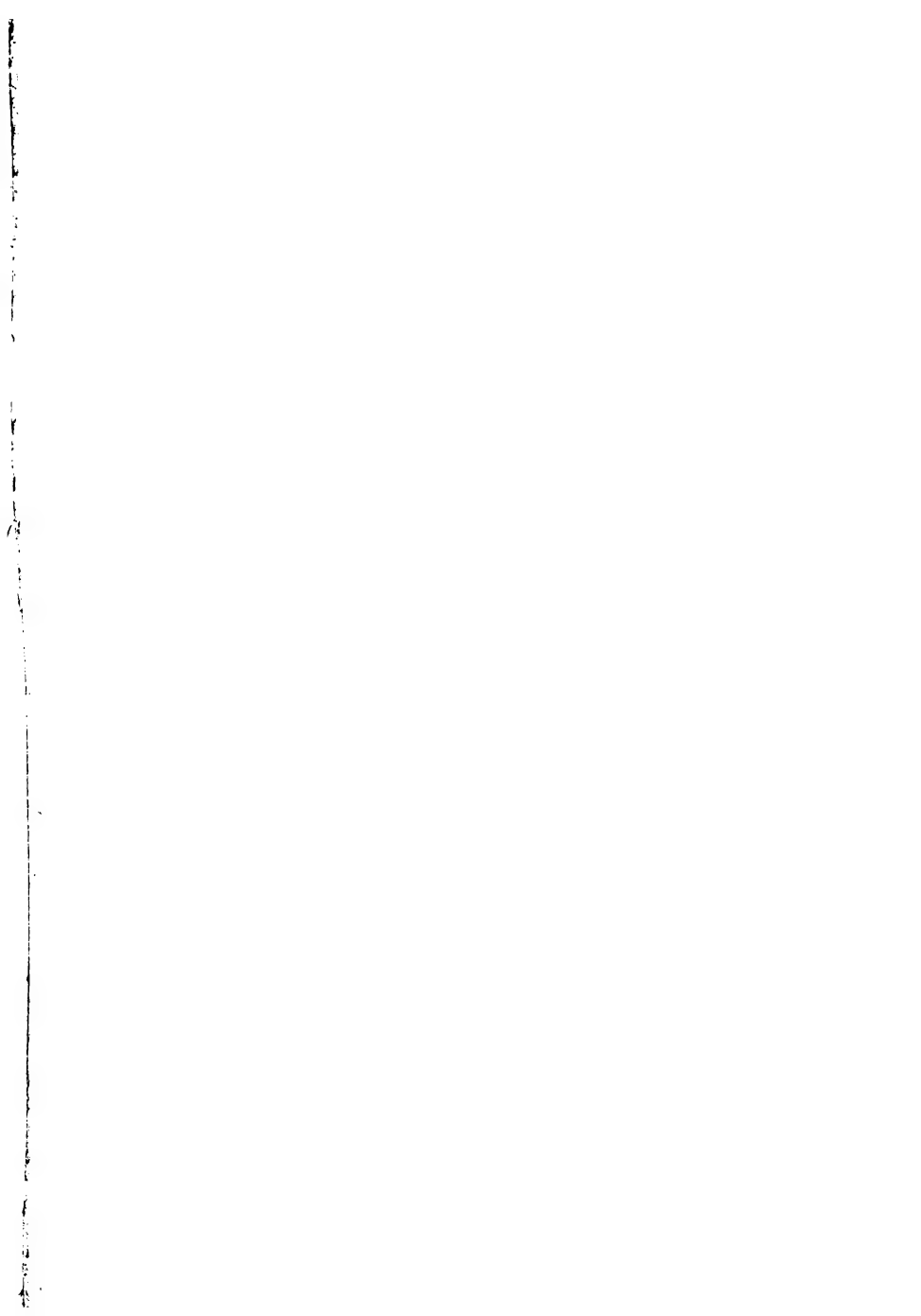
٩. فِي «س، ص» وَ الْمُطْبُوعُ: + «تَمَّتِ الْمَسَائِلُ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».



(١٣)

فصلُ

[في الاستدلال على كون السماوات
و الأرضين سبعةً، و أنها غير كروية]



مقدمة التحقيق

تعرّض الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى ثلاثة بحوث:

البحث الأول: السماوات والأرضون السبع. أشار إلى الآيات القرآنية التي استدلّ بها جمهور المسلمين على أنّ عدد السماوات والأرضين سبع، ومن تلك الآيات قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾^١.

البحث الثاني: إثبات أنّ السماء غير كروية. ذكر الشريف المرتضى في هذه الرسالة الأدلة القرآنية التي استدلّ بها جمهور المسلمين على أنّ السماء غير كروية، مثل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَفَقًا مَّحْفُوظًا﴾^٢، فلو كانت السماء فوقنا، فلا يجوز أن تكون تحت أقدامنا، أو أن تحول الأرض التي تحتنا بيننا وبينها.

البحث الثالث: إثبات أنّ الأرض مسطّحة. اختلفت آراء المتكلّمين حول أنّ الأرض كروية أو مسطّحة، فذهب أبو عليّ الجبائي (ت ٣٠٣هـ) إلى أنّ الأرض مسطّحة، و ليست كروية، و توقّف ابنه أبو هاشم (ت ٣٢١هـ) في ذلك، لكنّه مال إلى القول بكرويّتها، فيما ذهب أبو القاسم البلخي (ت ٣١٩هـ) إلى أنّها كروية^٣.

و ذكر الشريف المرتضى هنا أيضاً الأدلة القرآنية التي استدلّ بها جمهور

١. الطلاق (٦٥): ١٢.

٢. الأنبياء (٢١): ٣٢.

٣. المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين، ص ١٠٠.

المسلمين على أَنَّ الأرض مسطّحة، مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾^١، فَإِنَّ البساط لا يكون كروياً. وسوف يأتي بعد قليل أَنَّ أبا عليّ الجبائي قد استدلّ بهذه الآية على بطلان كروية الأرض.

وقد أشار الشريف المرتضى في نهاية الرسالة إلى أَنَّ هذه الأدلة إنّما تنفع للاحتجاج بها على أهل الملة من المسلمين، لا مَنْ خالف الإسلام. وهو واضح باعتبار أنّه إنّما احتجّ بآيات قرآنية، ولا يمكن الاحتجاج بها إلا على المسلمين.

و الجدير بالذكر أَنَّ الشريف المرتضى قد ردّ في أماليه الاستدلال بآية: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ - التي أشير إليها قبل قليل - على أَنَّ الأرض كلّها مسطّحة، وليست كروية؛ لأنّ النعمة المُشار إليها في الآية تتمّ حتّى مع وجود بعض النقاط المنبسطة على سطح الأرض، ولا حاجة إلى أن تكون الأرض كلّها مسطّحة وغير كروية كي تتمّ النعمة، ولذلك ردّ استدلال أبي عليّ الجبائي بهذه الآية على عدم كروية الأرض، حيث قال في الأمالي:

ومعنى قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾^٢، أي يمكن أن تستقرّوا عليها وتفرشوها وتصرّفوا فيها، وذلك لا يمكن إلّا بأن تكون مبسوطة ساكنة دائمة السكون. وقد استدلّ أبو عليّ بذلك، وبقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ على بطلان ما تقولونه المنجمون من أَنَّ الأرض كروية الشكل^٣. وهذا

١. نوح (٧١): ١٩.

٢. البقرة (٢): ٢٢.

٣. نقل الشيخ الطوسي استدلال أبي عليّ عند تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾، حيث قال: «و استدلّ أبو عليّ الجبائي بهذه الآية على أَنَّ الأرض بسيطة ليست كرة، كما يقول المنجمون والبلخي، بأن قال: جعلها فراشاً، و الفراش البساط بسط الله تعالى إياها، و الكرة لا تكون مبسوطة. قال: و العقل يدلّ أيضاً على بطلان قولهم: لأن الأرض لا يجوز أن تكون كروية مع كون البحار فيها، لأن الماء لا يستقرّ إلّا فيما له جنبان يتساويان، لأن الماء لا يستقرّ فيه كاستقراره في

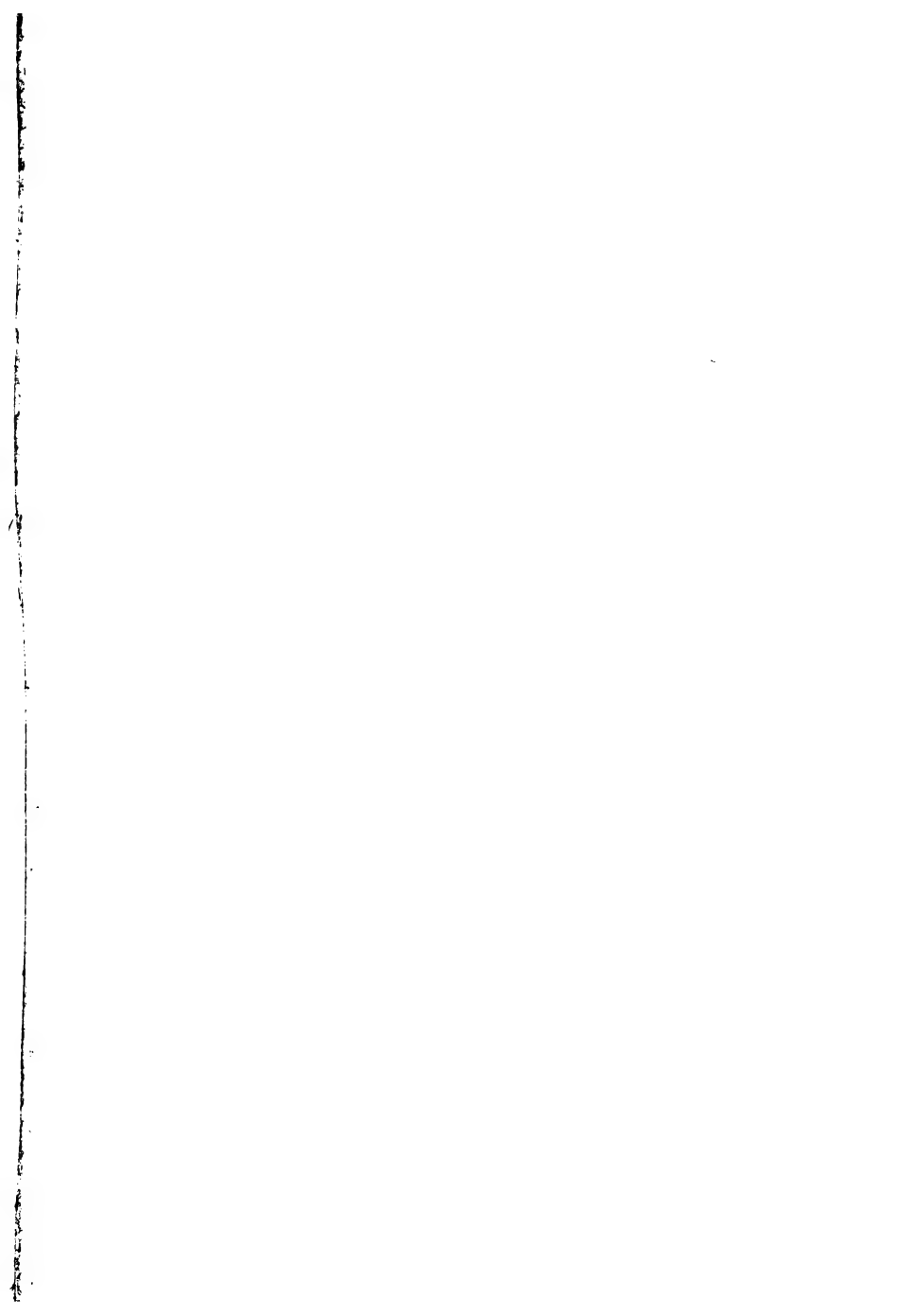
القدر لا يدل؛ لأنه يكفي في النعمة علينا أن يكون فيها بسائط، ومواضع مسطوحة، يمكن التصرف عليها، وليس يجب أن يكون جميعها كذلك. ومعلوم ضرورة أن جميع الأرض ليس مسطوحاً مبسوطاً، وإن كان مواضع التصرف منها بهذه الصفة، والمنجمون لا يدفعون أن يكون في الأرض بسائط و سطوح يُتصرف عليها و يُستقرّ فيها، وإنما يذهبون إلى أن بجملتها شكل الكرة. وليس له أن يقول: قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ يقتضي الإشارة إلى جميع الأرض و جملتها، لا إلى مواضع منها؛ لأنّ ذلك تدفعه الضرورة؛ من حيث أننا نعلم بالمشاهدة أن فيها ما ليس ببساط ولا فراش^١.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٠ في ضمن «مسائل متفرقة من الحديث وغيره» وفي ذيل مسألة فيها كلام لأمير المؤمنين عليه السلام جاء في آخره: «والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها...». فلعلّ الرسالة التي بين يدينا تكملة لتلك المسألة وليست رسالة منفصلة، ولكن بما أن مخطوطات تلك المسألة التي فيها كلام أمير المؤمنين عليه السلام خالية من الرسالة محلّ البحث، لذلك يحتمل أن تكونا رسالتين مستقلّتين و لذلك فصلناهما.

مخطوطات الرسالة

لم نعثر على نسخة لهذه الرسالة - أو هذا الفصل - التي وردت في رسائل الشريف المرتضى المطبوعة منضمة لرسالة «من كلام لعلي عليه السلام يتبرأ من الظلم»، كما تقدّم آنفاً و اعتمدنا في تحقيقها على الطبعة المذكورة فقط.

➤ الأواني، فلو كانت له ناحية في البحر مستعلية على الناحية الأخرى، لصار الماء من الناحية المرتفعة إلى الناحية المنخفضة كما يصير كذلك إذا امتلأ الإناء الذي فيه الماء». و ردّ الشيخ الطوسي عليه بالجواب الذي أجاب به الشريف المرتضى والذي نقلناه أعلاه، حيث قال: «وهذا لا يدلّ على ما قاله؛ لأن قول من قال الأرض كروية معناه: أن لجميعها شكل الكرة». (التيان، ج ١، ١٠٢-١٠٣)



فصل [في الاستدلال على كون السماوات

والأرضين سبعاً، وأنها غير كروية]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

استَدَلَّ جُمهُورُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ السَّمَاوَاتِ سَبْعٌ وَأَنَّ الْأَرْضِينَ سَبْعٌ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَ مَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ﴾^١، وَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَ مِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾^٢.
قالوا: وَ جَاءَتِ الْأَخْبَارُ بِشَرْحِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ سَمَاءً سَمَاءً.

وَاحْتَجَّوْا بِأَنَّهَا غَيْرُ كُرْوِيَّةٍ بِقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾^٣، وَ بِقَوْلِهِ ﴿وَ الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ * وَ السَّقْفِ الْمَرْفُوعِ﴾^٤، قالوا: وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا هُوَ فَوْقَنَا يُحَاذِي أَقْدَامَنَا، وَ لَا أَنْ يَحُولَ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ الْأَرْضِ الَّتِي تَحْتَنَا.^٥

قالوا: وَ قَدْ وَافَقَنَا الْفَلَاسِفَةُ عَلَى أَنَّ السَّمَاءَ فَوْقَنَا، وَ الْفَوْقُ لَا يَكُونُ مُقَابِلًا لَطَرْفِ الْأَقْدَامِ.

١. المؤمنون (٢٣): ١٧.

٢. الطلاق (٦٥): ١٢.

٣. الأنبياء (٢١): ٣٢.

٤. الطور (٥٢): ٤ - ٥.

٥. كذا، وَ لَعَلَّ الصَّحِيحَ: «وَ لَا أَنْ يَحُولَ بَيْنَنَا وَ بَيْنَهُ الْأَرْضُ الَّتِي تَحْتَنَا».

وَاحْتَجَّوْا فِي أَنَّ الْأَرْضَ مَسْطُوحَةٌ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾^١، وَبِالسَّاطِ لَا يَكُونُ كُرْوِيًّا وَلَا مُعَادِلًا ذَاتَ تَحْدِيدٍ^٢. وَقَالَ: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾^٣ أَي بَسَطَهَا. وَقَالَ: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهادًا﴾^٤.
وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ احْتِجَاجُهُمْ عَلَى أَهْلِ الْمِلَّةِ، وَإِبَانَةٌ^٥ عَنِ الْآيَاتِ^٦ [الدَّالَّةِ عَلَى] الَّذِي زَعَمُوا أَنَّ الْفَلَكَ وَالْأَرْضَ غَيْرُ كُرْوِيَّيْنِ، لَا عَلَى مَنْ خَالَفَ الْإِسْلَامَ.

١. نوح (٧١): ١٩.

٢. كذا.

٣. النازعات (٧٩): ٣٠.

٤. النبأ (٧٨): ٦.

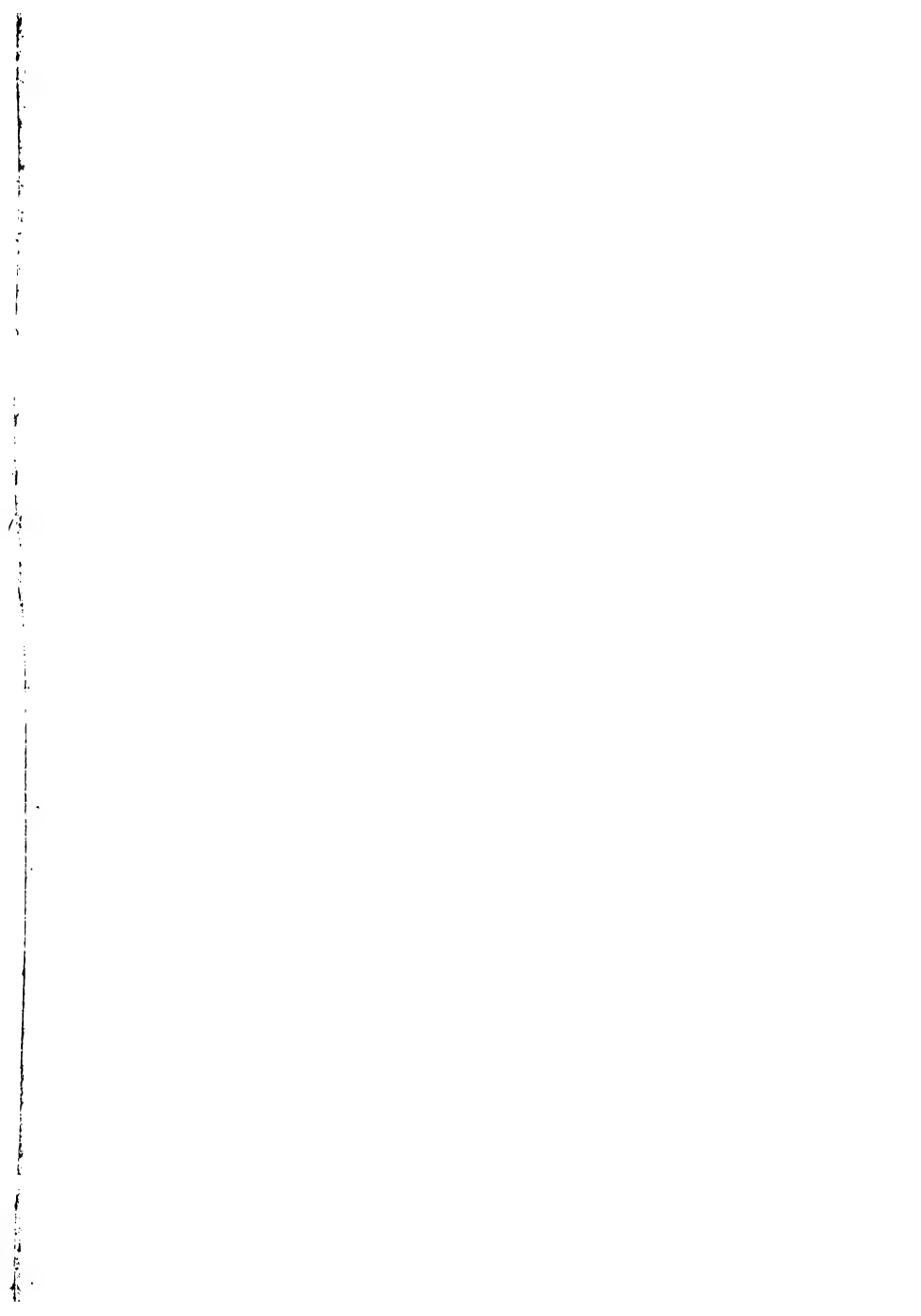
٥. الإبانة هنا بمعنى الكشف والإيضاح.

٦. في المطبوع: «البيت»، ولا محصل له، وما أثبتناه هو الذي استظهرناه من العبارة.

(١٤)

[مسألة في المُرادِ مِنْ «الصَّاعِقَةِ» وَ «الرَّيْحِ»

وَ «الرَّجْفَةِ» فِي الْآيَتَيْنِ]



مقدمة التحقيق

هذا سؤال افتراضي عن ما يظهر من التعارض الموجود في عذاب قوم عاد و ثمود، فتارة أخبر تعالى بأنه أهلك عاداً بالريح، فقال: ﴿وَفِي غَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾^١ و ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصِراً فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ﴾^٢، بينما ذكر في آية أخرى أنه أهلكهم بالصاعقة، فقال: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ ضَاعِقَةً مِثْلَ ضَاعِقَةِ غَادٍ وَ ثَمُودَ﴾^٣.

و من جهة أخرى أخبر أنه أهلك ثمود بالرجفة، فقال: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ﴾^٤، بينما ذكر في الآية السابقة أنه أهلكهم بالصاعقة، كما أهلك عاداً بها. و من الواضح أن الريح و الرجفة غير الصاعقة؛ فما هو وجه هذا الاختلاف في بيان العذاب النازل؟ فأجاب الشريف المرتضى على الإشكال بإيراد احتمالين:

الأول: يحتمل أن يكون قوم عاد قد أهلكوا بالريح و الصاعقة معاً، فيجوز حينئذٍ الإخبار تارة عن أنهم أهلكوا بالريح، و أخرى عن أنهم أهلكوا بالصاعقة. كما يوجد نفس الاحتمال بالنسبة إلى ثمود، و هو أنهم أهلكوا بالرجفة و الصاعقة معاً، فذكرت آية الرجفة، و ذكرت أخرى الصاعقة.

١. الذاريات (٥١): ٤١.

٢. فصلت (٤١): ١٦.

٣. فصلت (٤١): ١٣.

٤. الأعراف (٧): ٧٨؛ العنكبوت (٢٩): ٣٧.

الثاني: يحتمل أن تكون الريح و الرجفة تعبيراً آخر عن الصاعقة، فتكون بمعنى الصاعقة؛ لأنّ الصاعقة هي كلّ ما يصعق الناس، و الريح و الرجفة يمكن تسميتهما صاعقة؛ لأنّ الناس قد صعقوا بها.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٩٣ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردى رحمه الله، المرقّمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحات (٤٢٠ - ٤٢١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٨٨ - ٨٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣١٠ - ٣١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٤٦ - ٢٤٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

[مَسْأَلَةٌ فِي الْمُرَادِ مِنْ «الصَّاعِقَةِ»

و «الرَّيْحِ» وَ «الرَّجْفَةِ» فِي الْآيَتَيْنِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَسْأَلَةٌ:

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا بِالرَّيْحِ^١، ثُمَّ قَالَ فِي سُورَةِ حِمِّ السَّجْدَةِ: ﴿فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَ ثَمُودَ^٢، وَ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ فِي قِصَّةِ ثَمُودَ: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ^٣، فَسَمِيَ الصَّاعِقَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي سُورَةِ حِمِّ رَجْفَةً^٤؟

و معلومٌ أَنَّ الرِّيحَ غَيْرُ الصَّاعِقَةِ، وَ الصَّاعِقَةُ غَيْرُ الرَّجْفَةِ؛ مَا الْجَوَابُ^٥؟

الْجَوَابُ:

إِنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَنْصَمَّ إِلَى الرِّيحِ صَاعِقَةً فِي إِهْلَاكِ قَوْمٍ عَادٍ، فَيَسُوغُ أَنْ يُخْبَرَ

١. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الذَّارِيَّاتِ (٥١): ٤١: ﴿وَ فِي غَايِ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾،

و أَيْضًا: فَصَّلَتْ (٤١): ١٥ - ١٦.

٢. فَصَّلَتْ (٤١): ١٣.

٣. الْعَنْكَبُوتُ (٢٩): ٣٧. وَ قَالَ الرَّاعِبُ فِي الْمَفْرَدَاتِ، ص ٣٤٤ (رَجَفَ): «الرَّجْفُ: الْاضْطِرَابُ

الشَّدِيدُ... وَ الْإِرْجَافُ: إِيقَاعُ الرَّجْفَةِ؛ إِمَّا بِالْفِعْلِ، وَ إِمَّا بِالْقَوْلِ».

٤. فِي «أ، ج، س، ص»: «و فِي سُورَةِ هُودَ». وَ فِي «ب»: «و فِي سُورَةِ هُودَ وَ هُودَ».

٥. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «مَا الْجَوَابُ؟».

في مَوْضِعٍ أَنَّهُ أَهْلَكَهُم بِالرَّيْحِ، وَ فِي آخِرٍ^١ أَنَّهُ أَهْلَكَهُم بِالصَّاعِقَةِ.
و قد يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الرِّيحُ نَفْسُهَا هِيَ الصَّاعِقَةُ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ صَعِقَ النَّاسُ مِنْهُ
فَهُوَ صَاعِقَةٌ.

و كذلك القول في الصَّاعِقَةِ وَ الرَّجْفَةِ أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تَقْتَرِنَ^٢ بِالصَّاعِقَةِ
رَجْفَةً^٣؛ فَيُخْبِرُ فِي مَوْضِعٍ بِأَنَّهُمْ أَهْلِكُوا بِالصَّاعِقَةِ، وَ فِي آخِرٍ بِالرَّجْفَةِ.
و قد يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ الرَّجْفَةُ هِيَ الصَّاعِقَةُ؛ لِأَنَّهُمْ صَعِقُوا عِنْدَهَا.

١. في «أ، ب، ج، س، ص»: «الآخر».

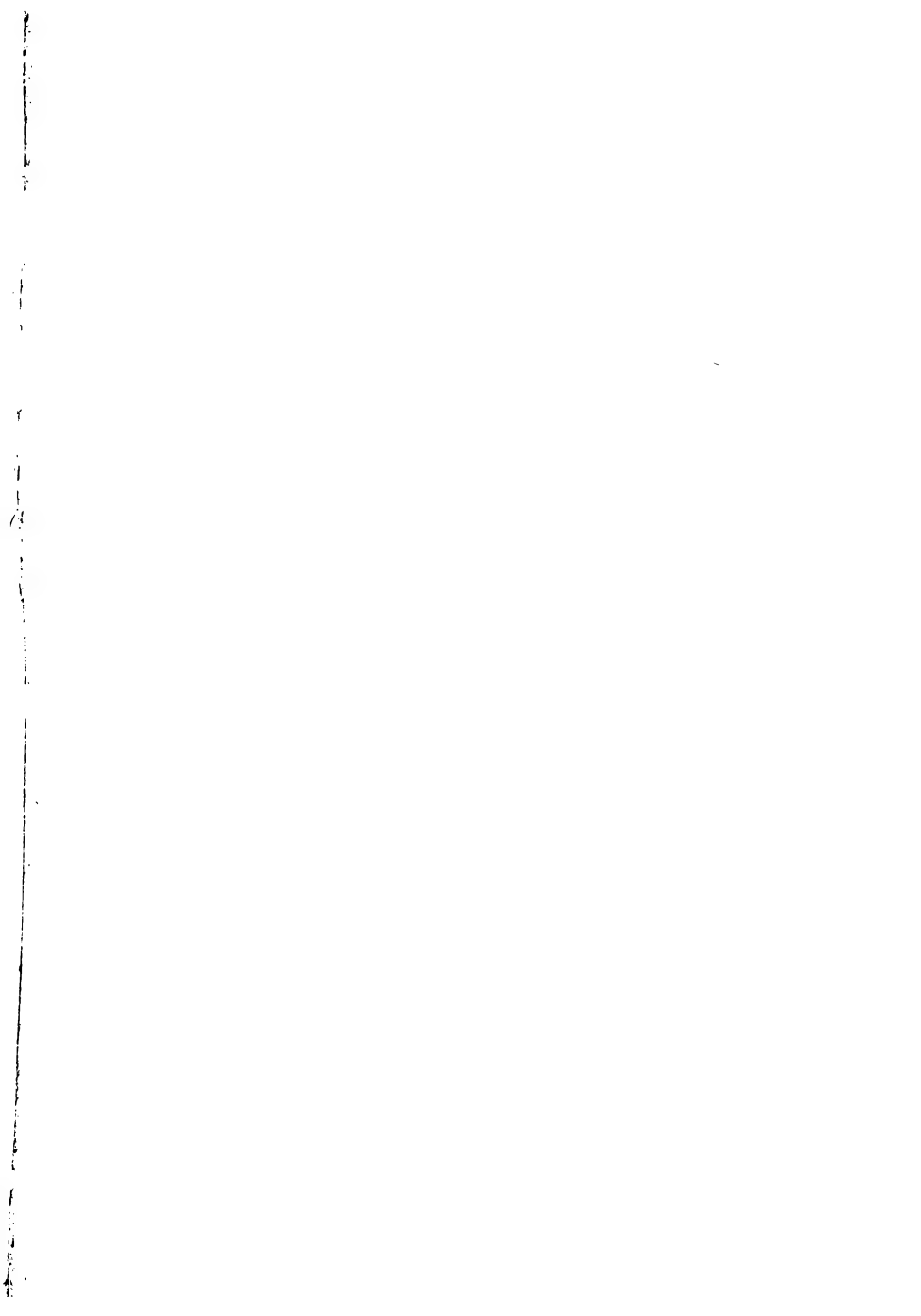
٢. في «أ، س، ص» و المطبوع: «يقترن».

٣. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «الرجفة».

(١٥)

مسألة في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾



مقدمة التحقيق

طرح الشريف المرتضى عن بعضهم سؤالاً حول الآية المذكورة، و هو: كيف أورثهم الكتاب، و قد وصفهم بالظلم؟

فأجاب على ذلك بذكر بعض الأقوال، ثم بيّن رأيه في المسألة، و الأقوال هي:
الأول: ما ذكره أبو عليّ الجبائي (ت ٣٠٣هـ) من أنّ معنى ﴿ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ أنّه يحمل نفسه على العبادة، و يضربها و هذه صفة مدح، فلا إشكال في أن يكون ممّن ورث الكتاب.

الثاني: أنّه ظالم لنفسه؛ لأنّه يفعل الصغائر دون الكبائر، فتكون صغائره مكفّرة، و بذلك يمكن أن يكون ممّن ورث الكتاب أيضاً.

الثالث: و هذا القول هو المعتمد عند الشريف المرتضى، و هو أنّ قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ صفة ﴿عِبَادِنَا﴾، لا صفة ﴿الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾، بمعنى أنّنا أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا؛ لأنّ عبادنا على أنواع، فمنهم من هو ظالم لنفسه، و منهم المقتصد، و منهم السابق بالخيرات، أي ليس كلّ عبادنا ظالماً لنفسه، أو مقتصداً، أو سابقاً بالخيرات، و أمّا الذين أورثوا الكتاب فهم السابقون بالخيرات فقط دون الآخرين.^١

١. الأنمالي للمرتضى، ج ٢، ص ٣٠٣؛ تفسير جوامع الجامع، ج ٣، ص ١٢٣.

و الجدير بالذكر أنَّ الشريف المرتضى قد أملى رسالة أخرى أكثر تفصيلاً في تأويل هذه الآية، و هي من رسائل تكملة الأمالي^١، و تحتوي على نفس الأقوال المذكورة في هذه الرسالة و نفس الرأي المختار؛ و لكن بسبب وجود اختلاف كبير بين الرسالتين من حيث الحجم و المطالب المطروحة فيها يمكن القول أنَّ للشريف المرتضى إملاءين: مختصر و مفصل لهذه الآية.

ثمَّ إنَّه يوجد في ذيل هذه الرسالة مطلبان مختصران يظهر أنَّه لا ارتباط لهما بالرسالة محلَّ البحث، و لعلَّهما متعلَّقان برسالة أخرى للشريف المرتضى، أو لعلَّهما من فوائده و إملاءاته التي كان يلقيها في مجالسه العلمية، و المطلبان هما:

أولاً: هناك بعض الأفعال تتعدَّى بحرف الجرّ؛ و ذلك لأنَّها بمعنى فعل لازم، مثل: «علمتُ به» فهو بمعنى: «أُحطْتُ به»، و غير ذلك من الأمثلة.

ثانياً: معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾^٢ هو: «لا يؤذن لهم و لا يعتذرون»، فيعتذرون معطوف على يؤذن، و ليس جواباً له.

و يحتمل أن يكون المعنى: «لا يؤذن لهم فكيف يعتذرون؟».

و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٠٢ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

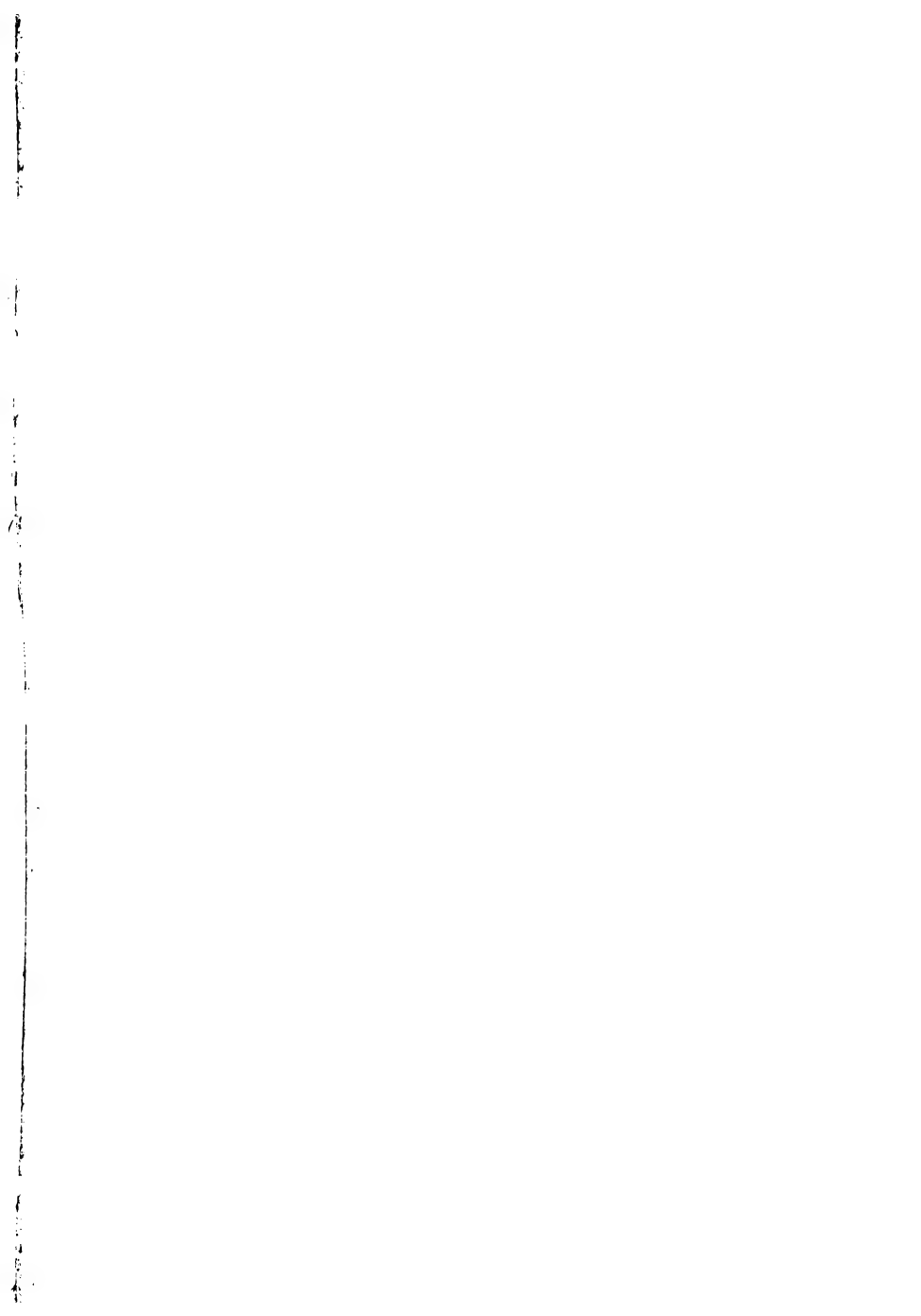
١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات

(١١١ - ١١٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

١. الأمالي للمرتضى، ج ٢، ص ٣٠٣.

٢. المرسلات (٧٧): ٣٦.

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣١٩ - ٣٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٥٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».



[مسألة في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اضْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

و قَالَ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اضْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾^١: فَقِيلَ: كَيْفَ أَوْرَثَهُمُ الْكِتَابَ وَ قَدْ وَصَفَهُمْ^٢ بِالظُّلْمِ؟
و قَالَ: قَالَ^٣ أَبُو عَلِيٍّ الْجَبَّائِيُّ^٤: «ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ»، أَي: إِنَّهُ يَحْمِلُ عَلَيْهَا فِي الْعِبَادَةِ وَ يَضُرُّ بِهَا، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: «فُلَانٌ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ؛ لِفَرَطِ صَوْمِهِ وَ كَثْرَةِ صَلَاتِهِ». وَ هَذِهِ صِفَةُ مَدَحٍ.

و قَالَ آخَرُونَ: «ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ» بِفِعْلِ الصَّغَائِرِ^٥.
قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ وَ أَعُوَّلُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ «فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ»

١. فاطر (٣٥): ٣٢.

٢. في «ج، ص»: «و قد و» بدل «و قد وصفهم»، و هو سهو واضح.

٣. في «س، ص» و المطبوع: - «قال».

٤. تقدّمت ترجمته ذيل المسألة الثانية من هذه المسائل القرآنية.

٥. نسب الشريف المرتضى في رسالته الأخرى حول تفسير هذه الآية، هذا القول إلى أبي عليّ

الجبائي، بينما نسب القول الأول إلى «بعضهم». الأمايلي للمرتضى، ج ٢، ص ٣٠٣.

مِنْ صِفَةِ «عِبَادِنَا»؛ أَي: أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا، وَ مِنْ عِبَادِنَا ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَ مِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ، وَ مِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ؛ أَي: فَلَيْسَ كُلُّ عِبَادِنَا ظَالِمًا لِنَفْسِهِ، وَ لَا كُلُّهُمْ مُقْتَصِدًا، وَ لَا كُلُّهُمْ سَابِقًا بِالْخَيْرَاتِ، فَكَانَ الَّذِينَ أَوْرَثُوا الْكِتَابَ «السَّابِقُونَ»^١ بِالْخَيْرَاتِ دُونَهُمَا.

[تَعْدِيَةُ بَعْضِ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ بِحُرُوفِ الْجَزْ]

وَ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عَلِمْتُ بِهِ» لَمَّا كَانَتْ فِي مَعْنَى «أَحَطْتُ»، وَ «أَحَطْتُ» أَعْمٌ وَ أَكْثَرُ.

وَ مِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ جَحَدُوا بِهَا﴾^٢ لَمَّا كَانَتْ فِي مَعْنَى «كَفَرُوا» - لِأَنَّ جُحُودَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ كُفْرٌ - فَقَالَ: ﴿جَحَدُوا بِهَا﴾ فَعَدَّاهُ بِالْبَاءِ.

وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^٣ لَمَّا كَانَ^٤ «الرَّفْتُ» بِمَعْنَى الْإِفْضَاءِ.^٥

[مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾]

وَ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾^٦:

يَجُوزُ: لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ وَ لَا يَعْتَذِرُونَ؛ فَيَكُونُ^٧ مَعْطُوفًا عَلَى «يُؤْذَنُ لَهُمْ»،

١. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ. وَ الصَّحِيحُ: «السَّابِقِينَ»؛ لِأَنَّهُ خَيْرٌ «كَانَ».

٢. النَّمْلُ (٢٧): ١٤.

٣. الْبَقَرَةُ (٢): ١٨٧.

٤. فِي «س، ص» وَ المَطْبُوعِ: «كَانَتْ».

٥. أَي: كَمَا أَنَّ «أَحَطْتُ» يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ، قَدْ يَتَعَدَّى «عَلِمْتُ» بِالْبَاءِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ. وَ كَذَلِكَ «جَحَدَ» قَدْ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى «كَفَر». وَ «رَفْتُ» قَدْ يَتَعَدَّى بِ«إِلَى»؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى «أَفْضَى».

٦. الْمَرْسَلَاتُ (٧٧): ٣٦.

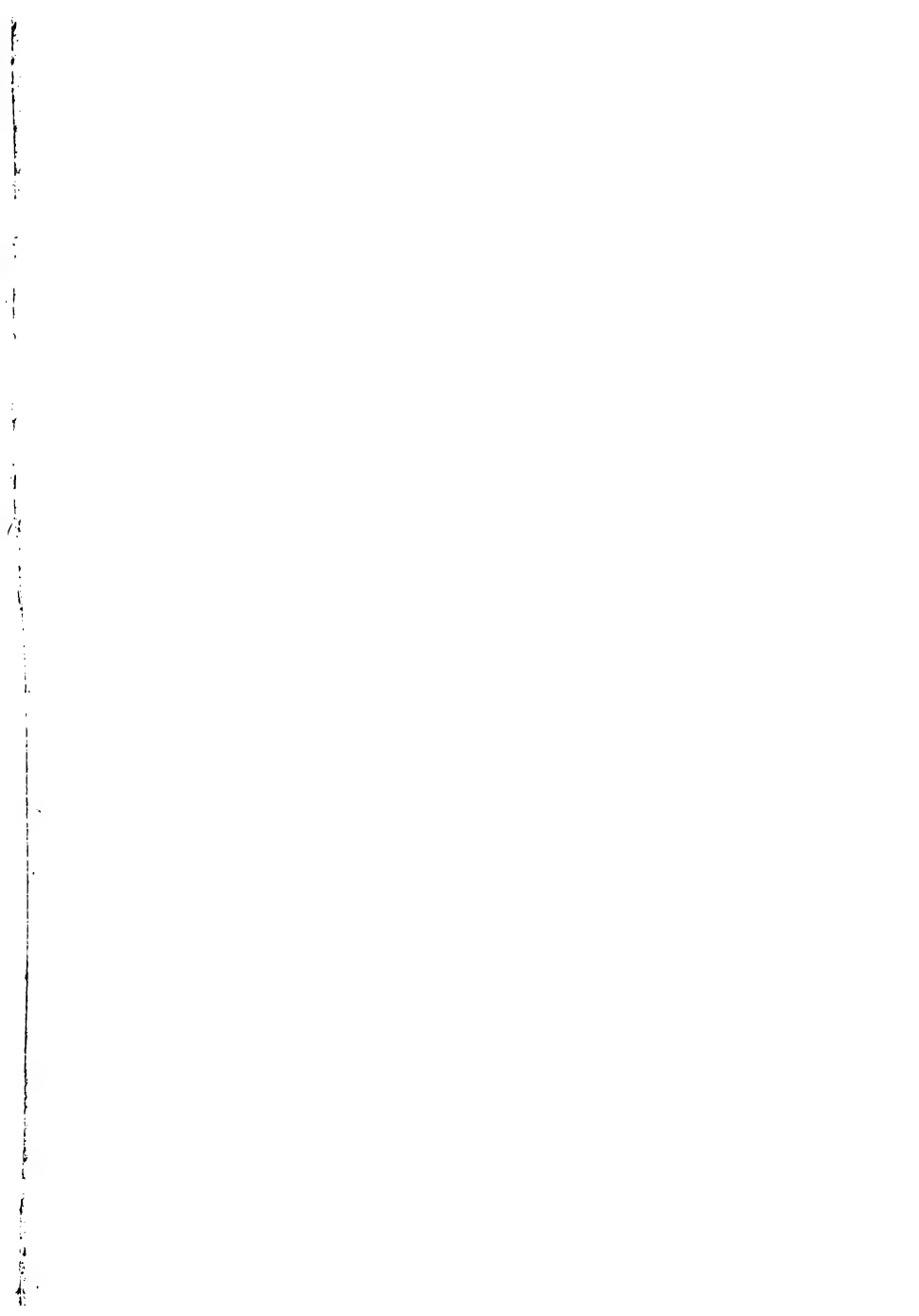
٧. فِي «ج، س، ص» وَ المَطْبُوعِ: «لِيَكُونَ».

ولا يَكُونُ جواباً.

وَيَجُوزُ: لَا يُؤْذَنُ^١ لَهُمْ؛ فَكَيْفَ يَعْتَذِرُونَ؟^٢

١. في المطبوع: + «لا يؤذن»، وهو سهو واضح.

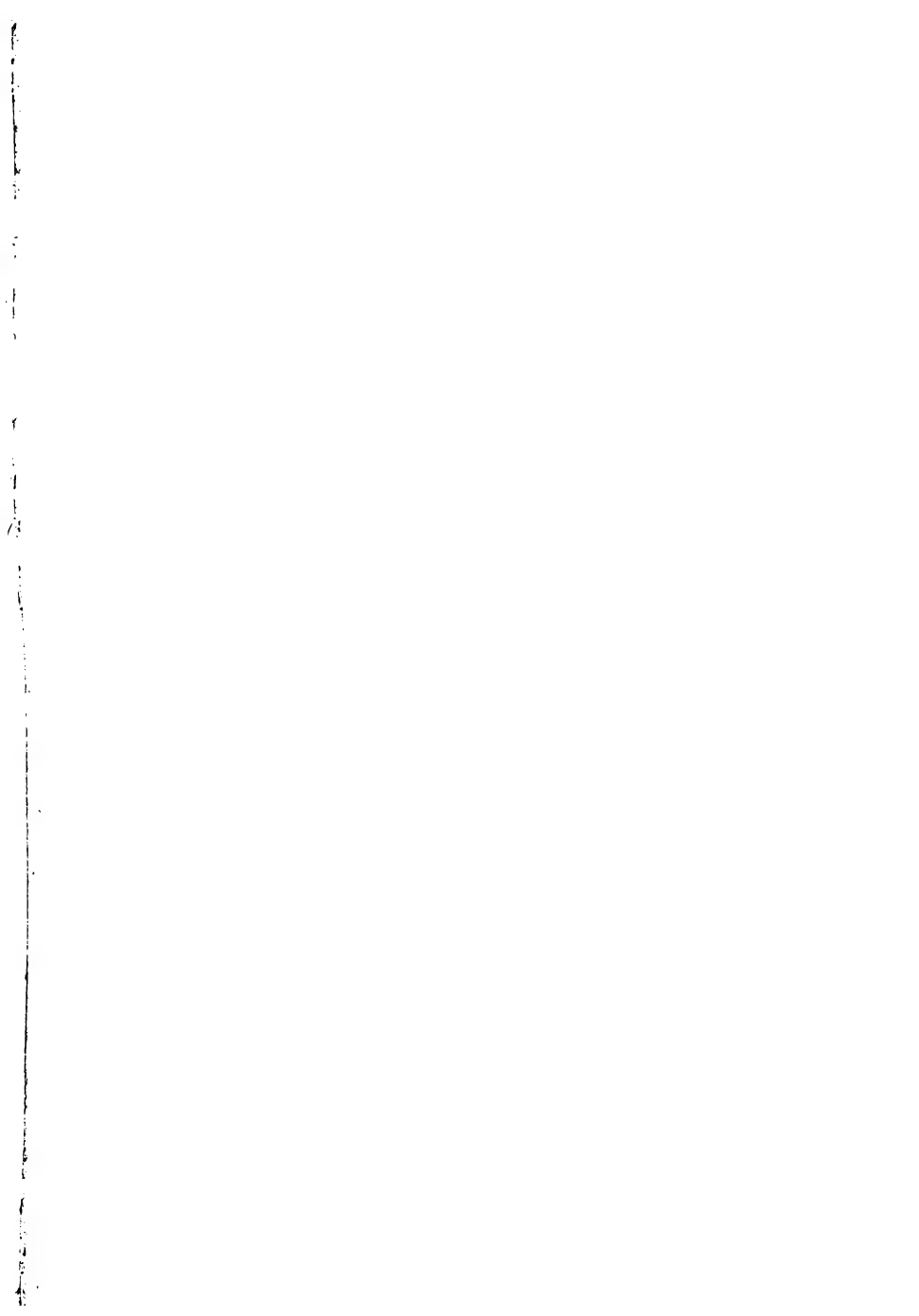
٢. قد وردت هنا في المطبوع أربع مسائل و جوابه رحمه الله عنها: الأولى منهما حول قوله تعالى: ﴿أَنْتَ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ...﴾ [آل عمران (٣): ٤٠]، والثانية حول قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْعَذَابِ الَّذِي يُدْعَوْنَ أَتْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ...﴾ [البقرة (٢): ٤٩]، والثالثة حول قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ...﴾ [الأحقاف (٤٦): ٩]، والرابعة حول قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ...﴾ [يونس (١٠): ٩٤]، وكلها وردت بعينها ومتوالية في الأمالي للمصنف رحمه الله، ج ٢، ص ٣٧٩ - ٣٨٤ مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ؛ فعلى هذا لم نأت بتكرارها هنا. ثم لا بد من الذكر أن في المسألة الأولى من هذه المسائل لم يُصرَّح باسم السائل في كتاب الأمالي؛ لكن هنا في المطبوع صرح به بهذه العبارة: «وسأله - قدس الله روحه - أبو القاسم بن علي بن عبد الله بن شيبه العلوي الحسيني عن قول الله - تبارك وتعالى - في قصة زكريا عليه السلام: ﴿أَنْتَ يَكُونُ لِي غُلَامٌ...﴾».



(١٦)

مسألة في قوله تعالى:

﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ...﴾



مقدمة التحقيق

استدل المخالفون على صحة خلافة الخليفة الأول بقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بِأُسِّ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾، وهذه الآية بحسب رأيهم تنطبق على الخليفة الأول؛ لأنه تولى قتال أهل الردة والروم، وكانوا أولي بأس شديد.

وأجاب الشريف المرتضى على هذا الاستدلال بعدة أجوبة، هي:
أولاً: إن هذا الاستدلال مبني على القول بأن الداعي هو شخص آخر غير النبي صلى الله عليه وآله، وهو أول الكلام، فإن النقل دل على أن الداعي هو النبي صلى الله عليه وآله، حيث دعاهم إلى معارك مثل مؤتة، وحنين، وتبوك، وغير ذلك مما وقع بعد خيبر.

ثانياً: على فرض التسليم بأن الداعي هو غير النبي صلى الله عليه وآله، فمن قال هو الخليفة الأول؟ فهذا أول الكلام أيضاً.

ولا يمكن ادعاء إطباق المفسرين على ذلك، فإن المفسرين مختلفون فيما بينهم، فبعضهم قال: إن أولي البأس الشديد هم ثقيف، فيما قال آخر: إنهم هوازن، بينما قال ثالث: إنهما معاً.

ثم حتى لو أطبقوا على ذلك لم يكن إطباقهم حجة؛ فإن أهل العدل كثيراً ما استخرجوا وجوهاً صحيحة لآيات على خلاف ما ذكره المفسرون.

ثالثاً: هناك احتمال آخر في الآية يمكن أن نقبله، وهو أن الداعي هو أمير المؤمنين

عليه السلام، فإنه قد دعا إلى قتال الناكثين والقاسطين و المارقين، و هؤلاء كانوا أولي بأس شديد.

و أما ما يقال من أن من قاتلهم أمير المؤمنين عليه السلام كانوا مسلمين، و الآية تتحدث عن قتال أشخاص غير مسلمين، حيث قالت: «تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ»، فالجواب أن من قاتلهم عليه السلام ما كانوا مسلمين، بل كانوا كفاراً، فإن الصحيح أن قتال الإمام كفر، كما أن المعتزلة و الخوارج كانوا يرون أن قتال أمير المؤمنين عليه السلام كبيرة، و الكبيرة عندهم تُخرج من الإيمان و الإسلام.

ثم إن ظاهر الآية لا يقتضي بقاء جميع المخلفين إلى زمان أمير المؤمنين عليه السلام، حتى يقال: إنهم لم يبقوا كلهم إلى ذلك الزمان، بل ظاهر الآية يقتضي بقاء أكثرهم أو بعضهم، و هذا كان متحققاً في زمان أمير المؤمنين عليه السلام. و قد أحال الشريف المرتضى أحال في هذه الرسالة على كتابه الشافي، و هو يعتبر قرينة مهمة على تصحيح النسبة إليه.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٠٨ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٩٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (٤٩ - ٥٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».

[مسألة في قوله تعالى:

﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ...﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: وقالوا: الدليل على صحة اختيارنا و توفيقنا^١ في فعلنا و وقوعه أحمد موقع عند الله تعالى قوله: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾^٢.

و هذا إخبار عن أمر سيكون، فيخبرهم^٣ الرسول عليه السلام بما سيتجدد من هذه الحال، كما أخبرهم بما يكون من سواها في الحوادث بعده. و هذه كلها من دلائله عليه السلام.

و وجدنا صاحبنا المتولي لغزاة الروم^٤، كما تولى قتال أهل الردة^٥،

١. في «ص» و المطبوع: «و توفيقنا»، و هو من سهو النساخ.

٢. الفتح (٤٨): ١٦.

٣. كذا، و لعل الأنسب: «فأخبرهم».

٤. يعني الخليفة الأول. و في «ل»: «صاحب».

٥. في «ص، ل»: «ل للروم» بدل «لغزاة الروم». و المراد بذلك معركة اليرموك التي فتح الله بها على أيدي المسلمين بلاد الشام و كسر شوكة الروم، و ذلك في سنة ١٣ من الهجرة.

٦. «الردة» من الارتداد؛ قال الراغب: «الارتداد و الردة: الرجوع في الطريق الذي جاء منه؛ لكن

و قَاتِلٌ^١ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ^٢ الْفَرَسِ^٣.

أَوْ لَيْسَ هَذِهِ الْأُمُورُ مُنْتَظِمَةٌ عَلَى الْمَأْثُورِ، جَارِيَةٌ عَلَى الْمَحْبُوبِ^٤،

«الردّة تختص بالكفر، والارتداد يستعمل فيه وفي غيره». وقال الطريحي رحمه الله: «أصحاب الردّة - على ما نقل - كانوا صنفين: صنف ارتدّوا عن الدين، وكانوا طائفتين: إحداهما أصحاب مُسَيْلِمَةَ، والأخرى ارتدّوا عن الإسلام وعادوا إلى ما كانوا عليه في الجاهليّة. واتّفتت الصحابة على قتالهم وسبيهم، واستولد عليّ منهم الحنفيّة. والصنف الثاني لم يرتدّوا عن الإيمان؛ ولكن أنكروا فرض الزكاة وزعموا أنّ ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [التوبة (٩): ١٠٣] خطاب خاصّ بزمانه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ». وقال الراوندي رحمه الله في فقه القرآن: «وقيل: كان أهل الردّة إحدى عشرة فرقة؛ ثلاث في عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: بنو مُدَلِج، ورئيسهم ذو الخمار، وهو الأسود العنسي، وكان كاهناً تنبّأ باليمن واستولى على بلاده وأخرج عمّال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فيبيته فيروز الديلمي فقتله وأخبر رسول الله بقتله ليلة قُتِلَ، فسُرّ المسلمون، وقُبِضَ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ من الغد؛ وبنو حنيفة، قوم مُسَيْلِمَةَ، الذي تنبّأ؛ وبنو أسد، قوم طُلَيْحَةَ بن خويلد، تنبّأ أيضاً، ثمّ أسلم». راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ٧؛ المفردات للراغب، ص ٣٤٩؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٤٩ (ردد)؛ فقه القرآن، ج ١، ص ٣٧٠ و ٣٧١؛ مرآة العقول، ج ٢٥، ص ٢٩٩.

١. في «ل»: «و الردّة و قتال»، وفي «ص»: «و الردّة قتال» بدل «الردّة و قاتل». وفي المطبوع: «و قاتل».

٢. خالد بن الوليد: هو أبو سليمان خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي، من فرسان قريش وأشدّها، شهد مع المشركين بدرأً وأُحُدًى والخندق، وكان له دور في انكسار المسلمين يوم أُحُد. هاجر مسلماً سنة ثمان، وشهد مؤتة فتأمّر على الجيش بعد شهادة الأمراء الثلاثة. أرسله رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إلى العُزَيّ في سرّيّة فهدمها، كما أرسله في سرّيّة إلى بني جُذَيْمَةَ، فارتكب مجزرة تبرّأ منها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. قاد معارك قتال أهل الردّة وفتح الشام، وبعض معارك ما قبل فتح العراق. توفّي بجمص سنة ٢١ للهجرة. راجع: الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٣٩٤؛ الإصابة، ج ٢، ص ٢١٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٣٦٦.

٣. في «ص» والمطبوع: «العزيز». بدل «الفرس».

٤. في المطبوع: «المحجوب».

مُثْمِرَةً لِلْخَيْرَاتِ، مؤكدة لأسباب الإسلام، قَامِعَةً لِمُخَالَفِهِه١ عَرَفُونَا مَا عِنْدَكُمْ فِي هَذَا.

الجواب - وبالله التوفيق :-

قَالَ الْأَجَلُ الْمُرْتَضَى عَلَّمَ الْهُدَى ذُو الْمَجْدَيْنِ - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ :- إَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ قَدْ بَنَاهَا هَذَا السَّائِلُ عَلَى أَنَّ الدَّاعِيَ لِهَؤُلَاءِ الْأَعْرَابِ هُوَ غَيْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَهَذَا مُنَازَعٌ فِيهِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ. وَالدَّعْوَى بِغَيْرِ بُرْهَانٍ لَا يَقْتَصِرُ عَلَيْهَا مُنْصِيفٌ.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا - تَطَوُّعًا وَ تَبَرُّعًا - أَنَّ الدَّاعِيَ هُوَ غَيْرُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ هُوَ مَنْ عِنْدَهُ؛ بَلْ جَازَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ.

وَنَحْنُ نُبَيِّنُ كِلَا الْوَجْهَيْنِ - وَ إِن كُنَّا قَدْ ذَكَرْنَا فِي الْكِتَابِ الشَّافِي^٢ مَا هُوَ الْغَايَةُ الْقُصْوَى :-

أَمَّا ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بِأُسِّ شَدِيدٍ﴾ فَغَيْرُ دَالٍّ عَلَى تَعْيِينِ الدَّاعِي؛ بَلْ هُوَ مُبْهَمٌ^٣ مُشْتَرَكٌ. فَعَلَى مَنْ ادَّعَى أَنَّهُ دَاعٍ بِعَيْنِهِ الدَّلَالَةَ.

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ النَّقْلِ وَ الرِّوَايَةِ فِي [أَنَّ]^٤ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا بَلْ كَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا * بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَ الْمُؤْمِنُونَ إِلَى

١. في «ص» و المطبوع: «للمخالفة».

٢. الشافعي في الإمامة، ج ٤، ص ٣٣ - ٤٢.

٣. في «ص» و المطبوع: «فيهم».

٤. ما بين المعقوفين أضعفناه لمقتضى السياق.

أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَرُئِيَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ وَظَنَنْتُمْ ظَنُّ السَّوْءِ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا^١ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا عَنِ الْحُدَيْبِيَّةِ.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: «سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمٍ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ إِلَّا قَلِيلًا^٢».

وإِنَّمَا طَلَبَ هَؤُلَاءِ الْمُخَلَّفُونَ^٣ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى غَنِيمَةِ خَيْبَرَ، فَمَنَعَهُمُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ وَأَمَرَ نَبِيَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ يَقُولَ لَهُمْ: «قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا»، يُرِيدُ: إِلَى هَذِهِ الْعَرَاةِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى كَانَ^٤ حَكَمَ مِنْ قَبْلُ بِأَنْ غَنِيمَةُ خَيْبَرَ لِمَنْ شَهِدَ الْحُدَيْبِيَّةَ، وَأَنَّهُ لَا حَظَّ فِيهَا لِمَنْ لَمْ يَشْهَدْهَا. وَهَذَا هُوَ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ». ثُمَّ قَالَ - جَلَّ اسْمُهُ -: «قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ»، وَإِنَّمَا أَرَادَ - تَبَارَكَ اسْمُهُ - أَنَّ الرِّسُولَ سَيَدْعُوكُمْ^٥ فِيمَا بَعْدَ إِلَى قِتَالِ قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ؛ كَمُوتَةِ، وَحُنَيْنٍ، وَتَبُوكَ. فَمِنْ أَيْسَرِ لِلْمُخَالَفِينَ^٦ أَنْ الدَّاعِيَ لِهَؤُلَاءِ الْأَعْرَابِ هُوَ غَيْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَعَ مَا بَيَّنَّاهُ مِنَ الْحُرُوبِ الَّتِي^٧ كَانَتْ بَعْدَ خَيْبَرَ؟

١. الفتح (٤٨): ١١ - ١٢.

٢. الفتح (٤٨): ١٥.

٣. في «ص، ل»: «المخالفون».

٤. في المطبوع: - «كان».

٥. في «ص» والمطبوع: «سيدعون».

٦. في «ص، ل» والمطبوع: «والمخالفين».

٧. في «ص، ل» - «التي».

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْعِيَ: أَنَّ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: ﴿سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أَوْلَى بِأُسِّ شَدِيدٍ﴾ هو أبو بكر لما دعا المسلمين إلى قتال بني حنيفة، أو قتال فارس والروم؛ ويحتج بإطباق المفسرين على ذلك.

لأن المفسرين أولاً: ^١ ما أطبقوا على ما ادَّعوه؛ لأن ابن المسيب ^٢ روى عن أبي رزق ^٣ عن الضحاك ^٤ في قوله: ﴿سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أَوْلَى بِأُسِّ شَدِيدٍ﴾ قَالَ: هُمْ ثَقِيفٌ ^٥.

١. في المطبوع: - «أولاً».

٢. هو علي بن المسيب، وقد تكرر عين هذا السند في رواية عن الطبري في جامع البيان، ج ١٢، ص ٣٣١ بإسناده عن علي بن المسيب عن أبي رزق عن الضحاك. والظاهر من أحواله وأحوال أخيه الحسن وأيضاً أخيه المقلد أنهم كانوا من الشيعة، وكانوا من أمراء الموصل ونواحيها. راجع للمزيد: تجارب الأمم، ج ٧، ص ٣٣٢؛ تاريخ ابن خلدون، ج ٤، ص ٢٥٦؛ أعيان الشيعة، ج ٥، ص ٣١١.

٣. أبو رزق عطية بن الحارث الهمداني الكوفي، تابعي، من بطن من همدان يقال لهم: «بنو وثن» من أنفسهم. وهو صاحب التفسير، وروى عن الضحاك بن مزاحم وغيره. قال ابن عقدة: «إنه كان ممن يتولّى بولاية أهل البيت عليهم السلام». راجع: الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٣٦٩؛ الجرح والتعديل، ج ٦، ص ٣٨٧، الرقم ٢١٢٢؛ رجال ابن داود، ص ٢٧٧، الرقم ٢٢؛ خلاصة الأقوال، ص ١٣١، الرقم ٢٢.

٤. أبو القاسم - وقيل: أبو محمد - الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني، مفسر، له كتاب في التفسير، وكان يكون بسمرقند وبلخ ونيسابور، وكان يؤذّب الأطفال في مدرسته. توفي سنة ١٠٥ هـ بخراسان. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٣، ص ٢٩١، الرقم ٢٩٢٨؛ الأنساب للسمعاني، ج ١٣، ص ٤٤١؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٩٨، الرقم ٢٣٨؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٣٢٥، الرقم ٣٩٤٢.

٥. راجع: التبيان، ج ٩، ص ٣٢٦؛ مجمع البيان، ج ٩، ص ١٩٣؛ متشابه القرآن ومختلفه، ج ٢، ص ٧٠.

و رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^١ قَالَ: هُمْ هَوَازِنُ، يَوْمَ خَيْبَرَ.^٢

و رَوَى الْوَاقِدِيُّ^٣ عَنْ قَتَادَةَ^٤، قَالَ: هُمْ هَوَازِنُ وَ ثَقِيفٌ.^٥

فَلَا إِطْبَاقَ لِأَهْلِ التَّوَابِلِ عَلَى مَا ادَّعَى.

و [ثَانِيًا:] لَوْ أَطْبَقُوا لَمْ يَكُنْ فِي إِطْبَاقِهِمْ حُجَّةٌ؛ وَ كَمْ اسْتَخْرَجَ أَهْلُ الْعَدْلِ فِي

مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ مِنَ الْوُجُوهِ الصَّحِيحَةِ مَا خَالَفَ مَا ذَكَرَهُ الْمُفَسِّرُونَ!

١. أبو عبد الله سعيد بن جبيرة الأسدي الكوفي التابعي، وهو حبشي الأصل، من موالى بني والبة بن الحارث من بني أسد، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس و ابن عمر، وهو من المفسرين المعروفين، له كتاب في التفسير - كما ذكر ابن النديم في الفهرست -، و قتلته الحجاج بن يوسف الثقفي في سنة ٩٤ أو ٩٥ هـ. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٣٥٨، الرقم ٢٢٤٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٣٢١، الرقم ١١٦؛ الفهرست لابن النديم، ص ٥١.

٢. في المطبوع: - «يوم خيبر». و راجع: التبيان، ج ٩، ص ٣٢٤؛ مجمع البيان، ج ٩، ص ١٩٣؛ متشابه القرآن و مختلفه، ج ٢، ص ٧٠؛ الجواهر الحسان، ج ٥، ص ٢٥٣؛ فتح القدير، ج ٥، ص ٥٠؛ تفسير الآلوسي، ج ٢٦، ص ١٠٢.

٣. أبو عبد الله محمد بن عمر بن واقد الواقدي، المدني الأصل، البغدادي المسكن و الوفاة، ولد سنة ١٣٠ و توفي ٢٠٧ هـ، صاحب التصانيف الكثيرة، منها: أخبار مكة، و تفسير القرآن، و فتوح الشام، و فتوح العراق، و كتاب الجمل، و كتاب الردة، و غيرها. و كان قاضياً ببغداد. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢٦، ص ١٨٠، الرقم ٥٥٠١؛ سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ٤٥٤، الرقم ١٧٢؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٦٦٢، الرقم ٧٩٩٣.

٤. أبو الخطاب قتادة بن دعام بن قتادة بن عزيز السدوسي البصري المفسر، روى عن أنس، و بُدِّلَ بِنِ مَيْسَرَةَ، و أَبِي الشَّعْثَاءِ، و حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، و غَيْرِهِمْ. و اِخْتَلَفَ فِي تَوْثِيقِهِ بَيْنَ أَهْلِ الرِّجَالِ. له كتاب في التفسير، توفي سنة ١١٧ هـ. راجع: الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٢٢٩؛ الجرح و التعديل، ج ٧، ص ١٣٣، الرقم ٧٥٦؛ تهذيب الكمال، ج ٢٣، ص ٥١٠، الرقم ٤٩٤٨؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٢٨٥، الرقم ٦٨٦٤.

٥. راجع: التبيان، ج ٩، ص ٣٢٦؛ مجمع البيان، ج ٩، ص ١٩٣؛ متشابه القرآن و مختلفه، ج ٢، ص ٧٠. و في فتح القدير، ج ٥، ص ٥٠ نسبه إلى سعيد بن جبيرة.

فأما^١ الوجه الآخر الذي يُسلم فيه أن الداعي لهؤلاء الأعراب هو غير النبي صلى الله عليه وآله فواضح أيضاً؛ لأنه لا يمتنع أن يعنى بهذا الداعي أمير المؤمنين عليه السلام؛ لأنه قد قاتل بعده أهل الجمل وأهل صفين وأهل النهروان، وبشره النبي صلى الله عليه وآله بأنه يُقاتلهم بقوله عليه السلام^٢: «تُقَاتِلُ بَعْدِي النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ»^٣، وقد كانوا أولي بأس شديد بغير شبهة.

فإن قيل: الآية تدل على أن القوم الذين قاتلوا ما كانوا مسلمين؛ لقوله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ»^٤، ومحاربو أمير المؤمنين عليه السلام في المواطن الثلاثة التي ذكرتموها كانوا مسلمين.

قلنا: عندنا أنهم كانوا كفاراً، والكافر لا يكون مسلماً. وعند^٥ مخالفينا - من المعتزلة والخوارج ومن وافقهم - أن الكبائر تُخرج عن الإسلام كما تُخرج عن الإيمان. وعندهم أن قاتل أمير المؤمنين عليه السلام كان كبيرة ومُخرجاً عن الإيمان والإسلام.

وقد دللنا في كتابنا^٦ الشافي^٧ وغيره من كتبنا^٨ على كفر مُحاربيه عليه السلام بما ليس هاهنا موضع ذكره.

١. في المطبوع: «وأما».

٢. في «ص» و المطبوع: «علي» بدل «عليه السلام».

٣. الإنصاح، ص ١٣٥؛ كز الفوائد، ص ٢٧٩؛ الخرائج والجرائع، ج ١، ص ١٢٣، ح ٢٠١؛ وقعة الجمل، ص ١١. أسد الغابة، ج ٤، ص ٢٦؛ المناقب للخوارزمي، ص ١٢٨.

٤. الفتح (٤٨): ١٦.

٥. في «ص» و المطبوع: «عند» بدون واو العطف.

٦. في «ص» و المطبوع: «كتبنا».

٧. الشافي في الإمامة، ج ٤، ص ٤٠ و ٣١٩ و ٣٢٧.

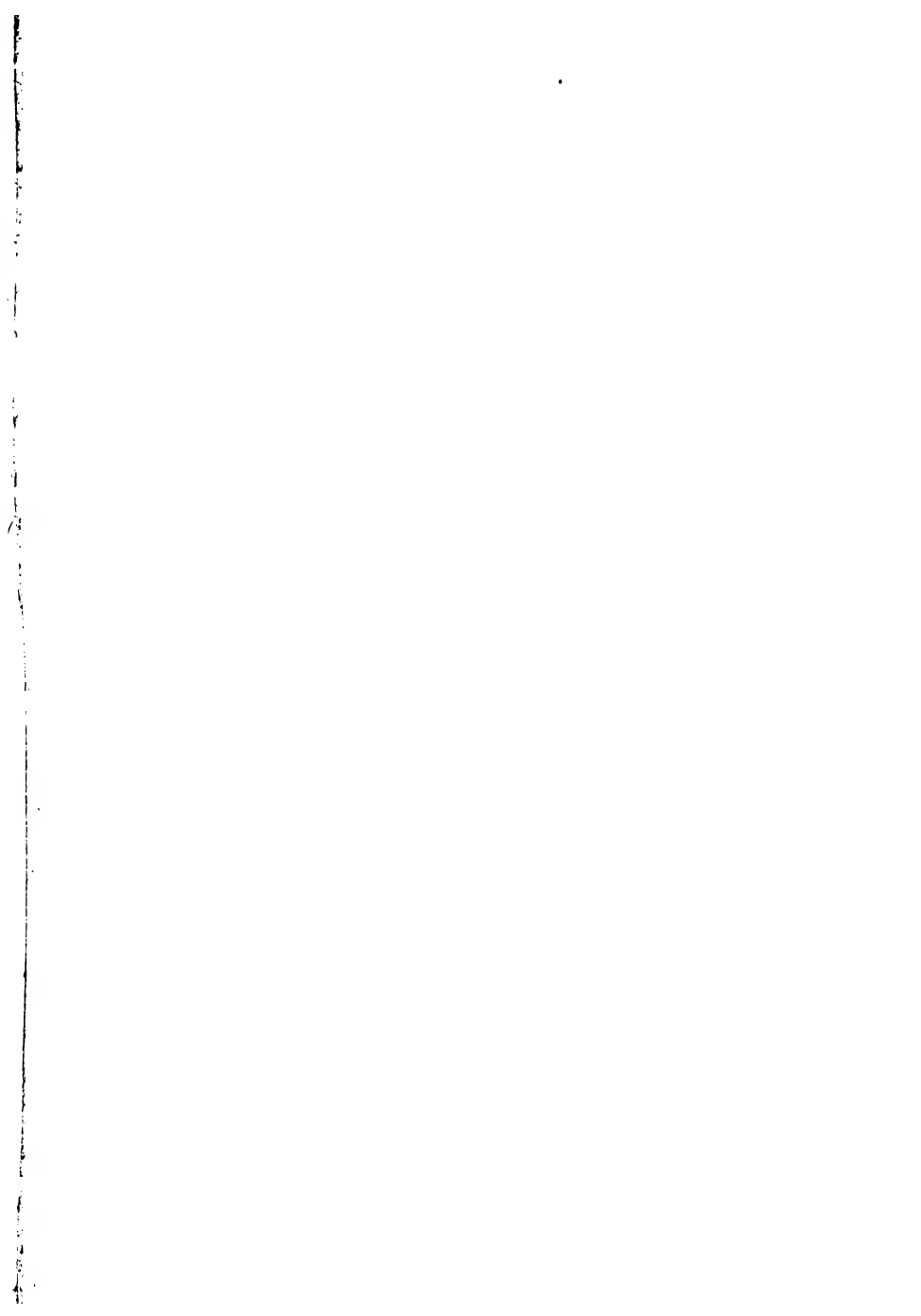
٨. راجع: الذخيرة، ص ٤٩٥؛ الانتصار، ص ٤٧٦ - ٤٨٠.

فإن قيل: مِن أَيْنَ نَعْلَمُ بَقَاءَ هَؤُلَاءِ الْمُخَالِفِينَ^١ مِنَ الْأَعْرَابِ إِلَى أَيَّامِ أَمِيرِ
 الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا عَلِمْنَا بَقَاءَهُمْ إِلَى أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ؟
 قُلْنَا: وَمِنْ أَيْنَ تَعْلَمُونَ بَقَاءَ جَمِيعِهِمْ إِلَى أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ؟
 فَإِنْ قُلْتَ: أَعْلَمُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْآيَةِ يَقْتَضِي بَقَاءَهُمْ حَتَّى يَتِمَّ كَوْنُهُمْ مَدْعُومِينَ
 إِلَى قِتَالِ أُولِي الْبَأْسِ الشَّدِيدِ.
 قُلْنَا لَكَ مِثْلَ مَا قُلْتَهُ فِي بَقَائِهِمْ إِلَى أَيَّامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَظَاهِرُ الْآيَةِ لَا
 يَقْتَضِي وَجُوبَ بَقَاءِ جَمِيعِهِمْ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي بَقَاءَ أَكْثَرِهِمْ أَوْ بَعْضِهِمْ.

١. كذا، و الأنسب: «المخلفين».

(١٧)

مسألةٌ حَوْلَ كَلامِ ابنِ جُنِّي
فِي حَذْفِ عَلامَةِ التَّأْنِيثِ



مَقْدَمَةُ التَّحْقِيقِ

يَعَدُّ أَبُو الْفَتْحِ عَثْمَانُ بْنُ جَنِّيٍّ (ت ٣٩٢هـ) مِنْ أَثَمَةِ الْأَدَبِ وَ اللُّغَةِ، وَ صَاحِبِ مَدْرَسَةٍ كَبِيرَةٍ فِي الْإِعْرَابِ وَ التَّصْرِيفِ عَلَى الْخُصُوصِ، وَ قَدْ لَازَمَ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ (ت ٣٧٧هـ) سِنُواتٍ مَدِيدَةً، حَتَّى غَدَى مَرْجِعاً يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي مَجَالِهِ. وَ قَدْ تَتَلَمَّذَ عَلَى يَدَيْهِ مَجْمُوعَةٌ مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ وَ الْأُدْبَاءِ مِنْ أَمْثَالِ أَبِي الْحَسَنِ السَّمْسَمِيِّ (ت ٤١٥هـ)، وَ أَبِي الْفَتْوحِ ثَابِتِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَرْجَانِيِّ الْأَنْدَلِسِيِّ النَّحْوِيِّ (ت ٤٣١هـ)، وَ الشَّرِيفِ الرُّضِيِّ (ت ٤٠٦هـ)، الَّذِي صَلَّى عَلَى جَثْمَانِ أَسْتَاذِهِ عِنْدَ وَفَاتِهِ^١.

وَ الْغَرِيبُ أَنَّ الشَّرِيفَ الْمُرْتَضَى عَلَى الرَّغْمِ مِنْ مَعَاصِرَتِهِ لِابْنِ جَنِّيٍّ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُعَدُّ مِنْ شُيُوخِهِ، وَ لَا نَعْلَمُ سَبَبَ عَدَمِ حُضُورِهِ فِي دُرُوسِ ابْنِ جَنِّيٍّ، كَمَا فَعَلَ أَخُوهُ الرُّضِيُّ! وَ الْمُلَاحَظَةُ فِي مَوْلاَفَاتِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى الْمُتَعَلِّقَةُ بِأَفْكَارِ ابْنِ جَنِّيٍّ وَ آرَائِهِ، أَنَّ الْحَالَةَ الطَّاعِيَةَ عَلَيْهَا هِيَ حَالَةُ النِّقْدِ لَتِلْكَ الْأَفْكَارِ وَ الْآرَاءِ، فَهُوَ قَدْ كَتَبَ ثَلَاثَةَ رِسَائِلٍ أَوْ كُتُبَ رَدٍّ فِي جَمِيعِهَا عَلَى ابْنِ جَنِّيٍّ، وَ نَاقَشَ فِيهَا آرَائِهِ، وَ هِيَ:

١. كِتَابُ تَتَبُّعِ الْأَبْيَاتِ الَّتِي تَكَلَّمَ عَلَيْهَا ابْنُ جَنِّيٍّ فِي إِثْبَاتِ الْمَعَانِي لِلْمُتَنَبِّيِّ^٢، وَ سَمَّى أَيْضاً: الرَّدَّ عَلَى ابْنِ جَنِّيٍّ فِي تَعْرِيزِهِ لِأَبْيَاتِ الْمُتَنَبِّيِّ^٣.

١. انظر: الأعلام، الزركلي، ج ٤، ص ٢٠٤؛ وفيات الأعيان، ج ١، ص ١٢٢؛ ج ٣، ص ٢٤٦؛ المجازات النبوية، ص ٢٦؛ اللّمع في العربية (مقدّمة التحقيق).

٢. الفهرست، للشيخ الطوسي، ص ١٦٥.

٣. الذريعة، ج ١٠، ص ١٧٦.

٢. كتاب النقض على ابن جنّي في الحكاية والمحكي^١.

٣. الرسالة التي بين أيدينا.

و هذه المؤلفات الثلاثة كلّها تحتوي على ردّ لآراء ابن جنّي، و هو واضح من عناوين الكتّابين الأولين، فعلى الرغم من كونهما مفقودين، إلّا أنّ عناوينهما يدلّان على كونهما كتباً للردّ على ابن جنّي.

و قد ردّ الشريف المرتضى أيضاً على ابن جنّي في الرسالة محلّ البحث، حيث سأله سائل عن عبارة مأخوذة من كتاب اللّع في اللغة لابن جنّي، حيث ذهب في هذا الكتاب إلى أنّه إذا فُصل بين الفعل و الفاعل المؤنّث بكلام، فالأحسن إسقاط تاء التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً، ثمّ ترقّى و قال: إذا كان الفاعل مؤنثاً غير حقيقي فيكون إسقاط تاء التأنيث أحسن.

و هنا اعترض السائل على هذا الكلام؛ باعتباره منافياً لآيات من القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾^٢، فمع أنّ الفاعل في هذه الآية مؤنّث غير حقيقي، و فُصل بينه و بين الفعل، لكن تمّ إثبات تاء التأنيث في الفعل، و لم تحذف، و هذا يعني وفقاً لكلام ابن جنّي أنّه كلام مخالف للفصاحة، مع أنّ القرآن لا يكون إلّا فصيحاً.

فالإشكال إذن ناظر إلى أنّ كلام ابن جنّي يؤدّي إلى القول بابتعاد بعض آيات القرآن عن الفصاحة.

١. الفهرست للشيخ الطوسي، ص ١٦٥.

٢. ص (٣٨): ١٢. و قد ذكر السائل آيات أخرى نقض بها على ابن جنّي، و هي: قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾، فقد فُصل فيها بين الفعل و نائب الفاعل المؤنّث الحقيقي، و هو: «أُمَّهَاتُكُمْ» مع إثبات تاء التأنيث. و قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْعَيْنَةُ وَ الدَّمُ﴾، و «أَجَلْتُ لَكُمْ بَيْعَةَ الْأَنْعَامِ»، و قد فُصل فيهما بين الفعل و نائب الفاعل المؤنّث غير الحقيقي، و هما: «العينة» و «بهيمة» مع إثبات تاء التأنيث. ولكن لم يأت السائل بمثال لآية فُصل فيها الفعل عن الفاعل المؤنّث الحقيقي، و أثبت فيه تاء التأنيث، و لعلّه لأنّ كلام ابن جنّي غير خاصّ بالفاعل، بل يعمّ نائب الفاعل أيضاً.

و قد أجاب الشريف المرتضى على ذلك بتسليم الإشكال أولاً، ثم بالبحث عن تخريج لكلام ابن جني، وذلك كما يلي:

أولاً: تحدّث عن عدم وجوب تقليد ابن جني في كلّ ما يقوله، خاصّة و أنّه لم يأتِ بدليل على كلامه، فمما لا شكّ فيه أنّه يجب تذكير فعل المذكّر، و تأنيث فعل المؤنث، و الفصل لا يُخرج الفعل من كونه فعلاً لفاعله المؤنث.

ثمّ إنّهُ يمكن اعتبار الآيات القرآنية نفسها دليلاً على ردّ كلام ابن جني.

ثانياً: يمكن العثور على تخريج لمخالفة ما قاله ابن جني مع آيات القرآن، و هو أنّ إثبات تاء التأنيث في الآيات قد جاء للإعلام بجواز إبقاء تاء التأنيث حتّى مع وجود الفصل بكلام، فإنّ إبقاء هذه التاء لا يعدّ - حتّى من وجهة نظر ابن جني - لحناً أو خطأ لا يسوغ استعماله.

لكنّ الشريف المرتضى رجّح في النهاية جوابه الأول، و عبّر عنه بأنّه أقوى.

و تجدر الإشارة إلى أنّه قد قال الشريف المرتضى في خلال كلامه في هذه الرسالة: «لأنّ فصاحة القرآن و بلوغها الغاية فيها لا مطّعن عليها». فقد يقال: هذه العبارة تدلّ على أنّ فصاحة القرآن قد وصلت إلى مرتبة الإعجاز، و هذا ينافي القول بالصرفة التي كان يذهب الشريف المرتضى إليها، فالمعروف من مذهبه في جهة إعجاز القرآن أنّه كان ينكر أن يكون إعجاز القرآن من باب الفصاحة، و إنّما كان يذهب إلى القول بالصرفة، و أنّ فصاحة القرآن غير معجزة.

لكن في الحقيقة القول بالصرفة لا ينافي القول بأنّ القرآن على أعلى مراتب الفصاحة، فعلاً المرتبة في الفصاحة شيء، و الوصول إلى حدّ الإعجاز في مجال الفصاحة شيء آخر، و في هذا الصدد يقول الشريف المرتضى في الذخيرة:

ما شهد الفصحاء من فصاحة القرآن و عظم بلاغته إلّا بصحيح، و ما أنكر أصحاب الصرفة علوّ مرتبة القرآن في الفصاحة... فليس في طرب فصحاء

الشعراء، وشهادتهم ببراعته ردُّ على أصحاب الصرفة^١.

إذن لا منافاة بين ما جاء في هذه الرسالة من كلام حول علو مرتبة فصاحة القرآن، وبين نظرية الصرفة.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٢٦ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

[مسألة حول كلام ابن جني^١]

[في حذف علامة التانيث]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: قَالَ ابْنُ جُنَيْنٍ فِي مُخْتَصَرِهِ الْمُلقَّبِ بِ«اللَّمَعِ»:

و إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ الْفَاعِلِ الْمُؤنَّثِ وَ بَيْنَ فِعْلِهِ بِكَلَامٍ، فَلأَحْسَنُ إِسْقَاطُ
عَلَامَةِ التَّانِيثِ مِنَ الْفِعْلِ مَعَ كَوْنِ الْمُؤنَّثِ مُؤنَّثًا حَقِيقِيًّا؛ وَإِنْ كَانَتْ^٢ غَيْرَ
مُؤنَّثٍ حَقِيقِيًّا^٣، اِزْدَادَ تَرْكُ الْعَلَامَةِ حُسْنًا؛^٤

اعْتَرَضَ سَائِلٌ فَقَالَ: كَيْفَ يَكُونُ إِسْقَاطُ عَلَامَةِ التَّانِيثِ [أَحْسَنَ] وَ قَدْ قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾^٥ وَ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾^٦.

١. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، إمام العربية، لزم أبا علي الفارسي دهرًا، و سافر معه حتى برع و صنّف، و سكن بغداد، و تخرّج به الكبار. كان أبوه مملوكًا روميًا لسليمان بن فهد الموصلي. و خدم عضد الدولة و ابنه، و قرأ على المتنبّي ديوانه، و أخذ عنه الشريف الرضي و عبد السلام البصري. و له من التصانيف: سرّ الصناعة، الخصائص، المقصور و الممدود، إعراب الحماسة، و غيرها. توفّي ببغداد سنة ٣٩٢ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ١٧ - ١٩، الرقم ٩؛ المجازات النبوية، ص ٢٦. ٢. كذا، و الأنسب: «كان».

٣. في جميع النسخ و المطبوع سوى «ب»: - «حقيقي».

٤. اللمع في اللغة، ص ٣٤ مع اختلاف في العبارة.

٥. ص (٣٨): ١٢.

٦. النساء (٤): ٢٣. و في «س، ص» و المطبوع: - «و ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾».

و «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ»^١، و «أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ»^٢، و القرآن لا يَنْزِلُ بِلُغَةٍ غَيْرُهَا أَفْصَحُ مِنْهُ؟!

و مِثْلُ ابْنِ جَنِّيٍّ لَا يَذْهَبُ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا؛ فَمَا تَفْسِيرُ كَلَامِهِ؟ و مَا الْمُرَادُ؟^٣
 الجواب: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ ابْنِ جَنِّيٍّ فِيمَا قَالَهُ وَ خَيْرُهُ^٤؛ لِمُخَالَفَتِهِ فِيهِ، لَا سِيَّمًا
 وَ لَمْ يَوْرِدْ فِيهِ حُجَّةٌ وَ لَا شُبْهَةٌ فَيَقَعُ النَّظَرُ فِيهَا وَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا.
 و معلومٌ أَنَّ فِعْلَ الْمُذَكَّرِ يَجِبُ تَذْكِيرُهُ وَ فِعْلَ الْمُؤنَّثِ يَجِبُ تَأْنِيثُهُ، وَ اعْتِرَاضُ
 الْكَلَامِ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِعْلَ الْمُؤنَّثِ^٥. أَلَا تَرَى أَنَّ اعْتِرَاضَ الْكَلَامِ فِي فِعْلِ
 الْمُذَكَّرِ لَا يُغَيِّرُ مَا يَجِبُ مِنْ تَذْكِيرِهِ؟
 و لَوْ لَمْ يَكُنْ لَنَا فِي^٦ ذَلِكَ حُجَّةٌ إِلَّا الْقُرْآنُ لَكَفَى وَ أَغْنَى؛ لِأَنَّ فَصَاحَةَ الْقُرْآنِ
 وَ بُلُوغَهَا الْغَايَةَ فِيهَا لَا مَطْعَنَ عَلَيْهَا.
 وَ يُمَكِّنُ وَجْهَهُ آخَرَ - إِذَا صَحَّحْنَا مَا قَالَهُ ابْنُ جَنِّيٍّ وَ حَقَّقْنَاهُ -: وَ هُوَ أَنْ يَكُونَ
 الْغَرَضُ فِي الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ بِخِلَافِ ذَلِكَ الْإِعْلَامَ بِجَوَازِ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ مَعَ اعْتِرَاضِ
 الْكَلَامِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجْرِي مَجْرَى مَا هُوَ لِحَقٍّ وَ خَطَأً لَا يَسُوغُ اسْتِعْمَالُهُ.
 وَ الْأَوَّلُ أَقْوَى.

١. المائدة (٥): ٣.

٢. المائدة (٥): ١.

٣. في جميع النسخ و المطبوع سوى «أ»: «و ما له».

٤. في جميع النسخ و المطبوع سوى «ص»: «و غيره». و خَيْرُ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ. فَضَّلَهُ عَلَيْهِ.
 راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٦٤ (خير).

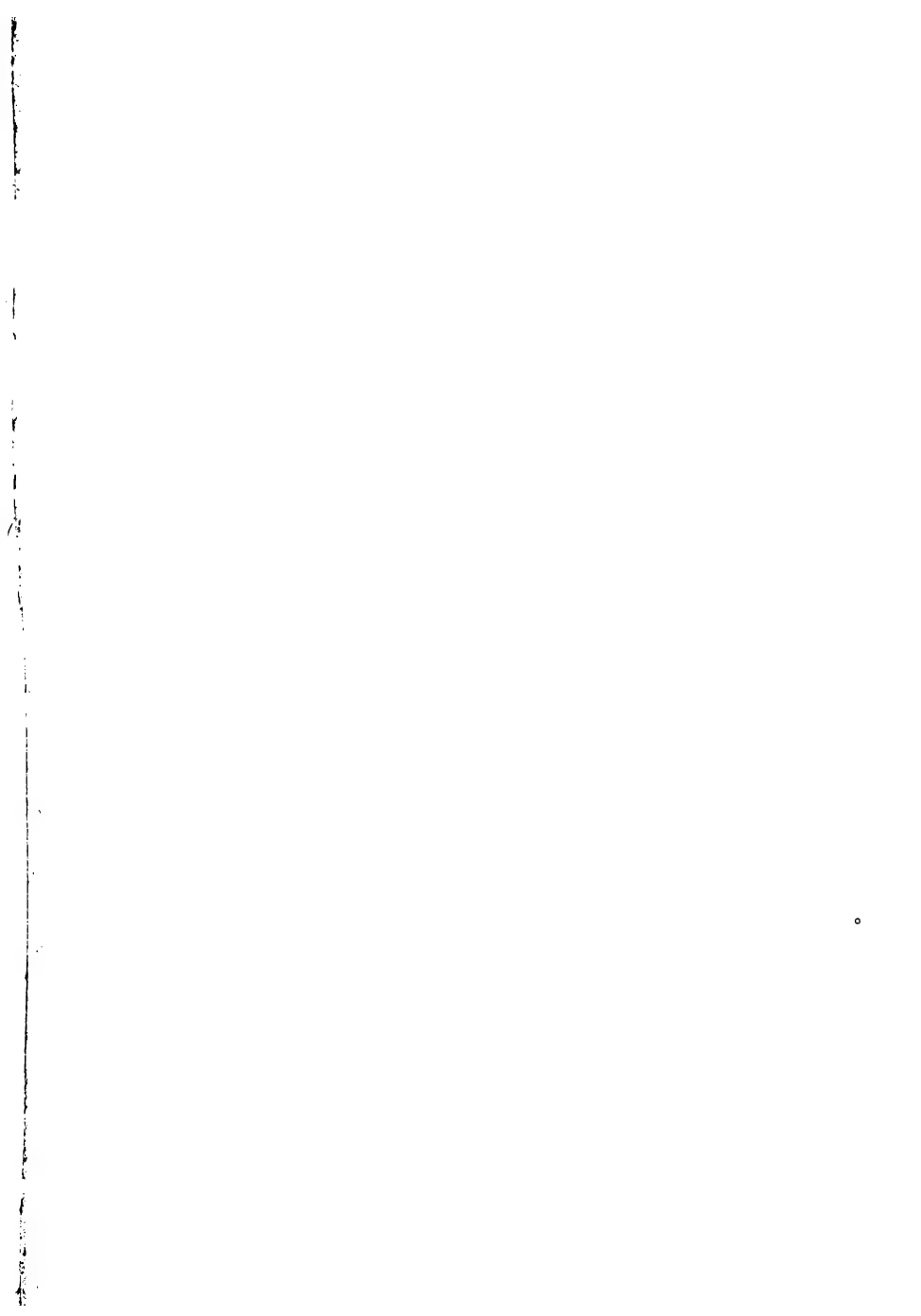
٥. في «أ، د»: «فعلا المؤنث». و في «ب»: «فعلا لمؤنث». و في «ص»: «فعلا للمؤنث».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «النافي» بدل «لنا في».

ب. الرسائل الحديثية

(١٨)

شرحُ الخطبة الشَّقْشِقِيَّةِ



مقدمة التحقيق

تعتبر الخطبة الشقشقية من الخطب المشهورة و المهمة لأمير المؤمنين عليه السلام، و بما أنها تحتوي على موضوع حسّاس جدّاً، و هو بيان موقف أمير المؤمنين عليه السلام من الخلفاء السابقين بشيء كبير من الصراحة، و تقييم أداء كلّ واحد منهم بكلّ وضوح، أدّى ذلك إلى تشكيك البعض في نسبة هذه الخطبة إليه عليه السلام.

و ربّما كان هذا الأمر هو الباعث الحقيقي وراء التشكيك في محتوى كلّ كتاب نهج البلاغة، و ادّعاء أنّ الخطب التي احتوى عليها الكتاب هي من إنشاء جامعهِ الشريف الرضي، لا أمير المؤمنين عليه السلام^١. إلّا أنّ الله تعالى قيّض بعض العلماء و الباحثين للبحث عن مصادر خطب نهج البلاغة، و إثبات أنها كانت موجودة قبل حياة الرضي بأزمنة طويلة، و ذلك مثل العمل العلمي المهمّ و الكبير الذي قام به العلامة السيّد عبد الزهراء الحسيني الخطيب في كتابه الجليل: مصادر نهج البلاغة و أسانيدهِ، حيث تمكّن من خلال ما بذله من جهود مُضنية من إثبات هذا الأمر إلى حدّ كبير بصورة علميّة و موثقة.

و قد تركّز اهتمام العلماء على توثيق الخطبة الشقشقية بالخصوص؛ فذكروا أنها قد رويت في كتب كتبت قبل ولادة الرضي (ولد سنة ٣٥٩)، مثل كتاب الإنصاف لابن

١. راجع: مصادر نهج البلاغة و أسانيدهِ، ج ١، ص ٣٠٩.

قبة الرازي (توفي قبل سنة ٣١٧هـ)، و بعض كتب أبي القاسم البلخي المعتزلي (ت ٣١٧هـ)^١، إضافة إلى عدم مناسبة أسلوب و ألفاظ هذه الخطبة لأسلوب الرضي، حتّى قال بعض أصحاب الاختصاص: «أنّى للرضي و لغير الرضي هذا النفس و هذا الأسلوب! قد وقفنا على رسائل الرضي، و عرفنا طريقته و فنّه في الكلام المنثور، و ما يقع مع هذا الكلام في حلّ و لا خمر»^٢.

و من جهة أخرى، اهتم العلماء بشرح هذه الخطبة بصورة مستقلة، و بيان معاني ألفاظها، و من هذه الشروح شرح الشريف المرتضى الذي بين أيدينا، و هو رسالة مختصرة قام رحمه الله فيها بشرح معاني أهم ألفاظ الخطبة. و قد سمى البصري (ت ٤٤٣هـ) هذه الرسالة باسم: «تفسير الخطبة الشقشقية»^٣؛ باعتبار قوله عليه السلام في خاتمتها: «تلك شقشقة هدرت، ثم قرّت»، فيما سماها ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ): «الخطبة المقمّصة»^٤؛ باعتبار قوله عليه السلام في مطلعها: «أما و الله لقد تقمّمصها منّي...».

و قد ترك شرح الشريف المرتضى هذا أثره على من جاء بعده، فقد أورد قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣) في شرحه لنهج البلاغة معظم ألفاظه، من دون أن يصرّح بذلك^٥؛ و لكن بمقارنة يسيرة بين شرح الشريف المرتضى، و ما جاء في شرح الراوندي ينكشف لنا أنّ الأخير قد نقل أكثر كلمات الشريف المرتضى مع شيء من التصرف و التقديم و التأخير. كما نقل قطب الدين الكيذري (ق ٦) نصّ هذا الشرح

١. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٢٠٥-٢٠٦.

٢. المصدر، ص ٢٠٥. و راجع تفاصيل أخرى حول الخطبة في: مصادر نهج البلاغة و أسانيد، ج ١، ص ٣٠٩-٣٢٤.

٣. مجلّة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨٣.

٤. راجع: معالم العلماء، ص ١٠٦.

٥. راجع: منهاج البراعة، ج ١، ص ١٢١-١٣١.

بكامله في شرحه على نهج البلاغة^١ و قد يمكن اعتبار ذلك قرينة على تصحيح نسبة الشرح إلى الشريف المرتضى؛ وذلك لقرب عهد الكيذري نسبياً منه، ونسبته إليه على نحو جازم.

و الجدير بالذكر أنّ بعض الباحثين استظهر أن يكون شرح الشريف المرتضى للخطبة الشقشقية أول شرح مستقل لها^٢؛ لكن يبدو أنّ هذا الكلام سهو؛ فإنّ هناك من سبق الشريف المرتضى بشرح ألفاظ الخطبة الشقشقية، وهو الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري؛ فقد طلب الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) منه أن يقوم بشرح الخطبة، فقام بشرح معاني أهم ألفاظها بصورة مختصرة. و قد أورد الشيخ الصدوق هذا الشرح بأكمله في بعض كتبه^٣.

و لكن على الرغم من وجود شرح متقدّم للخطبة على شرح الشريف المرتضى، إلّا أنّ القارئ لشرحه يرى فيه الاستقلال في التعابير والألفاظ و بيان المعاني عمّا قبله، و هو ديدن العباقرة و كبار المفكرين الذين يحاولون أن يكونوا مستقلّين في فكرهم و إنتاجهم العلمي، فيأتون دائماً بشيء جديد.

و على أيّ حال فقد اهتمّ العلماء بشرح هذه الخطبة بصورة مستقلة؛ لِمَا تقدّم من أهمّيتها و خطورتها، و إليك قائمة بالشروح المستقلة للخطبة إضافة إلى ما ذكر:

١. شرح الخطبة الشقشقية، للسيد علاء الدين كلستانه، محمّد بن أبي تراب الحسيني الإصبهاني (ت ١١٠٠).

٢. شرحها للمولى إبراهيم الجيلاني.

٣. شرحها بالفارسية للسيد محمّد عبّاس التستري اللكنهوي (ت ١٣٠٦).

١. حدائق الحقائق، ج ١، ص ١٥٩.

٢. مصادر نهج البلاغة و أسانيد، ج ١، ص ٣٢٣. و راجع أيضاً: مجلّة تراث العدد ٥، ص ٢٩٨.

٣. راجع: معاني الأخبار، ص ٣٦٢.

٤. شرحها لتاج العلماء السيّد عليّ بن دلدار عليّ الككنهوي (ت ١٣١٢).

٥. شرحها لأبي المعالي محمّد إبراهيم الكلّباسي (ت ١٣١٥).

٦. شرحها للشيخ هادي الساني.

٧. شرحها للسيّد عليّ الهاشمي.

٨. شرحها للشاعر الأديب السيّد جعفر بن السيّد صادق العابد.

٩. شرحها للسيّد حسين الصدر^١.

إنّ هذا الاهتمام بشرح الخطبة يدلّ على أهمّيّتها، كما أنّ قيام الشريف المرتضى بشرحها يدلّ على مدى اهتمامه بها، وأهمّيّتها من وجهة نظره، حتّى أنّه استشهد ببعض مقاطع الخطبة في بعض كتبه، و وصفها بالشهرة و المعروفة، فقال عنها تارة: «إنّه قول مشهور»، و أخرى: «إنّه قول معروف»^٢.

و كان هذا الشرح قد طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٠٥ تحت عنوان «شرح الخطبة الشقشقيّة»، كما طبع في ضمن كتاب حدائق الحقائق للكيدري الذي تقدّم أنّه أورد نصّ الشرح في كتابه، و قد أعيد نشره اعتماداً على طبعة رسائل الشريف المرتضى في ضمن سلسلة رسائل الأعلام حول نهج البلاغة^٣.

مخطوطات الرسالة

لم نعر على مخطوطة مستقلة لهذا الشرح، ولكن تقدّم أنّ قطب الدين الكيدري البيهقي نقل في شرحه على نهج البلاغة المسمّى «حدائق الحقائق» نصّ هذا الشرح، حيث قال عند شرحه لهذه الخطبة:

قد وجدتُ لهذه الخطبة خاصّة شرحاً أملاه السيّد الشريف الأجلّ المرتضى علم

١. مصادر نهج البلاغة و أسانيد، ج ١، ص ٣٢٣-٣٢٤.

٢. الشافي في الإمامة، ج ٣، ص ٢٢٤، ٢٢٨.

٣. رسائل الأعلام حول نهج البلاغة، الرقم ١، طبعة دار النهج - البحرين ١٤٣١هـ.

الهدى ذو المجدين علي بن الحسين الموسوي - قدس الله روحه - فأوردته بجماله^١ وكماله؛ فإن كل الصيد في جوف الفرا^٢.

و هذا يعني أنه قام بنقل نص الشرح، خلافاً للقطب الراوندي الذي تقدم أنه نقل معظم عبارات الشرح مع تصرف و من دون أن يصرح بأنه نقل ذلك من شرح الشريف المرتضى. و لذلك لم نعتمد في مقابلة شرح الشريف المرتضى على كتاب الراوندي، بينما قمنا بمقابلته مع ثلاث مخطوطات من كتاب حدائق الحقائق، إضافة إلى مقابلته مع المطبوع سابقاً في ضمن رسائل الشريف المرتضى.

و مخطوطات حدائق الحقائق كالتالي:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٦٨٠١، و تاريخ استنساخها شهر رمضان من سنة ١٦٤٥هـ، الناسخ: محمد بن أبي الحسين بن محمد القصار^٣ و هذه النسخة قديمة و نفيسة للغاية. و يقع شرح الشريف المرتضى منها في الصفحات (٦٣ - ٦٨)، الأوراق (٣٢ - ٣٤)، و رمزنا لها ب«ن».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٨١٨^٤ و هذه النسخة قديمة و نفيسة، لكنها ناقصة الأول و الآخر، و تاريخها مجهول. و يقع شرح الشريف المرتضى منها في الصفحات (٣٦ - ٤٠)، الأوراق (١٨ - ٢٠)، و رمزنا لها ب«م».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٦٥١٦، و تاريخ استنساخها صفر من سنة ١٠٤٩، الناسخ: محمد شريف بن علي رضا المازندراني^٥.

١. في المطبوع: «بحاله»، و الذي أثبتناه استفدناه من مخطوطات الكتاب.

٢. حدائق الحقائق، ج ١، ص ١٥٩.

٣. فهرس المكتبة، ج ٤٢، ص ٥٠٥.

٤. فهرس المكتبة، ج ٣، ص ١٩.

٥. فهرس المكتبة، ج ١٧، ص ٩٩.

و كانت هذه النسخة في حوزة المرحوم السيّد محمّد علي الروضاتي. و يقع شرح الشريف المرتضى منها في الصفحات (٣٣ - ٣٨)، الأوراق (١٨ - ٢٠)، و رمزنا لها بـ «ق». و في هذه النسخة تقديم و تأخير، و خلط لكلام صاحب حدائق الحقائق بكلام الشريف المرتضى، مع حذف و إضافات من قبل الناسخ!! ولذلك لم نعتد عليها بصورة كاملة. و رمزنا لها بـ «ق».

شرحُ الخطبةِ الشَّقْشِقِيَّةِ^١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألةٌ تُحِيطُ على تفسِيرِ الخطبةِ الْمُقَمَّصَةِ^٢، وَهِيَ الشَّقْشِقِيَّةُ، مِنْ إِمْلَاءِ السَّيِّدِ الْمُرتَضَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٣.
أَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٥: «لَقَدْ تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ^٦»، وَإِنَّمَا^٧ أَرَادَ^٨: لَبَسَهَا، وَاسْتَمَلَتْ^٩ عَلَيْهِ كَمَا يَشْتَمِلُ الْقَمِيصُ عَلَى لَبِيسِهِ.
وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلَّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَى»،
فَالْمُرَادُ^{١٠} أَنَّ أَمْرَهَا عَلَيَّ يَدُورُ، وَبِي يَقُومُ، وَأَنَّهُ لَا عَوَاضَ عَنِّي فِيهَا، وَلَا بَدِيلَ مِنِّي^{١١}.

١. فِي «ن، م»: «شرح الخطبة المقمَّصة المعروفة بالشَّقْشِقِيَّة». وَفِي «ق»: «شرح الخطبة المقمَّصة».

٢. سَمَّيْتُ الْخُطْبَةَ بِالْمُقَمَّصَةِ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى لَفْظِ «التَّقْمِص» فِي أَوَّلِهَا.

٣. مِنْ قَوْلِهِ: «مَسْأَلَةٌ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ن، م، ق».

٤. فِي «ن»: «قَالَ» بَدَلَ «أَمَّا».

٥. فِي «ق»: - «أَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٦. فِي «ن، م، ق»: - «فُلَانٌ».

٧. فِي «ن، م، ق»: - «وَإِنَّمَا».

٨. فِي «ق»: «أَيُّ» بَدَلَ «وَإِنَّمَا أَرَادَ». وَفِي «ن، م»: + «أَنَّهُ».

٩. فِي «ن، م»: «وَاسْتَمَلَتْ».

١٠. فِي «ن، ق»: «أَرَادَ».

١١. فِي «ق»: - «مَنِّي».

لها، كما أَنَّ قُطْبَ الرِّحَى - وهو ^١ الحَدِيدَةُ ^٢ المَوْضُوعَةُ فِي وَسْطِهَا - عَلَيْهَا مَدَارُ
الرِّحَى، وَلَوْلَا هِيَ ^٣ لَمَا انْتَضَمَت حَرَكَاتُهَا، وَلَا ظَهَرَت مَنَفَعَتُهَا.
وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ^٤: «يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ» ^٥، كَلَامٌ ^٦ مُسْتَأْنَفٌ غَيْرُ مَوْصُولٍ
الْمَعْنَى بِذِكْرِ قُطْبِ الرِّحَى ^٧؛ الْمُرَادُ بِهِ ^٨ أَنِّي عَالِي ^٩ الْمَكَانِ بَعِيدُ الْمَرْتَقَى؛ لِأَنَّ السَّيْلَ
لَا يَنْحَدِرُ إِلَّا عَنِ الْأَمَاكِنِ الْعَالِيَةِ وَالْمَوَاضِعِ الْمُرْتَفِعَةِ.
ثُمَّ أَكَّدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا الْمَعْنَى ^{١٠} بِقَوْلِهِ: «وَلَا يَرْقَى ^{١١} إِلَيَّ الطَّيْرُ»؛ لِأَنَّهُ ^{١٢} لَيْسَ
كُلُّ مَكَانٍ عَلَاً ^{١٣} عَنْ اسْتِقْرَارِ السَّيْلِ عَلَيْهِ وَاقْتَضَى تَحْدُرَهُ عَنْهُ يَكُونُ مِمَّا ^{١٤} لَا
يَرْقَى إِلَيْهِ الطَّيْرُ؛ فَإِنَّ هَذَا وَصَفٌ يَقْتَضِي بُلُوغَ الْغَايَةِ فِي الْعُلُوِّ وَالْإِرْتِفَاعِ.
وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ^{١٥}: «لَكِنِّي سَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْباً» ^{١٦}، فَمَعْنَى «سَدَلْتُ» ^{١٧}: أَلْقَيْتُ

١. فِي «م» وَالْمَطْبُوعُ: «هُوَ» بِدُونِ وَאו الْعَطْفِ.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحَدِيدُ»، وَهُوَ سَهُوٌ وَاضِحٌ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَوْلَاهَا» بِدَلِ «وَلَوْلَا هِيَ».

٤. فِي «ن، ق»:- «وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: + «وَلَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ».

٦. فِي «م» وَالْمَطْبُوعُ: «هَذَا كَلَامٌ».

٧. فِي «ن، م، ق»:- «غَيْرُ مَوْصُولٍ الْمَعْنَى بِذِكْرِ قُطْبِ الرِّحَى».

٨. فِي «ن، م، ق»:- «أَيَّ» بِدَلِ «الْمُرَادُ بِهِ».

٩. فِي «ق»:- «عَلَيَّ».

١٠. فِي «ن، م، ق»:- «ذَلِكَ» بِدَلِ «هَذَا الْمَعْنَى».

١١. فِي «ن»:- «وَلَا يَرْتَقِي».

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَأَنَّهُ».

١٣. فِي «م»:- «فِيمَا».

١٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَالٍ».

١٥. فِي «ن، م، ق»:- «وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

١٦. فِي الْمَطْبُوعِ: + «وَطَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحاً».

١٧. فِي «ن، م، ق»:- «أَيَّ» بِدَلِ «فَمَعْنَى سَدَلْتُ».

بيني وبينها حجاباً؛ أي ^١ عَزَفْتُ ^٢ عنها، و تَنَزَّهْتُ عن طلبها، و حَجَبْتُ نفسي عن مرآها.

و ^٣ قوله عليه السلام: «و طَوَيْتُ عنها كَشْحاً» نظيرُ قوله: «سَدَلْتُ دونها ثوباً» ^٤، و معنى الكلام: أُنْثِي ^٥ أَعْرَضْتُ ^٦ عنها، و عَدَلْتُ عن جهتها. و مَن عَدَلَ عن جهة إلى غيرها فَقَدْ طَوَى كَشْحَه عنها؛ لَأَنَّ الكَشْحَ: الخاصِرةُ ^٧.

و قوله عليه السلام: «بَيَّنَّ أَنْ أَصُولَ ^٨ بِيَدِ جَدَّاءَ»، فَإِنَّمَا أَرَادَ ^٩: مقطوعة؛ لَأَنَّ الجَدَّ ^{١٠}: القَطْعُ. ^{١١} و يُحْتَمَلُ أَيْضاً أَنْ يُرْوَى: «جَدَّاءَ» بالذالِ الْمُعْجَمَةِ ^{١٢}؛ لَأَنَّ الجَدَّ أَيْضاً: القَطْعُ، و الجَدَّاءُ: الْمُنْقَطِعَةُ ^{١٣}. قَالَ الطائِي ^{١٤}:

١. في «ن، ق»: «يعني».

٢. في المطبوع: «عرضت»، و استظهر في هامشه: «أعرضت».

٣. في «ن، م، ق»: «كذلك».

٤. في «ن، م، ق»: - «نظيرُ قوله: سَدَلْتُ دونها ثوباً».

٥. في «ن، م، ق»: «أُنْثِي».

٦. في «ق»: «عرضت».

٧. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٩٩؛ النهاية، ج ٤، ص ١٧٥؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٥٧١ (كشح).

٨. في «ن، م، ق»: - «و قوله عليه السلام: بَيَّنَّ أَنْ أَصُولَ».

٩. في «ن، م، ق»: «أَي» بدل «فإنما أراد».

١٠. في «ن، م، ق»: «و الجَدَّ» بدل «لَأَنَّ الجَدَّ».

١١. راجع: المفردات، ص ١٨٧؛ لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٩ و ١١٠ (جدد).

١٢. في «ق»: «معجمة».

١٣. في «ن، م، ق»: «و هو القَطْعُ أَيْضاً» بدل «لَأَنَّ الجَدَّ أَيْضاً: القَطْعُ، و الجَدَّاءُ: الْمُنْقَطِعَةُ». و راجع:

كتاب العين، ج ٦، ص ١١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٤٧٩ (جذذ).

١٤. أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، ذكره النجاشي رحمه الله في رجاله، ص ١٤١، الرقم ٣٦٧

أَبَا جَعْفَرٍ، إِنَّ الْجَهَالََةَ أُمُّهَا وَلَوْدٌ، وَأُمُّ الْعَقْلِ^١ جَذَاءُ حَائِلٌ^٢
فَأَمَّا «الطَّخِيَّةُ» فَهِيَ الظُّلْمَةُ^٣؛ وَ«لَيْلَةُ طَخِيَاءُ» أَيُّ^٤: مُظْلِمَةٌ^٥.

فَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَرَأَيْتُ أَنَّ الصَّبْرَ عَلَى هَاتَا أَحَجُّ، فَصَبَرْتُ وَفِي
الْعَيْنِ قَذَى، وَفِي الْحَلْقِ شَجَا»^٦؛ وَ«هَاتَا»^٧ لُغَةٌ تَجْرِي مَجْرَى «هَذِي»^٨
وَ«هَذِهِ». وَ«أَحَجُّ»: أَوْلَى^٩. وَ«قَذَى الْعَيْنِ»: مَعْرُوفٌ^{١٠}. وَ«الشَّجَا»: مَا اعْتَرَضَ فِي
الْحَلْقِ^{١١}.

«... قَانَأُ»: ... كَانَ إِمَامِيًّا، وَ لِهْ شَعْر فِي أَهْلِ الْبَيْت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كَثِيرٌ. وَ ذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ
رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ رَأَى نَسْخَةَ عَتِيقَةَ قَالَتْ: لَعَلَّهَا كُتِبَتْ فِي أَيَّامِهِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، وَ فِيهَا قَصِيدَةٌ يَذْكُرُ فِيهَا
الْأَنَمَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ تَوَفَّى فِي أَيَّامِهِ. وَ قَالَ
الْجَاحِظُ فِي كِتَابِ الْحَيَوَانِ: وَ حَدَّثَنِي أَبُو تَمَّامٍ الطَّائِي، وَ كَانَ مِنْ رُؤَسَاءِ الرَّافِضَةِ. لَهُ كِتَابُ
الْحِمَاسَةِ، وَ كِتَابُ مَخْتَارِ شَعْرِ الْقَبَائِلِ».

١. فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ: «الْعِلْمُ» بِدَلِّ «الْعَقْلُ».
٢. «الْحَائِلُ»: كُلُّ أَشْيٍ لَا تَحْمِلُ. رَاجِعٌ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١١، ص ١٨٩ (حَوْل). وَ الْبَيْتُ يُقَالُ عَنْ
الطَّائِي فِي عَيُونِ الْأَخْبَارِ لِلدِّينُورِيِّ، ج ٢، ص ١٤٠؛ رَبِيعُ الْأَبْرَارِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ، ج ٢، ص ٣٦؛
التَّذَكُّرَةُ الْحَمْدُونِيَّةُ، ج ٣، ص ٢٦٨.

٣. فِي «ن، م، ق»: «وَالطَّخِيَّةُ: الظُّلْمَةُ» بِدَلِّ «فَأَمَّا الطَّخِيَّةُ، فَهِيَ الظُّلْمَةُ».

٤. فِي «ن، م، ق»: - «أَيُّ».

٥. رَاجِعٌ: كِتَابِ الْعَيْنِ، ج ٤، ص ٢٩٤ (طَخِي)؛ لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٥، ص ٥ (طَخُو).

٦. مِنْ قَوْلِهِ: «فَأَمَّا قَوْلُهُ» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «ن، م، ق».

٧. فِي «ن، م، ق»: «و هَاتَا».

٨. فِي «م»: «هَذَا».

٩. رَاجِعٌ: الْمَحِيطُ فِي اللُّغَةِ، ج ٣، ص ١٤٢ (حَجُو)؛ النِّهَايَةُ، ج ١، ص ٣٤٨ (حَجَا).

١٠. فِي «ن، م، ق»: - «وَ قَذَى الْعَيْنِ مَعْرُوفٌ». وَ رَاجِعٌ أَيْضًا: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٥، ص ١٧٣؛ تَاجُ

الْعُرُوسِ، ج ٢٠، ص ٦٩ (قَذَى).

١١. رَاجِعٌ لِلْمَزِيدِ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٤، ص ٤٢٢ (شَجَا).

فَأَمَّا التُّرَاثُ فَهُوَ^١ الميراثُ، وَ لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ يَمْلِكُهُ مَالِكُهُ يُسَمَّى^٢ تَرَاثًا، حَتَّى يَكُونَ قَدْ وَرِثَهُ عَنْ غَيْرِهِ. وَأَرَادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ [بِ] «أَرَى تَرَاثِي نَهْبًا» أَي: حَقِّي^٣ مِنَ الْإِمَامَةِ وَخِلَافَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الَّذِي وَرِثْتُهُ عَنْهُ بِنَصِّهِ عَلَيَّ وَإِشَارَتِهِ إِلَيَّ^٤. «نَهْبًا»^٥: مُنْقَسِمًا^٦ وَ مُتَوَزَّعًا مُتَدَاوِلًا.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٧: «فَادْلِي بِهَا إِلَى فُلَانٍ بَعْدَهُ»، إِنَّمَا يُرِيدُ^٨: أَلْقَاهَا إِلَيْهِ، وَأَرْسَلَهَا إِلَى جِهَتِهِ؛ الْأَصْلُ فِيهِ^٩ قَوْلُهُمْ: «أَدْلَيْتُ^{١٠} الدَّلْوَ»، إِذَا أَلْقَيْتَهَا إِلَى الْبُئْرِ، وَمِنْهُ: «أَدْلَى الرَّجُلُ بِحُجَّتِهِ»^{١١}.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَيَا عَجَبًا! بَيْنَا^{١٢} هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ جَعَلَهَا لِأَخَرٍ بَعْدَ وَفَاتِهِ^{١٣}»، مِنْ دَقِيقِ الْمُحَاسَبَةِ^{١٤} وَشَدِيدِ^{١٥} الْمُوَافَقَةِ^{١٦}؛ لِأَنَّ مَنْ يَسْتَقِيلُ مِنَ الْأَمْرِ - عَلَى ظَاهِرِ الْحَالِ -، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ زَاهِدًا فِيهِ مُنْقِضًا مِنْهُ مُتَبَرِّمًا بِهِ، فَإِذَا^{١٧} عَقَدَهُ

١. فِي «ن، م، ق»: «و التُّرَاثُ» بَدَل «فَأَمَّا التُّرَاثُ فَهُوَ».

٢. فِي «ن، م، ق»: «و لَا يُسَمَّى الْجُلُكُ» بَدَل «و لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ يَمْلِكُهُ مَالِكُهُ يُسَمَّى».

٣. فِي «ن، م، ق»: «+ أَي».

٤. فِي «ن، م، ق»: بَدَل قَوْلِهِ: «و أَرَادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ...» إِلَى هُنَا: «و أَرَادَ بِالتُّرَاثِ حَقَّهُ مِنَ الْإِمَامَةِ وَ خِلَافَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي قَدْ (فِي «ن»: «قَدْ») وَرِثَهُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنَصِّهِ عَلَيْهِ وَ إِشَارَتِهِ إِلَيْهِ».

٥. فِي «ن، م، ق»: «+ أَي».

٦. فِي «ن»: «مُنْقَسِمًا».

٧. فِي «ن، م، ق»: «- وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٨. فِي «ن، م، ق»: «أَي» بَدَل «بَعْدَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ».

٩. فِي «ن، م، ق»: «مِنْ» بَدَل «الْأَصْلُ فِيهِ».

١٠. فِي «ق»: «أَدْلَيْتُ».

١١. لِلْمُزِيدِ رَاجِع: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٤، ص ٢٦٧؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيط، ج ٢، ص ١٦٨٤ (دَلْو).

١٢. فِي «ن»: «بَيْنَمَا».

١٣. فِي «ق»: «مَعَاتِهِ».

١٤. فِي «ن»: «و سَدِيد».

١٥. فِي «ن، م، ق»: «الْمَجَانَسَةُ».

١٦. فِي «ن، ق»: «الْمُوَافَقَةُ». وَ فِي «م»: «الْمُوَافَقَةُ».

١٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «و مَنْ» بَدَل «فَإِذَا».

لغيره و وصّى به إلى سواه فهو على غاية التمسك به و التحمل لأوقاره و التلبس لأوزاره!!

و قوله عليه السلام^١: «لشدّ ما تشطّرا^٢ ضرعيها»، يريد^٣: اقتسما منفعتها؛ من الشطر^٤ الذي هو النصف.

و أمّا إنشاده عليه السلام:

«شَتَانٌ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَ يَوْمٌ حَيَّانٌ أَخِي جَابِرٍ»

فهذا البيت لأعشى قيس^٥، من جملة قصيدة^٦ أولها:

عَلَقَمُ، مَا أَنْتَ إِلَيَّ عَامِرٍ أَلْنَاقِصِ الْأَوْتَارَ وَ الْوَاتِرِ^٧

فأما حَيَّانٌ^٨ أخو جابر، فهو رجلٌ من بني حنيفة كان يُنادِمُ الأعشى، و هو^٩ من

١. في «ن، م، ق»: - «و قوله عليه السلام».

٢. في «ق»: «شطرا».

٣. في «ن، ق»: «أي» بدل «يريد».

٤. راجع للمزيد: النهاية، ج ٢، ص ٤٧٣؛ المصباح المنير، ص ٣١٢ (شطر).

٥. الأعشى الكبير أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل الأسدي، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية و له ديوان شعر مشهور، و كان يغني بشعره، فسُمي: صَنَاجَة العرب. أدرك الإسلام و لم يُسلم. لُقّب بالأعشى لضعف بصره، و عمي في أواخر عمره، توفي سنة سبع من الهجرة. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ١٦٦؛ الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٣٤١.

٦. في «ن، م، ق»: «و البيت الذي أنشده للأعشى من قصيدة» بدل «فهذا البيت...» إلى هنا.

٧. قيل: كانت بين علقمة بن علاثة و عامر بن الطفيل منافرة، و قال الأعشى هذه القصيدة في هجو علقمة. راجع: خزائن الأدب، ج ٣، ص ٣٧٠؛ الأغاني، ج ١٦، ص ٤٥٥؛ الشعر و الشعراء، ج ١، ص ٢٥٣؛ كنز العمال، ج ٣، ص ٧٣٨.

٨. في «ن، م، ق»: «وحيّان» بدل «فأما حيّان».

٩. في «ن»: - «و هو». و في «ق»: - «و».

سادات بني حنيفة^١، فأراد: ما أبعد ما بين يومي على كور^٢ المطية^٣ أداب^٤ وأنصب^٥ في الهواجر^٦ والصنابر^٧ وبين يومي وإدعاً قاراً مُنادماً لِحَيَّان أخي جابر في نعمة وخفيض وأمن وخصب.

و روي: أن حَيَّان هذا^٨ - [و] كان شريفاً مُعظماً - عَتَبَ على الأعشى؛ كيف نَسَبَهُ إلى أخيه وعَرَفَهُ به؟ فاعتذر^٩ الأعشى بأن^{١٠} القافية ساقته إلى ذلك، فلم يَعِذْهُ.^{١١} والغرض في تمثله^{١٢} - صَلَوَاتُ اللَّهِ عليه - بهذا البيت تَبَاعُدُ ما بينه عليه السلام وبين القوم؛ لأنهم فازوا^{١٣} بآرائهم، و رَجَعُوا بِطِلَابِهِمْ، و ظَفَرُوا بما قَصَدُوهُ، و اشْتَمَلُوا على ما اعْتَمَدُوهُ، و هو عليه السلام في أثناء ذلك كُلَّهُ مَجْفُوءٌ^{١٤} في حَقِّهِ،

١. من قوله: «كان ينادم الأعشى» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٢. في «ن» - «على كور».

٣. الكور - بضم الكاف -: الرحل، أو رحل الناقة. و المطية: الدابة. راجع: كتاب العين، ج ٥، ص ٤٠١ (كور)؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٤٠ (مطا).

٤. يقال: دأب في العمل، أي: جدّ و تعب. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٣٦٩ (دأب).

٥. من «النَّصَب» بمعنى التعب. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٦٢ (نصب).

٦. «الهواجر» جمع «الهجرة»: اشتداد الحرّ نصف النهار. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨٦: مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٨٦٠ (هجر).

٧. صُنَابِرُ الشتاء شدة برده، واحدها «صُنُور». راجع: تاج العروس، ج ٧، ص ١٠٩ (صنبر).

٨. في «م» - «هذا».

٩. في المطبوع: «واعتذر».

١٠. في المطبوع: «أن».

١١. في المطبوع: - «فلم يعذره».

١٢. في المطبوع: «تمثيله».

١٣. في المطبوع: «قَلَدُوا».

١٤. في «ن»: «مخفق». و في «م، ق»: «مَحْفَق».

كَمِدٌ مِنْ^١ نَصِيْبِهِ. فَالْبُعْدُ كَمَا تَرَاهُ^٢ بَيْنَهُمْ بَعِيدٌ^٣، وَالاِخْتِلَافُ شَدِيدٌ، وَالاسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ وَقَعَ فِي مَوْقِعِهِ، وَ^٤وَارِدٌ فِي مَوْضِعِهِ. وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَصَيَّرَهَا فِي نَاحِيَةٍ^٥ خَسَنَاءَ^٦، يَجْفَوُ^٧ مَسُّهَا، وَيَعْظُمُ كَلْمُهَا»، إِنَّمَا^٨ هُوَ تَعْرِضٌ بِجَفَاءٍ^٩ خُلِقَ الرَّجُلُ التَّالِي^{١٠} لِلْأَوَّلِ، وَضِيقِ صَدْرِهِ، وَنِفَارِ طَبْعِهِ.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كَرَاكِبِ الصَّعْبَةِ، إِنْ أَسْلَسَ لَهَا عَسْفَ، وَ^{١١}إِنْ أَشْنَقَ لَهَا خَرَمَ^{١٢}»، مَعْنَاهُ: أَنَّ رَاكِبَ الْبَكْرَةِ^{١٣} الصَّعْبَةِ -الَّتِي مَا ذُلَّلَتْ وَرُيِّضَتْ- بَيْنَ خَطْبَتَيْنِ: إِنْ أَرَحْنِي لَهَا الزَّمَامَ تَوَجَّهَتْ بِهِ حَيْثُ شَاءَتْ بَعْسَفٍ^{١٤} وَخَبَطٍ، وَ«إِنْ أَشْنَقَ لَهَا» بِمَعْنَى^{١٥}: ضَيَّقَ عَلَيْهَا الشَّنَاقَ «خَرَمَ» بِمَعْنَى^{١٦}: خَرَقَ^{١٧} أَنْفَهَا؛ لِأَنَّ الزَّمَامَ يَكُونُ

١. فِي «ن، م، ق»: «مَكَّدَ فِي»، وَ«الْكَمْدُ»: الْحَزَنُ الشَّدِيدُ لَا يُسْتَطَاعُ إِمْضَاؤُهُ. رَاجِعٌ: تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ٥، ص ٢٢٦ (كمد).
٢. فِي «ق»: «يَرَاهُ».
٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «رَأَاهُ عَنْهُمْ» بَدَلَ «تَرَاهُ بَيْنَهُمْ بَعِيدًا».
٤. فِي «ن، م، ق»: - «و».
٥. فِي النَّهْجِ: «فِي حَوْزَةٍ».
٦. مِنْ قَوْلِهِ: «وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ق».
٧. فِي «ن»: «مَجْفَوًّا».
٨. فِي «ق»: - «إِنَّمَا».
٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِجَفَاءٍ».
١٠. فِي «ن»: «التَّالِي».
١١. فِي «ق» وَ الْمَطْبُوعِ وَ النَّهْجِ: - «إِنْ أَسْلَسَ لَهَا عَسْفَ، وَ».
١٢. فِي «م، ق» وَ النَّهْجِ: + «وَ إِنْ أَسْلَسَ لَهَا تَقَحَّمْ». وَ فِي «ن»: + «أَيَّ خَرَمَ أَنْفَهَا».
١٣. الْبَكْرُ مِنَ الْإِبِلِ بِمَنْزِلَةِ الْفَتَى مِنَ النَّاسِ، وَ الْبَكْرَةُ بِمَنْزِلَةِ الْفَتَاةِ. رَاجِعٌ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ٧٩ (بكر).
١٤. فِي «م»: «فَعَسْفَ».
١٥. فِي «م»: «أَيَّ». وَ فِي «ق»: «إِنْ»، كِلَاهُمَا بَدَلَ «بِمَعْنَى».
١٦. فِي «م»: «أَيَّ». وَ فِي «ق»: - «خَرَمَ، بِمَعْنَى».
١٧. فِي «ق»: «حَرَفَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «خَرَمَ».

مُصِلاً بِالْأَنْفِ، فَإِذَا وَالِي بَيْنَ جَذِبِهِ - لَشِدَّةِ إِمْسَاكِهِ^١ - خَرَقَهُ^٢.
 «وإن أسلس لها تَقَحَّم»، [أراد] به مثل المعنى الذي أرادَه بلفظة^٣ «عَسَفَ»؛ مِن
 ورود^٥ ما يَكْرَهُ ورودَه^٦ مِنَ المَوَارِدِ، و يَأْبَى سُلُوكَهُ مِنَ المَقَاصِدِ.
 و قوله عليه السلام^٧: «فَبُلِّيَ النَّاسُ^٨ لَعَمْرُ اللَّهِ بِخَبِطٍ وَ شِمَاسٍ^٩ وَ تَلَوْنٍ
 وَ اعْتِرَاضٍ^{١٠}».

و «الْخَبِطُ» هو^{١١} السَّيْرُ عَلَى غَيْرِ جَادَّةٍ وَ مَحَجَّةٍ. و «الشَّمَاسُ»: النَّفَارُ.
 و «التَّلَوْنُ»: التَّقْلُبُ^{١٢} وَ التَّبَدُّلُ. و أَمَّا^{١٣} «الاعتراضُ» فهو هَاهُنَا^{١٤} أَيْضاً^{١٥} ضَرَبٌ
 مِنَ^{١٦} التَّلَوْنِ وَ التَّغْيِيرِ، وَ تَرَكُ لَزُومِ الْقَصْدِ وَ الْجَادَّةِ؛ يُقَالُ: «مَشَى الْعُرْضَةَ^{١٧}» أَي:

١. في المطبوع: «لإمساكه» بدل «لشدّة إمساكه».
٢. في «ن، ق»: + «و خرم بمعنى خرق». و في «م»: + «و خرّمه بمعنى خرق». و في المطبوع: + «و على الرواية الأخرى: إن أشنق لها خرم. و هو معنى خرق».
٣. من قوله: «وإن أسلس لها تَقَحَّم» إلى هنا ساقط من «ن».
٤. في «ن، م»: «و تَقَحَّمْ مِثْلَ عَسَفَ» بدل «أراد به مثل المعنى الذي أرادَه بلفظة عَسَفَ».
٥. في «ن، م»: «أي ورد» بدل «من ورود».
٦. في «ق»: «ورده».
٧. في «ن، م»: - «و قوله عليه السلام».
٨. في «ن، م»: + «و رُوي: فَمُنِّي». و في النهج: «فَمُنِّي» بدل «فُبُلِّي».
٩. في «ن، م»: - «لعمر الله بخبط و شماس».
١٠. هكذا في النهج و المطبوع. و في «ق، ن، م»: - «و تلون و اعتراض».
١١. في «م»: - «هو».
١٢. في «ن»: - «أما». و في «م»: - «و أما».
١٣. في «ن، م، ق»: «هنا» بدل «فهو هاهنا».
١٤. في «ن، م»: - «أيضاً».
١٥. في المطبوع: «ضربان»: بدل «ضرب من».
١٦. في المطبوع: «للعرضة».

تَرَكَ الْقَصْدَ وَ الْمَحَجَّةَ وَ جَادَةَ الطَّرِيقِ^١، وَ سَارَ فِي عُرْضِهَا عَاسِفاً حَاطِطاً.

وَأَمَّا^٢ تَلْوِيحُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَلْ تَصْرِيحُهُ بِذَمِّ الشُّورَى، وَ الْأَنْفَعُ مِنْ اقْتِرَانِهِ بِمَنْ^٣
لَا يُسَاوِيهِ وَ لَا يُضَاهِيهِ^٤؛ فَهُوَ كَثِيرُ التَّرَدُّدِ فِي كَلَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. ثُمَّ^٥ خَبَّرَ بِأَنَّهُ فَعَلَ
ذَلِكَ كُلَّهُ مُقَارَظَةً وَ مُسَاهَلَةً وَ اسْتِصْلَاحاً وَ سَمَاحاً؛ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَكِنِّي^٦
أَسَفْتُ إِذْ أَسَفَوُا، وَ طَرْتُ إِذَا طَارُوا»^٧. يُقَالُ^٨: «أَسَفَ الطَّائِرُ وَ سَفَّ»: إِذَا دَنَا مِنْ
الْأَرْضِ فِي طَيْرَانِهِ^٩ بِغَيْرِ إِلْفٍ^{١٠}؛ وَ «أَسَفَ الرَّجُلُ إِلَى الْأَمْرِ الدَّنِيِّ»^{١١}: إِذَا دَخَلَ فِيهِ
بِالْإِلْفِ لَا غَيْرَ^{١٢}.

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَمَالَ رَجُلٌ لَضِغْنِهِ، وَ أَصْغَى آخَرَ لِصِهْرِهِ»، وَ إِنَّمَا أَرَادَ الْمَائِلَ
إِلَى صِهْرِهِ [وَ] هُوَ^{١٣} عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ^{١٤}؛ فَإِنَّهُ كَانَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ عُثْمَانَ

١. فِي «ن، م، ق»:- «وَ جَادَةَ الطَّرِيقِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ إِنَّمَا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

٤. فِي «ق»:- «وَ لَا يُضَاهِيهِ».

٥. فِي «م»:- «ثُمَّ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَكِنْ»، وَ أُشِيرَ فِي هَامِشِهِ إِلَى أَنَّ فِي النَّهْجِ كَمَا أَثْبَتْنَاهُ.

٧. فِي «ن، م، ق»:- «وَ طَرْتُ إِذَا طَارُوا».

٨. فِي «ق»:- «يُقَالُ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «سَفَّ الطَّائِرُ» بَدَلَ «أَسَفَ الطَّائِرُ...» إِلَى هُنَا.

١٠. فِي «ن، م، ق»:- «بِغَيْرِ إِلْفٍ».

١١. فِي «ن، م، ق»:- «الَّذِي» بَدَلَ «الدَّنِيِّ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ:- «الدَّنِيِّ»، وَ الَّذِي أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَنَاهُ مِنْ

مَصَادِرِ اللُّغَةِ الْمَذْكُورِ بَعْضُهَا فِي الْهَامِشِ التَّالِي.

١٢. رَاجِعْ أَيْضاً: مَعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ، ج ٣، ص ٥٧؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٩، ص ١٥٤ (سَفَف).

١٣. فِي الْمَطْبُوعِ:- «هُوَ».

١٤. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ بْنُ عَبْدِ الْحَرثِ بْنِ زُهَيْرِ بْنِ كِلَابِ الْقُرَشِيِّ الزُّهْرِيُّ الْمَشْهُورُ بِعَبْدِ

عَمْرِ أَوْ عَبْدِ الْكَعْبَةِ فِي زَمَنِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَ هُوَ مِنْ أَهْلِ الشُّورَى فِي قِصَّةِ الْخِلَافَةِ، مَاتَ فِي سَنَةِ

٣٢ مِنَ الْهَجْرَةِ. رَاجِعْ لِلْمَزِيدِ: تَارِيخُ الْيَعْقُوبِيِّ، ج ٢، ص ١٦٩؛ الْإِصَابَةُ، ج ٢، ص ٤١٦.

مُصَاهَرَةً مَعْرُوفَةً، فَعَقَدَ لَهُ الْأَمْرَ، وَ مَالَ إِلَيْهِ بِالْمُصَاهَرَةِ، وَ الَّذِي مَالَ إِلَيْهِ لَضِغْنِهِ إِنَّمَا هُوَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ الزُّهْرِيُّ^١، فَإِنَّهُ كَانَ مُنْحَرِفًا عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ هُوَ أَحَدُ مَنْ قَعَدَ عَنْ بَيْعَتِهِ فِي وَقْتِ وَلايَتِهِ^٢.
وَ أَمَّا^٣ لَفْظَةُ «هَنْ»، فَإِنَّ^٤ الْعَرَبَ تَسْتَعْمِلُهَا^٥ فِي الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ الشَّدِيدَةِ؛ يَقُولُونَ: «جَرَتْ هَنْتٌ، وَ هَنَاتٌ».

وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِلَى أَنْ قَامَ^٦ ثَالِثُ^٧ الْقَوْمِ - يَعْنِي^٨ عُثْمَانَ - نَافِجًا حِضْنِيهِ^٩»، فَالْنَّفِجُ^{١٠} وَ النَّفْخُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَ «الْحِضْنُ» هُوَ^{١١} الصَّدْرُ وَ الْعَضْدَانِ^{١٢} وَ مَا بَيْنَهُمَا^{١٣}،

١. أَبُو إِسْحَاقَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ الزُّهْرِيُّ، كَانَ فَارِسًا بَطْلًا زَامِيًا، وَ هُوَ مُقَدَّمُ جِيُوشِ الْإِسْلَامِ فِي فَتْحِ الْعِرَاقِ. وَ هُوَ مِمَّنْ رَوَى حَدِيثَ الطَّيْرِ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. رَاجِعُ: التَّذَكُّرَةُ الْحَدُودِيَّةُ، ج ٢، ص ٤٨٢، الرَّقْمُ ٧؛ الْعَبْرُ فِي خَبَرِ مَنْ غَيْرِ، ج ١، ص ٦٠، الرَّقْمُ ٥٥.
٢. فِي «ن، م»: «فَمَالَ رَجُلٌ لَضِغْنِهِ هُوَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ الزُّهْرِيُّ، كَانَ مُنْحَرِفًا عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَ هُوَ أَحَدُ مَنْ قَعَدَ عَنْ بَيْعَتِهِ فِي وَقْتِ وَلايَتِهِ. وَ أَصْغَى آخِرَ لَصْهَرِهِ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ، كَانَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ عُثْمَانَ مُصَاهَرَةً مَعْرُوفَةً، فَعَقَدَ لَهُ الْأَمْرَ وَ مَالَ إِلَيْهِ بِالْمُصَاهَرَةِ» بِدَلِّ «قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَمَالَ رَجُلٌ...» إِلَى هُنَا.

٣. فِي «ن، ق»: - «أَمَّا». وَ فِي «م»: - «وَ أَمَّا».

٤. فِي «ن، م»: - «فَإِنَّ».

٥. فِي «ن، م، ق»: «يَسْتَعْمِلُهَا الْعَرَبُ».

٦. فِي «ن، م، ق»: - «يَقُولُونَ: جَرَتْ هَنْتٌ وَ هَنَاتٌ وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِلَى أَنْ قَامَ».

٧. فِي «ن، م، ق»: «وَ ثَالِثُ».

٨. فِي «ن، م»: - «يَعْنِي».

٩. فِي «ن، م، ق»: - «نَافِجًا حِضْنِيهِ».

١٠. فِي «ن، م، ق»: «وَ النَّفْخُ».

١١. فِي «ن، ق»: - «هُوَ».

١٢. فِي «م»: «وَ الْعَضْدُ».

١٣. فِي «ن، م، ق»: «يَلِيهِمَا».

ومنه: «حَضَنْتُ الصَّبِيَّ حَضْنًا وَحِضَانَةً». وَ الْحِضْنُ - أَيْضًا -: أَوَّلُ الْجَبَلِ.
و معنى ^١ «بَيْنَ ثَنِيْلِهِ وَمُعْتَلِفِهِ» أَي: بَيْنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَرُوثُ فِيهِ وَ الْمَوْضِعِ
الَّذِي يَأْكُلُ مِنْهُ.

و قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «و قَامَ مَعَهُ بَنُو أَبِيهِ؛ يَخْضَمُونَ مَالَ اللَّهِ خَضَمَ الْإِبِلِ نِسْبَةً
الرَّبِيعِ» ^٢. وَ ^٣ «الْخَضَمُ» أَقْوَى مِنَ الْقَضْمِ، وَ تَعْمَلُ ^٤ فِيهِ الْأَشْدَاقُ ^٥، وَ يَكُونُ فِي
الْأَكْثَرِ لِلْأَشْيَاءِ اللَّيِّئَةِ الرَّطْبَةِ. وَ «الْقَضْمُ» بِمَقَادِيمِ الْأَسْنَانِ، وَ يَكُونُ لِلْأَشْيَاءِ الْيَابِسَةِ.
و قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِلَى أَنْ انْتَكَتْ [عَلَيْهِ] ^٦ فَتْلُهُ، وَ أَجْهَزَ عَلَيْهِ عَمَلُهُ، وَ كَبَّتْ بِهِ
بِطْنَتُهُ»؛ وَ ^٧ «الْإِنْتَكَاثُ»: الْإِنْتِقَاضُ، وَ إِذَا تَرَائَلْتَ قُوَى الْحَبْلِ ^٨ وَ تَفَرَّقَتْ مِرْرُهُ ^٩ قِيلَ:
إِنَّهُ انْتَكَتْ ^{١٠}، وَ مِنْهُ نَكْتُ الْعَهْدِ؛ لِأَنَّهُ ^{١١} فَسَخَ لَهُ وَ حَلَّ لِعَقْدِهِ ^{١٢}.

١. من قوله: «و منه: حضنت الصبي...» إلى هنا ساقط من «ن، م، ق».

٢. من قوله: «و قوله عليه السلام و قام...» إلى هنا غير موجود في «ن، م، ق» إلا عبارة «يَخْضَمُونَ مَالَ اللَّهِ».

٣. في «ن، م، ق»: - «و».

٤. في «ن، م، ق»: «و يستعمل».

٥. «الأشداق» جمع الشَّدق، و هو لحم باطن الخدين من جانبي الفم. راجع: جمهرة اللغة، ج ٢، ص ٦٥٢ (شداق).

٦. ما بين المعقوفين أضفناه من نهج البلاغة.

٧. من قوله: «و قوله عليه السلام: إلى أن انتكث...» إلى هنا لا يوجد في «ن، م، ق».

٨. في «ن، م، ق»: «و انتكث الحبل: تَرَائَلَتْ قِوَاهُ» بدل «و إذا تَرَائَلْتَ قُوَى الْحَبْلِ».

٩. في «ن، م»: «مدده». قال ابن السكيت: المِرَّةُ الْقُوَّةُ وَ جَمْعُهَا الْمِرْرُ؛ قَالَ: وَ أَوَّلُ الْمِرَّةِ إِحْكَامُ الْفَتْلِ. وَ الْمِرَّةُ: طَاقَةُ الْحَبْلِ، كَالْمَرِيرَةِ، وَ كُلُّ قُوَّةٍ مِنْ قُوَى الْحَبْلِ مِرَّةٌ، وَ جَمْعُهَا مِرْرٌ. راجع: تاج العروس، ج ٧، ص ٤٧٦ (مرر).

١٠. في «ن، م، ق»: - «قيل: إِنَّهُ انْتَكَتْ».

١١. في «ن»: «لأن».

١٢. في «ن، م»: «للعقدة».

و معنى^١ «أجهز^٢ عليه عمله» أي قتلَه فعلُهُ. و الإِجْهَازُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي إِمَامٍ مَا
بَدَأَ بِهِ، مِنْ الْجِرَاحِ وَ غَيْرِهَا.

فَأَمَّا «الْبُطْنَةُ» فَهِيَ^٣ كَثْرَةُ الْأَكْلِ وَ السَّرَفُ^٤ فِي الشَّبَعِ، وَ ذَلِكَ غَيْرُ مَحْمُودٍ فِي
نُجَبَاءِ الرِّجَالِ وَ ذَوِي الْفَضْلِ مِنْهُمْ^٥.

و قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَمَا رَاعَنِي إِلَّا وَ النَّاسُ^٦ كَعُرْفِ الضَّبُعِ^٧ إِلَيَّ، يَنْتَالُونَ عَلَيَّ
مِنْ كُلِّ وَجْهِ^٨»، وَ الضَّبُعُ ذَاتُ عُرْفٍ^٩ كَثِيرٍ، وَ الْعَرَبُ تُسَمَّى الضَّبُعَ: «عَرَفَاءُ» لِعِظَمِ
عُرْفِهَا. وَ مَعْنَى^{١١} «يَنْتَالُونَ» أَي: يَنْتَابِعُونَ وَ يَتَزَاخَمُونَ^{١٢}.

و قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حَتَّى لَقَدْ^{١٣} وَطِئَ الْحَسَنَانِ، وَ شَقَّ عِطْفَايَ، مُجْتَمِعِينَ حَوْلِي
كَرْبِضَةِ الْغَنَمِ^{١٤}» فَأَرَادَ بِ«الْحَسَنَيْنِ»^{١٥} الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَ^{١٦} غَلَبَ

١. فِي «ن، م، ق»: - «و معنى».

٢. فِي «ن، م، ق»: «و أجهز».

٣. فِي «ن، م، ق»: «و البطنة» بَدَل «فَأَمَّا البطنة فهي».

٤. فِي «م»: «و الشرب».

٥. فِي «ق»: - «منهم».

٦. فِي «ن، م، ق»: - «و قوله عليه السلام»: فَمَا رَاعَنِي إِلَّا وَ النَّاسُ».

٧. فِي «ق»: - «كعريف الضبع».

٨. فِي «م، ق»: - يَنْتَالُونَ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ».

٩. فِي «ن، ق»: - «و».

١٠. «الْعُرْفُ»: شَعْرُ عُنُقِ الْفَرَسِ، وَ قِيلَ: هُوَ مَنَبِتُ الشَّعْرِ وَ الرِّيشِ مِنَ الْعُنُقِ. وَ الْعَرَفَاءُ: الضَّبُعُ؛

لِكَثْرَةِ شَعْرِ رِقَبَتِهَا. رَاجِع: تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٢، ص ٣٧٧ (عرف).

١١. فِي «ن، ق»: - «و معنى». وَ فِي «م»: - «معنى».

١٢. رَاجِعَ لِلْمَزِيدِ: كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٨، ص ٢٢٦؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١١، ص ٦٤٥ (نث).

١٣. فِي «ن، م، ق»: - «و قوله عليه السلام: حَتَّى لَقَدْ».

١٤. فِي «ن، م، ق»: - «و شَقَّ... عِطْفَايَ... إِلَى هُنَا».

١٥. فِي «ن، م، ق»: «أَرَادَ» بَدَل «فَأَرَادَ بِالْحَسَنَيْنِ».

١٦. فِي «ن، م، ق»: - «و».

في الاسم^١ الكبير على الصغير. و «العطف»: المنكب^٢. و «ريضة الغنم»: الرابضة. و إنما شبههم بالغنم لقلّة الفطنة عندهم، و بعد التأمل منهم؛ و العرب^٣ تصف الغنم بالعباوة^٤ و قلة الذكاء.

و قوله عليه السلام: «فلما نهضت بالأمر^٥ نكصت^٦ طائفة، و مرقت أخرى، و فسق آخرون»، و في رواية^٧: «نكثت طائفة، و قسطت أخرى، و مرق آخرون»، فمعنى^٩ «قسطت» أي: جارت و عدلت عن الصواب. و «مرق» أي: خرج^{١٠} عن الحدّ و من القصد^{١١}، و العرب تسمي السهم إذا لم يصب الغرض و مضى جانباً بأنه^{١٢} «مارق»^{١٣}.

و أمّا قوله عليه السلام: «و لكنهم^{١٤} حليت^{١٥} الدنيا في أعينهم^{١٦}»، و في رواية

١. في «م»: «اسم». و في منهاج البراعة، ج ١، ص ١٢٩: «التثنية اسم» بدل «الاسم».

٢. في «ن» - «و». ٣. في «ن، م»: «فالعرب».

٤. في المطبوع: «بالغباء».

٥. في «ن، م» - «و قوله... بالأمر».

٦. في «م»: «نكثت».

٧. في «ن، م»: «و روي» بدل «و في رواية».

٨. في «ن، م»: «و مرقت» و ما أثبتناه استفدناه من نهج البلاغة.

٩. في «ن، م، ق»: «فمعنى».

١٠. في المطبوع: «بمعنى جارت» بدل «و مرق آخرون... أي خرج».

١١. في «ن، م»: «القسط».

١٢. في المطبوع: «فإنه».

١٣. و راجع: كتاب العين، ج ٥، ص ١٦٠؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٤٠ (مرق).

١٤. في «ن، م، ق» - «و أمّا قوله عليه السلام: ولكنهم».

١٥. في «ن، م»: «و حليت».

١٦. في «ن، م» - «في أعينهم».

أُخْرَى: «حَلَّتْ لَهُمْ دُنْيَاهُمْ»، فمعنى «حَلَيْتَ»: تَبَرَّقْتَ وَ تَزَيَّنْتَ فِي أَعْيُنِهِمْ؛ مِنْ الْحَلْيِ. وَ يُحَكَّى: «حَلَّتْ»^١، فَهُوَ مِنْ حَلَاوَةِ الطَّعْمِ^٢.
 وَ مَعْنَى^٣ «رَاقَهُمْ زَبْرُجُهَا» أَي: أَعْجَبَهُمْ زُخْرُفُهَا. وَ «الزَّبْرِجُ» كَالزُّخْرُفِ^٤، وَ هُوَ مَا لَهُ^٥ ظَاهَرٌ جَمِيلٌ مُعْجَبٌ وَ بَاطِنٌ^٦ بِخِلَافِ ذَلِكَ. وَ أَصْلُ «الزَّبْرِجِ»^٧: الْغَيْمُ الرِّقِيقُ الَّذِي لَا مَاءَ فِيهِ، فَهُوَ مُغْرِ^٨ بظَاهِرِهِ، وَ لَا خَيْرَ فِيهِ^٩.
 وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْلَا حُضُورُ الْحَاضِرِ، وَ قِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ» إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ^{١٠}، فَمَعْنَاهُ^{١١}: أَنَّ الْفَرَضَ تَعَيَّنَ وَ تَوَجَّهَ^{١٢} مَعَ^{١٣} وَجُودِ^{١٤} مَنْ أَنْتَصَرَ بِهِ عَلَى دَفْعِ^{١٥} الْمُنْكَرِ وَ مَعَ الْبَاطِلِ، وَ اعْتَدَّ إِلَى مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ - مِنْ الْقَعُودِ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَحْلُولَاتٍ» وَ الظَّاهِرُ أَنَّ الصَّحِيحَ: «أَحْلُولَتْ».

٢. اخْتُصِرَ فِي «م، ق» مِنْ قَوْلِهِ: «وَ أَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَلَكِنَّهُمْ حَلَيْتَ...» إِلَى هُنَا بِمَا يَلِي: «حَلَيْتَ (فِي «م»): «وَ حَلَيْتَ» الدُّنْيَا، أَي تَزَيَّنْتَ؛ مِنَ الْحَلْيِ. وَ زُيِّ: حَلَّتْ؛ مِنْ حَلَاوَةِ الطَّعْمِ».

٣. فِي «ن، م، ق»: - «وَ مَعْنَى».

٤. فِي «ن، م، ق»: - «وَ الزَّبْرِجُ كَالزُّخْرُفِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَبْدُو لَهُمْ» بَدَلَ «وَ هُوَ مَا لَهُ».

٦. فِي «ق»: «وَ بَاطِنُهُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ أَصْلُهُ» بَدَلَ «وَ أَصْلُ الزَّبْرِجِ».

٨. فِي «ن»: «يَغْرِ».

٩. رَاجِعٌ لِلْمَزِيدِ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٢٨٥؛ النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٢٩٤ (زَبْرِج).

١٠. فِي «ن، م، ق»: - «وَ قِيَامُ الْحُجَّةِ...» إِلَى هُنَا.

١١. فِي «ن، م، ق»: «يَعْنِي».

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ يَوْجِبُ».

١٣. فِي «م، ق»: «وَ مَعَ».

١٤. فِي «ق»: «وَ جُودُهُ».

١٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «رَفَعَ».

في أول الأمر، و التَّهْوِيسُ في حَرْبِ الْجَمَلِ و ما بَعْدَهَا؛ لَفَقْدِ الْأَنْصَارِ أَوَّلًا و حُضُورِهِمْ ثَانِيًا.

فَأَمَّا «الْكِظَّةُ» فهي الْبِطْنَةُ^١ و شِدَّةُ الْاِمْتِلَاءِ مِنَ الطَّعَامِ.^٢ و «السَّعْبُ» هو^٣ الْجُوعُ. و معنى^٤ «الْقَيْثُ حَبَلُهَا عَلَى غَارِبِهَا» أَي: تَرَكْتُهَا، وَ تَخَلَّيْتُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَلْقَى زِمَامَ النَّاقَةِ عَلَى غَارِبِهَا فَقَدْ بَدَأَ لَهُ فِي إِسْكَائِهَا وَ زِمَّهَا، وَ خَلَّى بَيْنَهَا وَ بَيْنَ اخْتِيَارِهَا، وَ لِهَذَا صَارَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ وَ الْفُرْقَةِ^٥. و «الْغَارِبُ»: أَعْلَى الْعُنُقِ.^٦

[و قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ]: «و لَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوَّلِهَا» أَي: [لَوْلَا اجْتِمَاعُ هَؤُلَاءِ عَلَيَّ الْآنَ]^٧ كُنْتُ اسْتَعْمَلْتُ فِي آخِرِ الْأَمْرِ مَا اسْتَعْمَلْتُهُ فِي أَوَّلِهِ.^٨

و قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «و لَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنَزٍ»، وَ الْعَرَبُ تَقُولُ: عَفَطَتِ النَّاقَةُ تَعْفِطُ عَفْطًا وَ عَفِطًا وَ عَفْطَانًا، فَهِيَ عَافِطَةٌ، وَ هُوَ نَثْرُهَا^٩ بِأَنْفِهَا كَمَا يَنْثُرُ الْجِمَارُ. وَ يُقَالُ^{١٠}: عَفَطْتُ: ضَرَطْتُ. وَ كُلًّا مِنَ الْمَعْنَيْنِ تَحْتِمِلُهُمَا اللَّفْظَةُ

١. في «ن، م، ق»: «و الكظة البطنة».

٢. راجع للمزيد: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٥٧ (كظظ).

٣. في «ن، م، ق»: «هو».

٤. في «ن، م، ق»: «معنى». و في «م»: «و معنى».

٥. في «ن، م، ق»: «و الفرقة».

٦. في لسان العرب، ج ١، ص ٦٤٤ (غرب): «الغارب: مقدّم السنام؛ و الذروة: أعلاه». و في مجمع

البحرين، ج ٢، ص ١٣١ (غرب): «الغارب: ما بين السنام والعنق».

٧. ما بين المعقوفين استفدناه من منهاج البراعة، ج ١، ص ١٣١.

٨. من قوله: «و لسقيت آخرها...» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٩. في «ن، م»: «و عَفَطْتُ العنز: نثرت» بدل: «و قوله عليه السلام: و لألّيتم...» إلى هنا.

١٠. في «ن، م»: «يقال».

في هذا الموضع.^١

وأما قوله عليه السلام: «تِلْكَ شِقْشِقَةٌ هَدَرَتْ ثُمَّ قَرَّتْ»: استقرت.^٢
فـ «الشَّقْشِقَةُ»^٣ هي التي يُخْرِجُهَا البعيرُ مِنْ فِيهِ عِنْدَ جَرِّ جَرَّتِهِ وَغَضَبِهِ
أَوْ قَطْمِهِ.^٥ وإِنَّمَا^٦ أَرَادَ^٧ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهَا سَوْرَةُ التَّهَبَّتْ ثُمَّ خَمَدَتْ، وَثَارَتْ^٨
ثُمَّ وَقَفَتْ.

ولَمَّا اقْتَضَى ابْنُ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بَقِيَّةَ الْكَلَامِ، وَكَدَّ^٩ انْقَطَعَ بِمَا اعْتَرَضَهُ،
وَزَالَ عَنِ سَنَنِهِ، اعْتَدَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْعُدُولِ عَنْ تَمَامِهِ بَانْقِضَاءِ أَسْبَابِهِ^{١٠} وَانْقِطَاعِ
نَارِهِ وَتَلَاشِي دَوَاعِيهِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ يَتَّبِعُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَيَقْتَضِي أَوَّلُهُ آخِرَهُ؛ فَإِذَا قُطِعَ،
انْحَلَّ نِظَامُهُ، وَخَبَا ضِرَامُهُ^{١١}.

١. في «ن، م»: «و قوله: «عَفْطَةُ عَزْ» يَحْتَمِلُ الْمَعْنَيْنِ» بدل «و كَلَا مِنْ الْمَعْنَيْنِ...» إلى هنا. و
راجع للمزيد: لسان العرب، ج ٧، ص ٣٥٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٦٤ (عطف).
٢. من قوله: «و أما قوله عليه السلام: تلك شِقْشِقَةٌ...» إلى هنا ساقط من «ن، م، ق».
٣. في «ن، م، ق»: «و الشَّقْشِقَةُ».
٤. في «ن، م، ق»: «ما يخرجها» بدل «هي التي يخرجها».
٥. «قَطْمٌ» كَفَرَحَ: اشْتَهَى الضَّرْبَ وَ النِّكَاحَ وَ اللَّحْمَ، فَهُوَ قَطْمٌ. راجع: تاج العروس، ج ١٧،
ص ٥٨٠ (قطم).
٦. في «ن، م، ق»: «و إِنَّمَا».
٧. في المطبوع: «يريد».
٨. في «ن، م»: «و نشأت»، هكذا قد تقرأ.
٩. في «م»: «و قد».
١٠. في «ن، م، ق»: «سببه».
١١. «الضَّرَامُ» ككِتَابٍ: دُقَاقُ الْحَطَبِ الَّذِي يُسْرِعُ اشْتِعَالُ النَّارِ فِيهِ، أَوْ مَا اشْتَعَلَ مِنَ الْحَطَبِ. راجع:
تاج العروس، ج ١٧، ص ٤٢٧ (ضرم).

و نَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ. تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ وَ مَنَّهُ.^١

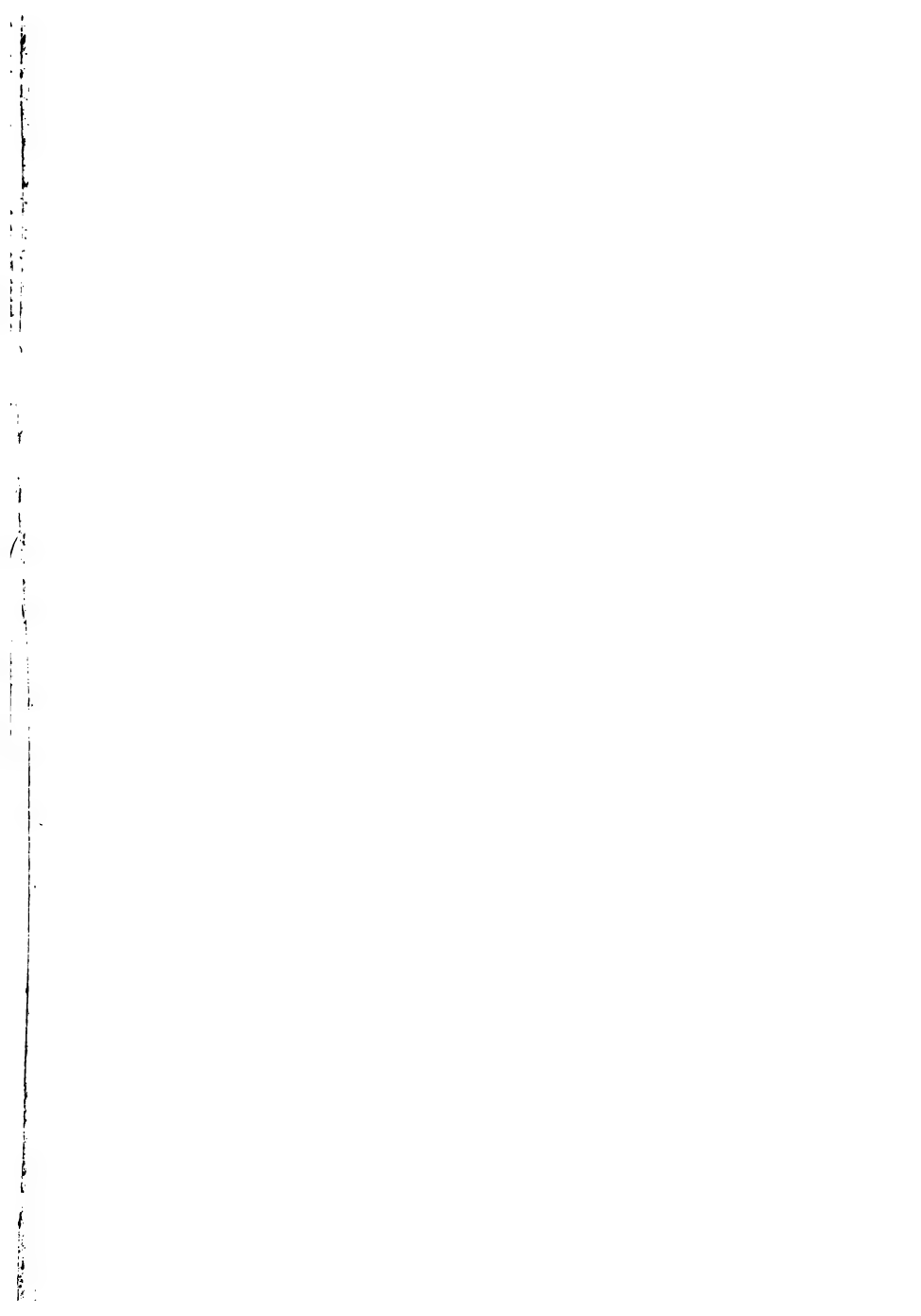
١. من قوله: «و نَسْأَلُ اللَّهَ...» إلى هنا ساقط من «ن، م، ق». و جاء بعد نهاية نقل هذا الشرح في كتاب حقائق الحقائق، ج ١، ص ١٦٥ ما يلي: «قد حكى السيد المرتضى - رضي الله عنه - أن أبا عمرو ومحمد بن عبد الواحد غلام ثعلب روى عن رجاله في قوله عليه السلام: «وُطِئَ الْحَسَنَانُ» أنهما الإيهامان، و أنشد للشَّافِئِي: «مَهْضُومَةُ الْكَشْحَيْنِ، ذَرْمَاءُ الْحَسَنِ».

و روي أن أمير المؤمنين عليه السلام إنما كان يومئذ جالساً محتجباً - وهي جلسة رسول الله صلى الله عليه وآله و آله المسمَّاة بالْقَرْفُصَاءِ، و هي جَمْعُ الرَكْبَتَيْنِ و جَمْعُ الْعِطْفِ و هو الذيل - و اجتمعوا لبياعوه و زاحموه حتَّى وطؤوا ذيله و إيهامه من تحته، و هُما إيهامان، و لم يعنِ الحسن و الحسين و هُما رجلان كبيران كسائر الحاضرين ثُمَّ من أولاد أمير المؤمنين و غيرهم، فكيف وطؤوهما دون غيرهما؟».

(١٩)

[مسألة في كلامٍ لعلِّي ﷺ]

[يَتَبَرَأُ فِيهِ مِنَ الظُّلْمِ]



مقدّمة التحقيق

لقد أولى بيتُ الشريف الطاهر أبو أحمد الموسوي (ت ٤٠٠هـ) - والد الشريفين المرتضى و الرضي - أهميّة خاصّة بنقل كلام و خطب أهل البيت عليهم السلام، ولا سيّما الخطب و الكلمات البليغة لأمير المؤمنين عليه السلام.

و الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ) غنيّ عن التعريف في هذا المجال، فقد قام في البداية بتأليف كتابه خصائص الأئمة عليهم السلام، و نقل فيها خطباً و كلمات كثيرة لأمير المؤمنين عليه السلام، ثمّ قام بتأليف كتابه الذائع الصيت نهج البلاغة، الذي بلغ من الشهرة بين المسلمين عامّة كلّ مبلغ، فقد أودع فيه أبلغ خطب و كلمات أمير المؤمنين عليه السلام.

و الجدير بالذكر أنّ الذي يقرأ كتب الأدب السابقة على تأليف نهج البلاغة يعرف قيمة ما فعله الشريف الرضي في هذا الكتاب، فالذي يراجع كتاب البيان و التبیین للجاحظ (ت ٢٥٥)، أو الكامل في اللغة و الأدب لأبي العباس المبرّد (ت ٢٨٥)، أو الأمالي لأبي عليّ القالي (ت ٣٥٦هـ) - و هذه الكتب تسمّى: «دواوين الأدب» - لوجد فيها تجاهلاً كبيراً لكلام أمير المؤمنين عليه السلام و بلاغته، و محاولة لوضعه في مرتبة غيره من الأدباء و البلغاء، و محاولة لإبراز بعض الشخصيات من أمثال الحجاج أو عبد الملك بن مروان كأفراد بلغوا مبلغاً عظيماً من الفصاحة و البلاغة.

إلا أنّ الشريف الرضي قام بإبراز كلمات و خطب أمير المؤمنين عليه السلام و تخصيص كتاب لها، و بذلك أثبت بالدليل أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان

يترع على قمة الفصاحة، و يأخذ بناصية البلاغة، فإنه بفضل كتاب نهج البلاغة خرجت دعوى بلاغة أمير المؤمنين عليه السلام من مجرد دعوى بلا دليل ملموس، إلى دعوى موثقة و مقرونة بالأدلة الواضحة الجلية.

كما اهتم الشريف المرتضى بنقل الخطب البليغة لأهل البيت عليهم السلام، فقد وجد بخطه خطبة رائعة من خطب فاطمة الزهراء عليها السلام، أولها: «اشتملت شملة الجنين، وقعدت حجرة الظنين، نقضت قادمة الأجدل، فخانك ريش الأعزل...»^١.

كما أولى اهتماماً خاصاً بخطب أمير المؤمنين عليه السلام، فقد تحدت سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤هـ) عن ذلك، و قال: «و قد أخبرنا السيد الشريف أبو علي بن محمد الحسيني بإسناده إلى الشريف المرتضى، قال: وقع إلي من خطب أمير المؤمنين عليه السلام أربعمئة خطبة»^٢.

و هذا يدل دلالة واضحة على مدى اهتمام المرتضى بخطب أمير المؤمنين عليه السلام.

مصادر الخطبة

إن الخطبة التي نقلها الشريف المرتضى هنا هي من الخطب البليغة لأمر المؤمنين عليه السلام، و التي يظهر أن الشريف المرتضى قام بإملائها على تلاميذه، و قد نقلها كل من الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، و الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ)، و الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، و ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ)، و سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤هـ)^٣.

١. راجع: بحار الأنوار، ج ٢٩، ص ٣١١ (نقلًا عن هامش نسخة من كشف الغمة بخط مؤلفه).

٢. تذكرة الخواص، ص ١١٤.

٣. راجع: الأمالي للصدوق، ص ٧١٨، المجلس ٩٠، ح ٧: نهج البلاغة، ج ٢، ٢١٦؛ ربيع الأبرار، ج ٣،

و الجدير بالذكر أنَّ السيّد عبد الزهراء الخطيب عند استعراضه أسماء مَنْ نقل هذه الخطبة، غفل عن نقل المرتضى لها^١، ولعلّ سبب ذلك يعود إلى أنَّ هذه الخطبة كانت ما زالت مخطوطة عند تأليف السيّد الخطيب لكتابه.

و قد روى الشيخ الصدوق الخطبة بسنده، و هو: حدّثنا عليّ بن أحمد بن موسى الدقاق، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الطائي، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين الخشاب، قال: حدّثنا محمّد بن محسن، عن المفصل بن عمر، عن الصادق جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جده، عن أبيه عليهم السلام، قال: قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام...^٢.

ثمَّ إنّ حجم الخطبة الحقيقيّ أكبر من الحجم المنقول هنا، فقد نقلها الشيخ الصدوق و المقدار الذي نقله أكثر ممّا هو موجود هنا. و الطريف أنَّ حجم الخطبة الذي نقله الشريف المرتضى هنا هو نفس حجمها الذي نقله أخوه الشريف الرضي في نهج البلاغة، فقد كانت عادة الشريف الرضي أن يقوم باقتطاع أبلغ كلام أمير المؤمنين عليه السلام و يضمّنه في كتابه، و لا ندرى هل كان من قصد الشريف المرتضى عند نقله هذا الجزء البليغ من الخطبة هو نقل أبلغ كلام أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً كما فعل الشريف الرضي، و هل كانت للشريف المرتضى نيّة القيام بجمع البليغ من كلام أمير المؤمنين عليه السلام، فسبقه أخوه إلى ذلك؟ لا ندرى.

و كانت هذه الخطبة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٩ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

«ص ٣١٩: مناقب آل أبي طالب عليه السلام، ج ١، ص ٣٧٦-٣٧٧؛ مصادر نهج البلاغة و أسانيد، ج ٣، ص ١٥٩.

١. راجع: مصادر نهج البلاغة و أسانيد، ج ٣، ص ١٥٩.

٢. الأمالي للصدوق، ص ٧١٨، المجلس ٩٠، ح ٧.

و قد تقدّم عند الكلام عن رسالة «الاستدلال على كون السماوات والأرضين سبعاً، و أنها غير كروية» احتمالاً أن تكون هذه الرسالة ذيلًا للخطبة التي بين أيدينا؛ و ذلك لوجود مناسبة بينهما، فراجع.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٧٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

[مسألة في كلامٍ لعليٍّ عليه السلام]

[يَتَبَرَّأُ فِيهِ مِنَ الظُّلْمِ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: مِنْ كَلَامٍ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَلَاهَا عَلَمُ الْهُدَى - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ :-

«وَاللَّهُ، لِأَنِّ أُبَيِّتَ عَلَى حَسَنِ السَّعْدَانِ^١ مُسَهَّدًا^٢، أَوْ أُجَرَّ^٣ فِي الْأَغْلَالِ مُصَفَّدًا^٤ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ظَالِمًا لِبَعْضِ الْعِبَادِ، وَغَاصِبًا لَشَيْءٍ مِنَ الْخَطَايَا؛ وَكَيْفَ أَظْلِمُ أَحَدًا لِنَفْسِي يُسْرِعُ^٥ إِلَيَّ الْبَلَى قُفُولُهَا، وَيَطُولُ فِي الثَّرَى حُلُولُهَا؟!

وَاللَّهُ، لَقَدْ رَأَيْتُ عَقِيلًا وَقَدْ أَمْلَقَ، حَتَّى اسْتَمَاحَنِي مِنْ بُرْكَمٍ صَاعًا، وَرَأَيْتُ

١. قال ابن أبي الحديد في شرحه، ج ١١، ص ٢٤٦: «السَّعْدَانِ: نَبْتُ ذُو شَوْكٍ، يُقَالُ لَهُ: حَسَنُ السَّعْدَانِ، وَحَسَكَةُ السَّعْدَانِ. وَتَشْبَهُ بِهِ حِلْمَةُ الثَّدْيِ، فَيُقَالُ: سَعْدَانَةُ الثَّدْوَةِ. وَهَذَا النَّبْتُ مِنْ أَفْضَلِ مَرَاعِي الْإِبِلِ».

٢. «المُسَهَّدُ»: قَلِيلُ النَّوْمِ، أَوْ مَنْ ذَهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ. وَسَهْدَةٌ: أَسْهَرَةٌ. رَاجِعُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٤٢٤؛ مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ، ج ٣، ص ٧٥ (سَهْدٌ).

٣. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «وَأُجَرَّ».

٤. «الْمُصَفَّدُ»: الْمَقْتَدُ، وَالْمَشْدُدُ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٣، ص ٢٥٦ (صَفْدٌ).

٥. فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ وَالْمَطْبُوعِ: «تُسْرِعُ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَفَقًّا لِلنَّهْجِ وَلِغَةِ الضَّادِ.

صَبِيَانَهُ شُعْتٌ [الشُّعُورُ، غُبْرٌ]¹ الأُلُوانِ مِنْ فَقَرِهِمْ، كَأَنَّمَا سُودَّتْ وُجُوهُهُمْ بِالْعِظْلِمِ،² وَاوَدَنِي مُؤَكِّدًا، وَكَرَّرَ عَلَيَّ الْقَوْلَ مُرَدِّدًا؛ فَأُصْغِيتُ إِلَيْهِ بِسَمْعِي³، فَظَنُّ أَنِّي أَبِيعُهُ دِينِي، وَأَتَّبِعُ قِيَادَهُ مُفَارِقًا طَرِيقَتِي، فَأَحْمَيْتُ لَهُ حَدِيدَةً، ثُمَّ أَدْنَيْتُهَا مِنْ جِسْمِهِ لِيَعْتَبِرَ بِهَا؛ فَضَجَّ ضَحِيجٌ ذِي دَنْفٍ⁴ مِنْ أَلْمِهَا، وَكَادَ أَنْ يَحْتَرِقَ مِنْ مِيسَمِهَا؛ فَقُلْتُ لَهُ: ثَكِلَتْكَ الثَّوَاكِلُ، يَا عَقِيلُ! أَتَنْتُ مِنْ حَدِيدَةٍ أَحْمَاهَا إِنْسَانُهَا لِلْعَبِ، وَتَجُرُّنِي إِلَى نَارٍ سَجَرَهَا⁵ جَبَّارُهَا لِفُضْبِهِ؟! أَتَنْتُ مِنَ الْأَذَى وَلَا أَتُنُّ مِنَ لَظْيٍ⁶؟!

وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ طَارِقُ طَرَقْنَا بِمَلْفُوفَةٍ فِي وَعَائِهَا، وَمَعْجُونَةٍ شَنَنْتُهَا، كَأَنَّمَا عَجَنْتَ بِرِيقِ حَيَّةٍ أَوْ قَيْتُهَا. فَقُلْتُ: أَمْ صَدَقَةٌ أَمْ نَذْرٌ أَمْ زَكَاةٌ؟ وَكُلُّ ذَلِكَ⁷ مُحَرَّمٌ عَلَيْنَا أَهْلُ الْبَيْتِ. فَقَالَ: لَا ذَا وَلَا ذَاكَ؛⁸ وَلِكِنَّهَا هَدِيَّةٌ. فَقُلْتُ: هَبْلَتِكَ الْهَبُولُ! أَعَنْ دِينَ اللَّهِ أَتَيْتَنِي لِتُخَدَعَنِي؟ أَمْ حَتَبْتُ⁹ [أَنْتَ] أَمْ ذُو جِنَّةٍ أَمْ تَهْجُرُ؟ وَاللَّهِ، لَوْ أُعْطِيتُ

١. ما بين المعقوفين من النهج والمطبوع.

٢. في «ب»: «بالظلم». و«العِظْلِم»: عصارة بعض الشجر. قال الأزهرى: عصارة شجر لونه كالنيل، أخضر إلى الكدرة. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٤١٢ (عظلم).

٣. في النهج: «سمعي» بدون الباء الجارة. ويقال: أصغى إلى فلان برأسه وبأذنه: أَمَالَهَا يَسْمَعُ. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٦١ (صغو).

٤. «الدَّنَف»: المَرَضُ اللازِمُ المُخَايَرِ. وقيل: هو المرض ما كان. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٠٧ (دنف).

٥. أي: مَلَأَهَا، أَوْ أَوْقَدَهَا وَأَحْمَاهَا. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٤٦ (سجر).

٦. «اللَّظْيُ»: النار. وقيل: اللُّهْبُ الخالص. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٤٨ (لظي).

٧. في النهج: «أصله أَمْ زَكَاةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟ فَذَلِكَ» بدل «أَصْدَقَةٌ أَمْ نَذْرٌ أَمْ زَكَاةٌ؟ وَكُلُّ ذَلِكَ».

٨. في «س»: «لا ذَا وَلَا ذَاكَ». وفي المطبوع: «لا وَلَا ذَاكَ»، كلاهما بدل «لا ذَا وَلَا ذَاكَ».

٩. ما بين المعقوفين من النهج والمطبوع.

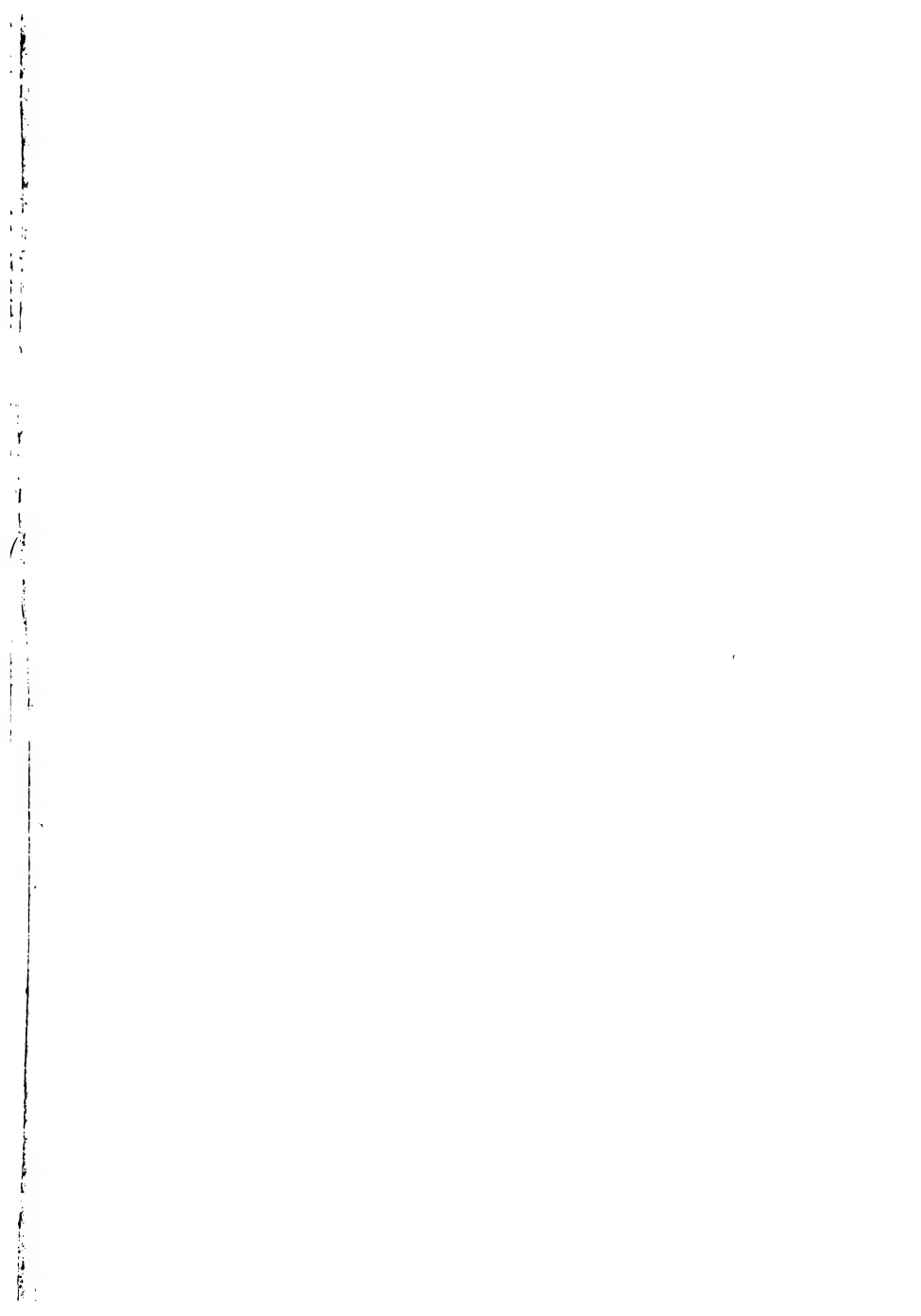
الأقاليم السبعة بما تحَت أفلَاحِها، واستُرِقُّ^١ لي قُطَانُها، مُذْعِنَةٌ بِأَمْلَاحِها^٢ على أن
 أعصِي اللهَ في نَمَلَةٍ أَسْلَبُها جُلِبَ شَعِيرَةٌ فَأَلَوْكُها،^٣ ما قَبِلْتُ ولا أَرَدْتُ^٤.
 وإن دُنِيَاكم عندي أهْوٌ مِن وَرَقَةٍ في فَمٍ جَرَادَةٍ تَقْضِمُها؛ ما لِعَلِّي وَنَعِيمٍ يَفْنَى،
 وَلَذَّةٍ لَا تَبْقَى؟! نَعُوذُ بِاللَّهِ مِن سُبَاتِ الْعَقْلِ، وَقُبْحِ الزَّلَلِ، وَبِهِ نَسْتَعِينُ».

١. في «ب، ص» و حاشية «س»: «و ملك».

٢. في «ب، ص»: - «مُذْعِنَةٌ بِأَمْلَاحِها». وفي النهج: - «و استُرِقُّ لي قُطَانُها. مُذْعِنَةٌ بِأَمْلَاحِها».

٣. في «ب»: «ألوکها». ولاكَه يَلُوکُه لَوکاً: أدارَه في فَمِه. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٨٥ (لوك).

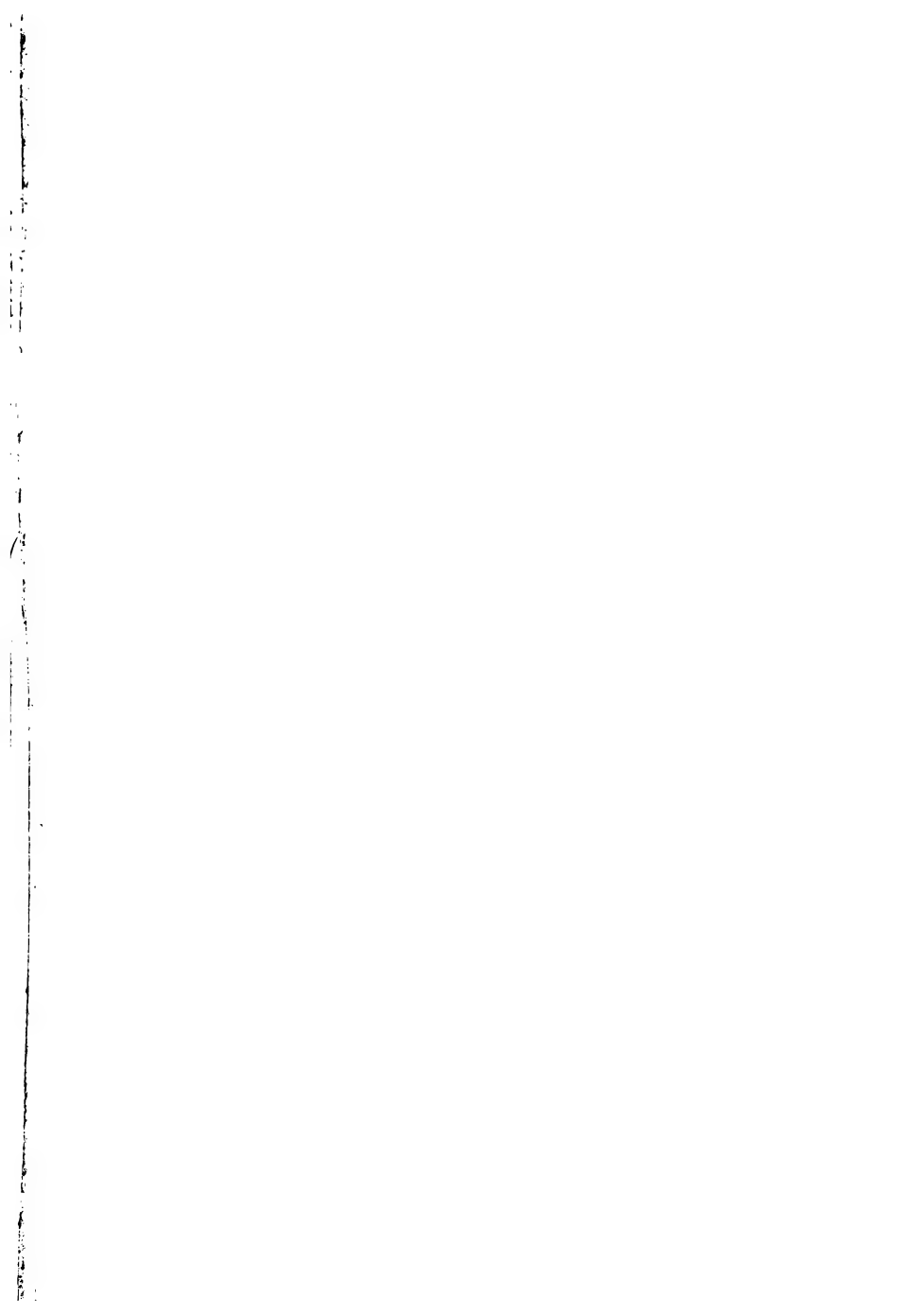
٤. في النهج: «أَسْلَبُها جُلِبَ شَعِيرَةٌ، ما فعلتُه» بدل «فألوکها، ما قَبِلْتُ ولا أَرَدْتُ».



(٢٠)

[مسألة في شرح حديث:

«أنا و أنت يا عليّ كهاتين»]



مقدمة التحقيق

لقد شغل بحث «الأفضلية» -بمعنى كثرة الثواب -أذهان المتكلمين من الإمامية وغيرهم، فقد طرحوا بحوثاً حول أفضلية الأنبياء عليهم السلام على الملائكة، و أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام على الصحابة و الملائكة و الأنبياء ما عدا رسول الله صلى الله عليه وآله، و غير ذلك، و قد تمّ تأليف رسائل متعدّدة حول هذا الموضوع، منها ما كتبه الشريف المرتضى حول أفضلية الأنبياء عليهم السلام على الملائكة و الذي سوف يأتي في هذه المجموعة.

و من المسلّم بين المسلمين أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أفضل البشر، بل أفضل الخلق و سيّدهم، فهو أفضل من الملائكة و الأنبياء عليهم السلام، و الأئمة عليهم السلام، و حتّى أمير المؤمنين عليه السلام؛ فمما لا شكّ فيه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أفضل من أمير المؤمنين عليه السلام؛ و لهذا وُجّه سؤال إلى الشريف المرتضى عن معنى قوله صلى الله عليه وآله: «أنا و أنت يا عليّ كهاتين، و أشار إلى إصبعيه»^١، فهذا التعبير يدلّ على المساواة في الفضل بينهما، مع أنّه صلى الله عليه وآله نبيّ، و أمير المؤمنين عليه السلام وصيّ، و الوصي لا يساوي النبيّ؛ فكيف ساوى بينهما في هذا الحديث؟

و أجاب الشريف المرتضى على ذلك من خلال ثلاثة وجوه:

١. عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٦٣.

الأول: إذا كان هناك شخصان متقاربان في الفضل والدين، مع وجود تفوق لأحدهما على الآخر، فيمكن وصفهما بأنهما متساويان ومتعادلان، وذلك باعتبار تقاربهما في الفضل، وهكذا كان رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام، فقد كانا متقاربين في الفضل، إلا أنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله كان أفضل وأكثر ثواباً.

الثاني: قد يراد بالمساواة أنهما كانا كاملي الخصال التي يقتضيها منصب كل واحد منهما، فرسول الله صَلَّى الله عليه وآله كان حاوياً لكل خصال الكمال التي يقتضيها منصب الرسالة، وهكذا كان أمير المؤمنين عليه السلام بالنسبة لمنصب الإمامة والوصاية، والوصف بالمساواة بهذا المعنى مقبول عرفاً، فيكون التساوي على هذا الوجه في غير الفضل والثواب.

الثالث: أنَّ ظاهر الحديث يقتضي تساوي رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام في كل شيء حتّى الثواب، لكن بما أنَّه قام الدليل القطعي على كون النبي صَلَّى الله عليه وآله أكثر ثواباً، لذلك أخرجنا الثواب، وبقي غيره من الصفات، مثل العصمة والعلم والحلم وغيرها، فيكونان متساويين فيها.

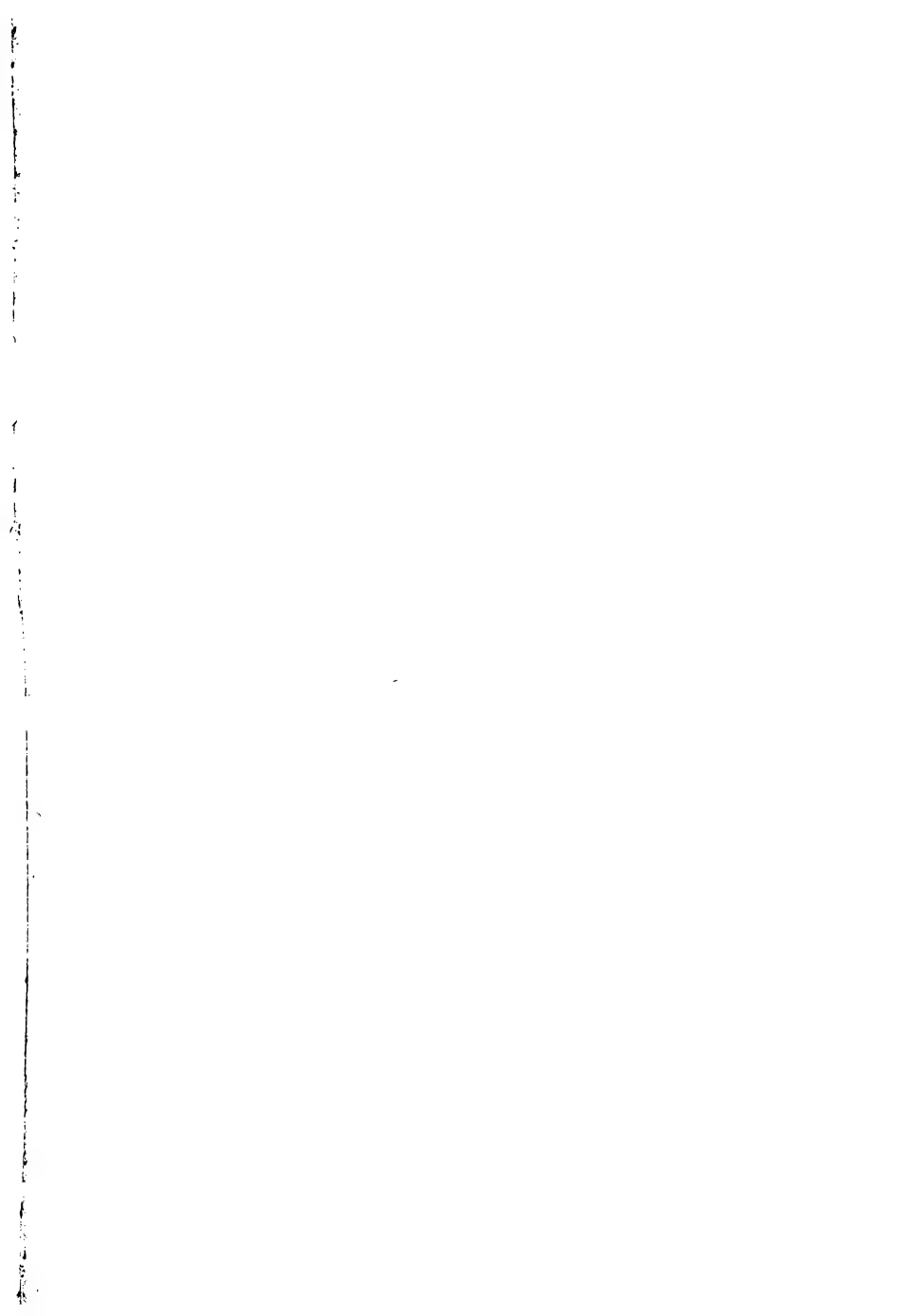
فهذه هي الوجوه المُحتملة في توجيه الحديث، ولم يرجح الشريف المرتضى وجهاً على آخر من بين هذه الوجوه، وهذا يعني أنَّ كلَّها مُحتمل.

لقد أبرز الشريف المرتضى مرّة أخرى من خلال هذه الرسالة قدرته الفائقة على التأويل والتوجيه، وهو أمر لا يتأتّى إلا لمن كانت له دربة وخبرة كبيرة في خفايا الكلام واللغة.

وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٤ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٣٩٧٢؛ تقع في الصفحة (٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ق».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقّمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٨٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٣. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٧. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة، المرقّمة ٤٣٢/٧؛ تقع في الصفحة (١٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «م».



[مسألة في شرح حديث:

«أنا وأنت يا عليّ كهاتين»]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: ما معنى قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أنا وأنت يا عليّ كهاتين» - وأشار إلى إصبعيه -^١ مع أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَبِيٌّ وَآمِرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَصِيٌّ؟
الجواب: إنه غير مُمْتَنِع في الْمُتَقَارِبِينَ فِي الْفَضْلِ وَالدينِ، وَيَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صاحبه فيه زيادةً قَرِيبَةً^٢، أَنْ يُقَالَ فِيهِمَا: إِنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ وَمُتَعَادِلَانِ. وَإِنَّمَا لَا يُقَالُ ذَلِكَ مع التَّفَاوُتِ^٣ فِي الْفَضْلِ.

فالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَإِنْ كَانَ أَفْضَلَ وَأَكْثَرَ ثَوَاباً مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَمِنْ حَيْثُ تَقَارَبَ فَضْلُهُمَا^٤ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا^٥ فِيهِ^٦ تَفَاوُتٌ^٧، جازَ إِطْلَاقُ الْفَافِ^٨ الْمَسَاوَةِ؛ وَاللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ شَاهِدَةٌ بِذَلِكَ، وَعُرِفَ الْاسْتِعْمَالُ، وَنَظَائِرُهُ

١. عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٦٣.

٢. في «د، ص»: «قرينة». وفي «س» والمطبوع: «قوية».

٣. أي التفاوت الكبير. ٤. في «ق، م»: «فضيلتها».

٥. في «س، ص» والمطبوع: «بينهما».

٦. في «أ، ب، د»: «فيه». وفي «س، ص» والمطبوع: «فيهما».

٧. أي تفاوت كبير.

٨. في «ق، م»: «ألفاظ».

التي هي ^١ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى. ^٢

ووجه آخر: وهو أنه يُمكن أن يُريدَ بالمساواة بينهما أن كل واحدٍ منهما كامل الخصال ^٣ التي تقتضيها منزلته وولايته، وغيرُ مُقْصِرٍ ^٥ عن شيءٍ منها؛ ^٦ فيكون التساوي من هاهنا، لا من حيث الفضل وكثرة الثواب.

وقد يُقال ^٧ في ذي ^٨ الصناعتين المختلفتين: «إنهما مُتساويان ومتعادِلان»، وإنما يُراد ^٩ أن كل واحدٍ منهما كامل في ^{١٠} صناعته ^{١١} ومُسْتَوْفٍ ^{١٢} شرطَ منزلته، وإن كانت الصناعتان في أنفسهما مختلفتين.

ووجه آخر: وهو أن ظاهر الكلام يقتضي المساواة في كل شيءٍ من ثواب وغيره، إلا أنه لما قام الدليل القاهر على أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَكْثَرُ ثَوَابًا، أخرجنا الثوابَ بدليله، ^{١٣} وبقي ما عداه من ضروب الفضائل؛ كالعصمة، والعلم، والحلم، وغير ذلك.

١. في جميع النسخ سوى «ق، م» والمطبوع: - «التي هي».

٢. في جميع النسخ سوى «أ، م» والمطبوع: «أن يُحصى».

٣. في جميع النسخ سوى «ق، م» والمطبوع: «للخصال».

٤. في «د، س، ص، ق»: «يقتضيها».

٥. في ظاهر «أ، ب، د، س، ص» والمطبوع: «مقتض».

٦. في «س، ص» والمطبوع: «منهما».

٧. في «أ، ب، د»: «نقول». وفي «س، ص» والمطبوع: «تقول». وفي «ق»: «يقول».

٨. كذا، والأنسب: «في ذَوِي».

٩. في جميع النسخ والمطبوع سوى «م»: «يريد».

١٠. في «س، ص» والمطبوع: «من».

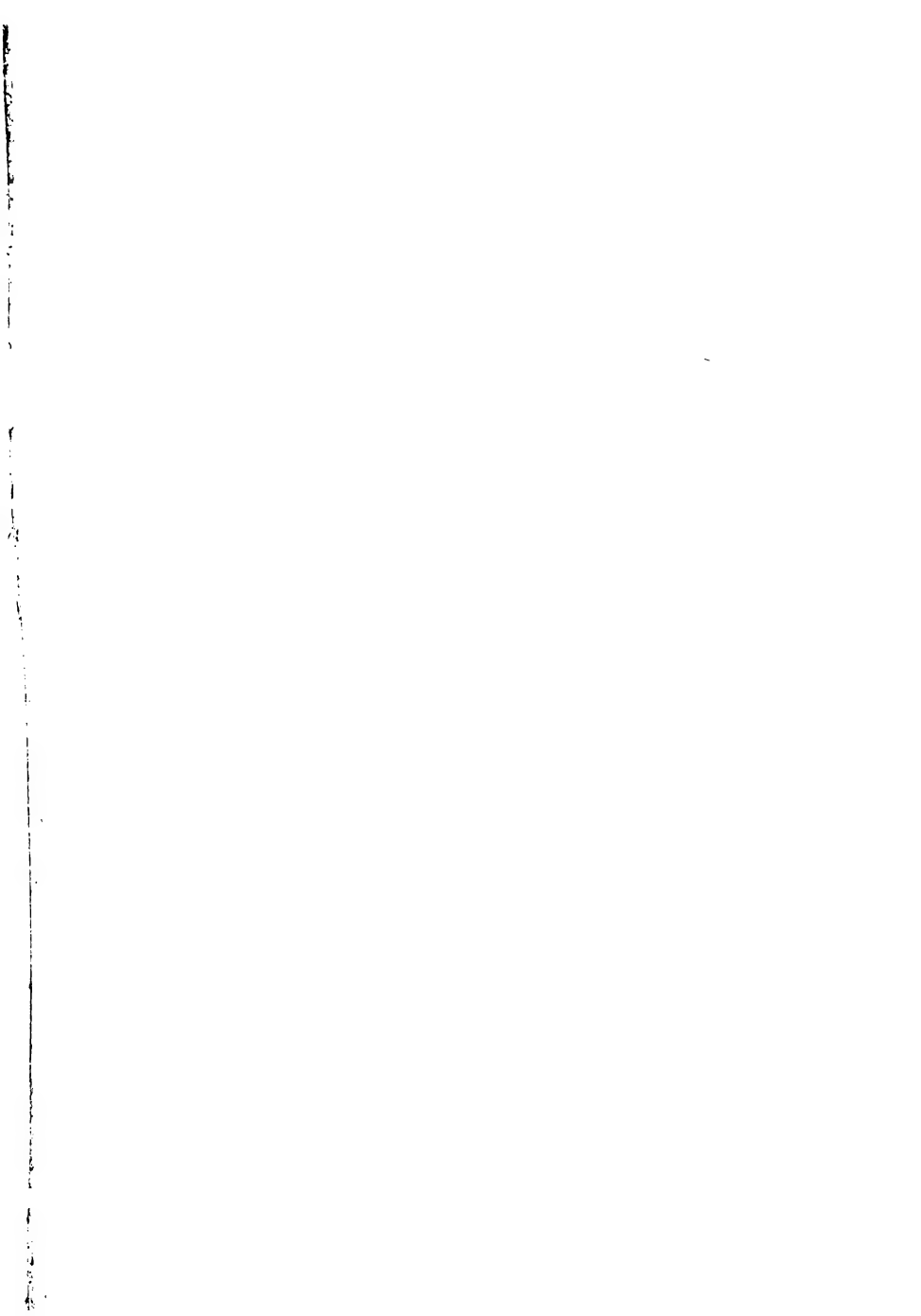
١١. في «ب، د»: «صناعة».

١٢. في جميع النسخ سوى «ق، م» والمطبوع: «ومستوفي».

١٣. في «ق، م»: «بدليل».

(٢١)

مسألة في معنى نقصان الدين
و العقل في النساء



مقدمة التحقيق

لقد أثارَت مسألة المرأة و حقوقها و النظرة إليها في الإسلام تساؤلات عديدة، و لم تقتصر هذه التساؤلات على عصرنا الحاضر؛ بل كان بعضها مُثاراً منذ العصور الإسلامية الأولى، و إنّ أحد هذه التساؤلات هو السؤال عن معنى ما ورد في بعض النصوص الروائية الدالة على نقصان دين المرأة و عقلها، فإنّ هذه النصوص مروية عن النبيّ صَلَّى اللهُ عليه و آلِهِ و أمير المؤمنين عليه السلام.

و قد سُئِلَ الشريف المرتضى في هذه الرسالة المختصرة عن معنى هذه النصوص، فأجاب من خلال تأويلها، من دون أن يشير -كعادته في الإجابة على مثل هذا النوع من الإشكالات الناشئ من وجود بعض الأخبار- إلى أنّها أخبار آحاد، و أنّها ليست حجة، و لا تفيد علماً و لا عملاً، و لعلّه لم يتعرّض لذلك بسبب بعض الملاحظات الخاصّة، مثل ملاحظة شخصيّة السائل و مستواه الفكري.

و على أيّ حال، فقد قام الشريف المرتضى بتأويل هذا الحديث من خلال ما يلي:
أمّا نقصان الدين فمعناه أنّ النساء يقعدن عن الصلاة و الصيام أيام العادة الشهرية، فيُحرمن من ثواب هاتين العبادتين، خلافاً للرجال. و قد نسب هذا القول إلى القليل. و هذا المعنى مروى عن أمير المؤمنين عليه السلام، و هو مذكور في الرواية التي سوف ينقلها عنه عليه السلام في نهاية الرسالة.

و أمّا نقصان العقل فمعناه أنّ النساء غير قادرات على اتّخاذ القرارات الحازمة، و

المواقف الجريئة في الحياة، على خلاف الرجل.

و هذا أمر طبيعي في ظلّ غلبة العاطفة عند المرأة، فالذي تغلب عليه العاطفة - رجلاً كان أو امرأة - يكون عادة غير قادر على اتخاذ قرارات مصيرية و مهمة، و هذا لا يعني عدم إمكان الجمع بين العاطفة و العقل، فإنّه من الممكن أن يجتمعا في بعض الأشخاص النادرين. كما أنّ هذا التحليل لا يعني الخطّ من قيمة المرأة، فحاجة المرأة إلى العاطفة لأداء وظيفتها كأُمّ، و مربية ناجحة، و مُعِدّة للأجيال، أشدّ من حاجتها إلى اتخاذ قرارات مصيرية، و لولا وجود العاطفة عند المرأة لاحتلّ نظام الأسرة و التربية، و لصارت المرأة عاجزة - كالرجل - عن تحمّل أعباء تربية الأطفال، و إعدادهم للمستقبل.

و هذا البيان في الحقيقة إنّما هو ناظر إلى الأعمّ الأغلب من النساء و الرجال، و إلّا فهناك نساء هنّ على الغاية من كمال العقل، كما في السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام، فإنّها كانت آية في ذلك، و هو لا ينافي وجود العاطفة عندها، فقد تقدّم أنّه لا مانع من اجتماع العقل و العاطفة في شخص واحد، سوى أنّهما عادة ما لا يجتمعان عند الناس العاديين.

آراء أخرى

و قد طرحت عدّة آراء حول تحليل روايات نقصان عقل المرأة، نشير هنا إلى بعضها، و نحيل القارئ إلى الكتب و البحوث المُعدّة لتفصيل تلك الآراء و مناقشتها، و الوجوه هي:

أولاً: أنّ هذه الروايات متناسبة مع عصر صدورهما، حيث كانت المرأة تعيش آنذاك في أجواء ثقافية تمنعها من التعلّم و إعمال العقل، و لذلك لم تتوفّر لديها الفرصة الكافية لتنمية قدراتها العقلية و الفكرية، الأمر الذي دعا إلى وصفها بنقصان العقل،

و لكن إذا توفّرت لديها فرصة النموّ الفكري والعقلي فإنّها سوف لن تكون قاصرة و لا ناقصة عقلياً^١.

ثانياً: المقصود بالعقل في هذه الروايات هو قوّة الحفظ والضبط، واستشهد صاحب هذا القول بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^٢، و فسر كلمة: «تضل» بالنسيان^٣.

ثالثاً: المراد بنقصان العقل هو نقصانه عند المرأة في مجال العقل النظري، وفي القدرة على الاستدلال، و فهم المسائل العلميّة المعقدة، خلافاً للرجل^٤. وهذا قول ضعيف.

و لم نعتزل هذه الرسالة على قرينة خارجيّة أو داخلية على تصحيح النسبة إلى الشريف المرتضى، سوى وجودها في ضمن رسائل أخرى له و نسبتها إليه في مخطوطات هذه الرسائل.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢٣ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردى رحمه الله بقم، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

١. شخصيت و حقوق زن در اسلام (بالفارسيّة)، ص ٩١.

٢. البقرة (٢): ٢٨٢.

٣. شخصيت و حقوق زن در اسلام (مجموعة بحوث بالفارسيّة)، ج ٢، ص ٢٤٠.

٤. المصدر، ص ٢٤١.

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٢٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

[مسألة في معنى نقصان الدين]

[والعقل في النساء]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة: ما معنى ما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ مُشِيرٌ إِلَى النِّسَاءِ:
«نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ»^٢؟ أَسَلَبَ^٣ اللَّبَّ الْحَكِيمُ مِنْهُنَّ؟
الجواب: قد قيل: إِنَّ معنى نَسَبِ النِّسَاءِ إِلَى نُقْصَانِ الدِّينِ أَنَّهُنَّ يَقْعُدْنَ عَنْ^٤
الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ أَيَّامَ حَيْضِهِنَّ، الَّذِي هُوَ عَلَى الْأَكْثَرِ كُلِّ شَهْرٍ، فَيُحْرَمْنَ ثَوَابَ هَاتَيْنِ
الْعِبَادَتَيْنِ الْجَلِيلَتَيْنِ؛ وَهَذَا لَا يَوْجَدُ فِي الرِّجَالِ.
وَأَمَّا نُقْصَانُ الْعَقْلِ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ النِّسَاءَ أَنْزَرَهُ^٥ عَقُولاً مِنَ الرِّجَالِ، وَأَنَّ النَّجَابَةَ

١. في «د»: «لما روي إلى نقص». وفي «س، ص» والمطبوع: «لما أرادوا إلى نقص»، كلاهما بدل «ناقصات».

٢. مسند أحمد، ج ٢، ص ٦٧؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٧٨؛ وج ٢، ص ١٢٦؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٦١؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٢٦، ح ٤٠٠٣.

٣. في المطبوع: «أصلب».

٤. في «د، س، ص» والمطبوع: «من».

٥. في «د، ص»: «أنذر». وفي «س» والمطبوع: «أنذر». وَنَزَرُ الشَّيْءُ: قَلَّ. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٣٥٩ (نزر).

والبَّابَةُ^١ إِنَّمَا يَوْجَدَانِ فِيْهِنَّ فِي النَّادِرِ الشَّاذُّ، وَ عَقْلَاءُ النِّسَاءِ وَ ذَوَاتُ الْحَزْمِ وَ الْفِطْنَةِ مِنْهُنَّ مَعْدُودَاتٌ، وَ مَنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنَ الرِّجَالِ لَا يُحْصَى^٢ كَثْرَةُ.

وَ قَدْ يُمَكِّنُ أَيْضاً أَنْ يُقَالَ فِي نَقْصَانِ الدِّينِ مِثْلُ هَذَا الْوَجْهِ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْأَغْلَبُ عَلَيْهِنَّ ضَعْفُ الدِّينِ وَ قِلَّةُ الْبَصِيرَةِ فِيهِ، تُسَبِّبُ إِلَيْهِنَّ ذَلِكَ عَلَى الْأَكْثَرِ الْأَغْلَبِ.

وَ لَا يَطْعَنُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَنْ عَلِمَنَاهُ عَلَى غَايَةِ الْعَقْلِ فِي الدِّينِ وَ الْكَمَالِ فِيْمَا يَعُودُ إِلَيْهِ؛ مِثْلُ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ عَلَيْهَا، وَ خَدِيجَةُ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ، وَ مَرْيَمُ بِنْتِ عِمْرَانَ؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا عَلَى الْأَغْلَبِ الْأَكْثَرِ، وَ مَنْ عَرَفَنَاهُ بِالْفَضْلِ فِي الدِّينِ مِنَ النِّسَاءِ عَلَى كُلِّ حَالٍ^٣ قَلِيلُ الْعَدَدِ عَسِرُ الْوُجُودِ.

وَ رُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ - بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ حَرْبِ الْجَمَلِ - فِي ذَمِّ النِّسَاءِ: «مَعَاشِرُ النَّاسِ، النِّسَاءُ نَوَاقِصُ الْإِيمَانِ، نَوَاقِصُ الْحُظُوظِ، نَوَاقِصُ الْعُقُولِ؛ فَأَمَّا نَقْصَانُ إِيمَانِهِنَّ فَقَعُودُهُنَّ عَنِ الصَّلَاةِ وَ الصِّيَامِ فِي أَيَّامِ حَيْضِهِنَّ، وَأَمَّا نَقْصَانُ عُقُولِهِنَّ فَشَهَادَةُ الْأَمْرَاتَيْنِ كَشَهَادَةِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ، وَأَمَّا نَقْصَانُ حُظُوظِهِنَّ فَمَوَارِيثُهُنَّ عَلَى الْأَنْصَافِ مِنْ مَوَارِيثِ الرِّجَالِ. فَاتَّقُوا شِرَارَ النِّسَاءِ، وَ كُونُوا مِنْ خِيَارِهِنَّ عَلَى حَدَرٍ، وَ لَا تُطِيعُوهُنَّ فِي الْمَعْرُوفِ؛ حَتَّى لَا يَطْمَعَنَّ فِي الْمُتَنَكَّرِ»^٤.

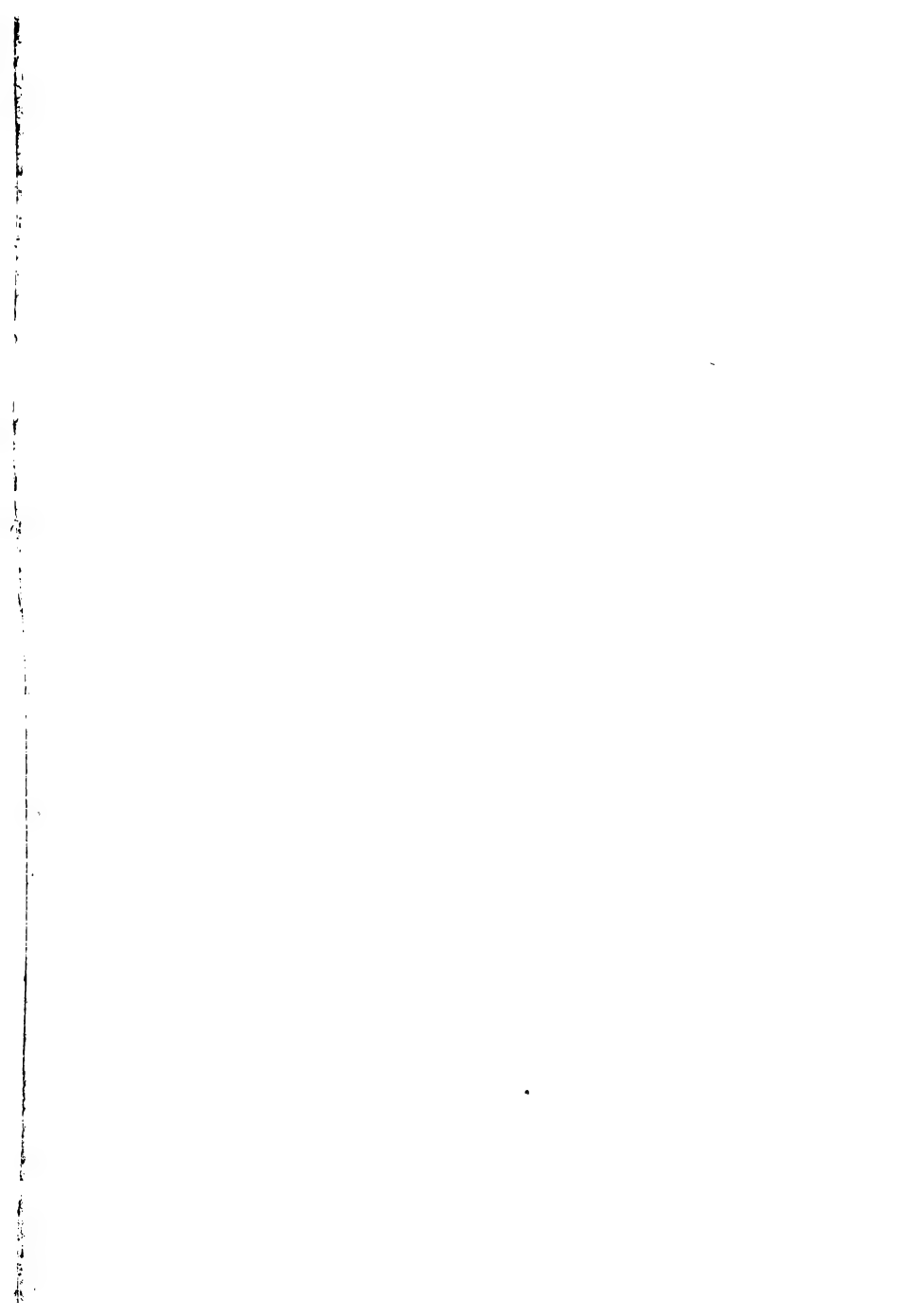
١. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «و اللَّيَانَةُ». وَ لَبَّ لِبَابَةٍ: صَارَ ذَا عَقْلٍ. رَاجِعْ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٧٣٠ (لِب).
 ٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا تُحْصَى».

٣. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعُ: - «عَلَى كُلِّ حَالٍ».

٤. نَهْجُ الْبَلَاغَةِ، ص ١٠٥، الْخُطْبَةُ ٨٠ (مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي اللَّفْظِ).

(٢٢)

حول خبر «لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَاٍ» و خبر
«نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَناه صَدَقَةٌ»



مقدمة التحقيق

تحتوي هذه الرسالة على قسمين:

القسم الأول: يحتوي على كلام مختصر للشریف المرتضى حول خبر: «لا تجتمع أمتي على خطأ»، حيث أشار إلى أن المخالفين استدّلوا على حجّة الإجماع بهذا الخبر، وهو خبر واحد غير حجّة، ثمّ إذا سُئلوا عن دليلهم على تصحيح هذا الخبر، تمسّكوا بالإجماع، وأنّ الأئمة أجمعت على التمسّك بهذا الخبر، مع أنّ هذا استدلال بالشيء على نفسه، وبعبارة أخرى: «هذا دَوْر باطل».

وفي الحقيقة لم يصرّح الشریف المرتضى في متن الرسالة محلّ البحث بأنّهم استدّلوا بخبر «لا تجتمع أمتي على خطأ»؛ لكنّه واضح ومفهوم من كلامه، ولا حاجة إلى تجشّم عناء كثير لفهم ذلك؛ فهذا الخبر مشهور عند المخالفين، وطالما استدّلوا به على حجّة الإجماع^١. أضف إلى ذلك أنّه قد صرّح في بعض كتبه بما تقدّم من استدلالهم بهذا الخبر على الإجماع من جهة، واستدلالهم على حجّة نفس الخبر بالإجماع من جهة أخرى، وأنّه استدلال بالشيء على نفسه، حيث قال:

و يقال لهم فيما تعلّقوا به رابعاً من الخبر [أي خبر: «لا تجتمع أمتي على خطأ»]: هذا الخبر يجب أن تدلّوا على صحّته ... فلا شبهة في أنّ هذا الخبر إنّما رواه الآحاد، وليس من الأخبار الموجبة للعلم، وإنّما يفزع مخالفونا في تصحيحه

إلى أمور كلها عند التأمل مبنية على أن إجماعهم حجة، وقبولهم للنشيء يقتضي صحته، وما أشبه ذلك، وهذا هو استدلال على الشيء بنفسه، وتمحل وتعلل^١.
وبذلك لا يصح ما جاء في متن الرسالة محل بحثنا من قول أحدهم بعد انتهاء كلام الشريف المرتضى: «يعني بالخبر زوايتهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة»». إن هذا الكلام خاطئ؛ فإنه لا ارتباط لهذا الخبر بالإجماع من قريب ولا من بعيد.

القسم الثاني: احتوى هذا القسم من الرسالة على تعليق لشخص مجهول، حاول شرح كلام الشريف المرتضى المذكور في القسم الأول، وقد تقدّم خطأه؛ لكنّه حاول بعد ذلك بيان رؤية الشريف المرتضى حول حديث: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة»، وهي أنه رفض ما قاله بعض الإمامية من أن «صدقة» في قوله: «ما تركناه صدقة» منصوبة، لا مرفوعة؛ لأنّ من نقل هذه الكلمة إنّما نقلها موقوفة، لا معربة. ولكن هذه الرؤية مخالفة لما ذكره الشريف المرتضى في الشافي، حيث ذكر أن النزاع دائر حول كون كلمة «صدقة» مرفوعة أو منصوبة، وأن القول برفعها غير مسلم، وهذا يعني أنه لا يخطئ من يقول بالنصب خلافاً لما ذكره صاحب التعليق في الرسالة التي بين يدينا. ويبدو أنه قد حصل لهذا الشخص خلط بين كلام الشريف المرتضى في الشافي وكلام القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) المنقول في نفس الكتاب، والذي بنى كلامه على الرفع وعدم النصب.

ولنذكر الآن نصّ كلام القاضي عبد الجبار، ومن ثمّ جواب الشريف المرتضى ليتّضح خطأ ما ذكره صاحب التعليق:

قال القاضي عبد الجبار:

فأما من يقول: المراد في «إنّا معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة» لا يدلّ

١. راجع: الذريعة، ص ٤٢٧؛ و راجع: الشافي في الإمامة، ج ١، ص ١٩٣ - ١٩٤.

على أننا لا نورث الأموال، فكأنه أراد: أن ما جعلوه صدقة في حال حياتهم لا يورثون، فريك من القول؛ لأن إجماع الصحابة بخلافه؛ لأن أحداً لم يتأوله على هذا الوجه؛ لأنه لا يكون في ذلك تخصيص للأنبياء ولا مزية لهم، ولأن قوله: «ما تركناه صدقة» جملة من الكلام مستقلة بنفسها، ولا وجه إذا لم يكن ذلك فيها أن يجعل من تمام الكلام الأول، فكأنه عليه السلام مع بيانه أنهم لا يورثون، بين جهة المال الذي خلفوه؛ لأنه كان يجوز أن لا يكون ميراثاً، ويُصرف إلى وجه آخر^١.

و أجاب الشريف المرتضى:

فأما طعنه على من تأول الخبر بأنه عليه السلام لا يورث ما تركه للصدقة بقوله: «إن أحداً من الصحابة لم يتأوله على هذا الوجه»، فهذا التأويل الذي ذكرناه أحد ما قاله أصحابنا في هذا الخبر، فمن أين له إجماع الصحابة على خلافه؟ وأن أحداً لم يتأوله على هذا الوجه؟...

وقوله: «إنه لا يكون في ذلك تخصيص للأنبياء ولا مزية»، ليس بصحيح. وقد قيل في الجواب عن هذا: إنه صلى الله عليه وآله يجوز أن يريد أن ما ننوي فيه الصدقة ونفده لها من غير أن نخرجه عن أيدينا لا يناله ورثتنا، وهذا تخصيص لهم ومزية ظاهرة.

فأما قوله: «إن قوله: ما تركناه صدقة جملة من الكلام مستقلة، فلا وجه لأن يجعل من تمام الكلام الأول» فكلام في غير موضعه؛ لأنها إنما تكون مستقلة بنفسها إذا كانت لفظة «ما» مبتدأ مرفوعة، ولم تكن منصوبة بوقوع الفعل عليها، وكانت لفظة «صدقة» أيضاً مرفوعة غير منصوبة، وفي هذا وقع النزاع، فكيف يدعي أنها جملة مستقلة بنفسها، ونحن نخالف في الإعراب الذي لا يصح استقلالها بنفسها إلا مع تغييره؟

و أقوى ما ذكره ما نقوله: إن الرواية جاءت في لفظة «الصدقة» بالرفع، و على ما تأوّلتموه لا تكون إلا منصوبة.

و الجواب عن ذلك: أننا لا نسلّم الرواية بالرفع، و لم تجر عادة الرواة بضبط ما جرى هذا المجرى من الإعراب، و الاشتباه يقع في مثله، فمن حقّق منهم و صرح أنّ الرواية بالرفع يجوز أن يكون اشتبه عليه فظنّها مرفوعة و هي منصوبة^١.

و بهذا يتضح وجه الخطأ في ما جاء في التعليق المشار إليه.

و على أيّ حال فالقسم الثاني من هذه الرسالة ليس من كلام الشريف المرتضى، بل هو تعليق لأحدهم انتقل خطأ إلى المتن، فكان من الأفضل حذفه أو نقله إلى الهامش ولكن أبقى في المتن المحقّق؛ لوروده هكذا في المخطوطات.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٦ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحة (٤٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٩٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

[حول خبر «لا تجتمع أمتي على خطأ»]

و خبر «نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة»]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

و سَمِعَ مِنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ: مِنْ أَعْجَبِ الْأَشْيَاءِ أَنَّهُمْ - يَعْنِي غَلْبَةً^١ النَّاصِبَةِ - يُعَوِّلُونَ فِي صَحَّةِ الْإِجْمَاعِ، وَ كَوْنِهِ حُجَّةً فِي الشَّرِيعَةِ، عَلَى خَيْرٍ وَاحِدٍ، لَمْ^٢ يَتَّبِعْ لَهُ سَنَدٌ وَلَمْ يَنْ^٣، وَإِذَا طَوَّلُوا بِتَصْحِيحِهِ عَوَّلُوا فِي ذَلِكَ عَلَى^٤ الْإِجْمَاعِ وَ أَنَّهُ حُجَّةٌ!!

فَهَلْ هَذَا إِلَّا تَعْوِيلٌ عَلَى الرِّيحِ، وَ لَبَسٌ الدَّلِيلِ بِالْمَدْلُولِ وَ الْمَدْلُولِ بِالْأَدْلِيلِ، وَ تَصْحِيحُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ؟!^٥

[تعليق]^٦

يَعْنِي بِالْخَيْرِ رَوَايَتُهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ:

١. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «غَلْبَةً». وَ الْغَلْبَةُ هُنَا، جَمْعٌ «غَالِبٌ».

٢. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَا».

٣. وَ هُوَ خَيْرٌ «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَأٍ» أَوْ «عَلَى ضَلَالَةٍ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَلَى».

٥. رَاجِعْ: الذَّرِيعَةُ إِلَى أَصُولِ الشَّرِيعَةِ، ص ٤٢٧؛ الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ، ج ١، ص ١٩٣ - ١٩٤.

٦. هَذَا التَّعْلِيلُ لِشَخْصٍ غَيْرٍ مَعْرُوفٍ، وَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ خَطَأٍ فِي فَهْمِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

و لِلْمَزِيدِ رَاجِعْ مَقْدَمَةَ هَذِهِ الرِّسَالَةِ.

«نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نَوَرْتُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً»^١.

و كَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يُنَكِّرُ مَا كَانَ يَذْكُرُهُ بَعْضُ الْإِمَامِيَّةِ فِي مَنْعِ
الاحتجاج بهذا الخبر، و أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ: «مَا تَرَكْنَا^٢ صَدَقَةً» بَنَصِّ النَّاءِ^٣ مِنْ
«صَدَقَةٍ»^٤ فَلَا يَرْتَضِي^٥ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ؛ لِأَنَّ مَنْ نَقَلَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ إِنَّمَا نَقَلَهَا
مَوْقُوفَةً غَيْرَ مُعَرَّبَةٍ.

ثُمَّ إِنَّ الظَّنَّ^٦ بِنَاقِلِي^٧ هَذَا الْخَبَرِ وَ وَاضِعِيهِ أَنَّهُمْ لَا يَنْصِبُونَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ
و لَمْ يَقْصِدُوا إِلَى مَعْنَى النِّصَبِ^٨؛ لِظَهْوَرِ التَّنَاقُضِ وَ التَّنَافِي بَيْنَ أَوَّلِهَا
وَ آخِرِهَا.^٩

١. السنن الكبرى للنسائي، ج ٤، ص ٦٤؛ التمهيد لابن عبد البر، ج ٨، ص ١٧٥؛ كنز العمال،
ج ١٢، ص ٤٨٨، ح ٣٥٦٠٠؛ عمدة القاري، ج ١٤، ص ٢٥؛ و ج ١٥، ص ٢٤؛ دلائل النبوة
للأصبهاني، ج ٤، ص ١٢٥١.

٢. في المطبوع: «ما تركناه».

٣. في «س، ص»: «النساء». و في حاشية «س»: «الماء». و في المطبوع: «ما».

٤. في «س، ص» و المطبوع: - «من صدقة».

٥. في «س، ص»: «فلا ترتضى».

٦. في «س» و المطبوع: «النصب».

٧. في «س، ص» و المطبوع: «ينافي».

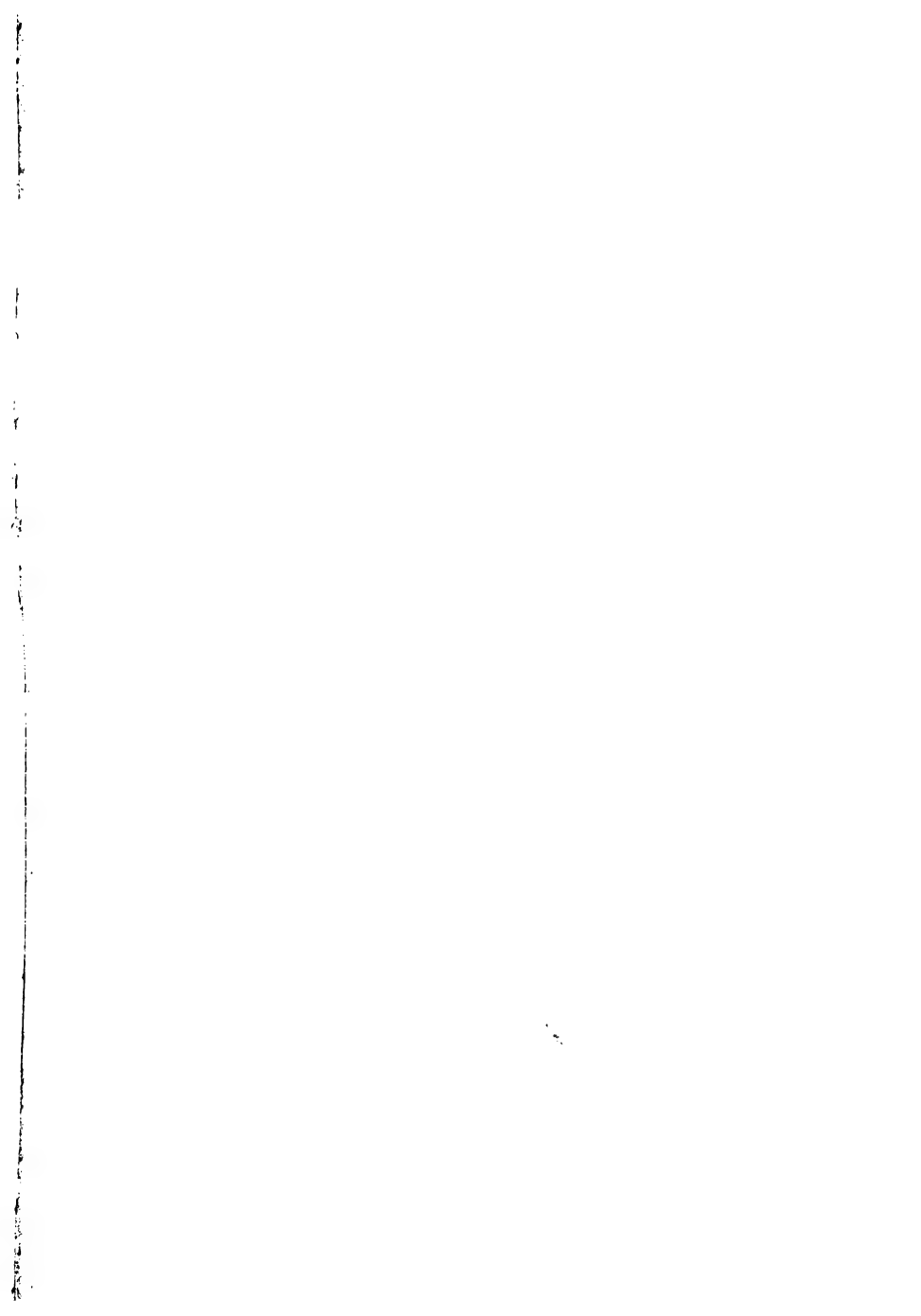
٨. في النسخ الثلاث و المطبوع: «النفي»، و هو سهو.

٩. راجع: الشافي في الإمامة، ج ٤، ص ٦٠.

(٢٣)

مسألة في وجه وصف الثوم

بالخُبث في كلام النبي ﷺ



مقدمة التحقيق

سأل الشريف أبو القاسم علي بن عبد الله ابن الشبيه العلوي الحسيني الشريف المرتضى في هذه الرسالة عن معنى تعبير ورد في أحد الأخبار النبوية، حيث جاء فيه كلام عن الثوم، وهو قوله صلى الله عليه وآله: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ الْخَبِيثَةِ، فَلَا يَقْرِبَنَّ مَسْجِدَنَا حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا»؛ فقد عبّر في هذا الخبر عن الثوم بأنه: «بقلة خبيثة»، مع أن هذا التعبير يتنافى مع آيات وروايات أخرى، وهي:

١. قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾^١، فما سمّاه تعالى في كتابه كريماً، كيف يوصف بأنه خبيث؟!
٢. وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لأحد الأشخاص: «لَا تَسْبِنْ شَيْئاً»، ووصف الثوم بأنه بقلة خبيثة نوع من السب، فكيف يمكن التوفيق بين الخبرين؟ إذن الإشكال متمركز على وصف الثوم بالخبيث.

وقد أجاب الشريف المرتضى أولاً ببيان رأيه المعروف حول أخبار الآحاد، وهو عدم حجّيتها؛ لأنها لا تورث علماً، ولا يمكن القطع بصحتها. وأضاف في هذه الرسالة أمراً آخر أكثر أهميّة، فقد صرح بأن الصدق في أخبار الآحاد أقلّ كثيراً من الكذب، وهذا التصريح المهم يكشف لنا عن نظرتة إلى أخبار الآحاد الموجودة و

قيمتها، كما يوضح لنا سبب عدم اعتماده في آرائه على تلك الأخبار، وقلة روايته لها. ثم إن تصريحه الأخير يدل على أن الخبر المسؤول عنه في هذه الرسالة هو خبر غير حجة، فلا حاجة للبحث عن توجيهه وتأويل لما ورد فيه؛ ولكن مع هذا لم يُخلِ الشريف المرتضى البحث من بيان، وقام بذكر توجيهين للخبر:

الأول: أن المراد بالخبيثة في الخبر هي ذات الرائحة النتنة، وهذا الوصف لا يتنافى مع وصف النبات في الآية بأنه كريم، فإن المقصود بالكريم هو الدال على الله تعالى، وهو لا ينافي نتن الريح.

الثاني: أنه تعالى لا يعني بالآية أن كل النباتات كريمة، بل المراد بعضها. وفي الختام اعتبر أن التوجيه الأول أقوى.

و تنبغي الإشارة إلى أن الشريف المرتضى لم يقم في هذا الجواب إلا بتوجيه الآية القرآنية الواردة في السؤال، ولم يتعرض إلى الحديث الذي ذكره السائل، والذي ينهى عن سب كل شيء مع أن الوصف بالخبث نوع من السب، ولعله لم يتعرض له لوضوح الجواب عنه من خلال ملاحظة الجواب عن الآية، فإنه إذا فسرنا الخبث بنتن الرائحة، فسوف لن يُعتبر الوصف بالخبث سباً، بل حكاية عن أمر واقع فحسب. هذا إضافة إلى أن خبر النهي عن السب خبر واحد أيضاً.

عنوان الرسالة

ثم إنه من خلال ما تقدّم يتضح أن عنوان الرسالة في الطبعة السابقة غير مناسب لمحتواها والعنوان هو: «وجه نهى النبي صلى الله عليه وآله عن أكل الثوم»؛ لأن السؤال لم يتحدّث عن سبب النهي عن أكل الثوم، وإنما تحدّث عن سبب وصف الثوم بالخبث مع أن هذا الأمر يتعارض مع بعض الآيات والروايات، فالأفضل اختيار عنوان أكثر تعبيراً، مثل العنوان الذي اخترناه، وهو: «وجه وصف الثوم بالخبث في

كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

و الجدير بالذكر أن السائل العلوي الذي قام بطرح سؤال هذه الرسالة كان قد سأل الشريف المرتضى سؤالاً آخر، وهو إحدى مسائل تكملة الأمالي، حيث سألته عن قوله تعالى: ﴿أَنْتَ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَ قَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَ امْرَأَتِي غَاقِرَةٌ﴾^١.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢٥ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

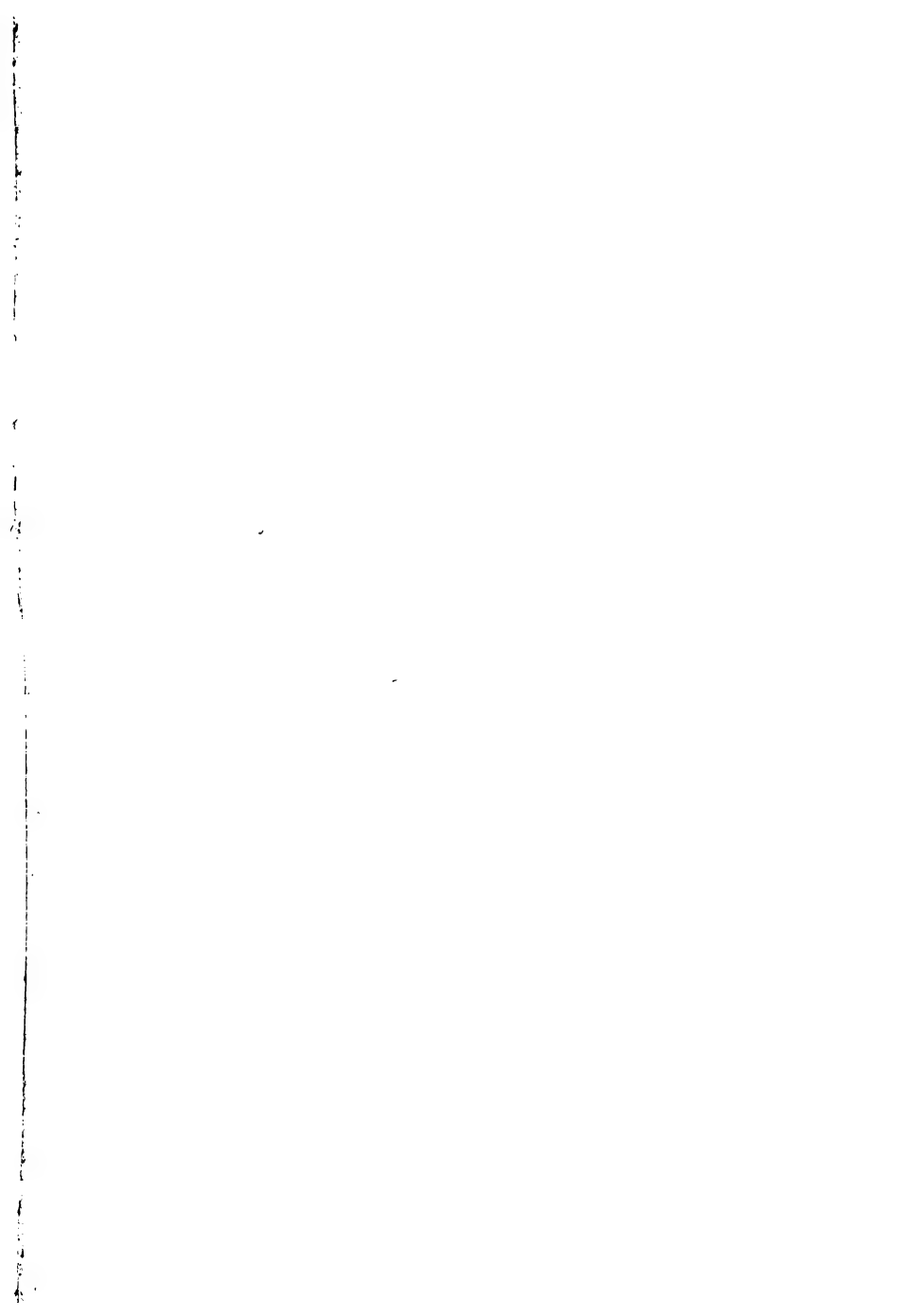
١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقمة ٩/٣٧٤؛ تقع في الصفحة (٣٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د». و تكررت أيضاً في الصفحة (٣٩١) منها.

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٢٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».



[مسألة في وجه وصف الثوم]

[بالخُبث في كلام النبي ﷺ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: سأل^١ أبو القاسم علي بن عبد الله ابن الشَّيْبِ^٢ العلوي الحُسَيْنِي: ^٣رُوي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عليه و آله أنه لما افْتَتِحَ خَيْبَرُ وَقَعُوا في الثوم فأكلوه،^٤ فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عليه و آله: «مَنْ أَكَلَ هذه البقلة الخبيثة، فلا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، حَتَّى يَذْهَبَ ريحُهَا».^٥

١. في «د»: - «سأل». و في «س، ص» و المطبوع: «سأله».

٢. في «س، ص» و المطبوع: - «الشَّيْبِ». و في غيرها: «بن شيبَة».

٣. في غير «س، ص» و المطبوع: «الحُسَيْنِي». و السائل هو الشريف علي بن عبد الله بن الحسين بن علي الأحول بن الحسين بن زيد الشَّيْبِ النَّسَابَة بن علي بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، أبو القاسم العلوي المعروف بابن الشَّيْبِ، سمع محمد بن المظفر. قال عنه الخطيب البغدادي: «كتبْتُ عنه، و كان صدوقاً دَيِّناً، حسن الاعتقاد، يورق بالأجرة و يأكل من كسب يده، و يواسي الفقراء من كسبه. أخبرنا أبو القاسم ابن الشَّيْبِ...». راجع: تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ٩؛ إكمال الكمال، ج ٥، ص ٨٧؛ مجلَّة تراثنا العدد ٣٢، ص ١٠٤ - ١٠٥.

٤. في «ع»: «و سئل - رضي الله عنه - عمَّا روي» بدل قوله: «مسألة...» إلى هنا.

٥. في «ص»: - «فأكلوه».

٦. راجع: الكافي، ج ٦، ص ٣٧٤، ح ١؛ الفقيه، ج ٣، ص ٣٥٨، ح ٤٢٦٩؛ التهذيب، ج ٩، ص ٩٦، ح ٤١٩؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٦٠؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢١٣، ح ٣٨٢٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ٧٦؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٤١٠، ح ١١٩٥.

و قد^١ قال الله عزَّ و جلَّ: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾^٢ و ما سَمَاهُ اللهُ تَعَالَى كَرِيمًا، كَيْفَ يَصِحُّ^٣ أَنْ يُسَمَّى حَبِيثًا؟

و رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ لَجَابِرِ بْنِ سُلَيْمٍ^٤: «يَا جَابِرُ،^٥ لَا تَسْبُنْ شَيْئًا»، فَكَانَ جَابِرٌ لَا يَسْبُ شَيْئًا.^٦ وَ قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِلثَّوْمِ:^٧ «الْبَقْلَةُ الْحَبِيثَةُ» هُوَ^٨ ضَرْبٌ مِنَ السَّبِّ.

الْجَوَابُ^٩: إِعْلَمُ أَنَّ أَخْبَارَ الْأَحَادِ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَ لَا مَقْطُوعٍ عَلَى صِحَّتِهَا، وَ الصَّدُقُ فِيهَا أَقْلٌ كَثِيرًا مِنَ الْكَذِبِ.^{١٠} وَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْنَا^{١١} أَنْ نَتَأَوَّلَ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا عَلِمْنَاهُ وَ قَطَعْنَا عَلَى صِحَّتِهِ، وَ [هَذَا الْخَبَرُ] جَائِزٌ كَوْنُهُ كَذِبًا.

غَيْرَ أَنَّا نُخْرِجُ لَهُ وَجْهًا تَطَوُّعًا: وَ هُوَ أَنَّ يُرِيدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْحَبِيثَةِ الْمُتَيْنَةَ الرِّيحَ، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمُجَاوِزَ لِمَنْ أَكَلَ الثَّوْمَ يَتَأَذَى بِرَائِحَتِهِ شَدِيدًا، فَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ

١. فِي «أ، ب، د، ص»: - «قَدْ».

٢. الشَّعْرَاءُ (٢٦): ٧.

٣. فِي «أ»: «يَجُوزُ».

٤. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعُ: «سُلَيْمَان»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَ الرَّجُلُ هُوَ أَبُو جُرَيْرٍ جَابِرِ بْنِ سُلَيْمٍ الْهُجَمِيُّ التَّمِيمِيُّ، مِنْ تَلْحَجِيمِ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ. وَ قِيلَ: اسْمُهُ «سُلَيْمِ بْنِ جَابِرٍ»، وَ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَ هُوَ مَعْدُودٌ فِي الصَّحَابَةِ. رَاجِعْ: أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ١، ص ٢٥٣.

٥. فِي «أ، ب، د، ص»: - «لَجَابِرِ بْنِ سُلَيْمٍ: يَا جَابِرُ».

٦. فِي «ب، ص»: «سَبًّا». وَ رَاجِعْ: مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٤، ص ٦٥؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١٠، ص ٢٣٦.

٧. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «الثَّوْمُ».

٨. فِي «س، ع» وَ الْمَطْبُوعِ: - «هُوَ».

٩. فِي «ص»: «مَسْأَلَةٌ». وَ فِي «ع»: «فَأَجَابَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - بِقَوْلِهِ» بَدَلَ «الْجَوَابِ».

١٠. فِي «أ، ب»: - «كَثِيرًا مِنَ الْكَذِبِ». وَ فِي «د، ص»: - «أَقْلٌ كَثِيرًا مِنَ الْكَذِبِ».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَلَيْنَا».

عليه وآله مَنْ أَكَلَهَا مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ؛^٢ لئَلَّا يُؤْذِيَ أَهْلَهُ وَالْمُصَلِّينَ فِيهِ.
وَلَيْسَ يُنَافِي وَصْفَ هَذَا النَّبَاتِ بِأَنَّهُ كَرِيمٌ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ مُنْتِنٌ الرَّائِحَةِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى
«كَرِيمٌ» أَنَّهُ دَالٌّ^٣ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ لَطْفٌ فِي مَصَالِحَ كَثِيرَةٍ دِينِيَّةٍ؛ وَهَذَا
الْمَعْنَى لَا يُنَافِي تَنَنَ الرِّيحِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ وَصَفَ كُلَّ مَا خَلَقَهُ بِالْحُسْنِ وَالتَّمَامِ وَالْإِحْكَامِ، وَمِمَّا
خَلَقَ^٥ الْقِرْدُ وَالْخِنْزِيرُ وَكَثِيرٌ مِنَ الْخَلْقِ الَّذِي يُسْتَقْدَرُ؟ ذَلِكَ لَا يُنَافِي الْحُسْنَ
وَالْحِكْمَةَ، وَإِنْ تَفَرَّتْ كَثِيرٌ مِنَ الطَّبَاعِ عَنْهَا.

وَيُمْكِنُ وَجْهٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «كَمْ أَتَيْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ»
الْخُصُوصَ دُونَ الْعُمُومِ.
وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَقْوَى.

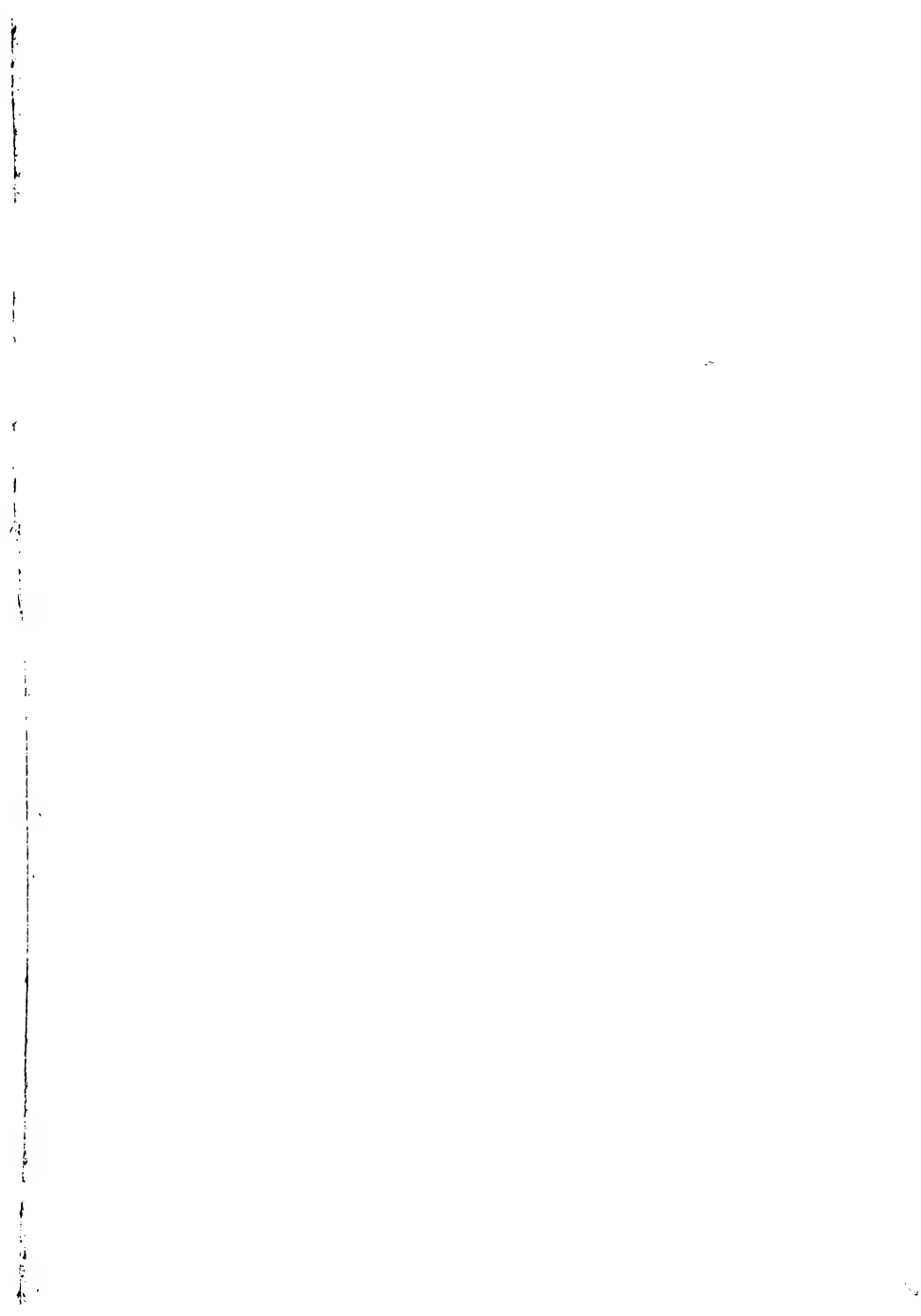
١. في «د»: «عن». وفي «س» والمطبوع: - «من».

٢. في «أ، ب، س، ص» والمطبوع: «المساجد». وفي «د»: - «المسجد».

٣. في «أ، د، ص»: «دليل». وفي «ب»: «دليل ذلك»، كلاهما بدل «دال».

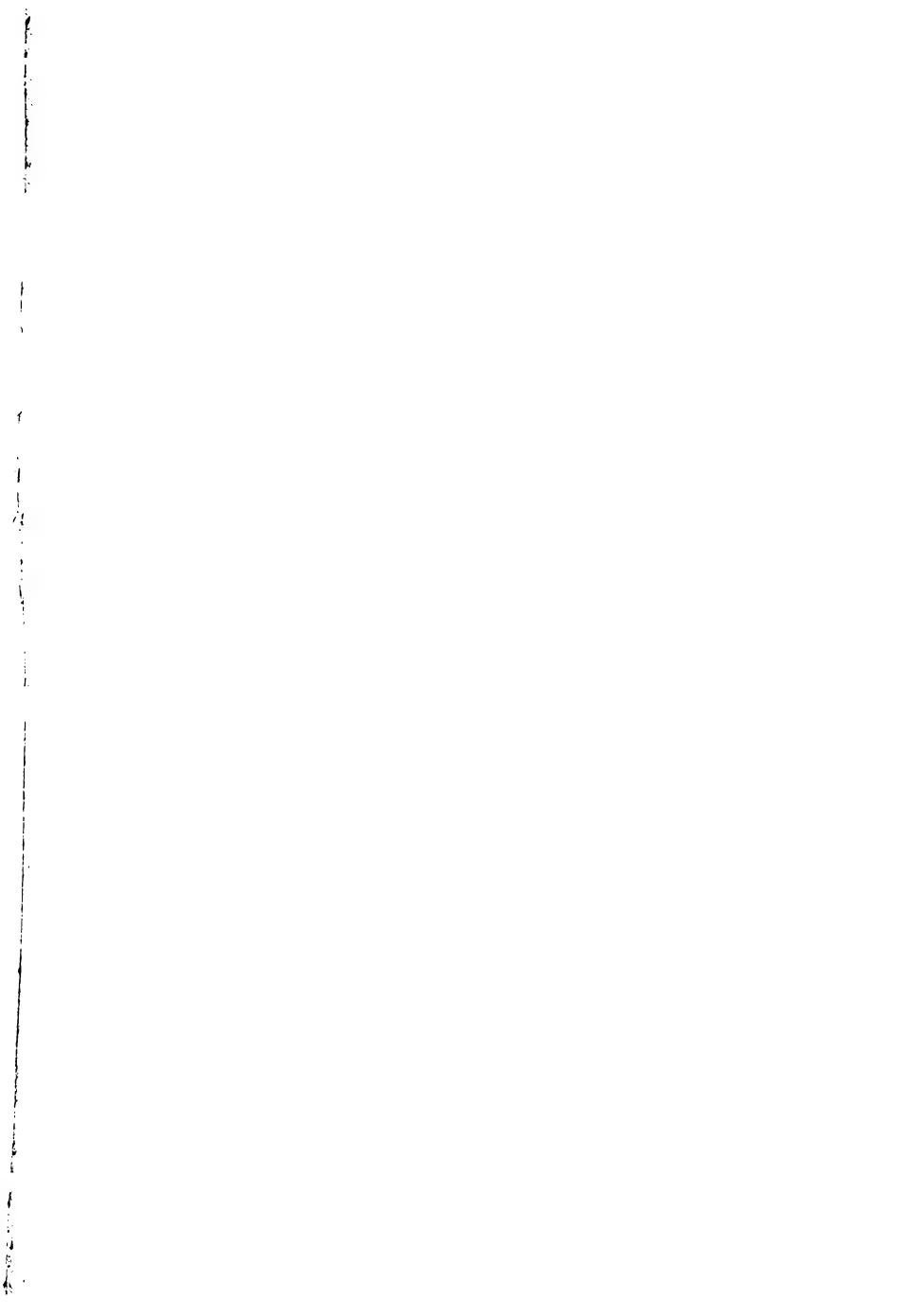
٤. راجع: التبيان، ج ٨، ص ٧.

٥. في «أ، ب، د»: «يخلق». وفي «ص»: «لا يخلق»، كلاهما بدل «خلق».



(٢٤)

مسألة في شرح حديث:
«الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَ لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»



مقدمة التحقيق

قام الفقهاء بتأسيس قواعد فقهية عديدة استخرجوا بعضها من أحاديث نبوية، و طبقوها على بحوثهم الفقهية، ومن تلك القواعد القاعدة المستلّة من قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر»، وهو حديث مشهور شهرة كبيرة، حتّى يمكن ادّعاء قطعية صدوره؛ وذلك لأنّ حادثة إلحاق زياد بن أبيه بأبي سفيان من قِبَل معاوية واعتراض الصحابة والمسلمين واحتجاجهم عليه بهذا الحديث أدّى إلى اشتهاار الحديث، ولو كان حديثاً غير مسموع من النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله، لردّ معاوية على مَنْ احتجّ به عليه، ولما صار إلحاق زياد إحدى مثالبه ومطاعنه^١. وهذا الحديث يؤسّس في الحقيقة لقاعدة فقهية تكون ضرورية عند اختلاط المياه و ولادة ولد من أحدها؛ فإنّ إلحاقه برجلٍ يعتبر أمراً مهماً جداً من الناحية الاجتماعية والنفسية وغيرها. كما تجري القاعدة نفسها في مَنْ ولد له ولد وشك في نسبته إليه؛ فإنّه لا يجوز له نفيه عنه؛ لقاعدة الفراش، إلّا أن يجزم بنفيه^٢.

ولذلك أسّس الشارع هذه القاعدة لتكون أمانة على تعيين أب الولد تعبداً، ففي صورة ما إذا كانت المرأة فراشاً لرجل وكان يمكنه الوصول إليها و يطؤها و ولدت ولداً، فإنّه يكون ملحقاً بصاحب الفراش، ولا يحقّ له نفيه عن نفسه، وإن كانت

١. راجع: القواعد الفقهية، للجنوردي، ج ٤، ص ٢٥.

٢. راجع: دروس تهيديّة في القواعد الفقهية، ج ٢، ص ١٨٥.

المرأة قد مارست الزنا مع رجل آخر، أو وطئت وطءً شبهة^١.

وبطبيعة الحال فإنَّ إلحاق الولد بصاحب الفراش إنَّما يكون في حالة إمكان إلحاقه به، وأمَّا لو علمنا بعدم إمكان ذلك، مثل أن يكون الرجل بعيداً عن المرأة فترة طويلة كسنة أو أكثر، أو يكون في السجن بحيث نعلم أنَّه لم يصل إليها، ففي هذه الصورة لا يلحق الولد به^٢.

وأمَّا القرائن الظنيَّة الدالَّة على نفي الولد من صاحب الفراش، مثل شبهه بالزاني، أو قول القافة، وغير ذلك فهي ظنون ساقطة عن الحجية، ولا تمنع من إجراء القاعدة^٣.

ثمَّ إنَّ المراد بصاحب الفراش هو مَنْ له حقُّ المضاجعة شرعاً، فيكون أعمَّ من الزوج الدائم والموقت، ومن المولى. وهناك بعض المصاديق صارت موضعاً للبحث بين الفقهاء، تراجع في محلها^٤.

وقد سئل الشريف المرتضى في هذه الرسالة شرح الحديث النبويِّ الدالَّ على هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ المراد بالفراش هو العقد مع إمكان الوطي، خلافاً لأبي حنيفة الذي فسَّر الفراش بالعقد فقط.

وأمَّا «العاهر» فقد فسَّره الشريف المرتضى بالمرأة الزانية، لا الرجل الزاني بها؛ ولعلَّ سبب ذلك يرجع إلى أنَّ الحديث قد ذكر أنَّ عقوبة العاهر هو الحجر، بمعنى الرجم، وهذا المعنى لا ينطبق على الرجل الزاني دائماً؛ لأنَّ الزاني لا يكون محصناً دائماً حتَّى يستحقَّ الرجم في جميع الصور، بينما المرأة التي تزني وتكون فراشاً

١. المصدر، ١٨٥ - ١٨٧.

٢. القواعد الفقهية، للبجنوردي، ج ٤، ص ٢٧ - ٣٠.

٣. المصدر، ص ٢٨ - ٢٩.

٤. المصدر، ص ٤٦.

لرجل تكون محصنة دائماً، فتستحقّ الرجم دائماً؛ ولذلك أمكن تطبيق الحديث عليها بصورة مطلقة.

و بسبب ما تقدّم نجد أنّ الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ) قد رفض في كتابه المجازات النبوية تفسير الحجر بالرجم؛ فإنّه وجد أنّ تفسير العاهر بالرجل الزاني غير صحيح؛ باعتبار أنّ الزاني لا يكون محصناً دائماً حتّى يستحقّ الرجم دائماً؛ لذلك لم يفسّر الحجر تفسيراً حقيقياً، بل مجازياً. و ذهب إلى أنّ المراد بالحجر هو أنّه لا شيء للعاهر الزاني، و أنّ الولد لا يلحق به، كما يقال: ليس لك من هذا الأمر إلا الحجر و التراب؛ أي: ليس لك شيء. و بذلك يكون التعبير بالحجر تعبيراً مجازياً، لا حقيقياً^١. إذن يبدو أنّه قد وجد كلّ من الشريفين - المرتضى و الرضي رحمهما الله - صعوبة في تفسير العاهر الذي له الحجر بالرجل الزاني الذي يستحقّ الرجم؛ ولذلك قام المرتضى بتفسير العاهر بالمرأة الزانية، و أبقى على المعنى الحقيقي للحجر و هو الرجم، فيما فسّر الرضي الحجر تفسيراً مجازياً، و أبقى على تفسير العاهر بالرجل الزاني.

و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢٤ في ضمن «أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقّمة ٩/٣٧٤؛ تقع في الصفحة (٣٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٥٥ - ١٥٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».

[مسألة في شرح حديث:

«الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

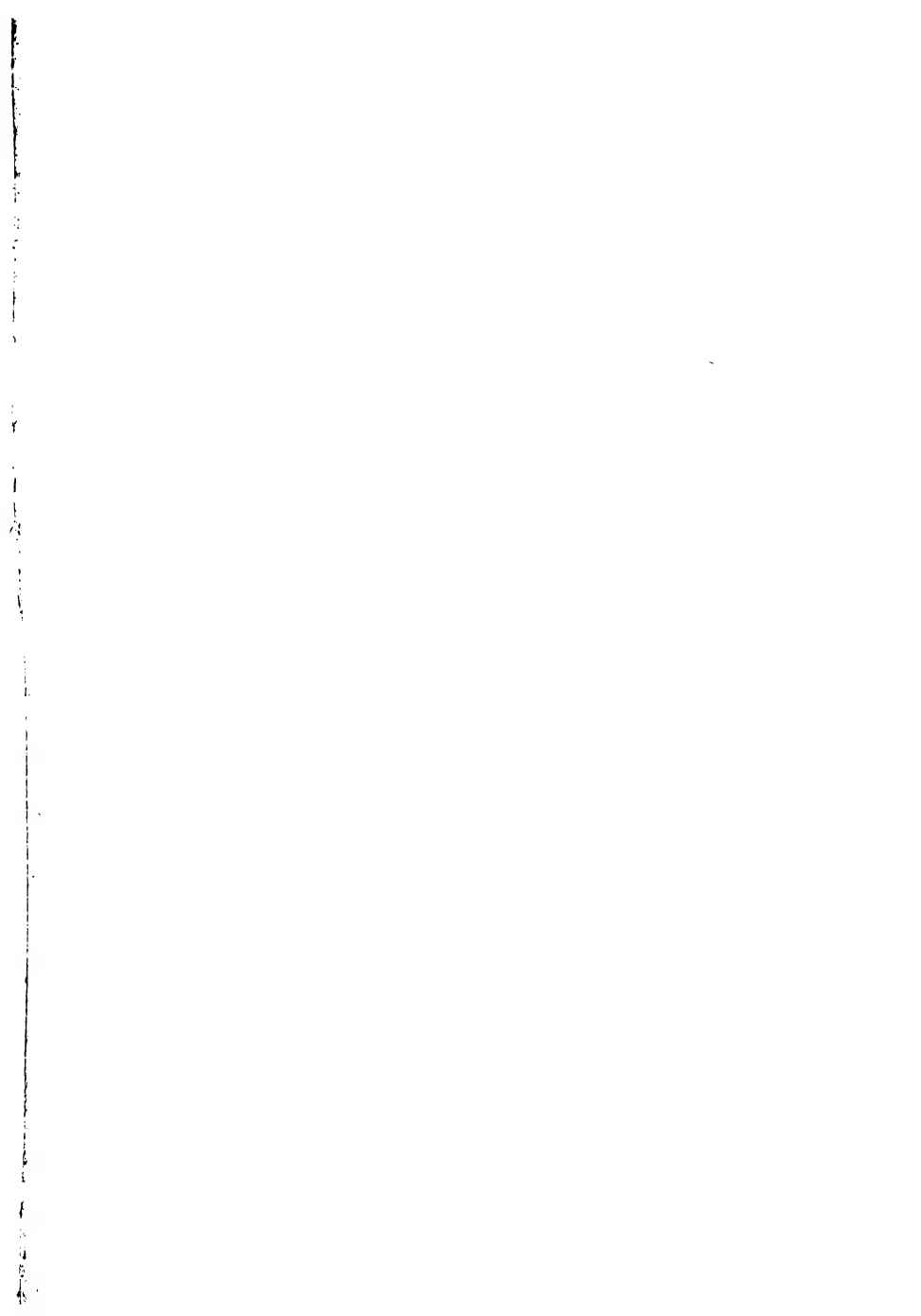
مسألة: ما معنى قوله عليه السلام: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»^١؟
الجواب: معنى ذلك أَنَّ الْوَلَدَ تَابَعَ لِلْفِرَاشِ، الَّذِي اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ^٢ فِي مَعْنَاهُ:
فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: هُوَ الْعَقْدُ.^٣
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْفِرَاشُ هُوَ الْعَقْدُ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْوَطْءِ.^٤ وَهُوَ مَذْهَبُنَا.^٥
و«الْعَاهِرُ»: الزَّانِيَةُ الَّتِي تَأْتِي بَوْلِدٍ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ.
وَمَعْنَى «لَهَا الْحَجَرُ»: أَنَّ تُرْجَمَ بِالْحِجَارَةِ وَيُقَامَ عَلَيْهَا حَدُّ الزَّانَا. فَكُنْتُ عَنْ إِقَامَةِ
الْحَدِّ بِمَا بِهِ يُقَامُ الْحَدُّ مِنَ الْحَجَرِ، وَهَذِهِ بَلَاغَةٌ عَظِيمَةٌ.

١. الكافي، ج ٥، ص ٤٩٢، ح ٣؛ وج ٧، ص ١٦٣، ح ١ و ٣؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٥٨١٢؛
التهذيب، ج ٨، ص ١٦٩، ح ١٢ و ١٣؛ وسائل الشيعة، ج ٢١، ص ١٦٩، ح ٢٦٨١١؛
و ص ١٧٤، ح ٢٦٨٢٣؛ و ص ١٧٥، ح ٢٦٨٢٧؛ و ص ١٩٣، ح ٢٦٨٧٦.
٢. في «أ»: - «الفقهاء».

٣. في «س» و المطبوع: «الوطء». و راجع: نيل الأوطار للشوكاني، ج ٧، ص ٧٦.

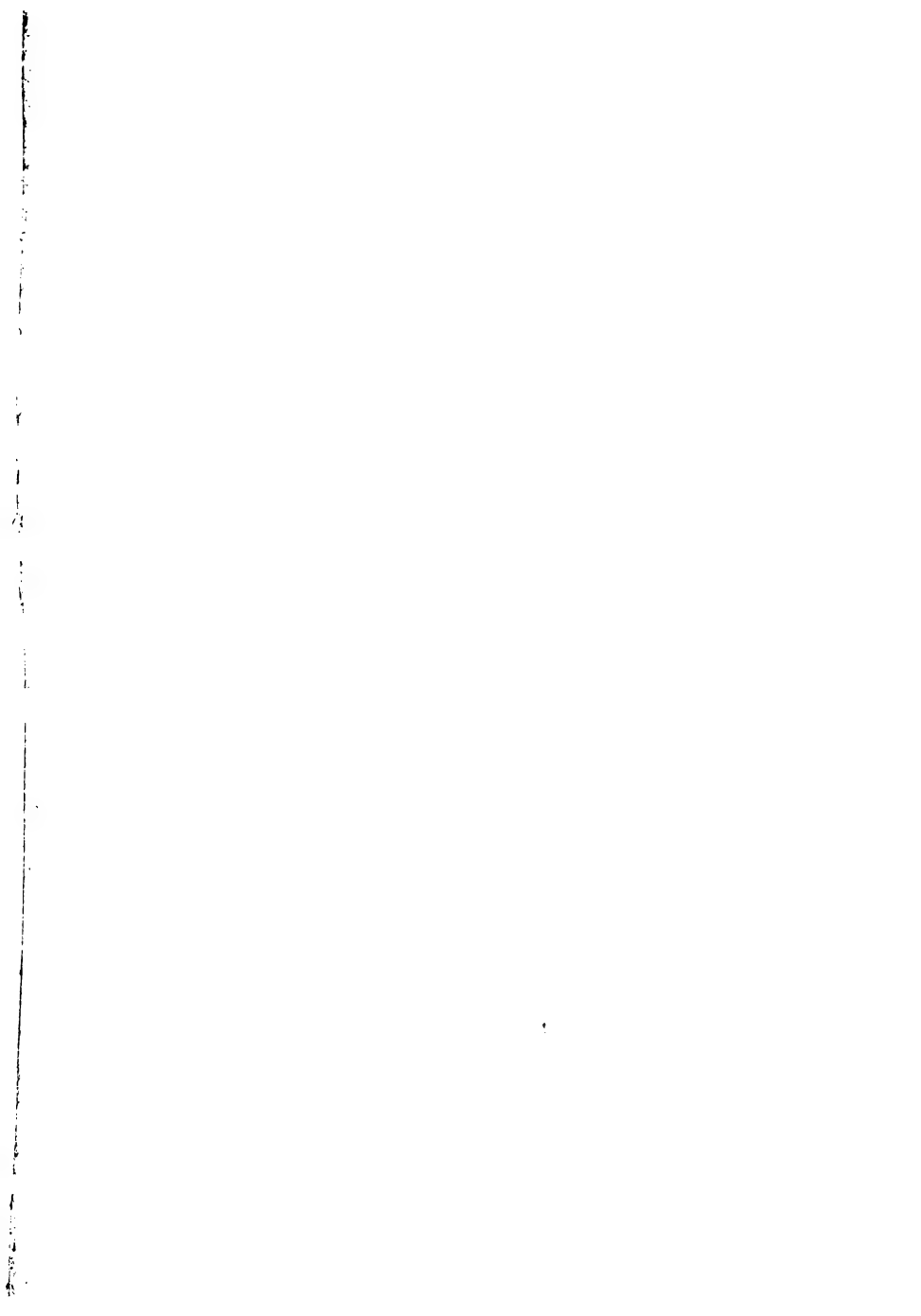
٤. راجع: كتاب الأئم، ج ٥، ص ١٣٩؛ وج ٦، ص ٢١٣.

٥. راجع: جوابات مسائل أهل ميافارقين، المسألة ٣٣؛ جواهر الفقه، ص ٢٦١؛ السرائر، ج ٣،
ص ٢٧٦، ٢٨٥.



(٢٥)

مسألة في جنس أولاد قابيل



مقدمة التحقيق

وَجَّهَ إلى الشريف المرتضى سؤال يتعلّق بأولاد قابيل، و السؤال يتركّز على ما روي من أنّ أولاد قابيل كانوا غير نجباء؛ فإذا كانوا كذلك، فما هو جنسهم؟ و الظاهر أنّ السائل تصوّر أنّه إذا كان أولاد قابيل غير نجباء، و كان غيرهم نجباء، فيجب أن يكونوا من جنسين مختلفين!!

و في الجواب قال الشريف المرتضى: يمكن أن يكون هناك أولاد نجباء و غير نجباء من جنس واحد و من نسب مشترك، و من المتعارف أن يكون في النسب الواحد أولاد صالحون و طالحون، و مؤمنون و كافرون، و بذلك لا يجب أن ينتمي أولاد قابيل إلى جنس آخر يختلف عن الأولاد النجباء.

و السؤال بهذا المقدار ضعيف للغاية، و لكن قد التزم الشريف المرتضى التزاماً أخلاقياً بالإجابة على أيّ سؤال مهما بلغ من الضعف.

و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢٧ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقمة ٩/٣٧٤؛ تقع في الصفحة (٣٧٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

[مسألة في جنس أولاد قاييل]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: ما رُوي من أن وُلد قاييل كانوا غير نُجباء^١، وأن زوجته ما أنجبت^٢؛ فمن أي جنس كانوا؟

الجواب: أعلم أن الإنجاب^٣ قد يكون في جهة دون جهة^٤ ولسبب^٥ دون سبب، وإن كان الجنس واحداً والنسب متفقاً؛ وقد يكون من الأنساب المتفقة صالحون وطالحون، ومؤمنون^٦ وكافرون. فغير واجب إذا لم ينجب^٧ وُلد قاييل أن يكون من جنس غير جنس المستجبات^٨. وهذا ما لا شبهة فيه.

١. في «س»: «غير محباء». وفي «ص» والمطبوع: «غير محياء».

٢. في «أ»: «ما أنجست». وفي «س، ص»: «ما أعت» بإهمال النقط في الحرف الأخير. وفي المطبوع: «ما أعك».

و أنجب الرجل والمرأة: إذا ولدا ولداً نجباً، أي كريماً. وامرأة منجابه: ذات أولاد نجباء. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٤٨ (نجب).

٣. في «س، ص» والمطبوع: «الإيجاب».

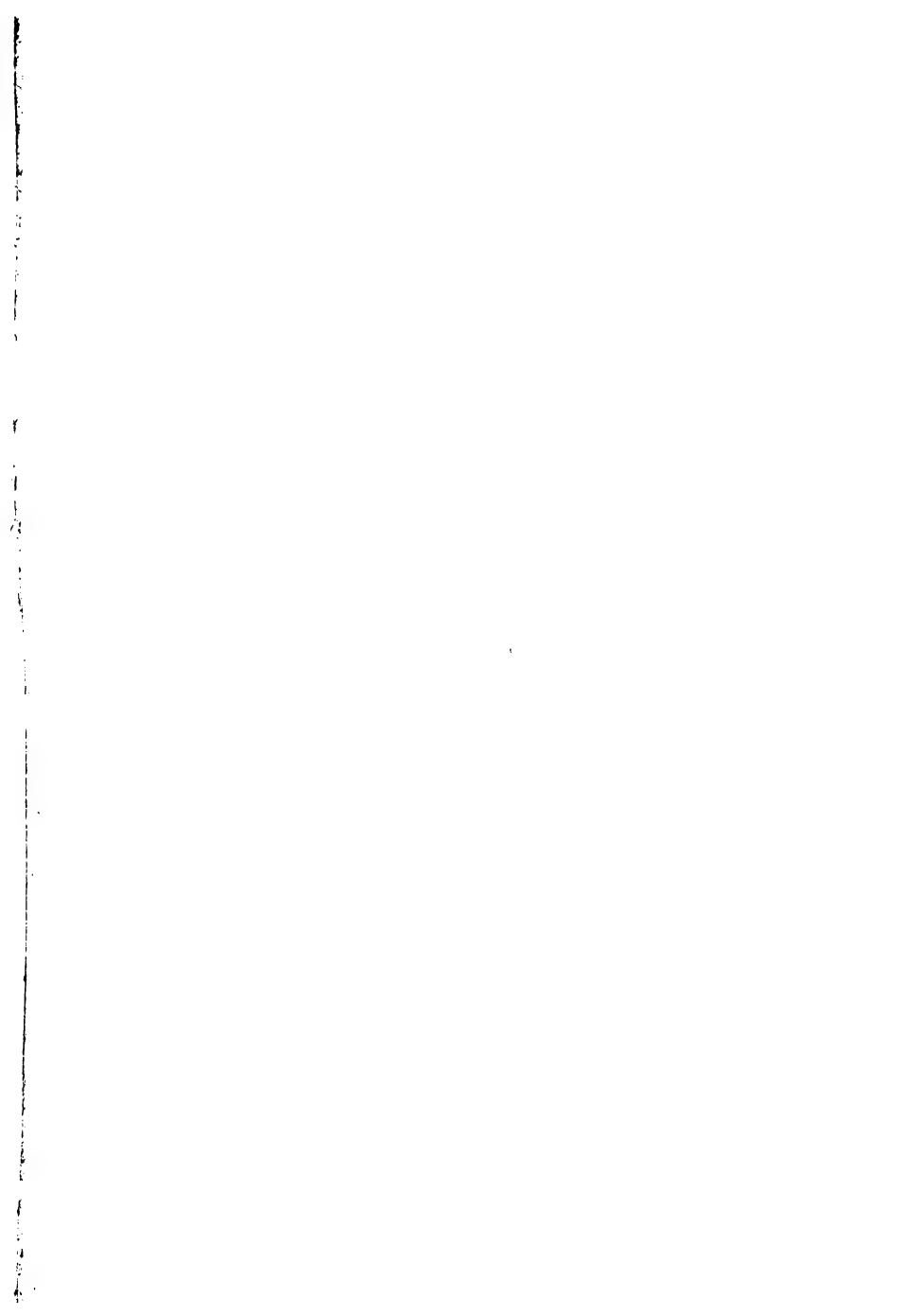
٤. في «أ»: «دون الأخرى». وفي «ب، د، ص»: «دون جهة الأخرى»، كلاهما بدل «دون جهة».

٥. في «أ»: «و سبب» بدون اللام الجارة.

٦. في «س، ص» والمطبوع: «و مرجون».

٧. في «س، ص» والمطبوع: «لم يبعث».

٨. في «س، ص» والمطبوع: «التحيات».



فهرس المطالب

الفهرس الإجمالي..... ٥

مقدمة عامة

الفصل الأول: رسائل الشريف المرتضى دراسة وصفية..... ٩

رسائل الشريف المرتضى في كتب الآخرين..... ٩

ردود الشريف المرتضى..... ١٢

رسائل الشريف المرتضى التي تم الرد عليها..... ١٣

نصوص الآخرين المذكورة في رسائل الشريف المرتضى..... ١٥

المسائل المنسوبة إلى الأشخاص و البلدان..... ١٦

القسم الأول: المسائل المنسوبة إلى الأشخاص السائلين..... ١٦

القسم الثاني: المسائل المنسوبة إلى المدن التي أرسلت منها..... ١٧

ألف) المسائل المرسلّة من إيران (و تشمل بلاد الجبل، و..... ١٧

ب) المسائل المرسلّة من العراق..... ١٨

ج) المسائل المرسلّة من الشام..... ١٨

د) مدن و بلدان أخرى..... ١٨

الرسائل المرسلّة في عدّة مجموعات..... ١٩

تاريخ كتابة بعض رسائل الشريف المرتضى..... ١٩

رساله القديمة..... ٢٠

سنة ٣٨٠هـ ونيف..... ٢١

٢١	ما قبل سنة ٣٩٨ هـ.....
٢١	ما بعد سنة ٣٩٨ هـ.....
٢٢	بين سنتي ٤١٣ و ٤١٩.....
٢٢	ما بعد المسائل التَّبَائِيَّات.....
٢٢	ما بعد سنة ٤١٣ هـ.....
٢٢	سنة ٤١٥ هـ.....
٢٣	سنة ٤٢٠ هـ.....
٢٣	بعد سنة ٤٢٠ هـ بقليل.....
٢٣	بعد سنة ٤٢٠ هـ.....
٢٣	قبل سنة ٤٢٧ هـ.....
٢٤	سنة ٤٢٧ هـ.....
٢٤	سنة ٤٢٩ هـ.....
٢٥	الفصل الثاني: رسائل الشريف المرتضى، تعدادها و عناوينها.....
٢٦	أولاً: الرسائل المنشورة في هذه الطبعة.....
٢٧	الجزء الأول (الرسائل القرآنية والحديثية).....
٢٧	الرسائل القرآنية.....
٢٨	الرسائل الحديثية.....
٢٩	الجزء الثاني: الرسائل الكلامية.....
٢٩	الجزء الثالث: تتمة الرسائل الكلامية.....
٣٢	الجزء الرابع: الرسائل الفقهية.....
٣٣	الجزء الخامس (الرسائل الأصولية و المنتزعة و المنسوبة).....
٣٣	الرسائل الأصولية.....
٣٤	الرسائل المنتزعة.....

٣٤	الرسائل المنسوبة
٣٤	ثانياً: رسائل طبعت بصورة كتاب
٣٥	ثالثاً: رسائل تكملة الأمالي
٣٧	رابعاً: الرسائل المفقودة
٣٧	أ. الرسائل المفقودة التي نُقل منها بعض الشذرات
٣٩	ب. الرسائل المفقودة التي لم يبق منها شيء
٤١	الفصل الثالث: طبعات رسائل الشريف المرتضى
٤٢	أولاً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة الكاظمية)
٤٣	ثانياً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة قم)
٤٧	ثالثاً: رسائل المرتضى (طبعة بيروت)
٤٩	أولاً: علم الفقه
٥٠	ثانياً: علم الأصول
٥٠	ثالثاً: علم الكلام
٥٢	رابعاً: الأدب
٥٣	رابعاً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة المؤتمر)
٥٣	أولاً: بعض ميزات هذه الطبعة
٥٤	ثانياً: الرسائل الجديدة
٥٧	ثالثاً: الرسائل التي لم تطبع
٥٧	١. رسالة نفي سهو النبي ﷺ
٥٨	٢. رسالة المحكم والمتشابه
٥٩	٣. رسالة في معجزات الأنبياء ﷺ
٤١	الفصل الرابع: مخطوطات رسائل الشريف المرتضى
١٤٠	عملنا في التحقيق
١٤٢	كلمة الشكر
١٤٣	نماذج من تصاوير النسخ

الرسائل و المسائل

أ. الرسائل القرآنية

١. تفسير الآيات المتشابهة من القرآن

٢١٧.....	مقدمة التحقيق
٢١٩.....	التعريف بالرسالة
٢٢١.....	مخطوطات الرسالة
٢٢٣.....	تفسير الآيات المتشابهة من القرآن
٢٢٥.....	متشابه فاتحة الكتاب
٢٢٥.....	﴿اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾
٢٢٧.....	﴿الْحَفْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
٢٢٩.....	﴿الْحَفْدُ لِلَّهِ﴾
٢٣٠.....	﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾
٢٣٢.....	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
٢٣٤.....	﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾
٢٣٥.....	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾
٢٣٧.....	متشابه سورة البقرة
٢٣٧.....	بحث حول أسماء السور
٢٣٩.....	تفسير ﴿الْم﴾، و بحث حول الحروف المقطعة
٢٣٩.....	القول الأول، و هو المختار
٢٤٢.....	القول الثاني
٢٤٤.....	القول الثالث
٢٤٥.....	القول الرابع

٢٤٥.....	القول الخامس
٢٤٦.....	القول السادس
٢٤٨.....	القول السابع
٢٥٠.....	القول الثامن
٢٥١.....	القول التاسع

٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿أَتَيْتُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾

٢٥٥.....	مقدمة التحقيق
٢٥٩.....	نسبة الرسالة إلى المؤلف
٢٦٠.....	إبداعات الشريف المرتضى
٢٦٢.....	مخطوطات الرسالة
٢٦٣.....	مسألة في قوله تعالى: ﴿أَتَيْتُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
	٣. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾

٢٧١.....	مقدمة التحقيق
٢٧٢.....	نسبة الرسالة إلى المؤلف
٢٧٣.....	مخطوطات الرسالة
٢٧٥.....	مسألة في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾
	٤. مسألة في حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾

٢٨١.....	مقدمة التحقيق
٢٨٣.....	نسبة الرسالة إلى المؤلف
٢٨٤.....	مخطوطات الرسالة
٢٨٧.....	مسألة في حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾
٢٨٨.....	بحث حول التأکید

- أمثلة مما زادته العرب طلباً للفصاحة..... ٢٩٠
 بيان وجه غريب في زيادة «لا» في بعض الأمثلة..... ٢٩٣

٥. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾

- مقدمة التحقيق..... ٢٩٧
 مخطوطات الرسالة..... ٢٩٧
 مسألة في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾..... ٢٩٩

٦. مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ...﴾

- مقدمة التحقيق..... ٣٠٣
 مخطوطات الرسالة..... ٣٠٤
 مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ...﴾..... ٣٠٥

٧. مسألة في تفسير آية من كتاب الله تعالى وهي...

- مقدمة التحقيق..... ٣١١
 مخطوطات الرسالة..... ٣١٤
 مسألة: في تفسير آية من كتاب الله تعالى وهي قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ...﴾..... ٣١٥
 معنى «السبق» في الآية..... ٣١٧
 نفي دخول من يرى المخالفون فضله و تقدمه في الآية..... ٣١٨
 بيان دخول أمير المؤمنين (عليه السلام) في الآية..... ٣٢٠
 بيان آخر لتوضيح من هو داخل في الآية..... ٣٢١
 نفي ضلال جميع الصحابة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم)..... ٣٢٥

٨. مسألة في كيفية نجاة هود عليه السلام من الريح المهلكة

- مقدمة التحقيق..... ٣٣١

مخطوطات الرسالة ٣٣١

مسألة في كيفية نجاة هود عليه السلام من الريح المهلكة ٣٣٣

٩. مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه

مقدمة التحقيق ٣٣٧

مخطوطات الرسالة ٣٣٩

مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه ٣٤١

١٠. مسألة في تأويل آية قتل الخضر للغلام

مقدمة التحقيق ٣٤٧

عنوان الرسالة ٣٤٧

محتوى الرسالة ٣٤٨

مخطوطات الرسالة ٣٥١

مسألة في تأويل آية قتل الخضر للغلام ٣٥٣

١١. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا﴾

مقدمة التحقيق ٣٦١

مخطوطات الرسالة ٣٦١

مسألة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا﴾ ٣٦٣

١٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾

مقدمة التحقيق ٣٦٧

محتوى الرسالة ٣٦٨

مخطوطات الرسالة ٣٦٩

مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ ٣٧١

١٣. فصلٌ في الاستدلال على كون السماوات والأرضين سبعاً...

٣٧٩..... مقدمة التحقيق

٣٨١..... مخطوطات الرسالة

٣٨٣..... فصلٌ في الاستدلال على كون السماوات والأرضين سبعاً، وأنها غير كروية

١٤. مسألة في المراد من «الصاعقة» و «الريح» و «الرجفة» في الآيتين

٣٨٧..... مقدمة التحقيق

٣٨٨..... مخطوطات الرسالة

٣٨٩..... مسألة في المراد من «الصاعقة» و «الريح» و «الرجفة» في الآيتين

١٥. مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾

٣٩٣..... مقدمة التحقيق

٣٩٤..... مخطوطات الرسالة

٣٩٧..... مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾

٣٩٨..... تعديده بعض الأفعال المتعدية بحرف الجر

٣٩٨..... معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ...﴾

١٦. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ...﴾

٤٠٣..... مقدمة التحقيق

٤٠٤..... مخطوطات الرسالة

٤٠٥..... مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ...﴾

١٧. مسألة حول كلام ابن جني في حذف علامة التانيث

٤١٥..... مقدمة التحقيق

٤١٨..... مخطوطات الرسالة

٤١٩..... مسألة حَوْلَ كَلامِ ابنِ جَنِّي في حَذْفِ علامَةِ التَّائِيثِ

ب. الرسائل الحديثية

١٨. شرح الخطبة الشَّقْشِقِيَّة

٤٢٣..... مَقْدَمَةُ التَّحْقِيقِ

٤٢٤..... مخطوطات الرسالة

٤٢٩..... شَرْحُ الخُطْبَةِ الشَّقْشِقِيَّةِ

١٩. مسألة في كَلامِ لَعلِي ﷺ يَتَبَرَّأُ فِيهِ مِنَ الظُّلْمِ

٤٤٩..... مَقْدَمَةُ التَّحْقِيقِ

٤٥٠..... مصادر الخطبة

٤٥٢..... مخطوطات الرسالة

٤٥٣..... مسألة في كَلامِ لَعلِي ﷺ يَتَبَرَّأُ فِيهِ مِنَ الظُّلْمِ

٢٠. مسألة في شرح حديث: «أنا وأنت يا عليُّ كهاتينِ»

٤٥٩..... مَقْدَمَةُ التَّحْقِيقِ

٤٦١..... مخطوطات الرسالة

٤٦٣..... مسألة في شرح حديث: «أنا وأنت يا عليُّ كهاتينِ»

٢١. مسألة في معنى نقصان الدين والعقل في النساء

٤٦٧..... مَقْدَمَةُ التَّحْقِيقِ

٤٦٨..... آراء أخرى

٤٦٩..... مخطوطات الرسالة

٤٧١..... مسألة في معنى نُقصانِ الدينِ والعقلِ في النساءِ

٢٢. حول خبر «لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَا» وخبر

٤٧٥..... مَقْدَمَةُ التَّحْقِيقِ

٤٧٨.....	مخطوطات الرسالة
٤٧٩.....	حول خبر «لا تَجْتَمِعْ أُمَّتِي عَلَى خَطَاٍ» وخبر.....
٤٧٩.....	تعليق

٢٣. مسألة في وجه وصف الثوم بالخُبث في كلام النبي ﷺ

٤٨٣.....	مقدمة التحقيق
٤٨٤.....	عنوان الرسالة
٤٨٥.....	مخطوطات الرسالة
٤٨٧.....	مسألة في وجه وصف الثوم بالخُبث في كلام النبي ﷺ

٢٤. مسألة في شرح حديث: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، و لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»

٤٩٣.....	مقدمة التحقيق
٤٩٥.....	مخطوطات الرسالة
٤٩٧.....	مسألة في شرح حديث: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، و لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»

٢٥. مسألة في جنس أولاد قابيل

٥٠١.....	مقدمة التحقيق
٥٠١.....	مخطوطات الرسالة
٥٠٣.....	مسألة في جنس أولاد قابيل